الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique



كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية
Faculté des Sciences Humaines et des Sciences Islamiques
قسم الحضارة الإسلاميّة

الزراعة في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني (924 -1246هـ/1518 -1830م)

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل. م. د) في التاريخ والحضارة الإسلامية

من إعداد الطالبة:
سهـــام بومعـــزة.

إشراف الأستاذ الدكتور :
عبد المجيد بن نعميـــــة.

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الصفة	الرتبة	الجامعة
أ.د. محمد بوركبة	رئيساً	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 1
أ.د. عبد المجيد بن نعمية	مشرفاً	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 1
د. محمد بلحاج	عضواً مناقشاً	أستاذ محاضر -أ-	جامعة وهران 1
د. نصر الدين بن سادات	عضواً مناقشاً	أستاذ محاضر -أ-	جامعة وهران 2
أ.د. بشير علي بلمهدي	عضواً مناقشاً	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر

السنـــة الجامعـيـة:
1440-1441هـ/ 2019-2020م.





القبس

قالى تعالى:

{وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ

فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِراً نُخْرِجُ مِنْهُ حَبّاً مُتَرَاكِباً وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ

وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهاً وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ

انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَلِكُمْ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ}

سورة الأنعام 99



إهـــداء

إلى الذي مهد لي طريق العلم نحو النجاح إلى من كان سنداً ومعيناً في الحياة

إلى بحر الجود والعطاء إلى من تعبت أنامله ليقدم لي لحظة سعادة وهناء

إلى أبي العزيز.

إلى رمز الحب والنقاء إلى القلب الناصع بالبياض إلى التي أنارت لي الحياة

بوجودها فكان لدعائها وتشجيعها نصيب من النجاح

إلى أمي الحبيبة.

أطال الله في عمرهما وبارك لي في حياتهما.

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي

إلى إخوتي وأخواتي كل باسمه. وأخص بالذكر أخي الصغير سيف الدين.

إلى قرة عيني زوجي الفاضل صالح عمر وعائلته الموقرة.

إلى من أدين لهم بالفضل في نجاحي إلى أساتذتي الكرام.

إلى توأم روحي ورفيقة دربي إلى صاحبة القلب الطيب إلى من رافقتني

منذ أن حملنا حقائب المدرسة ، ومعاً سرنا نحو النجاح خطوة بخطوة ولا تزال

ترافقني حتّى الآن صديقتي العزيزة نصيرة.

إلى كل طلبة الدكتوراه حضارة إسلامية ودراسات قرآنيّة.

سهام

كلمة شكر وتقدير:

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا البحث ويسر لنا أمرنا وفتح لنا أبواب العلم

اللّهم لك الحمد والشكر كما أعنتنا ووفقتنا.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور عبد المجيد بن نعمية

على تفضله بالإشراف على هذا العمل وما أسداه من تصويب ونصح وإرشاد

فكان نعم المعين في إخراج هذا العمل إلى النور

فله مني كل التقدير والاحترام وجزاه الله عنا خير الجزاء.

والشكر موصول إلى اساتذتي الموقرين في لجنة المناقشة رئاسة وأعضاء

لتفضلهم علي بقبول مناقشة هذه الرسالة ، فهم أهل لسد خللها والإبانة عن مواطن

القصور فيها ، سائلةً الله جل جلاله أن يثيبهم عني خير الثواب الأستاذ الدكتور بوركبة

محمد والدكتور بلحاج محمد والدكتور بن سدات نصر الدّين والأستاذ الدكتور بشير علي بلمهدي.

كما أتقدم بشكري وتقديري للأساتذة الذين عهدناهم على النصح والإرشاد

الأستاذ الدكتور بن نعمية عبد الغفار ، والأستاذ الدكتور لعباسي محمد

والدكتور بحري أحمد والأستاذ الدكتور بن معمر محمد.

كما أوجه شكري للأسرة العلميّة بكلية العلوم الإنسانيّة والعلوم الإسلاميّة

خاصة أعضاء مخبر مخطوطات الحضارة الإسلامية بشمال إفريقيا.

والشكر موصول أيضاً كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد.

قائمة المختصرات

1- قائمة المختصرات باللغة العربية:

المختصر	المعنى
إع	إعداد.
ب/ ن	دون دار نشر.
ب/س	بدون سنة الطبع.
تح	تحقيق.
تخ	تخريج.
تر	ترجمة.
تص	تصدير.
تع	تعليق.
تعر	تعريب.
تق	تقديم.
تن	تنظيم.
ته	تهذيب.
جم	جمع.
د	دراسة.
ص	صفحة.
صح	صححه.
ض	ضبط.
ط	طبعة.
ع	اعتنى.
مر	مراجعة.
إ	إشراف.
أ.د	أستاذ الدكتور.

2- قائمة المختصرات باللغة الأجنبية:

المعنى باللغة العربية	المعنى باللغة الأجنبية	المختصر
المرجع نفسه	Ibidem	Ibid
الطبع	Imprimerie	Impr
المرجع السابق	ouvrage précédemment cité	Op
الصفحة	page	P
بدون سنة	Sans un an	S/a
بدون طبع	Sans impression	S/Impr


مقدمة

يشكل موضوع الزّراعة حلقة من أهم حلقات الجانب الاقتصادي في دراسة تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني (924- 1246هـ /1518 – 1830م)، إذ يعتبر غيض من فيض، لابد من دراسته لنرقى إلى معرفة طريقة التعايش لدى السكان، بحيث اعتبر هذا النشاط منعطفاً هاما في المجال الاقتصادي، وهذا الأخير يعتبر أهم جانب أثر في مختلف الأصعدة الأخرى، فالزّراعة تعد إحدى أعمدة التجارة والصناعة، لما لها من دور فعال وبارز للتحكم في العلاقات الخارجية والداخلية خاصة في أواخر العهد العثماني.

وتكتسي الزّراعة طابعا في غاية الأهمية لما لها من علاقة مباشرة مع نمط عيش السكان، ولما تحققه في حفظ البقاء، خاصة أنّ هذا النشاط يعتبر من أقدم الحرف التي وجدت على البسيطة منذ خُلق سيدنا آدم عليه السلام، وذكرت الزّراعة في الكثير من الآيات القرآنية في قوله تعالى: {**يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرۡعَ وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلۡأَعۡنَٰبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ**} سورة النحل 11.

وورد الحث على الزّراعة أيضاً في السنّة النبوية في الكثير من الأحاديث، مثل قوله صل الله عليه وسلم: " **من زرع زرعًا أو غرس غرسًا فأكل منه إنسان أو بهيمة فهو له صدقة**". رواه مسلم.

وذلك للشأن الكبير الذي تؤديه في حياة الإنسان، وقد اعتنى المسلمون عناية فائقة بالأرض وفلحها باعتبارها سبيل الرقي والتطور.

فكان للزراعة أهمية كبيرة في حياة الشعوب لكونها أكثر شيء يعتمد عليه كل من الإنسان والحيوان على الأرض بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتصدير المنتوجات الزّراعية لتحقيق اقتصاد متكامل، وكما هو معلوم أنّ هذا القطاع يؤثر بشكل كبير على الثروة الحيوانية، التي بدورها تساهم في العملية الزّراعية وتطويرها.

وخصّص الإطار الزماني للبحث بفتح صفحة من صفحات تاريخنا الحافل، بحيث عالجنا موضوع الزّراعة منذ بداية الدخول العثماني لإيالة لجزائر إلى غاية نهاية الحكم بها، وهي الفترة الزمنية المحددة بين (924- 1246هـ /1518 – 1830م)، مبرزين فيها أهم الأحداث المتعلقة بالجانب الزراعي، والظروف والعوامل التي أثرت فيها.

ومن أهم الدراسات التي تناولت بعض الجوانب من موضوع الزراعة في إيالة الجزائر نذكر: أطروحة دكتوراه موسومة ب: المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني، للدكتور بلبروات بن عتو، الذي عالج فيها الأوضاع الاقتصادية التي يندرج تحتها الوظيفة الزراعية (نظام الملكية الزراعية، أساليب الاستغلال الزراعي، أهم المحاصيل الزراعية).

وكذلك رسالة دكتوراه تحت عنوان أوضاع الريف في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني، للدكتور كمال بن صحراوي، الذي تطرق فيها إلى الحديث عن الوضع الاقتصادي بتطرقه إلى النشاط الزّراعي.

ورسالة دكتوراه موسومة بالحياة الاقتصادية في بايلك الشرق خلال العهد العثماني (1713-1792م) للدكتورة لعريبي إسمهان، بحيث أفادتنا هذه الدراسة بجزئية من البحث في الموضوع، بتخصيص لعنصر من أنواع المنتوجات الزّراعية والأدوات المستعملة فيها.

وكان التركيز في بحثنا هذا على الأمور المتعلقة بالجانب الزراعي وتخصيص البحث أكثر ودراسته من كل الجوانب، والتعمق في أساليب وطرق ووسائل الزّراعة، وكذلك أهمية الأرض بالنسبة لذلك والعوامل التي أثرت في هذا المجال.

وما جذب اهتمامنا إلى هذا الموضوع أهمية الزّراعة وخاصة دراستها من طرف الباحثين على شكل جزئية عامة في مواضيعهم التي تعد من أبرز الدراسات في الحياة الاقتصادية، فلم تقتصر الزّراعة على كونها نمط معيشي أثر على بقاء الإنسان فقط، بل كانت واسطة تأثير كبيرة في مختلف

المجالات الأخرى من السياسية، الاقتصادية، والحياة الاجتماعية. ولذلك كان لنا دراسة هذا الموضوع بتوجيه من الأستاذ الدكتور بن نعمية عبد المجيد تحت عنوان: "الزّراعة في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني (924- 1246هـ /1518- 1830م).

وتهدف دراستنا لهذا البحث في إبراز إحدى مقومات التاريخ الاقتصادي الذي يعكس واقع الزّراعة في إيالة الجزائر، ومعرفة أهمية هذا النشاط المتميز بكيانه في كل المجتمعات، وكيفية التعايش مع واقع الطبيعة والأوضاع السائدة في الفترة المدروسة، ومدى تكيّف الفلاح مع الأراضي، وتسخيره للوسائل الزّراعية في خدمة هذا القطاع، وأهمية القطاع الزّراعي بالنسبة للمداخيل الأخرى في الإيالة الجزائرية. ومن ذلك يتبادر إلى الأذهان طرح الإشكال التالي: كيف كان واقع الزراعة في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني؟ والذي يندرج تحته العديد من الأسئلة من بينها: ما هي الظروف التي واكبت الأوضاع الزراعية في إيالة الجزائر في الفترة المدروسة؟ وكيف انعكست على الإنتاج الزراعي؟ وإلى أي مدى ساهم المزارع في ترويض أراضيه والتأقلم مع طبيعتها وتذليل كل الصعوبات؟ وما هي أهم المحاصيل والمنتوجات الزراعية التي استقطبت أراضي الإيالة الجزائرية؟ وهل كان للوجود العثماني تأثير على هذا الجانب؟

ولدراسة هذا الموضوع اتبعنا المنهج التاريخي في ذكر الكثير من الأحداث التي تتعلق بالإطار الزماني للموضوع، وذلك من خلال الأحداث والظروف التي واجهت الإيالة الجزائرية ما بين (924-1246هـ/ 1518- 1830م) خاصة في الفصول الأولى، وكذلك الاعتماد على المنهج الوصفي في كل الفصول لعرض بعض الأحداث، ووصف أساليب وأدوات الاستغلال الزّراعي، وعرض كل المحاصيل والمنتوجات الزّراعية للإيالة، مع استخدام المنهج التحليلي الاستقرائي في تحليل الأوضاع السائدة في الفترة المدروسة وتوضيح علاقة المزارع بالأراضي واستقراء لأنواع الأراضي في إيالة الجزائر وكيفية استغلالها والضرائب التي كانت عليها.

ولمعالجة هذا الموضوع والإجابة على التساؤلات المطروحة سابقاً، قمنا بتقسيم موضوع الرسالة إلى مقدمة تبرز أهمية الموضوع، ومدخل تطرقنا فيه إلى الأوضاع الزراعية في المغرب الأوسط (633- 924هـ/ 1236- 1518م)، وخمسة فصول، وكل فصل تطرقنا فيه إلى عدة مباحث:

تطرقنا في الفصل الأول إلى العوامل المساعدة على الزراعة في إيالة الجزائر العثمانية، وعالجنا فيه الظروف الطبيعية ودورها في قيام الزراعة لإيالة الجزائر، بحيث درسنا كلاً من المجال الجغرافي، التضاريس، طبيعة المناخ، ونوعية التربة، والمبحث الثاني المعنون بالعوامل البشرية التي ساعدت الزراعة في الإيالة، وتحدثنا فيه عن التركيبة السكانية لإيالة الجزائر ودورها في الزراعة، ودور الحكام الأتراك في الزّراعة، وكذلك تأثير الجالية الأندلسيّة في تطوير الزراعة وقنوات الري، مع ذكر الأجهزة الإدارية القائمة على الجانب الزراعي.

وخصصنا الفصل الثاني للظواهر المؤثرة على الزّراعة في إيالة الجزائر العثمانية، وذكرنا فيه أثر الظواهر الطبيعيّة المعيقة على الزّراعة، المتمثلة في الزّلازل، الفيضانات، الجفاف والجراد، والمبحث الثاني تحت عنوان أثر العوامل البشريّة المعيقة على الزّراعة، وذلك بالحديث عن الأوضاع الاجتماعيّة من الأحوال الصحيّة، المجاعات، نقص اليد العاملة وتأثيرها على الزّراعة، وكذلك العوامل السياسيّة والاقتصاديّة، التي ترتكز على تحكم الحكام في زراعة الحبوب، وتوجيهها نحو التصدير وبروز الشركات الاحتكاريّة، وسياسة استيلاء الحكام على الأراضي الخصبة، وكيف أثرت الضرائب على المزارعين، وظهور الفتن والأزمات وعرقلتها لمسار الزّراعة.

وأما الفصل الثالث فعنونّاه باستغلال الأراضي الزّراعية في إيالة الجزائر العثمانية – الأنواع والطرق والضرائب–، وكان الداعي من إنجاز هذا الفصل لما للأرض من أهمية في الإنتاج الزراعي، إذ كان تنوع الملكيات في إيالة الجزائر يفرض طابعاً خاصاً بكل نوع منها، فكانت تؤثر في طبيعة الزّراعة بحسب مالكيها، وتعددت طرق استغلالها بحسب أصنافها، وتطرقنا في هذا الفصل إلى أنواع

ملكية الأراضي المتمثلة في الملكيات الخاصة، ملكيات البايلك، الأراضي المشاعة، أراضي الوقف، وأراضي الموات، مع ذكر طرق استغلال كل واحدة منهم، والضرائب التي تُفرض على كل نوع منها.

وعرضنا في الفصل الرابع كل من طرق ووسائل الاستغلال الزّراعي في إيالة الجزائر، وتحدثنا في المبحث الأول عن أنظمة وأساليب الاستغلال، وكذلك الأدوات الزّراعية المستعملة في هذا القطاع، أما المبحث الثاني والثالث فكانا عن الثروة الحيوانية والشبكة المائية ودورهما وكيفية الاستفادة منهما في تحصيل المنتوجات الزّراعية.

والفصل الأخير المتمثل في الأشجار و المحاصيل الزّراعية في إيالة الجزائر، وتطرقنا فيه إلى المحاصيل الزّراعية من إنتاج الحبوب والخضر والبقول، والمبحث الثاني خصصناه للأشجار المثمرة والغابية، والمبحث الثالث ذكرنا فيه الأعشاب والنّباتات الصناعية.

وأنهينا البحث بخاتمة تبرز أهم النتائج التي يستفيد منها الباحث، وأجبنا فيها عن التساؤلات المطروحة، وكان تدعيم هذه الرسالة بالاعتماد على بعض الملاحق.

وخلال انجازنا لهذا البحث واجهتنا العديد من الصعوبات، من بينها أنّ كل الكتب تقريباً تذكر الزّارعة بصفة عامة دون ذكر التحليل في خصائصها أو مميزاتها. خاصة في الدراسة المتعلقة باستغلال الأراضي الزّراعية، فالمصادر والمراجع لا تغطي الفترة الزمنية المدروسة بأكملها، إنما نجد عموميات في الموضوع فقط.

كما اكتفت المصادر والمراجع بذكر الأدوات الزّراعية دون تفصيل فيها، مع شح المعلومات المتعلقة بذكر محاصيل الخضر والبقوليات وطريقة زرعها والاهتمام بها، ضف إلى ذلك قلة الحديث عن طرق غرس الأشجار والأنظمة الزّراعية التي كانت متواجدة في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني.

ولإنجاز هذا الموضوع ودراسته اعتمدنا على العديد من المصادر والمراجع التي ساعدتنا في التعرف على واقع الزّراعة في إيالة الجزائر. ومن أهم المصادر التي اعتمدنا عليها في معالجة الموضوع بصفة عامة نذكر:

كتاب الملاحة في علم الفلاحة للنابلسي، وهو كتاب مهم جدا يتحدث فيه عن طرق الزرع وأنواع الأراضي التي تصلح منها والتي لا تصلح للزّراعة، وأيضا كيفية تسميد الأراضي، وطريقة غرس الأشجار وغيرها.

ومخطوط قانون أسواق مدينة الجزائر (1107- 1117هـ/ 1695 – 1705م) لعبد الله بن محمد الشويهد، الذي حققه الدكتور ناصر الدّين سعيدوني، بحيث أفادنا هذا الأخير في معرفة الأحداث والوقائع المتعلقة بالعوامل الطبيعية المعيقة للزراعة بإيالة الجزائر.

وكذلك كتاب فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانهما أو تاريخ قسنطينة لمحمد الصالح بن العنتري، الذي يذكر الأحداث السياسية، والأوضاع الاجتماعية وتأثيرها على الجانب الزّراعي. وبالرغم من عناية هذا الكتاب بالأحداث والوقائع التاريخية إلا أنّه لم يهتم بواقع الزّراعة من ناحية المحاصيل أو الأشجار أو حتى الأساليب المستعملة في ذلك.

ومذكرات نقيب أشراف الجزائر للحاج أحمد الشريف الزهار، الذي عالج الكثير من الأوضاع السياسية التي أثرت في القطاع الزّراعي، مثل الحروب مع الإسبان، كما أنه تطرق إلى ذكر بعض العوامل المعيقة للزّراعة بذكره كل الفترات التي عانت فيها الإيالة من ضربات الزّلازل، وحدوث المجاعات.

وكتب الرحالة والقناصل الأوربيين مثل مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر للقنصل وليام شالر، ورحلة العالم الألماني لهابنسترايت، وكتاب قسنطينة أيام أحمد باي (1832- 1837م) لفندلين

شلوصر، وغيرهم من الرحالة الذين زاروا إيالة الجزائر في فترة العهد العثماني، وأمدونا ببعض خصائص المجتمع وأوضاعه.

وأما المراجع فاعتمدنا على أعمال ناصر الدين سعيدوني، الذي أسهب في الحديث عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهذه الدراسة خدمت موضوعنا لما لها من علاقة تكاملية فيما بينها، وقد استفدنا منه لتعرضه للزّراعة بصفة عامة والعراقيل التى واجهتها وكذلك أنواع الملكية للأراضي، وكيفية جبايتها وطرق استغلالها، وذكره لأنواع المزروعات. ومن بين هذه الكتب التي أفادتنا لسعيدوني نذكر:

- النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1514-1830م).

-دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية الفترة الحديثة.

-ورقات جزائرية- دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني.

كما ارتكزنا أيضاً على كتاب المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (926- 1246هـ/ 1519- 1830م) لأرزقي شويتام، الذي عالج في كتابه العوامل الطبيعة للإيالة، وكذلك دور الجالية الأندلسية في مجال الزّراعة والري، وتطرق في هذا الكتاب أيضاً إلى نشاط المجتمع الجزائري في المجال الفلاحي.

ومن بين المصادر الأجنبية التي استفدنا منها نذكر:

رحلة في إيالتي الجزائر وتونس لبيسونال ودفونتين:

(Jean André Peyssonnel et Desfontaines Louiche René)

- Voyages dans les regences de Tunis et Alger.

وهما مصدران مهمان في تاريخ الجزائر، قام كل من الرحالين بتدوين رحلتهما، والتي أمدتنا ببعض التفاصيل عن الحياة الاقتصادية لإيالة الجزائر خلال العهد العثماني، خاصة ما يتعلق بموضوعنا من ذكر طرق الزراعة والري، وبعض المزروعات.

ويعتبر كتاب العالم بالنّباتات "دي فونتين" (Desfontaines) كدراسة مهمة لواقع الإيالة الجزائريّة خلال الفترة العثمانية، إذ أورد لنا كيفية وطرق الزّراعة والري، كما تحدث عن بعض الأدوات المستعملة في الحرث والدرس وغيرها، فقام بوصف شكل المحراث وكيف يستخدم في هذا الجانب الزّراعي.

وكتاب رحلة إلى إيالة الجزائر لتوماس شو: (Shaw Thomas)

- Voyage dans la régence d'Alger.

ويعد هذا الأخير من أهم الكتب التي أرخت للتاريخ الجزائري في العهد العثماني القرن 18م، وكان لمؤلف هذا الكتاب الحديث عن أقسام إيالة الجزائر ومناخها، ووصفها، بالإضافة إلى تطرقه لأنواع المزروعات التي تواجدت بها مع ذكر المواسم التي تتأقلم بها المحاصيل، وذكره لأهم الوسائل التي استخدمت في الحرث والحصاد والدرس.

ومن أهم المراجع بالفرنسية نذكر كتاب الاحتلال والفلاحة في الجزائر للمؤلف مول (Moll)، الذي أفادنا بشكل كبير في مجال الزراعة وأوضاعها.

- Colonisation et agriculture de L'Algérie

وفي الأخير نتمنى من المولى جل جلاله وأثنى ثناؤه أنّ يوفقنا في هذا العمل.



المدخـــــــل:

الأوضاع الزراعية في المغرب الأوسط

(633- 924هـ/ 1236-1518م).

الأوضاع الزراعيّة في المغرب الأوسط (633- 924هـ/ 1236- 1518م).

تعتبر الزّراعة[1] في المغرب الأوسط[2] (633 -924هـ/ 1236- 1518م) أهم مجال في الحياة الاقتصادية والذي سنعرضه في هذه الورقات البحثية حتى نتعرف على الفترة الزمنية التي تسبق الزّراعة في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني، وبما أنّ الزراعة كانت المورد الرئيسي لغالبية السكان، مما دفعهم للاعتناء بها وجعلها من أولويات حياتهم، ورغم تميزها بالبساطة والبدائية إلاّ أنّها تبقى الحرفة الأساسية في المغرب الأوسط.

[1]– الزّراعة: عرّفت المعاجم اللغوية العربية الزرع بأنّه نبات كل شيء، وزرعَ أي طرح البذر، وغلب اسم الزرع على البُر والشعير، والله يزرع الزرع أي ينميه، قال تعالى: **{أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ (63) أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ (64)}** سورة الواقعة. نسب الله الحرث إليهم، ونفى عنهم الزرع ونسبه إلى نفسه، فإذا نُسبت الزراعة إلى العبد فلكونه فاعلاً للأسباب التي هي سبب الزرع. محمّد محمود محمدين، التراث الجغرافي الإسلامي، دار العلوم، ط/ 3، 1419هـ- 1999م، ص ص347، 348.

يقول ابن خلدون: "هذه الصّناعة ثمرتها اتّخاذ الأقوات والحبوب بالقيام على إثارة الأرض لها ازدراعها وعلاج نباتها وتعهّده بالسّقي والتّنمية إلى بلوغ غايته ثمّ حصاد سنبله واستخراج حبّه من غلافه وإحكام الأعمال لذلك، وتحصيل أسبابه ودواعيه". عبد الرحمن بن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ج1، تح: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط:2/ 1408هـ- 1988م، ص 509.

[2]– المغرب الأوسط: من المناطق الجغرافية التي اختلف المؤرخون في ضبط حدودها، من المؤرخين القدماء والمحدثين، والبكري أول من استعمل مصطلح المغرب الأوسط، وذكر "تلمسان قاعدة المغرب الأوسط". أبو عبيد البكري، المسالك والممالك، دار الغرب الإسلامي، بيروت،ج2، 1992م، ص 746. –حورية سكاكو، التحولات الاقتصادية في المغرب الأوسط خلال العهدين الموحدي والزياني من القرنين (06- 10هـ/ 12- 16م) دراسة مقارنة، إ:د. مبخوت بودواية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المغرب الإسلامي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، شعبة التاريخ، 1434- 1435هـ/ 2013- 2014م، ص 34.

ونفس الشيء عند ابن خلدون الذي يقول: "بلاد المغرب الأوسط وقاعدتها تلمسان وفي سواحلها على البحر الرّوميّ بلد هنين ووهران والجزائر". عبد الرحمن بن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص 76.

وشكلت الزراعة الشغل الأساسي بالنسبة لمجتمع بني زيّان، حتى أنّها صارت قوام الحياة على حد تعبير "الطّغْنري"[1]، خاصة إذا تعلق الأمر بالبدو الرحل،[2] يقول ابن خلدون عن الفلاحة: "وهي أقدم الصّنائع لما أنّها محصّلة للقوت المكمّل لحياة الإنسان غالبا، إذ لا يمكن وجوده من دون القوت. ولهذا اختصّت هذه الصّناعة بالبدو، إذ قدّمنا أنّه أقدم من الحضر وسابق عليه فكانت هذه الصّناعة لذلك بدويّة لا يقوم عليها الحضر ولا يعرفونها، لأنّ أحوالهم كلّها ثانية على البداوة فصنائعهم ثانية عن صنائعها وتابعة لها. والله سبحانه وتعالى مقيم العباد فيما أراد".[3]

1- الأوضاع العامة للزراعة في المغرب الأوسط:

إن التضاريس في المغرب الأوسط متنوعة كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب، ويطغى على السطح طابع الارتفاع في القسم الشمالي مع وجود سهول ساحلية أو داخلية تتسع في بعض المناطق، وتضيق في معظم الجهات، أما في الجنوب فيغلب على السطح الطابع الصحراوي مع وجود واحات خضراء.[4]

[1]- الطغنري: هو أبو عبد الله محمد بن مالك، صاحب مخطوط زهرة البستان ونزهة الأذهان. بركات إسماعيل، الدرر المكنونة في نوازل مازونة (أبو زكريا يحي بن موسى بن عيسى بن يحي المغيلي المازوني (ت 883هـ/ 1478م)، ج1، دراسة وتحقيق –من مسائل الطهارة إلى مسألة النزاع بين طلبة غرناطة، إ:د. عبد العزيز فيلالي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي الوسيط، تخصص المخطوط العربي، 1430- 1431هـ/ 2009- 2010م، ص 25.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 25، 26.

[3]- عبد الرحمن بن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص 509.

[4]- عبد العزيز رشيد، زراعة الحبوب في المغرب الأوسط منذ الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة الموحدين (50- 668هـ)/ (670- 1269م)، إ: د.لطيفة بن عميرة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، 20012- 2013م/ 1433- 1434هـ، ص 22، 23.

ونوعية المناخ معتدل في بعض المناطق، وحار في بعض المناطق الصحراوية، هذا كله أثر على نوعية الإنتاج وحتى على استقرار القبائل، والتي كثيراً ما كان الصدام بينها للسيطرة على المناطق الخصبة والمياه.[1]

وتكشف الكثير من النصوص التي وردت ضمن الإطار السياسي العام للأحداث في بلاد المغرب الأوسط، أن هذه المنطقة كانت بلاد خصب ونماء، امتهنت فيها الفلاحة على نطاق واسع، وكانت مصدر عيش ورزق لكثير من سكانها، وتقدم لنا كتب الرحالة والجغرافيين وبعض المصادر التاريخية الدور الكبير الذي أدته الروافد والأنهار والينابيع المائية في ازدهار الفلاحة.[2]

وكانت الفلاحة بالمغرب الأوسط من أهم منابع الثروة، وفلاحة القمح في الدرجة الأولى ويليها غراسة الزيتون، وكان من أنواع الفلاحة القطن والكتان وقصب السكر وسائر الحبوب والثمار والفواكه والبقول والرياحين، مع العناية بترقية أساليب الفلاحة واستخراج المياه واستجلابها.[3]

ويقول الإدريسي عن مدينة تلمسان: "لها نهر يأتيها من جبلها المسمى بالصخرتين وعلى هذا الجبل حصن بناه المصمودي قبل أخذه تلمسان، ولم تزل المصامدة قاطنين به إلى أن فتحوا تلمسان، وهذا الوادي يمر في شرقي المدينة وعليه أرحاء كثيرة وما جاورها من المزارع كلها مسقي وغلاتها ومزارعها كثيرة، وفواكهها جمة وخيراتها شاملة".[4] ولعل الوادي الذي ذكره لنا الإدريسي في مدينة

---

[1]- حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 35.

[2]- شباب عبد الكريم، النشاط الزراعي في بلاد المغرب الأوسط خلال القرنين 7- 8هـ/ 13- 14م، متون العلوم الاجتماعية، المجلد 8، العدد 3، ديسمبر 2016، ص 152.

[3]- مبارك بن محمد الهلالي الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ب/ ط، ص 483.

[4]- محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ج1، عالم الكتب، بيروت، ط/ 1، 1409هـ، ص 248.

تلمسان كان سبباً في ازدهار الزراعة المحيط به. وعلى النحو ذلك قال العبدري الذي زار هذه المدينة "والدائر بالبلد كله مغروس بالكرم وأنواع الثمار، وسوره من أوثق الأسوار وأصحها".[1]

ويذكر الإدريسي بعض خصائص المدن في المغرب الأوسط من الناحية الزراعية، بقوله: "معسكر قرية عظيمة لها أنهار وثمار، ومنها إلى جبل فرحان ماراً مع أسفله إلى قرية عين الصفاصف وبها عيون ومياه كثيرة وزروع ونعم دارة . ومدينة يلل بها عيون ومياه كثيرة وفواكه وزروع وبلادها جيدة للفلاحة وزروعها نامية".[2] ويخبرنا بأن مدينة مليانة "حسنة البقعة كريمة المزارع، ولها نهر يسقي أكثر حدائقها وجناتها، وجانبي مزارعها ولها أرحاء بنهرها".[3]

2- الإنتاج الزراعي للمغرب الأوسط:

احتلت الزراعة منزلة مرموقة في المغرب الأوسط على عهد بني زيان (633- 924هـ/ 1236- 1518م)، بحيث تباينت المحاصيل فيها من شعير وقمح وغيرها، كما اهتموا بغرس الأشجار المثمرة بمختلف أنواعها.

وازدهرت غراسة الأشجار بالمغرب الأوسط خلال العهد الزياني بفضل ما لقيته من عناية واهتمام، فقد كان السكان يعتنون بالبساتين ويغرسون فيها أنواعاً مختلفة من الفواكه.[4]

وبذلك تنوعت المنتوجات الزّراعية في تلمسان بين منتجات استهلاكية مباشرة، ومنتجات زراعية صناعية أولية، وأهم المنتوجات الزّراعية الحبوب مثل: القمح، الشعير، الذرة. الخضروات: الفول، الكرين، الخس، اللفت، القثاء، الخيار، البطيخ. الأشجار المثمرة: مثل العنب، التين، الكرز،

---

[1]- أبو عبد الله العبدري، رحلة العبدري، تح: علي إبراهيم كردي، تق: شاكر الفحّام، دار سعد الدين، ط/ 1- 1999م، ط/2- 2005م، ص 49.

[2]- الإدريسي، المصدر السابق، ج1، ص 251.

[3]- المصدر نفسه، ج1، ص 253.

[4]- حساني مختار، تاريخ الدولة الزيانية، ج2- الأحوال الاقتصادية والثقافية، منشورات الحضارة، الجزائر، طبعة 2009م، ص28.

اللوز، الخوخ، الرمان، الجوز، الإجاص، المشمش، ومشمشها يقارب في الحسن مشمش دمشق، والزيتون.[1]

وأُعجب ابن خرداذبة بالإزدهار الزّراعي بالمنطقة الممتدة من تلمسان إلى تاهرت، بقوله: "تلمسين ومن تاهرت إليها مسيرة خمسة وعشرين يوماً عمران كلها".[2]

ومدينة تنس "بها فواكه وخصب وبها إقلاع وحط ولها أقاليم وأعمال ومزارع، وبها الحنطة ممكنة جداً وسائر الحبوب موجودة، وتخرج منها إلى كل الآفاق في المراكب وبها من الفواكه كل طريفة، ومن السفرجل الطيب المعنق ما يفوت الوصف في كبره وحسنه".[3] ووصف الجغرافي ابن سعيد[4] هذه المدينة بامتياز الزراعة بقوله: "وهي مشهورة بكثرة القمح".[5]

ويقول عن مدينة وهران: "شرب أهلها من واد يجري إليها من البر، وعليه بساتين وجنات وبها فواكه ممكنة، وأهلها في خصب والعسل بها موجود، وكذلك السمن والزبد والبقر والغنم بها رخيصة".[6]

---

[1]- بسام كامل عبد الرزاق شقدان، تلمسان في العهد الزياني (633- 962هـ/ 1235- 1555م)، إ:د.هشام أبو رميله، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، قسم التاريخ، نابلس –فلسطين، 1422هـ- 2002م، ص 176.

[2]- أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله ابن خرداذبة، المسالك والممالك، دار صادر أفست ليدن، بيروت، 1889م، ص 88.

[3]- الإدريسي، المصدر السابق، ج1، ص 252.

[4]- ابن سعيد: ولد أبو الحسن علي بن سعيد بن موسى بن عبد الملك بن سعيد في الثاني والعشرين من شهر رمضان سنة 610 هجرية (الموافق فبراير 1214م)، في قلعة يحصب من أعمال غرناطة. ابن سعيد المغربي، كتاب الجغرافيا، تح، تع: إسماعيل العربي، المكتب التجاري، بيروت، ط/ 1، 1970م، ص 5.

[5]- المصدر نفسه، ص 142.

[6]- الإدريسي، المصدر السابق، ج1، ص 252.

ويذكر الرحالة والجغرافي ابن حوقل في رحلته مدى وفرة الزراعة في مدينة طبنة[1]، بقوله: "كانت عظيمة كبيرة البساتين والزروع والقطن والحنطة والشعير، وأكثر غلاتهم السقي ويزرعون الكتّان وجميع الحبوب فيها غزيرة كثيرة، وكانت وفرة الماشية من البقر والغنم وسائر الكراع والنعم".[2]

ويصف البكري مدينة مقرة "بأنها بلد كبير ذو ثمار وأنهار ومزارع".[3] وهي مدينة صغيرة ببلاد الزاب وبها مزارع وحبوب، وأهلها يزرعون الكتان، وهو موجود بكثرة عندهم.[4]

ويقول البكري عن مدينة طولقة[5] "حولها أنهار وهي كثيرة البساتين بالزيتون والأعناب والنخل والشجر وجميع الثمار".[6]

ويخبرنا العالم بالبلدان والسير والأخبار الحميري عن مدينة بسكرة بأنها "كبيرة كثيرة النخل والزيتون وأصناف الثمار، وعليها سور وخنادق وبها جامع ومساجد كثيرة وحمامات وحواليها بساتين كثيرة، وهي في غابة كبيرة مقدار ستة أميال".[7]

ويقول الإدريسي عن مدينة المسيلة "هي عامرة في بسيط من الأرض ولها مزارع ممتدة أكثر مما يحتاج إليه، ولأهلها سوائم خيل وأغنام وأبقار وجنات وعيون وفواكه وبقول ولحوم ومزارع قطن وقمح

[1]- طبنة: هي مدينة بالزاب حسنة كثيرة المياه والبساتين والزروع والقطن والحنطة والشعير، وعليها سور من تراب. محمود مقديش، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، مج1، تحقيق: علي الزواري ومحمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1/1988م، ص 95.

[2]- محمد بن حوقل البغدادي الموصلي، صورة الأرض، ج1، دار صادر، أفست ليدن، بيروت، 1938م، ص 85.

[3]- أبو عبيد البكري، المصدر السابق، ج2، 713.

[4]- محمد بن عبد المنعم الحميري، الروض المعطار في خبر الأقطار، تح: إحسان عباس، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح، بيروت، ط1/ 1975م، ط2/ 1984م، مطابع هيدلبرغ، بيروت، ص 556.

[5]- طولقة: يعرفها الحسن الوزان على أنها مدينة بناها النوميديون. يحيط بها سور حقير، ويمر قربها جدول ماء ساخن، تنتج أراضيها كثيرًا من التمر وقليلًا من القمح. سكانها فقراء ومثقلون بالإتاوات من قبل الأعراب وملك تونس. الحسن الوزان، وصف إفريقية، ج2، تر: محمد الأخضر ومحمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ص 140.

[6]- أبو عبيد البكري، المصدر السابق، ج2، ص 740.

[7]- محمد بن عبد المنعم الحميري، المصدر السابق، ص 113.

وشعير، وهي على نهر فيه ماء كثير مستنبط على وجه الأرض وليس بالعميق وهو عذب، وفيه سمك صغير".[1] ويقول عن مدينة القلعة: "أعمها فواكه وخصباً وحنطتها رخيصة ولحومها طيبة سمينة".[2]

ويذكر الحميري زراعة القطن بمدينة مستغانم بقوله: "ذات عيون وبساتين وطواحن ماء، ويبذر في أرضها القطن فيجود". وكما كانت مدينة المسيلة تهتم بزراعة النباتات النسيجية بقوله: "يجود عندهم القطن".[3] ومن بين المدن التي اهتمت بإنتاج القطن أيضاً في المغرب الأوسط مدينة بجاية التي ذكرها ابن سعيد "أرضهم حصينة فيها القطن".[4]

وكما اهتم سكان مدينة تلمسان بزراعة المحاصيل الزراعية التي تستخدم للصناعة، مثل زراعة النباتات الصالحة لصناعة الورق، وزراعة القطن في سهول تلمسان والمدن المجاورة مثل ندرومة ومستغانم.[5]

ويذكر الإدريسي مدينة شرشال بقوله: "بها فواكه حسنة كثيرة وسفرجل كبير الجرم، ذو أعناق كأعناق القرع الصغار وهو من الطرائف غريب في ذاته وبها كروم وبعض شجرتين، والنحل عندهم كثير والعسل بها ممكن وأكثر أموالهم الماشية ولهم من زراعة الحنطة والشعير ما يزيد على الحاجة".[6]

وكذلك يقول عن مدينة بجاية: "ومزارع والحنطة والشعير بها موجودان كثيران، والتين وسائر الفواكه منها ما يكفي لكثير من البلاد".[7]

---

[1]- الإدريسي، المصدر السابق، ج1، ص 254. الحميري، المصدر السابق، ص 558.

[2]- الإدريسي، المصدر نفسه، ج1، ص255.

[3]- الحميري، المصدر السابق، ص 558.

[4]- ابن سعيد، المصدر السابق، ص 142.

[5]- بسام كامل عبد الرزاق شقدان، المرجع السابق، ص 177.

[6]- الإدريسي، المصدر السابق، ج1، ص 258.

[7]- المصدر نفسه، ج1، ص 260.

ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل تناولت كتب الجغرافية بلدان ذاعت شهرتها وعرفت ببلاد الزرع والثمر والماء، فمثلاً اشتهرت ندرومة وهنين وأرشقول ووافكان ومعسكر وعين الصفاصف والعلّويين وتنس وبرشك، بالمسارح الواسعة والأرض الخصبة والبوادي المزهرة ووفرة الماء وتنوع منابعه.[1]

ومن ذلك تباينت المزروعات في بلاد المغرب الأوسط على العهد الزياني، وامتازت بالوفرة والجودة والنوعية.

3- ملكية الأراضي في المغرب الأوسط وعلاقتها بالزراعة:

كان التنظيم الزراعي في بلاد المغرب الأوسط لا يختلف كثيراً عن التنظيم المعمول به في سائر بلاد المغرب الإسلامي عامة، خاصة من حيث طبيعة ملكية الأراضي، وطرق وتقنيات استغلالها، فقد أشار ابن خلدون في كتابه "العبر" إلى بعض البيوتات الكبيرة التي امتنهنت الزراعة، خاصة في السهول التي تقع بجوار المدن، فأسرة بني الملاح الأندلسية التي استقرت بتلمسان مع بداية تأسيس الدولة الزيانية، احترفت سكة الدنانير والدراهم "وزادوا إليها الفلاحة".[2]

وتميز النشاط الفلاحي للمغرب الأوسط عند بني زيان بطابعه الاقطاعي[3]، حيث كانت الاستمرارية في العمل بذلك النظام، حتى أن دولتهم قامت على هذا الأساس بعد أن حصلوا على

---

[1]- داودي الأعرج، تطور الفلاحة في المغرب الأوسط ما بين القرنين الثاني والسادس الهجريين (ق8 -12م)، إ. د. بوداود عبيد، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الوسيط، كلية العلوم ال كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 1437- 1438هـ/ 2016- 2017م، ص 157.

[2]- شباب عبد الكريم، المرجع السابق، ص 155. ابن خلدون، المصدر السابق ، ج7، ص 141.

[3]- الاقطاع: لغة هو تمليك الأرض أو إعطاء قطعة من الأرض، وشرعاً جعل بعض الأراضي الموات مختصة ببعض الأشخاص أو هو تسويغ الإمام من بيت مال الله شئت لمن يراه أهلاً لذلك، والإقطاع قديم في الدول وأصله أن الملك إذا فتح بلاداً وأراد استبقاءها واستغلالها فرقها على قواده في مقابل حربهم وأتعابهم، كأنها أجرة لهم وهو مختلف عن المنظم الإقطاعي الذي ظهر في أوروبا الغربية على عهد الإمبراطورية الرومانية، ويختلف أيضاً على المفهوم الحديث له، وربما اختلف كذلك عن المفهوم الإسلامي الذي نفذه الرسول صلى الله عليه وسلم، وخلفاؤه الراشدين، ويمكن تسميته بصيغة أدق بالالتزام لأن الغرض من الإقتطاع في الإسلام هو التشجيع على استصلاح الأراضي من جهة ومواصلة خدمتها والالتزام باستثمارها من جهة أخرى. حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 28.

اقطاعات من الموحدين في أحواز تلمسان،[1] حيث كانت معظم الأراضي الزراعية والرعوية في هذه الدولة عبارة عن اقطاعات للقبائل والعشائر البربرية والعربية.[2]

وبالحديث عن الأوضاع الزراعية لابد من التطرق إلى نظام تقسيم الأراضي وملكيتها، وفي هذه الدراسة لاحظنا هناك قسمين من أصناف الملكية، هما الملكية الخاصة والملكية العامة:

والملكية العامة تخص البادية، حيث وجدت بعض الأراضي التي امتلكت من طرف قبائل قام أفرادها بالعمل فيها بطريقة جماعية، وتسمى بأراضي العروش، أي الملكية المشاعة وكذلك الحمي وهو ما تحميه القبائل الرعوية من البدو الرحل، واستغلالها جماعياً في تربية المواشي، ويدخل في هذا الإطار ما يعرف بنظام الحبوس الذي يخص قطاعاً من الأرض، انتقل من الملكية الخاصة إلى الملكية العامة.[3]

أ. **الملكية الخاصة**: وتنقسم إلى قسمين:

✓ **الأراضي السلطانية**: كانت الأراضي الزراعية تشكل أهم قوى الإنتاج فخضعت ملكيتها نظرياً للدولة، إما ملكية مطلقة أو تلك التي شرعت هذه الأخيرة قانوناً بتقسيمها على المزارعين في إطار مواثيق تحدد أشكال الملكية وأنصبة المزارعين من عوائد الإنتاج وكذا حقوق الدولة في هذه العوائد باعتبارها المالك الشرعي.[4]

---

[1] - حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 28.

[2] - محمد مكيوي، العلاقات السياسية والفكرية المغاربية للدولة الزيانية منذ قيامها حتى نهاية عهد أبي تاشفين الأول (633هـ-1236م/ 737هـ- 1337م)، إ: د. الغوتي بسنوسي، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الفنون، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم الثقافة الشعبية، 1427- 1428هـ/ 2007- 2008م، ص 10.

[3] - حساني مختار، تاريخ الدولة الزيانية، ج2، ص16.

[4] - عادل بديرة، بادية المغرب الأوسط في العصر الوسيط (دراسة للواقع الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرهما على السلوك والذهنيات) من القرن 4 إلى القرن 7هـ/ 10- 13م، إ: أ.د. مفتاح خلفات، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 1438- 1439هـ/ 2017- 2018م، ص51.

✓ **الأراضي الإقطاعية:** هي أراضي ملك للدولة، ولا يحق التصرف فيها إلاّ من قبل السلطان، يجيز إقطاعها لمن يشاء من خلال تفويض السلطة أو لجماعة على رقعة محدّدة، ثم توسع المفهوم ليشمل جباية الأعشار، واستغلال الأراضي الفلاحيّة واستخلاص فوائد الرّعي وقبض الرسوم، مقابل هذه الامتيازات كان المستفيد من الإقطاع يتحمل مسؤوليتين: الأولى دفاعية ردعية يحارب بموجبها أعداء السلطان، والثانية جبائية يرغم بموجبها السكان على دفع ما بذمتهم للخزينة العامّة.[1]

وأن الفرد الذي يمنح هذه الأراضي له الحرية الكاملة في استثمارها والحصول على انتاجها، لكنه لا يملك حق بيعها، ومن هنا ندرك أن هذه الأراضي المتقطعة إنما تقدم مقابل خدمات يؤدونها للدولة، وهنا جاز للسلاطين حق نزعها في أي وقت.[2]

ب. الملكية العامة:

أوردت كتب النوازل في الكثير من الأحيان معلومات عن نوعية أرض في ملك جماعة، مستعملة تعابير عدة مثل "حظ شائع في أملاك مشتركة بينهم وبين قوم آخرين" أو "مرعى مشترك"، هذا ما يخص الشراكة، أما في ما يخص الملكية الجماعية في إطار العائلة كان قائماً، حيث تدلي النوازل بنظام شيوع الملك بين الأقارب والورثة، وقد تواصل في كثير من المرات هذا التملك طوال بضعة أجيال.[3] وتصنف الملكيات العامة إلى أصناف:

✓ **أراضي القبائل:** شاعت ملكية الأراضي الجماعية حيث تكون هذه الأرض ملكاً للقبيلة، والقبيلة هنا ليست مجتمعاً بدائياً، وإنما هي وحدة نسقية معيارية، تدرس ضمن تجمعات القبائل المستقرة، بدليل أن نظام الخراج الذي يفرض عليها بمعناه الجبائي يستهدف المجتمعات القبلية الفلاحية، حيث ألزمته وضعية الارتباط بالأرض الدفاع عنها.[4]

---

[1]- عادل بديرة، المرجع السابق، ص52.

[2]- حساني مختار، تاريخ الدولة الزيانيّة، ج2، ص 16.

[3]- عادل بديرة، المرجع السابق، ص 53.

[4]- المرجع نفسه، ص53، ص 54.

✓ **أراضي الحبوس**: كان الهدف من حبس تلك الأراضي هو تحقيق الرعاية الاجتماعية، والتكافل الاجتماعي، وتفيد إحدى النوازل وجود الأراضي المحتبسة على المساكين ببلاد المغرب، أطلق عليها أرض المساكين، كانت تزرع وتوزع عائداتها على الفقراء.[1]

✓ **أراضي الموات**: وهي الأرض البور التي يقطعها السلطان أو ولي الأمر لمن يحييها ويزرعها، وأورد الونشريسي أن رجلا من أهل تلمسان قام عام 708هـ/ 1306م، باستصلاح أرض بور مهملة قرب العمران، وغرسها ثم باعها لرجل آخر الشيء الذي يؤكد أن الأرض البور تصبح ملكاً لمن يحييها فيتصرف فيها كما يشاء.[2]

وكان هناك نظام زراعي معتمد يتعلق بالإنتاج الذي يبرز في شكل عقود زراعية، حسب بعض المؤلفين بالنظر إلى القانون الإسلامي التقليدي – بين المشاركة بالتساوي والتأجير بمعلوم ثابت، والمشاركة المحدّدة بكل دقة، كما هو الحال في أمور الرّعي وبعض الأنشطة الزّراعية، في شكل مؤاجرة بين العمل ومشغله.[3]

4- أساليب وآليات العمل الزراعي واستغلال الشبكة المائية:

لا يمكننا الحديث عن الفلاحة دون التطرق لأساليب وطرق خدمة الأرض وتحصيل الإنتاج، وقد تضمنت المصادر معلومات وافية حول هذه المسألة.

وجد في تلمسان شخص مسؤول عن الزرع والأهراء والمطامير الزراعية، عرف باسم خازن الزرع، يهتم بطرق خزن الطعام وتحصيل العشر من الأراضي وأخذ الكمية المتفق عليها من الاقطاعات، وأخذ مغارم المدن والقبائل، وخزنها في أماكنها المخصصة لأوقات الحاجة.[4]

---

[1]- شباب عبد الكريم، المرجع السابق، ص 157.

[2]- المرجع نفسه، ص 157.

[3]- بركات إسماعيل، المرجع السابق، ص ص35، 36. وللإطلاع أكثر على أهم الشركات التي اعتمدت في التنظيم الزراعي من شركة المزارعة، شركة المغارسة، شركة المساقاة، الرجوع إلى هذا المرجع (بركات إسماعيل)، ص37 – ص42.

[4]- بسام كامل عبد الرزاق شقدان، المرجع السابق، ص 175.

والإنتاج الذي يزيد عن الحاجة كان يخزن داخل مخازن خاصة –المطامير- لأوقات الحرب والحصار، تعد لذلك وتتواجد في تلمسان ومعظم المدن، مما مكن المدينة من مقاومة الدول الأخرى خلال حصارها المتكرر للمدينة. "استدعى –السلطان أبو زيان الأول سنة 706هـ/ 1307م خازن الزرع فسأله كم بقي من الأهراء والمطامير المختومة".[1]

وتميزت مدن المغرب الأوسط بحركتها الاقتصادية مما شجع الأندلسيين على استقطابها، ومن بين المدن التي نزلوا بها تلمسان، والتي كانت تشبه كثيراً مدن الأندلس لكثرة مياهها وبساتينها وصناعها، فوجد فيها الأندلسيون تعويضاً عما تركوه من موطنهم، بحيث كان من بينهم عدد كبير من الفلاحين والصناع والحرفيين الذين انتشروا بأراضي المغرب الأوسط وشيدوا به قرى وبساتين، كما أسسوا مصانع ومناجم كثيرة وعملوا في الحقول والمزارع.[2]

كما كان للأندلسيين خبرة كبيرة في مجال المياه والسقي، فقد عاد بالنفع والفائدة على الفلاحة والصناعة، حيث كانت الاستفادة كبيرة من الخبرة الأندلسية في ذلك حيث قلدهم الناس في الكثير من أعمالهم وصناعتهم لما اشتهروا به من براعة، فلا شك إذن أن العديد من الأندلسيين المسلمين وكذا النصارى قد ساهموا في التطور الاقتصادي الملحوظ، إلى جانب العناصر المحلية، والتي استغلت بدورها تلك الامكانيات إلى جانب ما لديهم في تطوير اقتصاد المنطقة.[3]

ومن المتعارف عليه أنه لا تتم الزراعة بدون تربية المواشي، سواء لاستخدامها في الحرث أو التنقل واستعمال فضلاتها لتسميد الأراضي، ولذلك كان السكان يقومون بتربية الحيوانات واستخدامها كجزء مكمل للزراعة.

---

[1]- بسام كامل عبد الرزاق شقدان، المرجع السابق، ص ص 173، 174. عبد الرحمن بن خلدون، المصدر السابق، ج7، ص 96.

[2]- حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 52.

[3]- المرجع نفسه، ص 52.

ولم يقتصر الفلاحون على نوع واحد من الحيوانات، وكثيراً ما تربى الأبقار والأغنام والخيول والبغال والجمال في منطقة واحدة، حسب ظروف العيش الملائمة، وكذا امتداد المراعي الهامة والشاسعة في سفوح الجبال، وكذلك في أودية الأنهار، حيث توجد في هذه المناطق أنواع من الأشجار والأعشاب، فترعى الضأن والماعز في الجبال وسفوحها، في حين تربى الأبقار والخيول في السهول والمروج، وتقل المراعي في المناطق الجافة وتكثر في المناطق الرطبة.[1]

واستخدمت الأبقار بمختلف العمليات الزراعيّة إلى جانب الفوائد الأخرى، كتزويد الأهالي بالحليب ومشتقاتها وباللحوم والجلود، وكانت الدواب من أحسن البهائم صورة وأكثرها نفعاً، وهي ذات الحوافر من الخيل والبغال والحمير، ولا يقتصر دورها في الحمل والجر فقط، إنما تشارك أيضاً في أعمال الفلاحة مثل الدرس.[2]

يقول الإدريسي عن مدينة تاهرت "بأرضها مزارع وضياع جمة وبها انتاج البراذين والخيل، كل حسن وأما البقر والغنم بها فكثيرة جداً ".[3] وذكر أيضاً مدينة تدلس بقوله "بها الغنم والبقر موجودة كثيراً".[4]

ويقول أيضا عن مدينة الجزائر: "وأكثر أمواله المواشي من البقر والغنم، ويتخذون النحل كثيرا".[5]

---

[1] - نوال بلمداني، نظام الرعي في بلاد المغرب الأوسط خلال القرنين (4- 5هـ/ 10- 11م)، إ: أ.د.ة. فاطمة بلهواري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الوسيط الإسلامي، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، 1434- 1435هـ/ 2013- 2014م، ص 84.

[2] - المرجع نفسه، ص 88.

[3] - الإدريسي، المصدر السابق، ج1، ص 256.

[4] - المصدر نفسه، ج1، ص 259.

[5] - المصدر نفسه، ج1، ص 258.

وقام السلاطين الزيانيون بعدة أعمال في ميدان الريّ، فكان في ضواحي مدينة تلمسان الكثير من قنوات الطوب التي تنحدر من الجبل، وتؤدي بالماء إلى الأحواض التي كانت تستعمل لسقي البساتين.[1] وذكر لنا النميري في رحلته مدى امتياز الماء فيها "أفاض في الثناء على ماء تلمسان وطيب هوائها".[2]

وساعد تزويد أهل تلمسان بالمياه، انحدار الأنهار من أعالي الجبال، وكثرة الينابيع والعيون، التي تقع خارج أسوار المدينة من جهة، وبناء شبكة محكمة للقنوات داخل المدينة وخارجها، وكانت هذه القنوات تبنى من الطوب، مغطاة تحت الأرض، ولاسيما الجزء الذي يكون خارج المدينة، وهو الأنبوب الرئيسي الذي يصب في الأحواض التي تستعمل في سقي البساتين وفي الصهاريج التي تزود سكان المدينة.[3]

وذُكر في نوازل الونشريسي أنه كان هناك نظام للري بتلمسان "جوابكم في عين ماءٍ مشتركة بين أناس يسقون منها جناتهم، فمنهم من حظه نهاراً، ومنهم من حظه ليلاً، ومنهم من حظه في غدوة إلى الزوال، ومنهم من حظه من الزوال إلى العصر، واستمرت العادة فيما ينيف على الخمسين عاماً". [4] وبذلك نستنتج أنه كان هناك تنظيم خاص لكيفية توزيع الماء بين المزارعين.

---

[1]- رشيد بورويبة، موسى لقبال، عبد الحميد حاجيات، عطاء الله دهينة، محمد بلقراد، الجزائر في التاريخ، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1884م، ص 404.

[2]- النميري ابن الحاج، فيض العباب وإفاضة قداح الآداب في الحركة السعيدة إلى قسنطينة والزاب، دراسة وإعداد :محمد ابن شقرون، دار المغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1990/2م، ص 487.

[3]- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، موفم للنشر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 2002م، ص 149.

[4]- أبي العباس أحمد بن يحي الونشريسي، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، ج5، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، الرباط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1401هـ- 1981م، ص 111.

وأهم حوض موجود منذ العهد الزياني هو الصهريج الكبير الموجود غربي مدينة تلمسان، بين السور الرئيسي والسور الأمامي والذي يبلغ طوله 200م وعرضه 100م وعمقه 3م.[1] ويستفاد من مياهه كطريقة للاستغلال الجيد للثروة المائية، خاصة وأن المدينة كانت محاطة بالبساتين والتي تحتاج للسقي المنظم، بالإضافة إلى الجداول والبرك المستخدمة للتنظيم الجيد لاستغلال المياه.[2]

فكان الناس يستعملون ماءه في سقي حقولهم وبساتينهم، ولا يزال الصهريج الأعظم قائماً غرب المدينة، وتضمن "المشور" أيضاً صهريج آخر أقل من الأول حجما.[3]

ويذكر الإدريسي أنه بمدينة تنس "شرب أهلها من عين ولها في جهة الشرق واد كثير الماء وشربهم منه في أيام الشتاء والربيع".[4]

ويقول الحميري عن كثرة المياه في مدينة طبنة: " وتشق طبنة جداول الماء العذب، ولها بساتين كثيرة فيها النخل والثمار، ولها نهر يشق غابتها، وقد بني له صهريج كبير يقع فيه وتسقى منه جميع بساتينها وأرضها".[5]

ويخبرنا الإدريسي بأنّه بمدينة تاهرت مياه متدفقة وعيون جارية تدخل أكثر ديارهم، ويتصرفون بها ولهم على هذه المياه بساتين وأشجار تحمل ضروباً من الفواكه الحسنة وبالجملة إنها بقعة حسنة".[6] حسنة".[6] وفي نفس النحو عن مدينة شرشال "بها مياه جارية وآبار معينة عذبة".[7]

---

[1]- رشيد بورويبة وآخرون، المرجع السابق، ص 405.

[2]- حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 67.

[3]- عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص 125.

[4]- الإدريسي، المصدر السابق، ج1، ص 252.

[5]- الحميري، المصدر السابق، ص 387.

[6]- الإدريسي، المصدر السابق، ج1، ص 256.

[7]- المصدر نفسه، ج1، ص 258.

5- العوامل المؤثرة على الزراعة:

تأثرت الزّراعة في تلمسان بالحالة السياسيّة التي مرت بها المدينة والمنطقة، فكانت المزروعات تتعرض للدمار والسلب والنهب من قبل المهاجمين للمدينة، فقد تركزت الحملات وغارات القبائل على حرمان المدينة من المنتوجات الزراعية بتدمير المزارع وقطع الأشجار، وضيقت قبائل توجين[1] بمدينة تلمسان لأخذ ثأرهم، فقطعوا الثمار والجنات وخربوا الديار وأفسدوا الزروع.[2]

ويمكن القول بأن المنطقة شهدت ظواهر طبيعية خطيرة أثرت بصورة مباشرة على طبيعة الحياة الاقتصادية: كالقحط والزّلازل والأعاصير والجراد والمجاعات، والتي أثرت على معايش الناس وقوتهم فقد تعرضت بلاد المغرب إلى كوارث طبيعية، وإلى ظروف مناخية قاسية دورية، أدت إلى حدوث أزمات اقتصادية في الغالب بسبب التأثير على وسائل الإنتاج.[3] وساد المنطقة القحط، واستفحل فيها فيها منذ القرن السابع الهجري الثالث عشر الميلادي، ففي سنة 617هـ/ 1220م اجتاحت بلاد المغرب والأندلس مجاعة كبيرة.[4]

ويحدث الجفاف بكثرة، ويعاني الناس من المجاعة والأوبئة، وأحياناً تسقط الأمطار بغزارة أكثر من المألوف ببلاد المغرب ككل عبر فترات زمنية مختلفة.[5]

ويعد مرض الطاعون من أشد الجوائح الطبيعية وأكثرها فناءاً للبشرية وفتكاً بها، فقد عرفت بلاد المغرب عامة ومدينة تلمسان خاصة، هذا الوباء الجارف عدة مرات خلال العهد الزياني، فكان

---

[1]- توجين: يخبرنا ابن خلدون أنّ "بني توجين من شعوب بني يادين من أهل هذه الطبقة الثالثة من زناتة، وما كان لهم من الدولة والسلطان بالمغرب الأوسط وأولية ذلك ومصايره"، ويذكر بأنّ هذا الحي يعتبر من أعظم أحياء بني يادين وأوفرهم عدداً، وكانت مواطنهم حفافي وادي شلف قبلة جبل وانشريس من أرض السرسو". ابن خلدون، المصدر السابق، ج7، ص206.

[2]- بسام كامل عبد الرزاق شقدان، المرجع السابق، ص 175.

[3]- حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 36.

[4]- عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص 253.

[5]- محمد المجدوب، الماء في تاريخ المغرب، سلسلة ندوات ومناظرات، جامعة الحسن الثاني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، عين الشق، رقم 11، 199م، ص 21.

يظهر على رأس كل عشر سنوات، أو خمس عشرة سنة أو عشرين سنة تقريباً، يُذْهب بالألاف من الناس.[1]

وانتشر الطاعون ببلاد المغرب الذي ذكره لنا ابن خلدون في كتابه العبر: "نزل بالعمران شرقا وغربا في منتصف هذه المائة الثّامنة من الطّاعون الجارف الّذي تحيّف الأمم وذهب بأهل الجيل وطوى كثيرا من محاسن العمران ومحاها، وجاء للدّول على حين هرمها وبلوغ الغاية من مداها، فقلّص من ظلالها وفلّ من حدّها وأوهن من سلطانها وتداعت إلى التّلاشي والاضمحلال أموالها، وانتقض عمران الأرض بانتقاض البشر فخربت الأمصار والمصانع ودرست السّبل والمعالم وخلت الدّيار والمنازل وضعفت الدّول والقبائل وتبدّل السّاكن".[2]

وداهم الجراد بلاد المغرب سنة 624هـ/ 1228م، فأتى على المحاصيل بجميع أنواعها فارتفع ثمن القمح ومختلف المواد الغذائية، وتكرر قدومه سنة 630هـ/ 1232م، فعمت المجاعة بسببه في بلاد المغرب من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب.[3]

كان للمغرب الأوسط حظ وافر من مزاولة حرفة الزّراعة، وارتبطت هذه الأخيرة بالعديد من العوامل الطبيعية والبشرية التي ساهمت في تحصيل المزروعات باختلاف أنواعها، وفي نفس الوقت كان من بينها ظروف شكلت عراقيل في وجه الفلاح وسببت في الكثير من الأحيان تذبذب في الإنتاج الزّراعي.

ومن خلال هذه الورقات البحثية سنحاول دراسة الفترة التي لحقت المغرب الأوسط من الدخول العثماني للجزائر وكيف كان أثر الحكام في الزراعة، وقراءة إذا كانت هناك تطورات وتغيرات طرأت على الزراعة في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني.

---

[1]- عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج2، ص 251.

[2]- ابن خلدون، المصدر السابق، ج 1، ص ص 42، 43.

[3]- المرجع نفسه، ج1، ص 253. شهاب الدين الدرعي الجعفري السلاوي، الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ج 2، تح: جعفر الناصري، محمد الناصري، دار الكتاب، دار البيضاء، ب/ س، ص264.



الفصل الأول:

العوامل المساعدة على الزراعة في إيالة الجزائر العثمانية

تتجلّى أهميّة الزّراعة بشكل أساسي في العوامل التي تساعد العمليّة الإنتاجيّة للمحاصيل الزراعيّة، ومن خلال تلك العوامل يمكننا القول بدونها تنعدم حياة النّباتات وحتّى الحيوانات.

وكأهم عنصر كامل وأولي للزراعة يجب أنّ يتّصف المكان أو الوسط الطبيعيّ بالموقع الذي يتميّز بالكثير من الخصائص والمواصفات الطبيعيّة التي تبرز ظهور النّباتات سواء عن طريق زراعتها أو حتّى تلك التي تنمو بشكل عفويّ، ولعل من أهم تلك الممّيزات التي تندرج تحت عامل الموقع مراعاة المجال الجغرافي، ومما لاشكّ فيه أنّ الجزائر تحتل موقع استراتيجي ممّيز، خاصة أنّها تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وكذلك طبيعة المناخ ونوعيّة التّربة والتضاريس، كل هذه عوامل طبيعيّة تساعد على الزّراعة بوجودها، وتعرقل مسارها بانعدامها.

وسنحاول من خلال تعرضنا للعوامل المساعدة على وجود الزّراعة التحدث عن العوامل البشريّة، لما تؤدّيه من دور كبير في هذه العمليّة، وبما أن إيالة الجزائر كانت جسر للعديد من القاطبين إليها توافدت عليها أجناس من مختلف الجهات، بداية من العثمانيون الذين حكموا البلاد، أو الجالية الأندلسية التي كانت أهم عنصر في الجانب الزراعيّ، وغيرهم من الأجناس الذين أدّوا دور ثانوي في الزّراعة.

إضافة إلى ذلك سيكون للجهاز الإداري تفاعل كبير في تنظيم الجانب الزراعيّ، لما كان له من دور في جباية الضرائب.

المبحث الأول: الظّروف الطبيعيّة ودورها في قيام الزّراعة لإيالة الجزائر.

إنّ موقع إيالة الجزائر ممّتاز، وأراضيه خصبة للزّراعة بمختلف أنواعها، ولدراسة هذا الموضوع كان علينا الاهتمام بالعوامل الطبيعيّة التي كانت سائدة في الإيالة الجزائريّة خلال فترة العهد العثمانيّ (924- 1246هـ/1518- 1830م)، ومن ذلك يجب الوقوف على كل ما يتعلّق بموقعها الاستراتيجي ومناخها وتضاريسها وتربتها، والأكيد أنّ هذه العناصر كلها مهمة جداً بالنسبة للزراعة، لأنّ الغطاء النباتيّ يتمحور حسب هذه العوامل التي تكون شرط له من حيث جودته ونوعيته وحتّى كثافته أو قلته.

ومن ذلك يتوقف توزيع الأنواع النباتيّة وانتشارها إلى العوامل البيئيّة والمناخيّة السائدة في الوسط الطبيعيّ للمحاصيل الزراعيّة.

وكان للظّروف المناخيّة ونوعيّة التّربة ونمط العيش تأثير مباشر على الزّراعة بإيالة الجزائر خلال العهد العثمانيّ، فاختلاف المناخ من منطقة إلى أخرى أدى إلى ارتباط زراعة البقول والحبوب بالسهول الساحليّة، واختصاص المناطق الجبلية بالأشجار المثمرة، وتركز الرعي في مناطق الهضاب العليا القسنطينيّة مع زراعة معاشيّة بسيطة، والاعتماد على الرعي كلياً في السهول الوهرانيّة والأطلس الصحراويّ وفي بعض المناطق المرتفعة كالونشريس والأوراس خاصة.[1]

1-المجال الجغرافي:

تتمتع إيالة الجزائر بموقع استراتيجي هام، فهي تطل على البحر الأبيض المتوسط من جهة الشمال، والأمم المشكلة لعالمه، وتضرب في أعماق الصحراء الكبرى وتحاذي من جهتها الجنوبية عالماً آخر من الأمم الإفريقية، وتحتضنها من جهتي الشرق والغرب بقية كل من إيالة تونس والمغرب الأقصى وطرابلس الغرب، مما جعلها همزة وصل بين القارتين الإفريقية والأوربيّة، وقلب المغرب الكبير، وقد سمحت لها حدودها المشتركة مع عدد من الدول الإفريقية، بأن تكون معبرا رئيسيا نحو كل الاتجاهات، وهذا الموقع ساعد الجزائر على أن تكون عبر العصور، محورا تتقاطع فيه الحضارات

[1]- ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ –العهد العثمانيّ، ج4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص55.

المختلفة.[1] وتشترك حدود إيالة الجزائر مع المغرب وموريتانيا بالغرب، ومع مالي والنيجر في الجنوب ومع ليبيا وتونس في الشرق.[2]

والعاصمة التي هي مدينة الجزائر[3] يطلق اسمها على البلاد بأكملها.[4] يقول "اغنيلي"[5] "Agnély" عن الجزائر: "الشمال الجزائريّ هي جهة طبيعيّة وصحيّة وأرضها خصبة وهي جذابة بشكل خاص".[6]

2- التضاريس:

لدراسة موضوع الزّراعة الجزائريّة لابد من مراعاة جانب التضاريس[7] الذي يتحكم في توزيع السّكان وطبيعة عيشهم، ومدى أهميته في طريقة الزرع والأماكن التي تصلح لكل نوع من المزروعات.

وتضاريس الجزائر متنوّعة، ففي المنطقة الشماليّة التي يغلب عليها الطابع الجبلي، نجد الشريط الساحلي الذي توجد به بعض السهول، مثل سهول وهران، ومتيجة، وعنابة. وتليها جبال الأطلس التلي، التي هي أكثر بروزاً في الناحية الشرقيّة، أما من الناحية الغربيّة، فتتخللها الأخاديد والسهول والأحواض الداخليّة، وتنتشر خلف الأطلس التلي السهول المرتفعة أو الهضاب العليا التي يحدها من الناحية الجنوبيّة الأطلس الصحراويّ، ثمّ تأتي الصحراء وواحاتها.[8]

---

[1]- أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثمانيّ (926-1246هـ/ 1519-1830م)، دار الكتاب العربي، ط1/ 2009م، القبة، الجزائر، ص 16.

[2]- يسرى الجوهري، شمال افريقية، الهيئة المصرية العامة للكتب، الإسكندرية، مطابع دار الناشر، ط/6، 1980م، ص 260.

[3]- الجزائر: ولم تكن تطلق على وطن مترامي الأطراف إلاّ منذ العصر العثمانيّ، حيث اتخذ العثمانيون هذه المدينة عاصمة لمملكة ذات حدود مقررة، فاشتق اسم الوطن من اسم عاصمة دولته الجزائر. مبارك بن محمد الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج1، ص45.

[4]- Venture de Paradis (Jean-Michel), Alger au 18siècle , A. Jourdan (Alger), département Philosophie, histoire, sciences de l'homme, 1898, p2.

[5]- عضو في جمعية دو ديجو الطبية، وهو عضو مؤسس لمؤسسة المعهد الجزائري لعلم المناخ.

-H. Agnély, Le climat de l'Algérie, de J.-B. Dubois (Alger), 1866, p 5.

[6] - Ibid, p15.

[7]- التضاريس: المظاهر المتنوّعة لسطح الأرض، كالجبال، والسهول، والهضاب. أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (926-1246هـ/ 1519-1830م)، ص26.

[8]- المرجع نفسه، ص 26.

ومن ذلك تنقسم الجزائر إلى ثلاث مناطق طبيعيّة متوازنة آخذة من الغرب إلى الشرق: المنطقة الأولى التل والثانية الهضاب والثالثة الصحراء، [1] في حين يقسمها "جول دوفال" "Jules Duval" إلى قسمين هما التل والصحراء.[2]

وبالتالي سنعتمد على التقسيم الأول لأن غالبية المؤرخين والجغرافيين يأخذون به:

أ. التـــــل:

وهو جزء من الأراضي الجزائريّة التي تمتدّ على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط،[3] ويطلق اسم التل في الجزائر على كل المناطق القابلة للزّراعة، والتي تمتدّ من البحر إلى الهضاب العليا، وينقسم هذا الجزء إلى منطقتين: الأولى المنطقة البحريّة والثانية المنطقة الجبليّة.[4] كما قال بذلك "توماس شو"[5] "Shaw Thomas" أنّ التل يعني الأراضي الصالحة للزّراعة، وفي شرق الجزائر العاصمة هي أكثر اتساعاً من غيرها".[6] وذلك ما قال به أيضاً "جول دوفال": " بأن التل هو الأرض الصالحة

[1]– مبارك الميلي، المرجع السابق، ج1، ص52.

[2] – Jules Duval, L’Algerie tableau historique, descriptif, et statistique, librairie de l. Hachette et Cnie, Imp : De Ch. Lahure, Paris, 1859, p44.

[3] – O. Houdas, Ethnographie de l'Algérie, Maisonneuve frères et C. Leclerc, Paris, 1886, p 8.

[4] – G. Dervin, L'Algérie : son agriculture, son commerce, son industrie, sa colonisation, son avenir, Imp. du "Courrier du Nord-Est" (Epernay), 1902, p11.

[5]– توماس شاو: يعد الدكتور شاو من الدارسين والرحالة الذين حاولوا التحدث عن بلاد الجزئر خلال النصف الأول من القرن 18م، إذ رسم خريطة وضّح عليها معالم جغرافية، وحدد بها حدود إيالة الجزائر، وخاصة حدود بايلك الشرق الجزائري. عميراوي احميده، الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثمانيّ (مذكرات تيدنا أنموذجا)، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2003م، ص10.

[6]– Shaw Thomas, Voyages dans plusieurs provinces de la Barbarie et du Levant contenant des observations geographiques, physiques, philologiques,... sur les royaumes d'Alger et de Tunis, sur la Syrie, l'Egypte et l'Arabie Petree, T1, traduits de l’anglais, la Hate, 1743, p3.

الصالحة للزّراعة، أيّ البلد الذي تنمّو فيه الحبوب بالتأثير البسيط من خلال الأمطار العادية في الخريف والربيع".[1]

ويرتفع التل حتّى يبلغ الأطلس التلي، وما يلي البحر منه يدعى السواحل، وبمجاورته للبحر صار جوه متوسطاً بين الحرارة والبرودة. والشتاء فيه حسن جداً، وأرضه ذات سهول وجبال بحيث كانت صالحة لضروب كثيرة من الفلاحة.[2] وتتبع المنطقة الجبليّة المنطقة البحريّة، وتتكون تضاريسها من أراضي وعرة تقطعها الوديان، إذ تهيمن عليها الكتل الصخريّة والقمم العاليّة التي تساعد بما يكفي للحفاظ على الثلوج لبعض الوقت.[3]

وترتفع جبال التل أحياناً إلى 2308 أمتار (قمة لالة خديجة ببلاد جرجرة)، وهذه الجبال التليّة غنية، فيها المزارع، وتكتنفها الغابات الكثيفة، ويسكنها الجبليون من أصلب الناس عوداً، وتشمل عدة جبال متلاحقة، أهمّها من الشرق للغرب: جبال سوق أهراس، وجبال بابور، وجبال جرجرة وتدعى بلاد القبائل الكبرى، وجبال تلمسان.[4]

وللجبال دخل كبير في كثرة المياه وقلتها، فمتى ارتفعت الجبال جلبت إليها السحاب فينزل المطر، وكلما ازدادت الجبال علوا ازداد المطر غزارة.[5]

والأمطار كثيرة في التل تصل إلى متوسط سنوي للارتفاع، بحيث تنخفض تدريجياً من الجهة الغربيّة إلى الجهة الشرقيّة، ولكنها تعتبر كمية كافية بشكل عام لضمان حصاد جيد، فظاهرة الأمطار في الجزائر لها طابع خاص، الأمر الذي يجعلها أقرب إلى البلدان المداريّة، إذ تتساقط جميع المياه تقريباً خلال النصف الأول من السنة، وتكون درجة الحرارة حينها معتدلة، ويكون التطور الكامل للغطاء النباتيّ خاصة بالنسبة للنباتات السنويّة خلال هذه الفترة.[6] ويتميز مناخ التل أساساً بالأمطار التي

---

[1] - Jules Duval, Op, Cit, p 44, 45.

[2]- مبارك الميلي، المرجع السابق، ج1، ص 52.

[3] -G. Dervin, Op, Cit, p 14.

[4]- أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001م، ص ص 15، 16.

[5]- مبارك الميلي، المرجع السابق، ج1، ص 50.

[6] -G. Dervin, Op, Cit, p p11, 12.

تقسم السنة إلى موسمين الأمطار والجفاف، هذه الأمطار التي تتزامن عادة مع عواصف البحر الأبيض المتوسط، غالباً ما تجلبها الريّاح الشماليّة الغربيّة، التي تبدأ في نهاية الصيف وأحياناً في الأيام الأخيرة من شهر سبتمبر، وأحياناً أخرى في أكتوبر أو نوفمبر.[1]

وكانت السهول هي الأراضي الصالحة للزّراعة والإنتاج، بسبب خصوبة تربتها فإنّ بايلك الغرب كان يشمل على عدد من السهول، مثل سهل غريس الخصب الذي كان ينتج كميات كبيرة من الحبوب، ويعتبر المصدر الرئيسي للقمح في كامل التراب الجزائريّ.[2] وسهل تلمسان وسهول مستغانم، وهبرة، ومليانة، وتنس ووهران[3].[4]

وعن سهل مليانة يخبرنا "دي فونتين"[5] "Desfontaines" بأنّه خصب جداً، وهو كما يقول: "قد بدا لي عالياً عن مدينة متيجة، وعندما عبرته بدأت الحبوب تتلون باللون الأصفر، ولهو من الأمر الرائع أن تنظر إلى هذه الثّروات الطبيعيّة في هذه البلدان".[6]

---

[1] - J. A. Battandier, L'Algérie : le sol et les habitants, flore, faune, géologie, anthrologie, ressources agricoles et économiques, Éd/ Impr : Corbeil, Paris, 1898, p9.

[2]- توفيق دحماني، النظام الضريبي ببايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثمانيّ (1193هـ/ 1779م -1246هـ/ 1830م)، إ: أ.د. عمر بن خروف، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2003 -2004م، ص14.

[3]- وسهل وهران لم يكن مستغلاً بصفة جيدة قبل فتح وهران، وكانت معظم أراضيه عبارة عن بور غير مستثمر، بسبب الأوضاع الأمنية غير المشجعة، لكن بعد استرجاع وهران سنة 1206هـ/ 1792م أصبحت القبائل المخزنية من دواير وزمالة وغيرها هي صاحبة الأرض. توفيق دحماني، المرجع نفسه، ص15.

[4]- المرجع نفسه، ص14.

[5]- دي فونتين: عضو في أكاديمية العلوم وأستاذ علم النبات في حديقة الملك أرسل إلى إيالة الجزائر وإيالة تونس، ما بين سنوات 1783 و1786م، حيث اهتم بالنبات والأزهار والطبيعة والأرض الخصبة والزراعة. حسان كشرود، بايلك الشرق دراسة طبيعية وزراعية من خلال الرحالين بايسونيل ودي فونتين والدكتور توماس شو، قضايا تاريخية، العدد 6، 1438هـ- 2017م، ص51.

[6] - L. R. Desfontaines, Voyages dans les regences de Tunis et Alger, T2, publiés par M Dureau de la Malle, librairie de cide, Paris, 1838, p 148.

وكان من أهم السهول بمدينة معسكر، سهل سيق[1] ويسقى من واديه، وسهل شلف وهو حار وله مواد كافية لسقيه، مستطيل قليل العرض واقع بين جبال الظهرة وزكار شمالاً، وجبال وانشريس جنوباً. وسهل متيجة[2] (تعرف قديماً بقزرونة) وهو أخصب سهول الجزائر واقع بين ساحل الجزائر شمالاً ووطن القبائل شرقاً وجبال البليدة ومليانة جنوباً، وسهل حمزة بوطن القبائل، وسهل عنابة وهو شبيه بسهل متيجة لولا ما به من كثرة الحمى الناشئة عن بحيرة فزارة.[3]

ويقول "بيسونال" "Peyssonnelle" عن سهل عنابة أنّه يمتدّ 10 فراسخ[4] وعرضه أربعة أو خمسة فراسخ عرضاً، تحده جبال عالية من الجنوب، والبحر بشماله، ومن غربه بحيرة كبيرة تدعى فتزارة (fetzara)، وسهل عنابة خصب لزراعة القمح".[5]

1- سيق: نعته فاغنر الألماني بالسهل الخصيب ذي المرج الأخضر، الذي لا يُرى له حد، ويجري في حدوده الجنوبية نهر سيق باتجاه الجنوب الشرقي، وهو واد صغير مياهه ذات لون أسود. كمال بن صحراوي، أوضاع الريف في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثمانيّ، إ: أ.د. دحو فغرور، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2012-2013م، ص 28.

2- ويمتدّ سهل متيجة بين البحر وسلسلة جبال الأطلسي. وقد اشتهر بإنتاج البرتقال والعنب وكان إنتاجه يسد حاجات العاصمة، وقليلا من إنتاجه فقط كان يصدر إلى الخارج. وكان هذا السهل يحتوي على عدة مزارع كبيرة للدولة وأخرى للخاصة. وتذكر بعض المصادر أنه كان للدولة حوالي 13 مزرعة في متيجة يحتوي كل منها على 60 أو 80 زوجا من البقر، وهي التي كانت توفر الحليب والزبدة والجبن إلى العاصمة. وكان هناك عمال زراعيون يأخذون خمس المحصول. ينظر: أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، الشركة الوطنية، ط3/ 1410هـ-1990م، ص152.

3- مبارك الميلي، المرجع السابق، ج1، ص52.

4- الفرسخ: المسافة المعلومة في الأرض، مأخوذ منه والفرسخ ثلاثة أميال أو ستة. محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ج3، دار صادر، بيروت، ط/3، 1414هـ، ص 44.

وهو وحدة قياس محرفة من كلمة فرسنك الفارسية، وهو يساوي 5763 متر. سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانيّة التاريخيّة، مر: عبد الرزاق محمد حسن بركات، مكتبة الملك فهد الوطنية، السلسلة الثالثة، الرياض، 1421هـ/ 2000م، ص ص 162، 163.

5 - J. Peyssonnelle, Voyages dans les regences de Tunis et Alger, T1, publiés par M Dureau de la Malle, librairie de cide, Paris, p276.

ويذكر تيدنا[1] خلال نقله إلى معسكر كعبد للداي أنّه أُعجب بسهل متيجة: "وهنا اشتد إعجابي بهذا المنظر، وهذا السهل الشاسع، إذ يمتدّ من الشرق إلى الغرب، وهو شديد الخصوبة والفلاحة في بلاد البربر، وقد جذبنا منظر لبستان فيه تفرقت بعض المنازل الجميلة، ويقطف من هذا السهل أجود أنواع البرتقال والليمون الشديد اللذة".[2]

وتقيم في المناطق السهليّة القبائل المتحالفة والخاضعة للسلطة، وكان نشاطها يعتمد أساساً على الزّراعة وتربّية الحيوانات.[3] وريف الجزائر جميل، وتربته خصبة لزراعة القمح والخضر والفواكه والزهور، فسهوله وتلاله المزروعة توفر مناظر متنوّعة وممتعة وهي جيدة، وتتمتع بالخضرة الدائمة، لأن رطوبة الأرض تجعلها مروية دائماً.[4]

ولذلك يعتبر التل أهم موقع للزراعة خاصة لما يحتويه من كثرة السهول، وهذه الأخيرة تعتبر مساحة ملائمة لاستقطاب المزارعين إليها، والتل بصورة عامة يحتوي على خصائص مهمة جداً للجانب الزراعيّ سواء في غزارة أمطاره أو خصوبة تربته.

ب. الهضـــــاب:

هذه المنطقة تقع وسط الجزائر كلها، تتميز بسهول عاليّة، تقع على ارتفاع متوسط 800 متر،[5] وبها منخفضات تتكون في بعضها من بحيرات، هواؤها جاف[6] لأنّ هذه الهضبة تتعرض لرياح

[1] - تيدنا: ولد سنة 1758م في يوزيس لانغدوك من عائلة كاثوليكية ميسورة الحال. ومنذ أيام صباه عملت أسرته على أنّ يكون من رجال الدين، فوضعته في مدرسة كاثوليكية، لكنه فر منها ونفر ممن حاولوا إعداده للرهبنة. مارس مهنة نقل براميل الخمر من مالاقا إلى مرسيليا، على متن سفينة أسبانية وهي التي قبضه قرصان البحر التابعين لداي الجزائر على متنها. ينظر: عميراوي احميده، الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثمانيّ (مذكرات تيدنا أنموذجا)، ص ص32، 33.

[2] - عميراوي احميده، المرجع نفسه، ص51.

[3] - أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص27.

[4] - Laugier de Tassy, Histoire d'Alger : et du bombardement de cette ville en 1816, chez plltan-libbaire, Imp ; De David, Paris, 1830, p190.

[5] - G. Dervin, Op, Cit, p16.

[6] - مبارك الميلي، المرجع السابق، ج1، ص 53.

جنوبيّة، وأحياناً تتميز بالجفاف، وأحياناً أخرى ساخنة (سيركو)، وذلك من الشرق والغرب، ونادراً ما تكون هذه الريّاح محملة بالأمطار، حيث تكون مصحوبة بتساقط الثلوج في فصل الشتاء.[1]

لأنّ جبال الأطلس التلي تمسك عنها السحاب وجبال الأطلس الصحراوي –لتفرقها- لا تمسك عنها رياح السمائم، وتختلف حالها صيفاً وشتاءً اختلافاً كبيراً، وكذلك لا تجد المناسبة بين ليلها ونهارها: الشتاء بارد جداً وفي بعض الأماكن تسقط الثلوج بكثرة، والصيف حار ولكّن لياليه معتدلة حسنة، والريّاح بالهضاب كثيرة والحمى نادرة، ومن الهضاب الواسعة هضبة الحضنة تكثر بها الرمال وهي في جفاف هوائها وحرارة طقسها شبيهة بالصحراء.[2]

وتخضع منطقة الهضاب إلى أحوال جوية مختلفة، حيث تعاني بعض مدنها خلال فصل الصيف من 46 و48 درجة مئويّة، ويتدنى مقياس الحرارة في الشتاء إلى 14 درجة مئويّة.[3]

وتعتبر هذه المنطقة بلاد المراعي والفضاء الفسيح، لا تجد بها مدناً كبيرة ولا عمراناً واسعة، وقلما وجدت بها منبع ماء أو مجرى واد، فأرضها تكتسي نبات "الحلفة"، وفي فصل الربيع تكتسي هذه النجود كلّها حلة سندسية من الأعشاب الزبرجديّة، ذات الزهور المختلفة الألوان.[4] ومنطقة الهضاب قابلة للزّراعة في بعض الأماكن فقط، كما أنّ التّربة هناك متنوّعة للغاية، والجزائريون يزرعون بعض الحبوب.[5] ويقول عنها "جول دوفال": "تمثل الهضاب العليا نطاقاً هائلاً من المراعي الصحيّة عبر كلّ الجزائر من الشرق إلى الغرب".[6] وتتشابه النّباتات في المرتفعات الوسطى والسهوب.[7]

---

[1] - G. Dervin, Op, Cit, p16.

[2] – مبارك الميلي، المرجع السابق، ج1، ص 53.

[3] - G. Dervin, Op, Cit, p16.

[4] – أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، ص11، ص12.

[5] - G. Dervin, Op, Cit, p17.

[6] - Jules Duval, Op, Cit, p 43.

[7] - Louis Trabut, D'Oran a Mécheria : notes botaniques & catalogue des plantes remarquables, Impr : libraire de l'académie, Alger, 1887, p2.

ت.منطقة الجنوب:

ويمكننا تقسيم الصحراء الجزائريّة الكبرى عموماً من الناحية الطبيعّة إلى إقليمين بارزين هما: الجنوب الشرقي والجنوب الغربي.

والصحراء: هي المنطقة الجنوبيّة وغالب أرضها رمال تذروها الريّاح، ولكّن بها واحات جميلة ذات مياه مطردة يغرس عليها النخيل وأنواع من الأشجار ويسقى بها بعض من الخضر وقليل من الزرع.[1] وهي أكبر الأقاليم مساحة تغلب عليها الرمال الصحراويّة، وتتخللها الواحات الغنية بزراعة أشجار النخيل، وهي أشهر المنتوجات غير أنّ هناك أنواعاً من الأشجار يمكن زراعتها بهذا الإقليم بالإضافة إلى زراعة الحبوب كالقمح والشعير والخضر، وقد أثبتت التجارب أنّ الأقاليم الصحراويّة من أكثر الأقاليم عطاء ووفرة في الإنتاج إذا توفرت المياه الكافيّة والوسائل الضروريّة.[2]

وتميزت الصحراء الفسيحة بثلاثة مظاهر تضاريسيّة متباينة: الحمادة وهي عبارة عن هضاب تغطيها صخور جيرية ممتدة في شكل صفائح بطاقية، أما الرق فهو عبارة عن مناطق مستوية، تسودها الصخور ويتناثر فيها الحصى وتسمى بالسهول الصخريّة مجازاً، وأخيراً العرق وهي بمثابة منخفضات تكسوها الكثبان الرملية وتنتشر بها الواحات وتزخر بالمياه الجوفيّة، وتشغل العرق مساحة واسعة النطاق من الصحراء الجزائريّة.[3]

---

[1] - مبارك الميلي، المرجع السابق، ج1، ص 53.

[2] - عبد المجيد قدور، هجرة الأندلسيين إلى المغرب الأوسط (الجزائر) ونتائجها الحضارية –خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين "العاشر والحادي عشر الهجري"، إ: أ.د. محمد أمين محمود بدوي، بحث لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، معهد الحضارة الإسلامية، ص 302.

[3] - الطيب بوسعد، "الصحراء الجنوبية الشرقية الجزائرية من خلال المصادر الجغرافية الإسلامية وكتب الرحلات المغربية خلال العهد العثمانيّ (وادي ريغ)"، مجلة الواحات والدراسات، قسم التاريخ المركز الجامعي لغرداية، الجزائر، العدد 15 (2011م)، ص ص 429، 430.

وما يميّز هذه المنطقة هو جفاف هواءها أو غياب أو ندرة الأمطار بها، وقسوة حرارتها أو استمرار الريّاح الجافة بها، أو المدى الكبير للتغيرات اليومية للحرارة.[1] حيث يقول "جول دوفال" أنّ الصحراء هي بلد الرعي فقط بسبب تأثير الأمطار، وهي لا تنتج إلا المراعي.[2]

وبفضل الآبار الارتوازيّة لبعض الأراضي الصحراويّة الموجودة بالقرب من المجاري المائيّة، من الممكن إنشاء واحات مزدهرة للغاية حسب قول "درافين".[3] والغطاء النّباتاتي في المنطقة الصحراويّة موحد بشكل ملحوظ.[4]

3–طبيعة المناخ:

تؤثر عناصر المناخ من حرارة وأمطار ورياح على امكانية الزّراعة وعلى أنواع المحاصيل الزراعيّة، خاصة عامل التساقط الذي يحدد كمية الإنتاج ومعدل نمو النّباتات، ولذلك يجب مراعاة هذا العامل المهم في هذه الدراسة.

فعناصر المناخ بإيالة الجزائر من رياح وأمطار وحرارة تظهر متباينة، ومختلفة من الشمال إلى الجنوب ومن مدينة الجزائر بالساحل حتّى مدينة تمنراست بالهوقار، ومن ذلك يمكن تقسيم الجزائر إلى ثلاث أقاليم مناخية متباينة ممتدة في شكل نطاقات، من الغرب إلى الشرق، ومترتبة من الشمال إلى الجنوب كالآتي: مناخ البحر الأبيض المتوسط، ومناخ الإستبس، ومناخ الصحراء.[5]

فمناخ البحر الأبيض المتوسط يسود في المنطقة الشماليّة، فوق سلسلة الأطلس التلي من تلمسان حتّى مدينة سوق أهراس، أما مناخ الإستبس فيمتدّ إلى الجهات الجنوبيّة من المناخ السابق، ويشمل أراضي النجود والأطلس الصحراويّ، وهنا نلاحظ المناخ القاريّ بوضوح من فوارق حراريّة

---

[1] - G. Dervin, Op, Cit, p 18.

[2] - Jules Duval, Op, Cit, p 45.

[3] - G. Dervin, Op, Cit, p18.

[4] - Louis Trabut, Op, Cit, p 2.

[5]– حليمي عبد القادر علي، جغرافية الجزائر –طبيعية –بشرية –اقتصادية، ب/ ن، ط/ 1، المطبعة العربية، 1968م، ص93.

يوميّة وشهرية متطرفة وأمطار قليلة، ورطوبة نسبية ومنخفضة، ويعتبر المناخ الإستبسيّ مناخ انتقالي بين مناخ الصحراء في الجنوب والبحر الأبيض في الشمال.[1]

ومناخ الصحراء يحتل أكبر مساحة في القطر الجزائريّ، إذ يمتدّ من شمال الأطلس الصحراويّ شمالاً حتّى هضاب الهوقار جنوباً وبذلك يشمل مساحة تزيد عن 90 % من المساحة الاجماليّة والحد الفاصل بين المناخ الصحراويّ ومناخ الاستبس هو خط الايزوفيتس، فالصحراء في أكثر أجزائها تقل أمطارها عن 200مم وتنزل في فصل الصيف على هضاب الهوقار والهوامش الجنوبيّة وفي فصل الشتاء على الهوامش الشماليّة.[2]

ويقول وليام شالر عن إيالة الجزائر: "تتمتع بجو صحيّ ومناخ معتدل مريح، ليس بشديد الحرارة في الصيف ولا بقارص البرد في الشتاء، على أنّه تستثنى من هذه القاعدة الريّاح الجنوبيّة التي تهب بين الحين والحين، وتدوم أحياناً أربعة أو خمسة أيام في منتصف الصيف".[3]

وفي غضون الفترة بين شهري أفريل وسبتمبر، تهب الريّاح عادة في اتجاه الشرق وهي تكون مثقلة بالرطوبة ولكنها لا تحمل أمطاراً، وفي غضون الفترة الباقية من السنة، تهب الريّاح عادة في اتجاه الغرب.[4] ويقول "جول دوفال": "مناخ الجزائر هو واحد من أجمل الأجواء وأكثرها روعة وصحّة على وجه الأرض".[5]

ويذكر "أغنيلي": "أن مناخ الجزائر معتدل".[6] لأنّ الوطن الجزائريّ واقع بالمنطقة المعتدلة ولقربه ولقربه من خط الاستواء كانت برودته أضعف من حرارته، وقد تأثّر جوه بالبحر شمالاً والصحراء

---

[1]- حليمي عبد القادر علي، جغرافية الجزائر، ص94.

[2]- المرجع نفسه، ص ص94، 95.

[3]- وليام شالر، مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر 1816- 1824م،تعر، تع، تق: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، مطبعة أحمد زبانة، الجزائر، 1982م، ص ص27، 28.

[4]- المصدر نفسه، ص29.

[5] - Jules Duval, Op, Ci , p 61.

[6] - H. Agnély, Op, Cit, p24.

جنوباً، فكانت الجهات الشماليّة على غاية من الاعتدال: إذ البحر يضعف حرارة الصيف بمياهه ويخزنها فإذا كان الشتاء قاوم برودته بأبخرته السخنة، فيعتدل الجو –تقريباً– صيفاً وشتاءً، أما الجهات الجنوبيّة فهي شديدة الحر لأنّ الصحراء تدفع حرارة الصيف ولا تخزنها، وإذا جاء البرد لم يجد ما يقاومه فيشتد أيضاً.[1] وكما قال "مول" "L. Moll ": "أنّ ما يلفت النظر لأول وهلة في المنطقة هو أنّ درجة الحرارة المعتدلة تسود على مدار السنة، ويظهر توازن درجة الحرارة بوضوح من خلال الكشف عن وجود درجة الحرارة المتوسطة خلال كلّ فصل من الفصول الأربعة للسنة".[2] وقد قام "مول" في كتابه بقياس درجة الحرارة في كلّ شهر من أشهر السنة.

وتقسم السنة في شمال إيالة الجزائر إلى موسمين: الأول جاف صيفاً، والآخر ممطر شتاءً.[3] وهي تتمتع بدرجات حراريّة متساوية إلى حد بعيد دون تحول مفاجئ، وهواءها صحيّ خاصة عندما لا يكون الجو حار، لأنّ درجة الحرارة الأعلى في فصل الصيف تتراوح ما بين 32 إلى 35 درجة.[4] ويقول الباحث " Scliaw " هناك هواء صحيّ وسليم بشكل جدير للغاية، فهو ليس مفرط في الحرارة وليس بخانق في فصل الصيف، كما أنّه غير حار جداً أو بارد جداً".[5]

[1] – مبارك الميلي، المرجع السابق، ج1، ص47.

[2] - L. Moll, Colonisation et agriculture de L’Algérie, T1, Librairie agricole de la maison rustique, Paris, 1845, p p115, 116.

[3] - H. Agnély, Op, Cit, p17.

[4] -M. de Larfeuil, Guide du colon en Algérie, et description des productions de ce beau pays Dentu et Garnier, Paris, 1848, p13 .

[5] -Moll, Op, Cit, T1, p118.

إذ تبدأ الأشهر الدافئة من شهر ماي إلى شهر أكتوبر وهي تعتبر موسم الحرارة،[1] وتسقط الأمطار بغزارة في الأشهر الأربعة من شهر نوفمبر إلى شهر مارس.[2] بحيث يؤدّي اعتدال المناخ في الجزائر دور فعال بحيث حرارة صيفه لا تحرق أوراق الأشجار، وشدة شتاءه لا تجففها أبداً.[3]

وكمية الأمطار المتساقطة سنوياً ليست موحدة في جميع أنحاء الجزائر، ففي المرتفعات يتراوح كميتها سنوياً 400 ملم على الحد الجنوبي، و450 ملم في الحد الشمالي، وفي التل لا يتم توزيع المطر بهذه الطريقة من قبل المناطق المرتبة في اتجاه خط الاستواء.[4] ففي السهول والهضاب الداخليّة التي ترتفع أقلّ من 500 متر فوق سطح البحر يبدو متوسط درجة الحرارة في السنة هو نفسه على الساحل، وإذا كان الشتاء أكثر برودة فإنّ الصيف يكون أكثر دفئاً قليلاً.[5] وتتميز الهضبة التي يتراوح يتراوح ارتفاعها بين 700 و400 متر فوق مستوى سطح البحر بمناخ مماثل للوسط الصحراويّ.[6]

ويخبرنا صاحب كتاب المناخ في إيالة الجزائر "أغنيلي" : "المناخ الجغرافيّ الجزائريّ كان عنصرين: متجاورين في هذا البلد مع الصحراء إلى الجنوب، مع البحر إلى الشمال. تقسيمها الطولي إلى جزأين متعاكسين من قبل المنهج الأطلسي (النظام)، الذي يمتدّ صعوده من المحيط عبر المغرب والجزائر وتونس إلى الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط".[7]

---

[1] - O. Houdas, Ethnographie de l'Algérie, Maisonneuve frères et C. Leclerc, Paris, 1886, p 12.

[2] - H. Agnély, Op, Cit, p18.

[3] - Genty De Bussy, De l'etablissement des francais dans la regence d'Alger, T2, Librairie de Firmin Didot Fréres, deuxiéme édition, Imp : de L'institut, Paris, 1839, p 356.

[4] - G. Dervin, Op, Cit, p 12.

[5] - Moll, Op, Cit, p 117.

[6] - Ibid, p118.

[7] - H. Agnély, Op, Cit, p9.

قام "دي فونتين" بقياس درجة الحرارة في الصحراء خلال فصل الشتاء سنة 1784م، وذلك في الظل وفي منتصف النهار، ووجدها 15 أو 16 درجة مئويّة حتّى أنّها ارتفعت إلى 24 درجة مئويّة، ولذلك يتخلى السّكان عن منازلهم للبقاء في حدائقهم تحت أشجار النخيل.[1] وبذلك يمكننا القول بأنّ درجة الحرارة في الصحراء لم تنخفض بشكل كبير رغم الشتاء.

كما تحدث عن المناخ في قسنطينة بقوله: "هواء قسنطينة جد قارس في فصل الشتاء، إذ نجد عدة درجات تحت الصفر في شهري فيفري ومارس، وتساقط كميات الثلج بها كبير، تجلبها الريّاح القادمة من الغرب، أما رياح الجنوب فتجلب المطر، ورياح الشمال تشتت الغيوم وتعطي جواً حاراً، ويضيف بأن مناخ قسنطينة صحي، والأمراض التي يصاب بها السّكان هي نتيجة سوء استغلال الفواكه والخضر.[2]

ومن ذلك تقسم السنة النباتيّة إلى فصلين: أحدهما فصل الصيف أو فصل الجفاف تسقط فيه الأوراق من الأشجار، وتختفي فيه النّباتات الصغيرة، ولهذا يعتبر فصل النوم أو الراحة، يتوقف فيه النشاط النباتيّ، أما الفصل الثاني فهو فصل الشتاء وفيه تسقط الأمطار وتورق الأشجار وتخضر الحشائش، وتزهر الأغصان وتخرج البراعم ولهذا يسمى بفصل النمو أو فصل الانبات.[3] وتكثر العواصف في هذا الفصل، وتهب فيه الريّاح من الشمال الغربيّ والجنوب الغربيّ.[4]

وبالرغم من الاستفادة للاستخدام الجيد للمياه الجاريّة، والرطوبة الطبيعيّة للمناخ كبيرة بما يكفي لنمو الأعشاب، إلى أنّه رغم عدم زراعة حقل ما فإنّه ينمو بشكل عفوي وبسرعة كبيرة في نفس السنة التي لم تزرع، وبذلك توفر رعياً وافراً ويمكن قص تلك الأعشاب.[5] فأرض الجزائر ومناخها

---

[1] - L. R. Desfontaines, Op, Cit, p 265.

[2] - Ibid, p p337 , 338.

[3]- حليمي عبد القادر علي، المرجع السابق، ص 96.

[4] - Simon-François Blocquel, Topographie et histoire du royaume et de la ville d'Alger,chez Castiaux, libraire, Paris, pp 32, 33.

[5] - M. de Larfeuil, Op, Cit, p16.

ومناخها مناسبان بشكل كبير لعملية الزّراعة حتّى وإنّ لم تكن هناك رعاية خاصة من ساكنيها، فإنّه مع ذلك يمكن للأعشاب النمو بنفسها.

كما أّن درجة الحرارة تتحكم في تكوين المجتمعات النباتيّة سواء المزروعة أو التي تنمو لوحدها، ولذلك فهي تؤثر بشكل كبير في تكاثر النّباتات وتوزيعها، رغم انخفاضها أو ارتفاعها، فبعض الأشجار لا تنمو إلا بدرجة حرارة مرتفعة بقدر معين، وبعضها تنمو في فترة انخفاض الحرارة خاصة تلك التي تحتاج إلى موسم الشتاء لكي تظهر عليها زهور وبعدها تتكون الثمار، وأكبر مثال في البلاد الجزائريّة هي أشجار النخيل التي تتكاثر في الصحراء عكس الساحل الجزائريّ بسبب ارتفاع درجة الحرارة، وإن وجدت في الشمال فإنّها لا تنتج الثمار.

4-نوعية التّربـــــة:

إن التّربة هي البيئة الأساسية لنمو النّباتات بكل أنواعها، فهي تؤثر بأشكالها على المنتوج الزراعيّ، كما أنّها تتفاعل مع النظم البيئيّة والعوامل المناخيّة لكل فصل، وتتحكم طبيعة الأراضي في المحصول السنوي من المزروعات، كما أنّها تعتبر من المصادر الطبيعيّة للعمليّة الزراعيّة.

حيث كانت أحسن الأراضي وأكثرها انتاجاً هي البساتين والأحواش المحيطة بالمدن. وقد سجل الفرنسيون عند احتلالهم للجزائر درجة خصب تلك الأراضي، فكتب أحد ضباطهم يقول مبدياً اندهاشه الكبير: "إن البقول موجودة بكثرة، وفي كل مكان توجد المياه والينابيع التي تخصب الأرض والفواكه موجودة بكثرة".[1]

والتّربة في إيالة الجزائر لم تتدهور ولم تنخفض قيمتها عما كانت عليه في العصور القديمة حين اشتهرت بالخصوبة، وهي في بعض الجهات سوداء، وفي جهات أخرى حمراء، ولكنها في جميع الحالات خصبة حيث أنّها مشربة بالنيترات.[2] فتّربة التل والساحل الجزائريّ عموماً جيدة في نوعيتها،

[1]- مبارك بن محمد الهلالي الميلي، المرجع السابق، ج3، ص313.

[2]- وليام شالر، المصدر السابق، ص29.

ترتكز على صخور ذات تكوين حديث إلى حد ما، بحيث تحتوي على أحجار جيريّة (كلسية وصخور طينيّة، وعند تحللها تمنح خصوبة للتّربة الزراعيّة.[1] وذلك ما قال به أيضاً "دي فونتين" أنّ تربة الجزائر مختلطة طينيّة مع الرمال وبقايا النّباتات، وهي عادة ما تكون أكثر إنتاجاً من تونس، ذلك لأن الجبال عالية جداً، كما تسقط الأمطار بشكل كبير، ومن بين أغنى المقاطعات مقاطعة قسنطينة[2] وعنابة وسهل متيجة، وبالقرب من الجزائر العاصمة لدينا مليانة.[3] وتربّة الجزائر خصبة في كل الأماكن، وهي مساعدة لنمو وتنوّع الكثير من المزروعات، والجزائر بلد رائع وخصب قادر على إنتاج كل ما هو ضروري لتلبية الاحتياجات المادية والاجتماعيّة للإنسان.[4]

وذكر في كتاب علم الملاحة في علم الفلاحة: "وأراضي الجزائر طيبة لمكان الحماة التي فيها، يسوق إليها مما يتقشر عن وجه الأرض من التراب الذي سخنته الشمس ورطبته الأمطار وعدله الهواء، ولما يحملهُ السيل من الزبل والغثاء فتحسن بذلك وتترطب الأرض، التي تتشقق غير محمودة بالنسبة إلى الأرض السوداء المنتشفة والأرض الرمليّة تزيد حراً في الصيف وبرداً في الشتاء، وكذا الحجريّة وذلك يؤذي الغروس، وأرض الجبل أبرد من السهل وايبس والأرض الحمراء تصلح للزرع لا للشجر".[5]

---

[1] -Louis De Baudicour, La Colonisation I'Algérie ses Éléments, Challamel ainé, libraire – éditeur, Paris, 1856, pp 3, 4.

[2] – ويصف لنا حسن الوزان مدينة قسنطينة، يقول: "والأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة كلها جيدة خصبة، ويبلغ إنتاجها ثلاثين ضعف ما يزرع فيها. وتوجد أيضاً في السهل على طول النهر بساتين في غاية الجمال، إلا أنّها لا تنتج كثيراً من الثمار لأنّهم لا يحسنون خدمتها". حسن الوزان، وصف إفريقية، ج2، ص58.

[3] - L. R. Desfontaines, Op, Cit, p 260.

4 - E. Pellissier de Reynaud, Annales Algériennes, T1, Éd/ Impr : J. Dumaine, Nouvelle Édition, Paris, 1854, p12.

[5] – عبد الغني النابلسي، علم الملاحة في علم الفلاحة، مطبعة نهج الصواب، دمشق، 27 ذي الحجة 1299هـ، ص ص 4، 5.

وبحسب قول "بوديكور" "De Baudicour " : "يوجد في العديد من الأماكن أراضي رسوبية (الغرينية)، هذه التّربة لينة سهلة الحرث وهي ذات أهميّة للنباتات، غالباً ما تكون أكثر عمقاً".[1]

والتّربة غنية من حيث عناصر تسميدها في المناطق الداخليّة مثل المدية وسطيف وقسنطينة، وهي على العموم خفيفة، وسهلة العمل حتّى مع الأدوات البسيطة المتاحة للسكان الجزائريين، فهي بلد زراعة الشعير وخاصة القمح الصلب، بحيث يكون المنتوج فيها أقلّ من المحصول الذي تنتجه الأراضي الموجودة بالقرب من البحر.[2]

وتراب إيالة الجزائر يتكوّن تقريباً في كل شيء من التّربة الطينيّة مختلطة بالرمل وبقايا النّباتات.[3] فمثلاً تربة فحص الجزائر هي تربة طينيّة، تساعد على نمو النّباتات الطبيعيّة وإنشاء البساتين.[4] وأراضي مدينة تلمسان خصبة وذات نوّعية جيدة لزراعة الحبوب، وإنشاء البساتين، بحيث يوجد فيها الحدائق والمزارع الرائعة.[5] وكذلك مدينة وهران فهي تتمتع بتربة طينية مثل مدينة الجزائر، وهي مناسبة جداً لزراعة الحبوب والأعلاف الموسميّة.[6]

والتّربة الصحراويّة تتكون في المناطق الجافة من الصحراء وأهم خصائصها تراكم قشور كربونات الكالسيوم بالقرب من سطحها، ويرجع هذا إلى صعود المياه التي تحويها التّربة بواسطة الخاصية

---

[1] - Louis De Baudicour, Op, Cit, p4.

[2] - G. Dervin, Op, Cit, p15.

[3] - Dureau de La Malle, Voyages dans Les Régences de Tunis et d'Alger, T2, La Cour de Cassation, Libarairie de Giden Paris, 1838, p260.

[4] - بلبروات بن عتو، المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثمانيّ، إ: أ.د. بلقاسمي بوعلام، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2007-2008م، ص208، ص218.

[5] - Charles Gouillon, Annuaire général de l'Algérie, Impr : V. Pézé & Cie, Alger, 1880, p347.

[6] - Louis Trabut, D'Oran a Mécheria: notes botaniques & catalogue des plantes remarquables, Impr : Libraire de l'académie, Alger, 1887, p3.

الشعرية، نتيجة لارتفاع درجة التبخر، وتعمل المياه على إذابة المواد القابلة للذوبان ثمّ ترسيها بالقرب من سطح الأرض، ومن خصائص التّربة الصحراويّة أنّها فقيرة في المواد العضويّة، ولا تساعد على الزّراعة إلا بعد غسلها وإدخال المواد العضويّة في تركيبها.[1]

ويقول "جانتي دوبوسي" "Genty De Bussy" : " تربة هذا الجزء من الساحل الأفريقي (يعني الجزائر) ذات تربة نباتيّة ممتازة، على الرغم من أنّها خفيفة على العموم، إلا أنّ الغطاء النباتيّ غني وفعال ويبين عن النتيجة التي سيتحصل عليها المزارع النشيط من عمله".[2] والغطاء النباتيّ الطبيعيّ الغني والنشط الذي ينتج طبيعياً، هو دليل على سخاء الأرض وبذلك ستكافئ أعمال المزارعين.[3]

ومن ذلك يجب أنّ تتميز التّربة المهيأة للغرس بالخصوبة، حتّى تكون ذات أهميّة بالنسبة للزراعة، ولكي تنتج أكبر محصول، فنوّعية التّربة لها دور فعال في تنوّع المزروعات في المنطقة الواحدة، وأراضي إيالة الجزائر خصبة تنتج الكثير من النّباتات التي سنعالجها في الفصول اللاحقة.

وبسبب اختلاف البيئة الجزائريّة من التل إلى الهضاب إلى الصحراء نلاحظ اختلاف الظّروف المناخيّة وحتى التضاريس والتّربة في كل منطقة من مناطق الجزائر، وذلك أدى إلى ظهور غطاء نباتي متنوّع من منطقة إلى أخرى. ورغم هذا التقسيم الجغرافي للبلاد واختلاف تضاريسها إلا أنّ البلد فلاحي بمعنى الكلمة.

فهذه العوامل مجتمعة تؤثر على التوسع في الزّراعة وعلى كمية الإنتاج، وكذلك تنوّع المحاصيل والمنتوجات.

[1]- عبد القادر حليمي، جغرافية القطر الجزائري، ص ص 52، 53.

[2] - Genty De Bussy, Op, Cit, p 356.

[3] - Perrot (Aristide-Michel), : Alger : esquisse topographique et historique du royaume et de la ville, accompagnée d'une carte générale du royaume et d'un plan du port et de ses environs, Éd : Ladvocat, Paris, 1830, p 9.

المبحث الثاني: العوامل البشريّة المساعدة على الزّراعة في إيالة الجزائر.

تتنوّع العوامل البشريّة التي تؤدي إلى قيام الإنتاج الزراعيّ، وتمتاز بأنّها متداخلة في ما بينها من كلّ الجوانب الاقتصاديّة والسياسيّة، وخاصة أن الإنسان هو محور وأساس الزّراعة لأنّه هو صاحب المصلحة وهو المستفيد منها، له دور فعال في عملية الزرع وتحصيله.

1-التركيبة السّكانية لإيالة الجزائر ودورها في الزّراعة:

تركزت الحياة الاقتصاديّة لإيالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من (924- 1246هـ/1518-1830م)، على الطابع الزراعيّ والرعويّ، خاصة المجتمع الريفيّ لتأقلم سكانه بالزّراعة المعاشيّة لاستمرار الحياة الاجتماعيّة، وكذلك على أطراف المدن.

وكانت اليد العاملة في إيالة الجزائر خلال العهد العثمانيّ أكثرها ريفيّة، ويظهر دور الإنسان في عمليّة الزّراعة حسب قول ابن خلدون: "بالقيام على إثارة الأرض لها، ازدراعها وعلاج نباتها وتعهّده بالسّقي والتّنمية إلى بلوغ غايته، ثمّ حصاد سنبله واستخراج حبّه من غلافه وإحكام الأعمال لذلك، وتحصيل أسبابه ودواعيه".[1] لأن الإنسان الريفيّ ارتبطت حياته في غالب الأحيان بالأرض، من خلال اعتنائه بالحقول والبساتين.

وأرض إيالة الجزائر أغلبها صالحة للزّراعة التي هي عمدة أهل الوطن، فقد جنح الجزائريّ إلى الزّراعة لأنّها بسيطة في حرفتها سهلة المراس، إذ لا يحتاج من يتعاطاها إلى إجهاد فكري أو بذل أموال، فهي بنت الطبيعة البشريّة موافقة لميول العوام من الناس، فالجزائريّ ميال بطبعه للفلاحة.[2]

وكان سكان الريف وهم الأغلبية يمثلون 94 % من مجموع السّكان يشتغلون بالفلاحة وتربّية المواشي من بقر وغنم ودواجن وإبل وبعض الأعمال اليدويّة.[3] وهم ينقسمون إلى قسمين: متعاملين مع السلطة الحاكمة، وهم عشائر المخزن وخاضعين لرجال البايليك وهم قبائل الرعيّة، وإلى متحالفين

---

[1]- ابن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص 509.

[2]- محمد بن عبد الكريم، حمدان بن عثمان خوجة الجزائريّ ومذكراته، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط/ 1، 1972م، ص76.

[3]- عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة، القبة، الجزائر، ط1/ 2002م، ص 106.

أو ممتنعين عن نفوذ البايليك، وهم بقية السّكان القاطنين في المناطق الجبليّة أو النائيّة من الإيالة الجزائريّة.[1]

وكان المجتمع الجزائريّ متكوناً من العثمانيون وهم الطّبقة الحاكمة، وتضم في صفوفها الموظفين السامين من السياسيين والإداريين والجنود، بالإضافة إلى الكراغلة والسّكان الأصليين الجزائريين والسود والحضر والوافدين من الأندلس رفقة أقلّية يهوديّة، ويمثل المسلمون 99 % من السّكان أغلبيتهم على المذهب المالكي، وجلهم يزاولون الفلاحة وتربّية المواشي، والأقلّية تمارس النّشاطات الحرفية والتجاريّة.[2]

ومدينة الجزائر لوحدها عرفت في مطلع العهد العثمانيّ نمواً ديمغرافياً بسبب هجرة الأندلسيين وتوافد اليهود واستقرار مجموعات من العثمانيون والأعلاج لممارسة الجهاد البحري وجلب أعداد كبيرة من الأسرى، وهذا ما جعل سكان مدينة الجزائر الذين كانوا يقدّرون بـ (20.000) نسمة ما بين عامي 854هـ/1450م و924هـ/ 1518م يصلون إلى (30.000) نسمة عام 939هـ/1533م ثمّ يتزايدون من (30.000) نسمة إلى ما يناهز (60.000) نسمة إلى (70.000) نسمة عام 988هـ/1580م، منهم أكثر من (21.000) نسمة من الأسرى المسيحيين.[3]

وبذلك بقيت مدينة الجزائر تتميز بازدهارها الاقتصاديّ ونموها الديمغرافي طيلة القرن السادس عشر، وحتّى منتصف القرن السابع عشر، فأصبح عدد سكانها يناهز (120.000) نسمة حسب "قراماي" 1029هـ/1620م، منهم حوالي (22000) أسير، ولعل هذا النمو السّكاني لمدينة

[1] - ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ –العهد العثمانيّ، ج4، ص 87.

[2] - عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، ص 107.

[3] - ناصر الدّين سعيدوني، ورقات جزائرية- دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثمانيّ- دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1/، دار صادر، بيروت، 2000م، ص 567.

الجزائر هو الذي جعل الدكتور شاو (1144هـ/1732م) يذكر بأنّهم لا يقلون عن (100.000) نسمة في الربع الأول من القرن الثامن عشر (1137هـ/1725م).[1]

وقد أعطى "جوشرو" "Juchereau" إحصاءات عن مجمل سكان المدن الجزائريّة، في بداية القرن 12هـ/ 18م، حيث كان يقدّر عددهم بـ: (231600) نسمة. وهذا العدد عرف انخفاضاً كبيراً في عام 1246هـ- 1830م، بحيث أصبح عددهم يقدّر بـ: (90950) نسمة. ومن بين أهم المدن التي أحصى عدد سكانها: مدينة شرشال التي قدر سكانها في بداية القرن 18م بـ (8000) نسمة، و(3000) نسمة سنة (1246هـ/1830م)، وكذلك مدينة سطيف التي قدر عدد سكانها بـ (4000) نسمة في بداية القرن 18م، و (1000) نسمة سنة 1830م وغيرها من المدن الأخرى التي شهدت انخفاضاً كبيرا من ناحية سكانها، وأرجع أسباب ذلك الانخفاض إلى سياسة الحكام الجائرة.[2]

ومن ذلك يمكن القول أنّ العدد الإجمالي بالنسبة لسكان إيالة الجزائر كان يبلغ مع نهاية العهد العثمانيّ حوالي ثلاثة ملايين أو أكثر، وذلك أخذاً بأكثر الاحتمالات تواردًا، وطرح كلّ التقديرات الإعتباطية أو الإحصاءات المغرضة التي أدلى بها قادة الجيش الفرنسيّ إثر احتلالهم للجزائر.[3]

وأما التقسيم الوحيد الذي نسلم به حسب قول "العربي الزبيري"، فهو ذلك الذي جعل الجزائريين نوعين: الحضر وهم سكان المدن الذين يعيشون من صناعاتهم التقليدية ومن الوظيف العمومي، والبدو وهم الرحل الذين يعتمدون في حياتهم على تربيّة الماشية، أو الريفيون الذين يعيشون من منتوج الأرض، وقد كان البدو في الجزائر يشكّلون حوالي 95 % من مجموع السّكان، ويلاحظ

---

[1]- ناصر الدّين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص 567.

[2] - D.S.D. Juchereau, Considérations statistiques, historiques, militaires et politiques sur la régence d'Alger, Imp : De Selllgue, Delanay Lib, Paris, 1831, p41.

[3]- ناصر الدّين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص ص 565، 566.

أن سكان المدن في الشرق الجزائريّ لا يمثلون سوى 3 % بينما ترتفع هذه النسبة كلّما تقدمنا نحو الغرب حيث تكثر المدن، وأن البدو كما يؤكد ذلك حمدان خوجة هم الأساس في ثروة البلاد.[1]

وبذلك هناك ثلاث عوامل خارجية أثّرت في الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة خلال العهد العثمانيّ، الأول هجرة الأندلسيين التي بدأت خلال القرن التاسع هجري الخامس عشر ميلادي 9هـ/ 15م، وتقوت خلال القرن العاشر هجري السادس عشر ميلادي 10هـ/ 16م، والثاني الوجود العثمانيّ نفسه.[2]

ويمكننا أن نضيف إلى ذلك عامل ثالث الذي هو الوجود المسيحيّ واليهوديّ. وهذا العنصر الأخير لم نجد في دراستنا هذه أي تأثير على الجانب الزراعيّ إلاّ في بعض الأحيان، رغم الدور الذي أدّوه في التّجارة خاصة عملية تصدير الحبوب.

وتضم طبقة الدخلاء جماعات الأسرى المسيحيين واليهود، فالأولون (الأرقاء) كانوا مسخرين للخدمة في قصور الدايات والحانات أو السجون أو التجديف في السفن وفي رعاية البساتين، وكانوا قبل القرن السابع عشر يمثلون موردا اقتصاديا هاما للخزينة العامة عند افتدائهم من طرف دولهم. ولقد قدر "غراماي" (Gramaye) أنه من بين 35000 من الأرقاء، هناك 30000 يشتغلون في الأشغال الزراعيّة في الضياع أو البساتين المحيطة بمدينة الجزائر والبالغ عددها 14698.[3]

---

[1]- محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجيّة للشرق الجزائريّ، سلسلة الدراسات الكبرى، الشركة الوطنية، الجزائر، ب/س، ص 47.

[2]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1 (1518- 1830م)، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2007م، ص148.

[3]- حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثمانيّ، ط/ 1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1429هـ- 2008م، ص 173.

وتحتل المرأة في الإيالة مرتبة ثانوية في كثير من الأحيان، فهي لا تستطيع الحصول على قوتها إلاّ بمساعدة الرجل ومهمتها الأساسية في البيت انجاب الأطفال وحلب الألبان والاشتغال بصناعة الطرز على الحرير والجلد، وفي البادية جلب الحطب وتتبع الحصادين لجمع السنابل.[1]

وكان نشاط نساء الدواوير العربيّة، الاعتناء بزريبة الحيوانات، وبخيمة الأسرة، وتحضير غذاء العائلة،[2] وأدت المرأة دوراً أساسياً في الميدان الاقتصاديّ والاجتماعيّ وحتّى السياسيّ والثقافيّ، فالمرأة الريفيّة كانت تقوم بمعظم الأعمال التي هي غالباً من اختصاص الرجل، ومن ذلك الحرث والسقي وعلف الحيوانات ونحوها.[3] وكما ذكر حمدان خوجة فإن المرأة كانت تساعد زوجها الخماس في عمله لدى مالك المزرعة، والأسرة بأكملها كانت تساند صاحب الضيعة على زرع الأراضي وانجاز جميع الأشغال اليدوية.[4]

وكانت معظم العائلات الكبيرة تملك ضيعات (البساتين خارج المدينة لا سيما في منطقة الحامة التي كانت تعرف أيضاً بالفحص الأبيض)، وكانوا غيورين أشد الغيرة على هذه الأراضي الزراعيّة الخصبة التي تمون المدينة بالغلال والبقول والخضر والألبان واللحوم ونحوها، وكانت العائلة لا تعتبر نفسها ثرية أو صاحبة اعتبار اجتماعيّ إلا إذا كانت تملك مجموعة من البساتين لا بستاناً واحداً.[5]

وكانت العائلة تشكّل الوحدة الإنتاجيّة والاستهلاكيّة في الوقت نفسه، مع بعض الاستثناء حيث نجد بعض الأراضي تنتج من أجل السوق، كما هو الحال في فحص مدينة الجزائر والأراضي

---

[1]- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 47.

[2]- بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص 271.

[3]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص 162.

[4]- حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، تص: عبد العزيز بوتفليقة، منشورات: ANEP، المؤسسة الوطنية للفنون، 2006م، ص 35.

[5]- أبو القاسم سعد الله، شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون داعية السلفية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط/ 1، 1406هـ- 1986م، ص24.

المحيطة بالمدن، التي تنتج الخضر والفواكه، لكّن القاعدة العامة في الإنتاج كانت لإشباع حاجات أفراد العائلة، أما السوق فيأتي في المرتبة الثانية مرتبط بتحقيق الفائض والحصول على منتجات صناعية أو زراعيّة ليست من اختصاص الفلاحين، نتيجة اختلاف الظّروف الطبيعيّة، وضرورة توفير ما يجب دفعه من ضريبة نقدية.[1]

وكان سكان السهول يشتغلون بالزّراعة وتربّية المواشي سواء في نطاق استثمار الأراضي العروشيّة أو باكتراء المراعي، وكثيراً ما يكون سكان السهول خاضعين لسلطة شيخ القبيلة الذي يدفعون له ضريبة معيّنة، وينقسم هذا الصنف من السّكان حسب وضعهم الاقتصاديّ إلى قسمين: أغنياء يعيشون تحت الخيام الفخمة أو في المنازل الكبيرة، وفلاحون فقراء يعيشون داخل أكواخ ولا يكادون يستخرجون من عملهم ما يسد تكاليف الملبس والمأكل.[2]

ووصف "أندري برنيان" العديد من مناطق إيالة الجزائر في العهد العثمانيّ، حيث يقول عن البليدة: "كانت للبليدة عناية فائقة في خدمة الأرض ولها الفواكه الكثيرة، وكان سكانها يقومون أيضاً على الكروم".[3] وتحدّث "فانترد بارديس" عنها بقوله: "البليدة هي واحدة من أكثر المدن العريقة في الإيالة (الجزائر)، وهي ستة فراسخ من الجزائر العاصمة، على الطريق الرئيسي من معسكر، تحتوي جميع منازلها نوافير، وتوفر بساتينها جميع الفواكه والخضروات التي تستهلك في الجزائر العاصمة".[4]

ومن ذلك شهدت إيالة الجزائر نموا ديمغرافيا للسكان أثناء العهد العثمانيّ، إلاّ أنه كان يتميز بالتذبذب نظراً للعوامل التي أثّرت في ارتفاعه وانخفاضه، خاصة في الفترة الأخيرة من الوجود العثماني الذي ظهر فيه انخفاض عدد السكان.

---

[1]- صالح عبّاد، الجزائر خلال الحكم التركي -1514-1830م، دار هومه، الجزائر، ط/2، 2007م، ص 335.

[2]- مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج 3، ص317.

[3]- أندري برنيان، أندري نوشي، إيف لاكوست، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر : اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م، ص186.

[4]- Venture de Paradis, Op, Cit, P13.

2-دور الحكام في الزّراعة:

امتازت إيالة الجزائر في العهد العثماني (924- 1246هـ/ 1518- 1830م) بغنى اقتصاديّ يرجع إلى غنى البلاد زراعياً،[1] واستقرار أوضاع الملكيّة بفعل انتهاء فترة الاضطراب والفوضى طيلة القرنين الرابع عشر والخامس عشر ميلادي، وقد ساعد على استقرار الملكيات وازدهار الزّراعة في هذه الفترة التي تبتدئ بالقرن السادس عشر الميلادي، وتنتهي في النصف الأول من القرن السابع عشر.[2]

وعرفت الزّراعة ازدهاراً ملحوظاً تحت حكم باي البايات (924- 996هـ /1518 - 1587م)، وأثناء عهد الباشوات (996-1070هـ /1587- 1659م) بعد فترة طويلة من الانهيار الاقتصاديّ والاضمحلال العمرانيّ فكثر الانتاج واستقرت الملكيات مع توطن القبائل بالسهول الداخلية التي تحولت في أغلبها إلى أراضي مشاعة ببايلك التطري وقسنطينة ومازونة، وإلى ملكيات خاصة بالمناطق الجبلية الحصينة وبفحوص المدن حيث ظل السّكان مرتبطين بالأرض.[3]

واهتم صالح باي[4] باقتصاد بايليك الشرق الزراعيّ والصناعيّ والتجاريّ، واهتم بالعمران والإدارة فشجع غراسة الزيتون، وفلاحة الأرز، وباقي أشجار الفواكه، واستحدث شبكة قنوات الريّ لإيصال المياه إلى المزروعات المسقية خاصة بالحامة وسيبوس، واتخذ لنفسه مزرعة نموذجية لمنزله الريفي المعروف

[1]- يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ج 2 – الجزائر الحديثة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط/ 2، 2009م، ص32.

[2]- ناصر الدّين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م ص28.

[3]- المرجع نفسه، ص ص29، 30.

[4]- صالح باي : ولد في مدينة أزمير بتركيا في شبه جزيرة آسيا الصغرى، من أب تركي اسمه مصطفى وذلك عام 1739م تقريبا، وعاش سنواته الأولى بصفة عادية، وفي عام 1755م تسبب في مقتل أحد أقربائه بالخطأ، فهُجر إلى الجزائر حتى يتفادى العقاب، واشتغل في إحدى مقاهي مدينة الجزائر، وتعرف على الكثير من الأتراك في مجلس الأوجاق. ومكنه ذلك من الالتحاق بفرقة الميليشيا العسكرية للعمل بها قبل أن يرسل إلى مدينة قسنطينة لدعم الفرقة التركية المعسكرة بها كذلك. فبرزت شخصيته وشجاعته. -محمد الصالح بن العنتري، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانهما أو تاريخ قسنطينة، مر، تق، تع: يحي بوعزيز، عالم المعرفة، الجزائر، طبعة خاصة 2009م، ص 62.

باسم سيدي محمد الغراب، وأمر باستصلاح مستنقعات ضفاف وادي سيبوس لاستغلالها في الزّراعة.[1]

ولعل أهم مشروع زراعي حققه صالح باي، هو استغلاله للسهول الخصبة القريبة من عين مليلة، وإقرار قبيلة السقنية[2] بالأراضي الخصبة بنواحي القرفية وعين كرشة، قصد استغلالها زراعياً، وجعل جزءا منها حظيرة لتهجين خيول البايلك ومكان ملائم تحفظ فيه الخيول لوقت الحاجة.[3]

وكان ذلك بنقله لجنود الزمالة إلى سهل عين مليلة على طريق باتنة، وأسكنهم هناك وملكهم أراضي خصبة، ومن ضمن المهام التي كلفوا بها: مراقبة أعمال الحرث، والحصاد، وجمع المحصول، واستغلال الشعير لعلف الحيوانات والقمح للاتجار في الأسواق، وتزويد جنود الزمالة بحاجاتهم الغذائية.[4]

وعم الرخاء الاقتصاديّ الذي عرفته إيالة الجزائر في عهد الباشا علي آغا[5] الذي أملى تنظيمات بحكمة بالغة فأثرى التجار، وزرعوا البساتين ورفعوا وسطها القصور الفاخرة ولم يَعُد يُرى إلاّ الحدائق والرياض الزاهرة، وزرعت الحقول، وامتطى الناس البغال الغالية والخيول".[6]

---

[1]– محمد الصالح بن العنتري، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانهما، ص 64.

[2]– السقنية: هي قبيلة من أصل بربري لهجتها الشاوية تعد من أوائل القبائل، وأقدمها استيطانا، وتمتدّ هذه القبيلة من أم البواقي في الشرق حيث يحدها عرش حراكتة. عزباوي سهام، دور الشبكات: (الحضرية والطرق) في تنظيم مجال ولاية أم البواقي، إ: د. رحام جمال، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التهيئة الإقليمية، جامعة منتوري –قسنطينة، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية، 2004، 2005م، ص70

[3]– جهيدة بوعزيز، الصراعات الداخلية وأثرها على المجتمع الريفي في بايلك الشرق الجزائريّ أواخر العهد العثمانيّ (1771-1827م/ 1185- 1253هـ)، إ: د.جميلة معاشي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، تخصص: الريف والبادية، جامعة قسنطينة 2، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، 2011- 2012م، ص 24.

[4]– محمد الصالح بن العنتري، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة، ص 64.

[5]– علي آغا: (1665- 1671م) اسمه الحاج علي، ومثل الآغوات الذين سبقوه، كان يتمتع باحترام ونفوذ كبيرين لدى الإنكشارية، وكان الأول بالجزائر الذي حمل لقب الحاكم، لأنّه كان يتولى مقاليد الحكم بلا منازع. أمين محرز، الجزائر في عهد الآغوات (1659-1671م)، البصائر الجديدة، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013م، ص 110.

[6] –ابن المفتي حسين بن رجب شاوش، تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها، جمعها واعتنى بها: فارس كعوان، بيت الحكمة، ط/ 1، 2009م، الجزائر، ص ص 29، 30.

وارتبطت الزّراعة بالظّروف المساعدة على الاستقرار السياسيّ في القرن الثامن عشر ميلادي، بفعل ظهور أنظمة سياسية أكثر ارتباطا بالبلاد، واهتماما بأوضاعها الاقتصاديّة وتجاوبها مع أهالي الأرياف، وهذا ما سمح بوقف الانهيار الاقتصاديّ والمحافظة على الانتاج الفلاحي وتشجيع السّكان على الارتباط بالأرض.[1]

وساعد استقرار الحكم وظهور دايات أقوياء وأكفاء في إيالة الجزائر، أمثال كرد عبدي باشا (1724- 1732م) وابراهيم باشا (1732- 1745م) ومحمد بكير باشا (1748- 1754م) وعلي باشا نقيس (1754- 1766م) ومحمد عثمان باشا (1766- 1791م) على توسيع أراضي الدولة بمواطن العشائر التي تمّ اخضاعها، في الوقت الذي استقرت فيه أوضاع الملكيات المشاعة وبدأ قسم من الملكيات الخاصة يتحول بفحوص المدن إلى أوقاف أهلية يعود ربحها بعد انقراض عقب محبسيها على المؤسسات الدينية والمشاريع الخيرية كما هو الحال بفحص مدن الجزائر والبليدة والقليعة مثلاً.[2]

وعلى خلاف الفترة الأولى من العهد العثمانيّ التي عرفت بالازدهار الزراعيّ نتيجة أرباح الغنائم البحريّة الوفيرة، فإنّ النشاط الزراعيّ أصابه ركود منذ أواخر القرن الثامن عشر، نتيجة انكماش الاقتصاد والأوبئة والجفاف والجراد ممّا أدى إلى تقلص عدد البساتين حيث لم يبق منها في نهاية العهد العثمانيّ إلاّ حوالي ألفي بستان ومع ذلك بقيت محافظة على رونقها.[3]

واهتم بعض حكام الإيالة بالسّكان برعايتهم والتقليل من الأعباء التي كانت على كاهلهم، مثل محمد بن عثمان الفاتح (محمد الكبير) الذي كان يعتني برعاياه "كّل هذا وهو يسُوس الرعية أحسن سياسة، ويدبر أمرها أحسن تدبير، ويحوط حرمها من الانتهاك، ويمنعها ممن ناوأها، فما تشتت لها شمل إلاّ جمعه، ولا ظهر عليها عاد إلاّ قمعه، ولا مدت له يد إلاّ أشلها، ولا اشتدت عليها عقدة إلاّ حلها، ونعمه تشمل العامة والخاصة، ونقمه إنما تحل بالمعتدين خاصة، وقد كان له في سِني

[1]- ناصر الدّين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، ص 33.

[2]- المرجع نفسه، ص34.

[3] – عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ –الجزائر خاصة ما قبل التاريخ إلى 1962م، ج2، دار المعرفة، الجزائر، ص 192.

القحط والمسبغة من الإحسان ما لايشق أحد فيه غباره ولا يصل آثاره، ولولاه لهلكت الأجناس، وبلغ السعر مبلغاً لم يسمع به أحد من الناس، فإنّه أعان الخلائق بالسّلف العام، والتصدق والإطعام، وأكبر من ذلك أنّه كان يسأل عن سعر السوق فيبيع زرعه بأبخس منه خوفاً من زيادة السعر، فإذا انخفض سعر السوق إلى سعره نزل هو بسعره".[1]

ويخبرنا ابن هطال التلمساني عن اعتناء الباي محمد الكبير بالفقراء والمساكين: "طرد المجاعة باختزان الحبوب وقت حصادها، وتفريقها على المحتاجين عند الحاجة، وكان طباخو قصره ب "معسكر" رهن إشارة الفقراء والجائعين، وكان يوزع بنفسه الألبسة على العراة من الرعية، لا سيما وقت الشتاء".[2] "وكان يداوي بنفسه المرضى الفقراء ويعالجهم ويتألم لوجعهم، وكان يوزع الأموال على الفقراء".[3]

ورغم هذا لم يهتم كل الحكام بالجانب الزراعي، إلا البعض منهم مثل ما وجد في المصادر والمراجع لدينا، فكانت مبادرة المزارعين من السكان الجزائريين لزراعة الأراضي والاعتناء بها دون تدخل من الحكام.

3-أثّر الجالية الأندلسيّة في تطوير الزّراعة وقنوات الريّ:

لا يستطيع الدارس في تاريخ الجزائر الاقتصاديّ خلال العهد العثمانيّ، أنّ يغفل الدور الكبير الذي أدته الجالية الأندلسيّة في الإيالة، خاصة الجانب الفلاحي في تطويرها وإدخالها للعديد من التقنيات الزراعيّة التي ساهمت في ازدهارها وتنويعها.

وعلاقة الأندلس بإيالة الجزائر علاقة قديمة توثقت أواصرها منذ محاولة الخلافة الأمويّة بقرطبة استمالة العشائر الزيانيّة بالمغرب الأوسط للوقوف في وجه المخططات الفاطميّة، ثمّ أصبحت هذه

---

[1] - أحمد بن محمد بن علي بن سحنون الرّاشدي، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تح، تق: المهدي بوعبدلي، اعتنى به: عبد الرحمن دويب، عالم المعرفة، ط/1، الجزائر، 2013م، ص 144.

[2]- أحمد بن هطال التلمساني، رحلة محمد الكبير باي الغرب الجزائريّ إلى الجنوب الصحراويّ الجزائريّ 1758م، حررها وقدم لها: محمد بن عبد الكريم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط/ 1، بيروت، 2004م، ص 25.

[3]- المصدر نفسه، ص 25.

العلاقة أكثر تلائماً بعد أنّ تمكن المرابطون ثمّ الموحدون من ضمّ أقاليم الأندلس الإسلاميّة إلى ممتلكاتهم بأقطار المغرب العربيّ ومنها الجزائر، ومما زاد هذه الصلات عمقاً وترابطاً استقرار كثير من الأندلسيين على طول السواحل الجزائريّة ابتداء من منتصف القرن الثالث الهجري.[1]

وبعد تعرض المسلمين في الأندلس لمزيد من القهر والاضطهاد من الإسبان نتيجة فوز خير الدين بربروس سنة 937هـ/1531م على قوات "أندريا دوريا"[2] بشرشال، مضى "خير الدين" ومعه 32 سفينة لمساعدة الأندلسيين، حتى بلغ السواحل الإسبانية التي التجأ إليها المسلمون، ولم يجرأ الأسطول الإسباني التعرض لأسطول (خير الدين) فأخذ هذا الأخير على سفنه أكبر عدد من الراغبين في الحفاظ على دينهم وكرامتهم. وكان يترك أكبر عدد من بحارته الجزائريين فوق الأرض الأندلسية، حتى يحمل مقابلهم عدداً من النازحين. حتى إذا ما أوصلهم إلى إيالة الجزائر، عاد إلى إسبانيا ليأتي بغيرهم، وكرر غدوه ورواحة بين الساحلين سبع مرات متوالية حتى تمكن من إنقاذ سبعين ألفاً من رجال الأندلس ونسائهم وأطفالهم، واشتد بهؤلاء ساعد المسلمين الذين نزلوا بمدينة الجزائر وسهل متيجة، وعمروا مدناً مثل البليدة ودلس وأدخلوا إلى البلاد بقايا حضارتهم العريقة وصناعتهم وفنونهم وخبراتهم المختلفة.[3] وأنقذت سفن صالح رايس 5100 أندلسي سنة 976هـ/ 1569م.[4]

حيث تقاطر عدد كبير من المورسكيين على أيالة الجزائر خلال العهد العثماني حتّى بلغ عددهم في العاصمة وحدها 25000 موريسكي سنة 1609م، وكان استقبالهم على العموم في البداية

---

[1]- ناصر الدّين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر –العهد العثمانيّ- سلسلة الدراسات الكبرى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص ص127، 128.

[2]- أندريا دوريا: يقول أحمد توفيق المدني عنه " دوريا سليل بيت من أكبر وأمجد بيوتات مدينة جنوة الإيطالية، وقد ورث عن أبيه وعن جده حب المغامرة البحرية، وعشق الأمواج... عمل أولاً تحت لواء مدينة جنوة، ثم اصطفاه فراسوا الأول ملك فرنسا وسلمه مقاليد الأسطول الفرنسي، إلى أن بدرت من الملك الفرنسي بادرة اساءته، فأرجع إليه سنة 1529م القلادة التي سلمها له رمز القيادة، ودخل في خدمة الامبراطور شرلكان. أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وأسبانيا 1492-1792م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، مطابع دار الحديث، قسنطينة، الجزائر، ب/س، ص 220.

[3]- بسام العسلي، خير الدّين بربروس (والجهاد في البحر) 1470- 1547م، دار النفائس، بيروت، ط/ 1، 1400هـ-1980م، ط/ 3، 1406هـ- 1986م، ص 122. ص 126.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، صور من الهجرة الأندلسية إلى الجزائر، ب/ ن، من ص 232.

حسناً بفعل وجود جالية مورسكيّة مهمة كانت مستقرة بها قبل الطرد.[1] وذلك بعد سقوط الحواضر الأندلسيّة الكبرى في أيدي النصارى الواحدة تلوى الأخرى.[2]

وأدت الهجرات الأندلسية المتتابعة لمدينة الجزائر إلى ارتفاع السكان من 25000 أندلسي (سنة 924هـ-1518م)، إلى 70000 أندلسي (سنة 987هـ- 1580م) ليصل إلى ما بين 100000 و 120000 (سنة 1043هـ- 1643م) حسب المصادر المعاصرة للأحداث، بحيث أصبح الأندلسيون يشكلون ربع سكان مدينة الجزائر في بداية القرن الحادي عشر الهجري (مستهل القرن السابع عشر ميلادي)، فقد قدر الراهب الإسباني "هايدو"(Haèdo) عددهم سنة 1017هـ- 1609م بما لا يقل عن 25000 نسمة.[3]

وتم نقل العديد من السفن بإيعاز من الكنيسة وزيادة الضغط على مسلمي الأندلس إلى السواحل المغربية، فقد تم ما بين شهري أكتوبر ونوفمبر من عام 1016هـ- 1609م نقل 116022 مسلماً من مناطق شرق الأندلس في ثلاثة أسفار نحو وهران، وقد ضاقت بهم هذه الأخيرة ونواحيها فحول قسم منهم إلى آرزيو ومستغانم، وقسم آخر إلى تلمسان وفاس. فتم نقل ما بين 5000 و6000 إلى تلمسان و4000 نحو مستغانم وجهاتها، فتعرضت لهم القبائل البدوية في الطريق، فقتلت العديد منهم ونهبت أمتعتهم.[4]

وكان دور الأندلسيين يتمثل أساساً فيما طوروه من أنواع المزروعات وما استحدثوه من طرق الريّ وما أدخلوه من تقنيات زراعيّة، فقد استصلحوا الأراضي وزرعوا الأشجار المثمرة فأصبحت منتوجات أرياف إيالة الجزائر تضاهي ما كان موجوداً بالأندلس قبل هجرتهم منها، وغدت فحوص

---

[1]- محمد رزوق، الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16 -17م، أفريقيا الشرق، ط/ 2، 1998م، ص131.

[2]- ناصر الدّين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر- العهد العثمانيّ، ص 129.

[3]- ناصر الدّين سعيدوني، صور من الهجرة الأندلسية إلى الجزائر، ص 234.

[4]- المرجع نفسه، ص 231.

مدن الجزائر والبليدة والقليعة وشرشال أشبه شيء بنواحي غرناطة وبلنسية وهذا ما جعل أغلب الرحالة يشيدون بطريقة استغلالها وجودة منتجاتها ويعجبون بمناظرها.[1]

ومن المؤكد أنّ الجالية الأندلسيّة التي حلت بالمغرب الأوسط منذ بداية الحكم العثماني بهذا البلد، قد لقيت اهتماماً كبيراً من قبل العثمانيين، وحظيت برضى الأهالي وتعاطفهم مما أعطى لهذه الجالية فرصة للاستقرار وبناء نفسها من جديد، ومع مرور الأيام والسنين تكونت طبقة برجوازية من المهاجرين الأندلسيين الذين استطاعوا بمهارتهم وخبرتهم أنّ يحتكروا الميدان الصناعيّ والتجاريّ مما سمح لهم بامتلاك الأراضي الشاسعة واستثمار أموالهم في الميدان الزراعيّ.[2]

إنّ الأندلسيين المستقرين بمدن الإيالة وبالأخص مدينة الجزائر، كانت غالبيتهم من الفلاحين وأصحاب الحرف والتّجارة، ويمكن تصنيف الأندلسيين بالجزائر العثمانيّة إلى ثلاث فئات متميزة حسب نشاطها الاقتصاديّ ومكانتها الاجتماعيّة: فئة الفلاحين وفئة الحضر وفئة البحارين.[3]

والمهم في هذه الدراسة فئة الفلاحين المنتشرين عبر السهول، والتي تمتهن الزّراعة وغرس الأشجار المثمرة وتتمركز في سهول متيجة ومرتفعات الساحل وسفوح الأطلس.[4] وبذلك استقرت الجالية الأندلسيّة بالساحل الجزائريّ، فكان التأثير بذلك فقط على المدن التي استوطنتها وهي الساحلية.

---

[1] – ناصر الدّين سعيدوني، دراسات أندلسية – مظاهر التأثير الايبري والوجود الأندلسي بالجزائر، دار الغرب الإسلامي، ط/ 1، 1424هـ -2003م، ص49.

[2] – عبد المجيد قدور، المرجع السابق، ص217.

[3] – حنيفي هلايلي، أبحاث ودراسات في التاريخ الأندلسي الموركسي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2010م، ص58.

[4] –المرجع نفسه، ص58.

فقاموا بإصلاح أراضيها وتعمير مدنها وقراها، حتّى غدت فحوص مدن الجزائر ودلس وتنس بإنتاجها الوفير من الخضر والفواكه.[1]

وفي مدينة البليدة شغل الأندلسيون المنطقة الجنوبيّة لضفة وادي سيدي الكبير وتسمى البليدة العاليا، مع مرور الزمن انزاحوا نحو غرب المدينة وكانوا صناع المدينة وأتقن معظمهم أساليب الزّراعة وتخصصوا في السقي وإنشاء شبكات الأحواض وساقيات لتوزيع الماء من الوادي الكبير باتجاه الشمال والشرق، ووصفوا بخبراء في السقي فجعلوا المنطقة من أجمل وأوسع المناطق في عمالة الجزائر وذلك بفضل غرسهم لأشجار آلفوها في غرناطة وبفضلهم توسعت الزّراعة وأحيطت المدينة بحزام أخضر براق معطر.[2]

كما كان أحسن مثال للنشاط الزراعيّ للجالية الأندلسيّة بإيالة الجزائر نجده في هذه المدينة (البليدة) الذي اقتطعه خير الدين لجماعة من الأندلسيين تحت رعاية الشيخ سيدي أحمد الكبير الذي استقر بالقرب من خزرونة بجوار وادي الرمان الذي أصبح يعرف باسم وادي سيدي محمد الكبير، وأجرى المياه في القناة وتمكن من سقي مساحات كبيرة خصصها لزراعة الخضار والفواكه وبذلك أصبحت البليدة ومنطقتها تتميز طيلة العهد العثمانيّ بإنتاجها الوفير وبجنانها الفيحاء التي كانت ملاذا للجنود العثمانين المتقاعدين.[3]

وجلب هؤلاء الأندلسيون معهم ثقافة التشجير إلى مدينة البليدة، كان من أشهرها البرتقال التي سميت "شجرة الفاكهة الذهبية".[4] وكانت هذه المدينة في أواخر العهد العثمانيّ محاطة بالأشجار

---

[1] – سماعيلي زوليخة المولودة علوش، تاريخ الجزائر –من فترة ما قبل التاريخ إلى الإستقلال– دار دزاير أنفو، باب الزوار، ط/ 1، الطباعة العصرية، برج الكيفان، الجزائر، 2013م، ص284.

[2] – سعاد بن شامة، المنشآت المعمارية الأثرية بمدينة البليدة في العهد العثمانيّ (المساجد –الأضرحة– المساكن– الحمامات) دراسة معمارية أثرية، إ: أ.د. عبد العزيز محمود لعرج، رسالة لنيل شهاد الماجستير في الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر، معهد الآثار، 2008– 2009م، ص 54.

[3] – ناصر الدّين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر– العهد العثمانيّ، ص 139.

[4] – سعاد بن شامة، المرجع السابق، ص46.

المثمرة وخاصة البرتقال، وكان سكانها يقومون بزراعة الكروم والفواكه الكثيرة وكانت عنايتهم بالأرض فائقة وطريقتهم في الزّراعة متميزة فقد كانت الأشجار جيدة، وحولها أحواض، وكانت المياه تصل بواسطة السواقي المارة عبر الأشجار، هذا وقد وصفت أشجار البليدة بأنّها ليس لها مثيل إلا في البلاد الأوروبية وهذا يجعل التأثير الأندلسي في ميدان الزّراعة مؤكداً وأكثر وضوحاً.[1]

وقاموا كذلك بزراعة التين بنواحي برشك[2] التي اشتهرت بالجودة ووفرة المحاصيل بعد اعتناء الأندلسيين بها منذ أواخر القرن الخامس عشر.[3]

وأدخل الأندلسيون زراعة القطن وأنتجوه في مستغانم، وكذلك أسلوب تربّية دودة القز وأنتجوا الحرير في القليعة وشرشال وأدخلوا العناب للبلاد وقد اشتهرت بإنتاجه ناحية عنابة.[4]

ومهما كان الجهد الذي بذله الأندلسيون وبعض الحكام، في تطوير القطاع الفلاحي، فإنّه لم يكن يشمل كلّ الجهات من البلاد، إذ كان مقصوراً على المناطق التلية التي استقروا بها، أما المناطق الداخلية فإنّ جزءاً من أراضيها الخصبة ترك بوراً.[5]

إنّ مدينة الجزائر قبل حلول المسلمين المهاجرين من الأندلس، كانت تتزود إما من الآبار أو من الصهاريج الموجودة في المنازل، وبعد توافد المسلمين الأندلسيين إلى الجزائر أنشأوا بما كان موجوداً في الأندلس من قناطر للمياه، فأدخلوا هذا النظام إلى المدينة، وبذلك جعلت العيون في أنهج المدينة، وعين عليها موظف خاص يقوم بصيانتها وحمايتها من عبث العابثين.[6]

---

[1] – سعاد بن شامة، المرجع السابق، ص307.

[2] – برشك: مدينة قديمة بناها الرومان على ساحل البحر المتوسط، بعيدة عن مدينة مستغانم بعدة أميال، ولم يبق لها أثر وهدم سورها بزلزال عام 1531م. ينظر: حسن الوزان، وصف إفريقية، ج2، ص32.

[3] – ناصر الدّين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر– العهد العثمانيّ، ص 140.

[4] – صالح عبّاد، الجزائر خلال الحكم التركي –1514–1830م، دار هومه، الجزائر، ط/2، 2007م، ص336.

[5] – أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 314.

6– محمد الطيب عقاب، قصور مدينة الجزائر في أواخر العهد العثمانيّ، دار الحكمة، الجزائر، 2000م، ص 126.

وكان لنشاط المهاجرين الأندلسيين دخل كبير في ازدهار فحص الجزائر في هذه الفترة، إذ يعود إليهم الفضل في استصلاح الأراضي بسهل الحامة وغرس الأشجار المثمرة بنواحي بئر الخادم وبئر طريلية والثغرين حيث أصبحت أغلب الأراضي الزراعيّة بهذه الجهات ملكاً لأفراد الجالية الأندلسيّة.[1]

فقد ادخلت الجالية الاندلسيّة على مهنة الزّراعة والفلاحة بإيالة الجزائر أنواعا جديدة من الغرس والزرع، وأساليب أخرى جديدة في الكيف مما جعلها تمتاز عن غيرها كماً وكيفاً، فإن غابة الكروم وحدها كانت تعطي من أراضي إيالة الجزائر مساحة ألفي هكتار وناحية العاصمة منها كانت معروفة بإنتاجها الجيد من أنواع العنب.[2]

وكان للأندلسيين دور كبير في مدينة شرشال، حيث صارت لهم الأراضي المزروعة الممتدة وأشجار كثيرة من الكروم والزيتون في عرصات تقع داخل الأسوار القديمة، كما قاموا بغرس عدد من أشجار التوت تقتات منها دودة القز.[3]

والزراعات التي أشتهر بها الأندلسيون الموركسيون فهي الخضار على اختلاف أنواعها والفواكه بتعدد أصنافها، ولعل أهم أنواع الأشجار المثمرة التي نجح الأندلسيون في تطوير إنتاجها وتحسين أنواعها عن طريق التقليم والتطعيم بعد أنّ كانت تعاني الإهمال: هي البرتقال والمشمش والتفاح والرمان والإجاص والكرز أو حب الملوك واللوز والجوز والزيتون والتين والكروم، بالإضافة إلى أنواع البطيخ.[4]

أما الأنواع التي أدخلوها إلى إيالة الجزائر ومن الراجح أنّها لم تكن معروفة أو شائعة قبل مجيئهم، فهي الأرنج والتوت والليمون ومختلف أنواع الخضار كالفلفل والبطاطس والطماطم والباذنجان الذي

---

[1]- ناصر الدّين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص ص395، 396.

2- عبد الرّحمن بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، شركة دار الأئمة، برج الكيفان، الجزائر، ط 2010م، ص496.

3- مارمول كربخال، إفريقيا، ج2، تر :محمد حجي ومحمد زينبر ومحمد الأخضر وأحمد التوفيق، مكتبة المعارف، الرباط، 1408-1409هـ، 1988-1989م، ص 356.

[4]- ناصر الدّين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر- العهد العثمانيّ، ص ص49، 50.

استمد تسميته من مقاطعة أندلسيّة هي بتانجال (Bitanjel) والزعفران، السبانخ (Epinards)، القرنون (Artichou)، الكراث (Poireau)، الجلبان (Petits pois) الملفوف (Chou)، الكرنب (Chou-Fleur) والقرمز (Kermés) الذي كان يستعمل في صباغة المنسوجات بالبليدة ودلس، بالإضافة إلى العديد من أنواع الزهور التي كانت تزرع بغرض تقطيرها مثل الورود.[1]

ومما ساعد الأندلسيين على تطوير الزّراعة، معرفتهم بطرق الريّ الملائمة والتي تقوم على تنظيم محكم ودقيق للمصادر المائيّة المتوفرة بإيالة الجزائر، فقد أقاموا لهذا الغرض في المناطق التي استقروا بها الأحواض والصهاريج ومدوا السواقي والقنوات وبنوا الحنايا والقناطر وأنشؤوا النافورات (النوريات) ففي الجهات القريبة من الجزائر، أصبحت سهول الحامة ومنخفضات وادي كنيس وبئر خادم وبئر مراد رايس وبني مسوس وودي المغاسل[2] تنتشر فيها النوريات والأحواض والسواقي التي أقيمت على الآبار التي حفرت بها، في هذا الوقت الذي نجح فيه الصناع الأندلسيون في استغلال مياه العيون الواقعة بالمرتفعات فاستعملوا جزءاً منها في ري البساتين بينما وجهوا الجزء الآخر لسد حاجات سكان مدينة الجزائر.[3]

وفي سنة 1020هـ/ 1611م اقترح أحد الأندلسيين جلب المياه التي كانت على بعد فسحة قليلة من المدينة، قرب حصن الامبراطور، فنفذ هذا المشروع ومن حينها أصبح هناك العديد من العيون بالمدينة، التي كانت تغلق بواسطة حنفيات، وكلّ القنوات كانت تصب في خزان يوجد في بداية الميناء أين كانت المراكب تتزود بالمياه بسهولة".[4]

وفي فحص البليدة تمكن الأندلسيون من تحويل مياه وادي الرمان المعروف بوادي سيدي أحمد الكبير الأندلسي الذي ينبع من منحدرات جبل الشريعة إلى قناة طولها 1500م، وقد قدر المنسوب

---

[1] - ناصر الدّين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر- العهد العثمانيّ، ص50.

[2] - وادي المغاسل: عرف بهذا الاسم لاعتياد سكان فحص باب الوادي غسل ملابسهم بمجراه الأسفل، حيث توجد العديد من الأحواض والصهاريج المخصصة لتنظيف الصوف ومعالجة الجلود. ناصر الدّين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص406.

[3] - ناصر الدّين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر- العهد العثمانيّ، ص50.

[4] - علي خلاصي، قصبة مدينة الجزائر، ج2، دار الحضارة، الجزائر، ط 1/ 2007م، ص84.

المائي لهذه القناة ب 20000 لتر يومياً استخدم في ري البساتين، بينما الجزء الرئيسيّ استغل في صناعات النسيج والجلود وفي سدّ حاجات مدينة البليدة من المياه، ولم يكتف أندلسيّ البليدة بذلك فقط إذ حاولوا استغلال المياه المنحدرة من جبل الشريعة عبر أودية الخميس وبني عزة وجبور وبني شبلة والمبدوع وتامرة وبني مفتاح التي وجهت خصيصاً لري بساتين البرتقال، التي توسعت وأصبحت أشبه شيء حسب وصف بعض الرحالة بغابة كثيفة تحيط بالمدينة من جميع جهاته.[1]

وفي القليعة أيضاً عمل الأندلسيون على استغلال مياه الآبار وبعض العيون لري البساتين وتزويد المدينة بالمياه، كما أمكن لهم استغلال مياه وادي مازافران (ماء الزعفران) القريبة في ري البساتين الممتدة على ضفافه حتّى معبر عنق الجمل، أما في شرشال فقد تمكن الأندلسيون من جلب المياه من منبعين غزيرين يقعان في المرتفعات الشماليّة الشرقيّة، واستطاعوا جلب مياه هذان المنبعان إلى المدينة وفحوصها في قنوات مصنوعة من الفخار والطين المعالج بعد أنّ تعذر عليهم استغلال الآبار الواقعة بالقرب من الساحل لتغلب الملوحة على مياهها.[2]

وإذا أتينا إلى تقييم قطاع الحيوانات، فيمكن القول أنّه عرف انتعاشاً ملحوظاً، بعد أنّ توافد الأندلسيون على الجزائر، فطوروا تقنيات الريّ، وأدخلوا محاصيل زراعيّة جديدة.[3]

ومن ذلك نستنتج الدور الفعال الذي أداه الأندلسيين في مجال الزّراعة والشبكة المائيّة، فقد ساهموا في ادخال العديد من أنواع الأشجار المثمرة والخضار وغيرها، كما كان لهم الفضل في رعاية هذه الأشجار وتعليم أهل البلد بطرق الزّراعة، ضف إلى ذلك أنّهم أقاموا القنوات سواء لإدخالها عن طريق الأنابيب أو السواقي أو العيون إلى الأحياء أو تسيرها لري البساتين والحقول، وذلك بطبيعة الحال قد ساعد على ازدهار الزّراعة الجزائريّة.

---

[1] – ناصر الدّين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر– العهد العثمانيّ، ص 51.

[2] – المرجع نفسه، ص ص 51، 52.

[3] – أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 313.

4-الأجهزة الإداريّة القائمة على الجانب الزراعيّ:

ساهمت الهيئات أو الأجهزة التي وضعتها الدولة العثمانيّة للإيالة الجزائريّة في تنظيم الجانب الزراعيّ، فوجدت آنذاك قبائل وأعراش مخزنيّة في كلّ المقاطعات الجزائريّة، قامت بتنظيم جباية الضرائب.

أ -قبائل المخزن[1]: إن القبائل هي مجموعات سكّانية ذات طابع فلاحيّ وعسكريّ وإداريّ، بالنظر للمهام المنوطة بها، وتضم العبيد والكراغلة وأهل الصحراء والهضاب والجبال، ومن هنا فتواجد هذه القبائل المخزنيّة لم يقتصر على منطقة دون أخرى في إيالة الجزائر، بل كان تواجدها في مناطق البايليكات الثلاث وضواحيّ العاصمة، وهو ما مكن العثمانيون من السيطرة على أغلب أرجاء الإيالة.[2] وأدت قبائل المخزن[3] دور اقتصاديّ مهّم، لكونها كانت تستغل معظم الأراضي الخصبة التابعة للبايليك، فكانت تساهم في تزويد البلاد بقسط وافر من الإنتاج الزراعيّ والحيوانيّ، وكانت

---

[1] - المخزن : بالمعنى الدقيق للكلمة يعني رجل السلطة (الحكومة)، أي الوكيل المكلف بجمع وتحصيل الضرائب السنوية. ينظر:

- Napoléon III, Lettre sur la politique de la France en Algérie : adressée par l'Empereur au maréchal de Mac-Mahon, duc de Magenta, gouverneur général de l'Algérie, S/Impr, Paris, 1865, P63 .

[2] - محمد السعيد عقيب، عمر لمقدم، قبائل المخزن ودورها في علاقة السلطة العثمانيّة بالسكان (إيالة الجزائر)، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 7، عدد 2، 2018م، ص106.

[3] - قبائل المخزن: هي قبائل جزائريّة متعاونة مع السلطة العثمانيّة الحاكمة في الجزائر مقابل تمتعها بامتيازات في الأراضي والنفوذ، كما تعتبر همزة وصل بين السلطة والسكان وهي مسؤولة عن حفظ الأمن في المناطق البعيدة عن سيطرة الأتراك كالأرياف والصحراء والجبال، من أهم مهامها جمع الضراب. -سفيان صغيري، العلاقات الجزائريّة العثمانيّة خلال عهد الديات في الجزائر (1671- 1830م)، إ: د. حسينة حماميد، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، 1432- 1433هـ/ 2011- 2012م، ص118.

توفر جزء كبير من الموارد المالية المستخلصة من مختلف أنواع الضرائب مثل الزّكاة والعشور والحكور وغيرها.[1]

وقدم فرسان المخزن العديد من الخدمات مقابل الكثير من الإمتيازات، من بينها جمع الضرائب، والمشاركة في عملية إحصاء السّكان، لتحصيل الضرائب، وذلك تنفيذاً لأوامر الحكام.[2]

وما يمكن استنتاجه أن الأراضي التي كانت تستقر عليها عشائر المخزن، وتباشر عليها نشاطها الزراعيّ، والتي كانت تعرف عادة باسم المشاتي –جمع مشتى- كانت لا تباع ولا تشترى، وذلك لكونها تابعة للدولة وداخلة ضمن أملاك البايليك، وبالتالي لم تكن تتمتع العشائر المخزنية والحالة هذه بحقوق الملكيّة المتعارف عليها، فكلّ ما في الأمر هو أنها كانت تقوم باستغلال تلك الأراضي الزراعيّة مقابل تأدية خدمات معيّنة.[3]

ويشير سعيدوني إلى أن الزّراعة ازدهرت في عهد البيلربايات (924- 996هـ/ 1518- 1588م) والباشوات (996- 1070هـ /1588- 1659م)، وهو ما يعني ازدهاراً اقتصاديا في المناطق الريفيّة ذات الطابع الزراعيّ، والتي كانت هدفا لسيطرة الإدارة العثمانيّة من خلال آلتها العاملة بالأرياف المتمثلة في قبائل المخزن، وهو ما يعني مصدرا ضريبيا مغريا للسلطة الجديدة لاسيما ابتداء من عهد الباشوات، وكذلك مراقبة الإنتاج والحصول على مطالب عينيّة ومالية.[4]

1- توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1206-1282هـ/1792 -1865م) دراسة مقارنة، إ: أ.د. عمّار بن خروف، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بن يوسف بن خدة (الجزائر)، كلية العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، قسم التاريخ، 2007-2008م، ص 97.

2 - Napoléon III, Op, Cit, p 65.

3- ناصر الدّين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، ص 114.

4- محمد السعيد عقيب، عمر لمقدم، المرجع السابق، ص 114.

وتتشكّل هذه المحلات من القوّة التركيّة المقيمة بمراكز البايليكات، ومن فرسان المخزن الذين يقدّرون ب: 500 إلى 1000 فارس في كلّ محلة، بالاضافة إلى قوّة عسكريّة تركيّة يبعث بها آغا العرب[1] من الجزائر، ويقوم البايات بتقديم المؤونة لها.[2]

ويتنقل الوكلاء المخازنيّة كلّ سنة عبر الأوطان الريفيّة قبل حلول موعد الحصاد والجني لضبط الملكيات المزروعة فعلاً، وتقدير الحصاد من المحاصيل الزراعيّة، وتهيئة العمل الجبائيّ لقياد العشور الذين يقومون بجباية هذه الضريبة بقبض عشر المحصول من كلّ ملكية مزروعة بمساعدة فرسان المخزن.[3]

وكان أغلب هؤلاء مجهزين من طرف الدولة بالسلاح مع توفير الدابة للتنقل بها، وهم يتمتعون بحرية تملك الأراضي، وكان للبعض الآخر جزء فقط من هذه الإمتيازات مع تحقيق الاكتفاء الذاتي، والصنف الثالث لديهم امتيازات جد بسيطة.[4]

وأفادنا الدكتور بوضرياسة أنّ هناك وكيلان، أحدهما بالمقاطعة الشرقيّة للبايلك والآخر بالمقاطعة الغربية، لكّن يظهر أنّ الباحث قد أدرج الوكلاء المخازنية ضمن قياد العشر، ولم يفصل بين صلاحيات كلّ موظف بدقة.[5]

---

[1] – آغا العرب : كان يعتبر بمثابة وزير مطلق الصلاحية حسب تعبير بعض المصادر، وذلك لأنه كان يحتل المرتبة الثانية في سلك الموظفين السامين من حيث المعاملة والهدايا التي يحظى بها، لكونه قائد فرق الانكشارية وفرسان المخزن المعسكرين خارج مدينة الجزائر. حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثمانيّ، ص 141.

ويشرف آغا العرب على قيادات متيجة والسواحل السبعة، وهم يسمون حسب مراتبهم كما يلي: قائد بني خليل، وقائد بني موسى، وقائد خميس الخشنة، وقائد بني جعد وقائد بني سليمان وقائد عريب، وقائد حجوط. –أحمد السليماني، النظام السياسيّ الجزائريّ في العهد العثمانيّ، مطبعة دحلب، الجزائر، ب/ س، ص26.

[2] –ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ –العهد العثمانيّ، ج4، ص 36

[3] – L'abbé Edmond, A travers l'Algérie, histoire, moeurs et légendes des Arabes, Paris, 1884, p230.

[4] – Rinn, Op, Cit, p6.

[5] – بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص298.

وأُعفي قبائل المخزن من جميع الضرائب ما عدا الزّكاة التي هي فرض كلّ مسلم، ولا يمكنهم التهرب منها.[1] ومن أهم الأعراش المخزنية المكلفة بجباية الضرائب:

- ✓ **عائلات المزارعين والأجراء المخازنية بدار السلطان:** يمثلون عائلات معزولة ويمتلكون إقطاعيات من الأراضي الزراعيّة، ويكثر عددهم بسهل متيجة.[2]
- ✓ **الأعراش المخازنية الزراعيّة بايلك التيتري:** ويتمثلون في مخزن غريب وبني راشد، مخزن ماموره، ومخزن الزناخرة، ومخزن سلامات.

وجميع هذه الأعراش المخزنيّة الزراعيّة بالتيتري خاضعة مباشرة لسلطة خوجة الخيل[3]، لأنها مكلفة بحراسة مزروعات ومواشي الداي، لكّن ننبه أن مخزن سلامات أصبح سنة 1830م عزل مرتبط بمدينة الجزائر.[4]

- ✓ **مخزن المزارعين والموظفين ببايلك الشرق:** ويتمثلون في: عزل عامر الشراقة الذي يتمركز بفحص قسنطينة، وهو تابع لقصر الباي، وعزل أولاد كباب، عزل ميلة، موية بالمليلية، قرمودة وزواغة القبلية، أولاد بن قرات، أولاد القطن، واجل، شطابة، عزل بني هارون، واد رومل، أولاد بلكحل البرانية، بني حمدان وتكوك وحويمر، أولاد ابراهيم، عزل سمندو ومسونا ومشمس

---

[1] - H.-D. de Grammont, Histoire d'Alger sous la domination turque, Id ; E. Leroux, Paris, 1887, p410.

[2] – بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص 251.

[3] – خوجة الخيل: ارتقى إلى مرتبة الموظفين الكبار بعد أن أصبح يدير أملاك البايليك ويرعى مواشي الدولة، ويتصل بفرسان المخزن وبالعشائر الحليفة أو المقيمة في أراضي البايليك بمناطق دار السلطان والتيطري للحصول على المواد الغذائية الضرورية لتموين الموظفين الأتراك والفرق العسكرية المعسكرة في مدينة الجزائر. –ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ –العهد العثماني، ج4، ص 17.

وهو المكلف والمسؤول عن جمع الضرائب العينية وأنواع الممتلكات العقارية. ينظر:

-Pierre Boyer, le Kouloughli dans la régence d'Alger, In: Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n°8, 1970. Unica, p85.

[4] – بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص 252. وينظر:

-Louis Rinn, le Royaume d'Alger sous le dernier Dey, Imp : Libbaire – Éditeur, Alger, 1900, pp42, 43.

وسوحالي، وعزل القرفة، سدراته وبني سالم وأولاد دراج، أولاد جبار وأولاد همزة، مخالفة، واد بسباس، تريت، عامر الغرابة بفحص سطيف المدينة التي بناها الفرنسيون.[1]

✓ **القبائل والأعراش المخزنية الزراعيّة ببايلك الغرب:** ويتمثلون في:

– أولاد خالفة، وهم مكلفون بحراسة قطيع الماشية التابع للبايليك ومخزن الدواير.

– أولاد زاير (عين تموشنت).

– أرزيو قرية الخماسين والمزارعين، والمسؤولة عن زمالة الغرب.

–أولاد صابر وهم مكلفون بتربّية خيول البايليك لفائدة المخزن.

– دوادجية وعتبة الجمالة، قبيلة صحراويّة مكلفة بالعناية بمربّي الجمال التابعة للبايليك.

–فراقة قبيلة مخزنية مكلفة بتجهيز عتاد الرحلات الرسمية للباي وخليفته وكذا أغواته.

–والزهالديّة وهم مزارعون تابعون لآغا الزمالة.

– عتبة الجلابة وأهل الهبرة، وشارب الريح، وبطن الواد، كلّهم مزارعون ورعاة تابعون للبايليك.

–بني شغران، وهم خاضعون لآغا الزمالة، كلفوا بحراسة أمتعة المحلات العسكريّة، عندما تجوب أرياف بايليك الغرب، كما تقوم بالبريد وتوزع المؤونة وتسخر البغال وتصلح البنادق وغيرها من الخدمات لفائدة السلطة التركيّة العثمانيّة ومخزنه المحارب.

–مخزن قرية بني مسطور، وهي قرية بفحص مدينة تلمسان، سكنها الخماسون والمزارعون التابعون للأتراك والكراغلة بتلمسان.[2]

---

[1] - Rinn, Op, Cit, p88, P90.

-بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص ص253، 254.

[2] - Rinn, Op, Cit, p57, p58.

- بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص ص 255، 256.

ب – قيادة الجباية الريفيّة.

أغلبهم كانوا يتولون الإشراف على شؤون البوادي "الأوطان" ويقومون بإقرار الأمن واستخلاص الضرائب من سكان الأرياف، بالرجوع إلى شيوخ الدواوير والأعراش والاستعانة بفرسان المخزن وفرق الحامية التركيّة، والقليل منهم كان يشرف على سير الخدمات الاجتماعيّة داخل المدن.[1]

- ✓ **–قائد العشور**: العشر ضريبة دينيّة مفروضة على منتوج زراعة الحبوب، والتي يتم جمعها عيناً أو نقداً، أقرها الإسلام،[2] بحيث قدرها الفرنسيّ "لابي ادمو" بضواحي مدينة الجزائر في أواخر الفترة العثمانيّة، بستة صاعات من القمح وستة صاعات من الشعير وبوجو واحد للزويجة، وعادة ما يكون دفع العشر نقداً عندما يصعب على السلطة الضريبيّة العثمانيّة نقل المحاصيل الزراعيّة. وذلك يتم في كلّ عام قبل الحصاد، لمعرفة الأراضي المزروعة، وتقدير نسبة الحصاد من المحاصيل الزراعيّة.[3]

وتتجلى مهمة قائد العشور في استخلاص ضريبة العشور بمساعدة المخزن، وقد تزايدت أهميته في أواخر العهد العثمانيّ، عندما تحولت سياسة الدولة من الاعتماد على منتوجات الأرياف، وقد أصبح قائد العشور في أي وطن من الأوطان الريفيّة من الموظفين ذوي النفوذ القوي والمكانة المسموعة لدى السلطات التركيّة العثمانيّة.[4]

- ✓ **قائد مخزن الزرع**: يقدّر مساحة الأراضي المزروعة وما يمكن أنّ يؤخذ منها من عشور بالرجوع إلى قائد العشور، هذا بالإضافة إلى إشرافه المباشر على مخازن الحبوب العائدة للدولة (البايلك).[5]

---

[1] –ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ –العهد العثمانيّ، ج4، ص 18.

[2] - Ernest Mercier, Histoire de Constantine, Id: J. Marle et F. Biron, 1903, p215.

[3] - L'abbé Edmond, Op, Cit, p 229.

[4] – ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص ص276، 277. وأيضاً: بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص298.

[5] – المرجع نفسه، ص277.

- ✓ **–قائد التوت:** يتولى استخلاص الضريبة السنويّة المفروضة على شجر التوت المنتشرة بفحص الجزائر وأحواش سهل متيجة، والتي تضاءلت أهميتها في أواخر العهد العثمانيّ نتيجة التحول عن تربّية دودة القز، وهذا ما أثّر على مكانة هذا القائد في السلك الإداري.[1]
- ✓ **–خوجة العيون:** يهتم بالمنشآت المائيّة من عيون وقنوات وسواقي، ويرعى الأوقاف المحبوسة والمخصصة للانفاق على صيانة العيون العامة.[2]
- ✓ **خوجة الزرع:** يوزع الحبوب ويراقب كمية ونوعية الخبز، الذي يوزع على الفرق العسكريّة بالعاصمة، كما يتسلم الضريبة على بعض الأراضي بعد الحصاد في شكل حبوب.[3]

ومن ذلك تعدّدت واختلفت الأجهزة الإداريّة القائمة على جباية الضرائب، وشكّلت عامل مهّم في المجال الزراعيّ، سواء للدور الذي كانت تقوم به قبائل المخزن، أو قياد الجبايات الريفيّة، من تنظيم ومسؤوليات مهمة كلفوا بها من طرف الحكام.

ومن خلال دراسة هذا الفصل نستنتج ارتباط الزّراعة بالعوامل الطبيعيّة والبشريّة التي مكنت من ازدهارها، وقد ساعد على تطورها الموقع المتميز الذي تمتاز به إيالة الجزائر، خاصة لوقوعها على ساحل البحر الأبيض المتوسط، ممّا ميزها بتضاريس ومناخ ملائمان للعمليّة الزراعيّة، وكذلك خصوبة تربتها، وذلك يبن لنا غنى الإيالة بطبيعتها.

وكما تعدّدت العوامل البشريّة التي ساعدت على وجود الزّراعة بإيالة الجزائر العثمانيّة، وكأهم عنصر فيها التركيبة السكانيّة المتنوّعة، خاصة ظهور الجالية الأندلسيّة ومساهمتها وتطويرها لأساليب الزّراعة وقنوات الريّ.

وأدى كلّ من قبائل المخزن وقياد الجبايات دور كبير في عمليّة الزّراعة، بأدائهم المتمثل في جمع الضرائب وتنظيمهم للكثير من الجوانب المتعلّقة بالزّراعة بإيعاز من السلطة المركزية طيلة ثلاث قرون من الحكم العثماني بإيالة الجزائر.

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص277.

[2] – المرجع نفسه، ص 233. حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثمانيّ، ص 143.

[3] – ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص233. حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثمانيّ، ص 143.



الفصل الثاني:

الظواهر المؤثرة على الزراعة في إيالة الجزائر العثمانية

تعتبر الزّراعة العنصر الأساسي الذي يمد الإنسان بالمحاصيل الغذائية في إيالة الجزائر، وقد واجه القطاع الزراعيّ في هذه الفترة المدروسة (924- 1246هـ/1518- 1830م) الكثير من العراقيل والضغوطات التي واجهت الفلاح وأثقلت كاهله، بحيث كانت هناك العديد من الظواهر الطبيعيّة والبشريّة التي جعلت من هذا المجال أكثر صعوبة في العديد من الأحيان.

وتمثلت الظواهر الطبيعيّة في الظّروف الصعبة التي كانت تظهر نتيجة الأحوال السيئة من البيئة، والتي من بينها الزّلازل المتكررة بصفة دائمة والتي استقطبت إيالة الجزائر بكثرة، وكذلك الفيضانات والجفاف وظهور الجراد بكثرة خاصة في فترات القحط، وهذه الوقائع أثرت بشكل كبير على النشاط الزراعيّ.

أما العوامل البشرية التي أدت إلى عرقلة النشاط الزراعيّ، فهي كثيرة وتكون إما اجتماعية من تدهور للأوضاع الصحيّة خاصة في هذه الفترة، لظهور الوباء والطاعون والكثير من الأمراض التي تباينت في أنواعها، أو بروز ظاهرة المجاعات، وكذلك نقص اليد العاملة وضعف الأدوات الزراعيّة، أما السياسيّة والاقتصاديّة فهي غالباً ما ظهرت بسبب الحكام بتصديرهم للحبوب على حساب متطلبات السّكان، وكذلك ظهور الشركات الاحتكارية، وغيرها من العوامل التي سنتحدث عنها وعن مدى تأثيرها على الفلاح.

المبحث الأول: أثر الظواهر الطبيعيّة المعيقة على الزّراعة.

ويعتبر كل من الجراد والجفاف والفيضانات والحرائق من الآفات الطبيعيّة التي أضرت بإيالة الجزائر في العهد العثمانيّ، وتسببت في حدوث مجاعات واختفاء الحبوب وانقطاع المؤن وهلاك كثير من السّكان، فقد اعتاد السّكان حدوث المجاعات إثر سنوات الجفاف وفي أعقاب زحف الجراد، وفي الغالب كان يعقب هذه الآفات الطبيعيّة المجاعات المتعاقبة، فتنتشر الأمراض وتتكاثر الأوبئة.[1]

1- الـــزّلازل:

تعرضت إيالة الجزائر العثمانيّة لسلسة من الهزات الأرضية العنيفة والقوية، والتي خلفت الكثير من الموتى، وخسائر مادية بالجملة خاصة في القطاع الزراعيّ.

وتعتبر الزلازل من الظواهر المساعدة على انتشار المجاعة واشتداد وطأتها، وذلك بفعل آثارها المدمرة ونظراً للخسائر والدمار الذي تتسبب فيه، والاضطراب الذي ينتج عنها من جراء تعطل الأعمال الفلاحية وهجرة السّكان، وتحول الفلاحين عن الحقول، وقد كانت الزّلازل في الجزائر الشمالية بفعل تكوينها الجيولوجي وطبيعتها الطوبوغرافية من الشدة والتواتر ما يجعلها بحق أحد الأسباب المؤثرة في المواسم الفلاحية.[2]

وعرفت البلاد الجزائرية أثناء العهد العثمانيّ سلسلة من الهزات الأرضية العنيفة التي تسببت في تخريب بعض المدن ونتجت عنها في كثير من الأحيان خسائر في الأرواح والممتلكات، مثل زلزال مدينتي الجزائر والمدية عام 1041هـ-1632م الذي ذكرت عنه بعض الروايات أنّه أهلك جل سكان مدينة الجزائر. وزلزال عام 1075هـ-1665م التي صاحبها خسوف الشمس وتأثرت بها السواحل الأوربية خاصة، وكذلك زلازل مدينة الجزائر وضواحيها عامي 1048هـ-1639م و1086هـ-1676م.[3]

---

[1]- ناصر الدّين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص 563.

[2]- ناصر الدّين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكيّة والوقف والجباية الفترة الحديثة، دار الغرب الإسلامي، ط/ 1، بيروت، 2001م، ص 102.

[3]- ناصر الدّين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص 562.

على أن أهمّ الزّلازل التي تعرضت لها السواحل الجزائرية، هو زلزال سنة: 1128هـ/1716م الذي ألحق خراباً بمدن شرشال وبجاية والجزائر العاصمة بعد أن تكررت الهزات الأرضية أيام 3 و5 و26 فيفري، وقد مات من سكان الجزائر تحت الأنقاض ما لا يقل عن عشرين ألف نسمة حسب بعض المصادر، واضطر السّكان إلى الخروج إلى الضواحي القريبة من مدينة الجزائر بعد أن تهدمت منازلهم.[1]

ثم تكررت الزّلازل بمدن مليانة وعنابة والجزائر عامي 1135هـ-1723م و 1136هـ-1724م، كما تضررت بناءات شرشال من جراء زلازل 1147هـ-1735م.[2]

وفي سنة 1168هـ-1755م حدث زلزال قوي شمل حوض البحر المتوسط الغربي، وعُرف لدى المؤرخين بزلزال لشبونة لوقوع محوره بالقرب منها، فلم يبق منزل في مدينة الجزائر لم يتأثر بهذا الزّلزال، وعانى السّكان من انقطاع الماء وتهدم القنوات (الحنايا)، وظهور الحرائق ببعض الأحياء، وشيوع أعمال النهب والفوضى لمدة شهرين استمر فيها تكرر الهزات الأرضية.[3] وتوقفت بسبب ذلك الأعمال الزراعيّة في الحقول والمزارع طيلة السنة الفلاحيّة.[4]

ولم يطل الأمر حتى حدث زلزال آخر في شهر جوان 1760م (شوال 1173هـ) تهدمت من جرائه مدينة البليدة وتضررت منه منازل الجزائر العاصمة، فالتجأ السّكان إلى الحدائق والبساتين هرباً من تهدم المنازل عليهم.[5]

---

[1]- ناصر الدّين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص 562.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 562، 563.

[3]- المرجع نفسه، ص 563.

[4]- ناصر الدّين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكيّة والوقف والجباية الفترة الحديثة، ص 103.

[5]- ناصر الدّين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص 563.

وعرفت السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر والأعوام الأولى من القرن التاسع عشر بتعدد الهزات الزّلزالية، وكان أشدها زلزال وهران عام 1204هـ-1790م[1]، وقضى هذا الزّلزال على ألف شخص ماتوا تحت الأنقاض وأدى إلى انقطاع المياه من العيون والينابيع، مثل مياه منبع رأس العين الغزيرة التي جفت بسبب شدة الهزات الأرضية، ثم تكررت الهزات الأرضية العنيفة في عدة جهات فتأثرت بها عنابة عام 1225هـ-1810م، ومدينة الجزائر عام 1233هـ-1818م وجهات الأطلس البليدي ونواحي الساحل ومتيجة عام 1240هـ-1825م.[2] وذلك أرغم الفلاحين على مغادرة حقولهم والتوقف عن الأعمال الزراعيّة، وقد ترتب عن هذه الزّلازل خراب مدينتي القليعة والبليدة، فلم يبق من هذه المدينة الأخيرة إلاّ بعض المساكن القليلة، الأمر الذي دفع الحكام إلى التفكير في إعادة بنائها من جديد في مكان آخر.[3]

وفي هذا يقول أحمد الشريف الزهار: "أمر الآغا بأن يخرج إليها في الحين، فركب وخرج، وعندما وصل البلد وجده خربة، فأمر الرعية بالبحث عن الناس الذين تحت أنقاض البناء، فمنهم من وجدوه حياً، وأكثرهم ميتا".[4] وفي زمن "الباي محمد الكبير"(1193-1211هـ/ 1779-

---

[1]- ونجد أن عثمان سعدي يخالف سعيدوني في احصاء الوفيات لهذا العام بقوله: "ضرب هذا الزّلزال مدينة وهران يومي 8 و9 أكتوبر، على الساعة الواحدة صباحاً دام ثلاث دقائق فدمر منازل، ومات تحت الأنقاض 3000 من سكان المدينة والجنود ومن بينهم نائب الحاكم العام الأسباني "دون نيكولا غارسيا"، وأحرقت النيران بعض السفن، واستمرت الهزات الارتدادية متتالية إلى يوم 22 نوفمبر". عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ من العصور القديمة وحتى سنة 1954م، دار الأمة، الجزائر، ط/ 1، 2011م، ص 415.

[2]- ناصر الدّين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص563.

[3]- ناصر الدّين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكيّة والوقف والجباية الفترة الحديثة، ص 103.

[4]- الحاج أحمد الشريف الزهار، مذكرات نقيب أشراف الجزائر (1168-1246هـ/1754-1830م)، تح، تق: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية، الجزائر، 1974م، ص 155.

1797م)[1] "حدثت الزّلزلة العظيمة التي لم تحدث قبل ذلك، واشتدت بوهران أكثر من غيرها إلى أنّ سقط بها الدور والأبراج على أمم من النصارى فأهلكوا بذلك، ودام ذلك إلى أن اتخذ النصارى بيوتاً من اللوح لسكناهم قيل وتلك هي سبب فتحها".[2] وكان ذلك أثناء استعداد محمد الكبير للهجوم على مدينة وهران، إذ بزلزلة تحرّك المدينة من أقصاها، فتهدم معظم بنيانها، ولقي عدد كبير من السّكان حتفهم، وامتد تيار هذه الزلزلة إلى مدينة معسكر، إلاّ أنها لم تصب إلاّ بخسارة طفيفة جداً.[3]

يقول ابن هطال التلمساني في حادثة هذا الزّلزال: "ارتجت الأرض بالناس ارتجاجاً عظيماً اهتزت منه البيوت، واضطربت السقوف اضطراباً قوياً، فانزعج الناس من مضاجعهم داهشين، ودام ذلك دقائق عدة". وكان "سقوط أكثر دورها وسلامة حصونها وسورها، وقد كان أمر هذه الزّلزلة بـ (وهران) وما والاها أشد منه في سائر البلاد، حتى أنّ العيون العظام التي لم تغر قط غارت بسببها، ولم يجر ماؤها أياماً عديدة، ثم إنّها لما أرسلت فارت بماء أحمر على صفة الدم".[4]

---

[1]- الباي محمد الكبير: كان خليفة على مليانة، ثم ارتقى فأصبح باياً على تيطري وأحوازها. وكان باي تيطري محترماً لدى الأتراك، ومعتبراً عند باشواتهم ومفضلاً على سائر البايات، وكانت وفاته بمدينة معسكر ودفن بها سنة (1170هـ) بعد ما مكث في الحكم تسعة أعوام.- أحمد بن هطال التلمساني، المصدر السابق، ص17.

ظهرت له العديد من الألقاب عقب فتح وهران عام 1206هـ/1792م، فنجد: محمد الأكحل، المنصور، أبو الفتحات، أبو الفتح، أبو المواهب، أبو الربيع، المجاهد، وغيرها من الأسماء. بلبروات بن عتو، الباي محمد الكبير – باي وهران 1779- 1797م حياته وسيرته، عصور، عدد 3، جوان 2003م، ص151، ص 154..

[2]- الآغا إسماعيل بن عودة المزاري، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، ج1، تح، د: يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط/ 1، 1990م، ص ص 297، 298.

[3]- أحمد بن هطال التلمساني، المصدر السابق، ص 22.

[4] – بن سحنون الرّاشدي، المصدر السابق، ص 219.

ويذكر لنا أحمد الشريف الزهار واقعة الزّلزال التي ضربت في ولاية مصطفى باشا[1] 1212هـ-1797م: "وفي سنة (1217هـ- 1802م) وقعت زلزلة في الجزائر وعمالتها في اليوم الحادي عشر من رجب، وكان يوم أحد في وسط النهار، وتهدمت قرية القليعة ومات بها خلق كثير تحت الهدم، ولما بلغ خبرها للأمير مصطفى باشا رحمه الله، ركب من حينه وذهب إليها بنفسه، وأمر باخراج من كان تحت الردم".[2]

هذه البعض من احصائيات الزّلازل التي ضربت إيالة الجزائر خلال العهد العثمانيّ (924-1246هـ/ 1518- 1830م)، ولا يمكننا جمعها كلها لتكراراها من حين إلى آخر.

2- الفيضانات والجفاف:

رغم أن مناخ إيالة الجزائر معتدل في مناخه، إلاّ أنه في الكثير من الأحيان تحدث به الفيضانات، فتخلف خسائر مادية ومعنوية، وتتلف المزارع وتهلكها، وفي أحايين أخرى يكون هناك جفاف خطير على الفلاحين، يؤدي إلى تدهور المحاصيل الزراعيّة.

بحيث يبلغ متوسط سقوط الأمطار على المرتفعات (الهضاب) حوالي 40 ملم فقط في السنة، علاوة على ذلك فإنّه دائماً يسقط على شكل أمطار متفرقة، وعلى فترات مختلفة جداً، وبذلك يؤدي نقص المطر في فصل الربيع إلى تدهور المحاصيل.[3]

1- مصطفى باشا: هو مصطفى بن ابراهيم الذي تقلد الحكم بعد حسن باشا سنة 1212هـ- 1798م، أيام السلطان العثماني سليم الثالث وهو من أشهر دايات الجزائر. رشيد مريخي، الجزائر في عهد الداي مصطفى باشا 1212- 1220هـ/ 1798 -1805م، إ: د. عمار بن خروف، مذكرة لنيل شهادة الماجستير –تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الجزائر بوزريعة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، 2010/ 2011م، ص 6.

2- أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 83.

3 - G. Dervin, Op, Cit, p17.

ومن ذلك تشهد درجة الحرارة في الهضاب العليا تغيرات كبيرة، وفي فصل الشتاء غالباً ما تنخفض درجة الحرارة إلى 4° أو درجات تحت الصفر، بينما لا تطاق الحرارة في فصل الصيف.[1] وهذا ما يجعل الفلاح عرضة للمناخ الحار فيسبب له الإرهاق الشديد بسرعة كبيرة، مع صعوبة الأعمال التي تتطلب جهد جسدي قوي.[2]

ويسبب الهواء كثرة الجفاف، وشدة التبخر، مما يحدث ذلك موجات جفاف متكررة وكارثية للزراعة.[3] وذلك يؤدي إلى اضطراب في التساقط بإيالة الجزائر وانقطاع الأمطار في بعض الفترات لمدة تستغرق الموسم الفلاحيّ كله، وإن كان ذلك بالنظر إلى مواصفات المناخ المتوسطيّ السائد بالجزائر الشمالية ظاهرة طبيعيّة، فالفوارق في كميات الأمطار شيء منتظر ولا يثير القلق.[4]

وكان للظروف المناخية في الصحراء دور كبير في حركة النّباتات من ناحية ضآلتها أو كثافتها، فهذا الوضع الجغرافي له انعكاس مباشر على المناخ، حيث يتميز مناخ إقليم توات مثلاً "بمناخ صحراوي قاري جاف، ففي فصل الصيف ترتفع درجة الحرارة إلى خمسين درجة مئوية، وتشتد ابتداءً من طلوع الشمس، وبعد الغروب يحل محل حرارة القيض البرد، وتنخفض درجة الحرارة إلى ما دون الصفر في ليالي الشتاء. وهذه الفوارق الحرارية اليومية الشديدة هي المسبب لتفكك الصخور التي منها تنشأ الرمال، أما عن الأمطار فإن نسبة التساقط السنوي لا يزيد عن خمسة وعشرين ملم^3 في المتوسط".[5] وهذا ما يجعل هذه الأمطار التي تهبط في المناطق الصحراوية

---

[1] - O. Houdas, Op, Cit, p 14.

[2] - M. de Larfeuil, Op, Cit, p15.

[3] - G. Dervin, Op, Cit, p17.

[4] - ناصر الدّين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكيّة والوقف والجباية الفترة الحديثة، ص 101.

[5] - صالح بوسليم، المرجع السابق، ص 34.

على قلتها، ليست ذا فائدة تذكر للزراعة، حيث أنّها سرعان ما تتبخر بعد ملامستها للأرض، وذلك بفعل ارتفاع درجة الحرارة.[1]

وذُكر في كتاب الجزائر بين الماضي والحاضر: "إنّ التأثير الوحيد للانخفاضات التي تمر حينئذ على حافة المغرب الشمالية هو تفاقم القحط أحياناً، يجلب مد الهوى الصحراويّ المتزايد الحرارة وتدعى هذه الريّاح (قبلي) بسبب توجيهها الجنوبي وليست إلا (الشرقيّ) المغربيّ (تسيروكو) –فلا تبلغها الأمطار مثله إلا ما بين الخريف والربيع".[2]

وتبخل السماء أحياناً على سكان مدينة قسنطينة بالأمطار إلى حد الجفاف، الذي يُحدث مجاعة حادة يهلك فيها الكثير من السّكان، مثلما حدث ذلك في سنة 1219هـ-1805م زمان حكم الباي عثمان وقد دامت المجاعة ثلاث سنوات متتالية أضرت بالسّكان ضرراً فادحاً.[3]

وعرف النشاط الزراعيّ في مدينة معسكر ركود خلال المرحلة الأخيرة من العهد العثمانيّ نتيجة لعودة الجفاف والأمراض المعدية والجراد والكوارث الطبيعيّة وانعدام الأمن في الأرياف، مما حال دون اهتمام المزارعين بأراضيهم لأن جزء من هؤلاء يتواجدون في المدن ومنها معسكر أو يتركون الأرياف ويتوجهون للمدينة حيث تزداد الاضطرابات بالريف.[4]

أما الفيضانات والعواصف البحريّة المدمرة فنذكر منها تلك التي غطت فيها المياه مساحات شاسعة من متيجة إثر الفيضانات التي حدثت في شهر مارس: 1673م (محرم 1086هـ) وعام 1694م (1106هـ)، كما أن منشآت المراسي والسفن الراسية بها فقد تعرضت للتلف إثر

---

[1]- صالح بوسليم، المرجع السابق، ص 34.

[2]- أندري برنيان، وآخرون، المصدر السابق، ص15.

3- سعودي يمينة، الحياة الأدبية في قسنطينة (خلال الفترة العثمانية)، إ: أ.د. الربعي بن سلامة، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في الأدب الجزائري القديم، جامعة الإخوة منتوري –قسنطينة، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، 2005- 2006م، ص44.

[4]- مختار حساني، موسوع تاريخ وثقافة المدن الجزائرية، ج 4، دار الحكمة، الجزائر، 2007م، ص 221.

العواصف الهوجاء التي تميزت بها السنوات الآتية: 1592 – 1619- 1961- 1697- 1701- 1703- 1690م .[1]

وبهذه الظّروف المناخيّة المتحكمة في التساقط تصبح المحاصيل الزراعيّة تحت رحمة السماء، فإذا نزلت الأمطار ساد الرخاء وكانت المواسم جيدة، وإذا انقطعت شح المردود وأصبحت المواسم سيئة، وترتب عنها في هذه الحالة قلة المحاصيل وارتفاع الأسعار وحلول المجاعة وانتشار الأمراض.[2]

3- الجـــراد:

ساعد على ظهور الجراد الظّروف المناخيّة السائدة بإيالة الجزائر والمرتبطة بالمناخ الصحراويّ في الجنوب، وتأثيره على مناطق الهضاب العليا الرعوية في الوسط ومناطق التل الزراعيّة الخصبة المحاذية للبحر في الشمال، فكان زحفه متوقعاً كل أربع أو خمس سنوات، وأثره لا يتجاوز في غالب الأحيان تضرر المحاصيل بنسبة لا تؤثر كثيراً على كمية الإنتاج الزراعيّ، على أنه عندما يشتد الجفاف لفترة طويلة نسبياً، وتهطل بعده الأمطار المتأخرة بنسب كبيرة متسببة في حدوث فيضانات مفاجئة، فإن ظهور الجراد بكثرة بعد ذلك يكون شبه مؤكد، واجتياحه للحقول أمر لا يمكن تجنبه.[3]

ويذكر الشيخ عبد الكريم ابن الفكون مما لاحظه بنفسه عام 1054هـ – 1644م: "ورد علينا جراد سدّ الآفاق كثرة، وكسا السهل والجبال حتّى كان قنطرة على الوادي يعبر الناس عليها

---

[1]- ناصر الدّين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص 564.

[2]- ناصر الدّين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكيّة والوقف والجباية الفترة الحديثة، ص102.

[3]- المرجع نفسه، ص ص 100، 101.

وتغير منه ماء الوادي ما يزيد على شهر، وصار كالقطران فوق الماء وعلا ولم يندفع إلاّ بالدخان".[1]

انكب الجراد على الواحات بتوات سنة 1070هـ – 1659م وبقي بها لمدة أربعة أشهر يأكل التمر الناضج من أشجار النخيل، ولم يترك أي شيء بالحدائق والبساتين، وبذلك وقع السّكان بمحنة كبيرة، وارتفع سعر التمر وبيع الرطل بمثقال ونصف ذهب، واستمر تواجده بالإقليم لمدة ثلاث سنوات متتالية، أكل فيها الرطب واليابس، حتى سعف النخيل لم تسلم من ذلك، وخلال هذه الفترة لم يقم الفلاحون بجني أي محصول من التمر والحبوب، وذلك خلف المئات من الموتى في اليوم، حتى صعب عليهم دفن الموتى.[2]

وأعاد الجراد هجومه من جديد على السّكان في 4 شوال 1174هـ – 19 ماي 1761م وقام بالتهام كل محصول القمح ولم يترك بالنخيل أي شيء، لتحل بعدها مجاعة قاتلة في سائر الإقليم التواتي.[3]

وكان في مدينة الجزائر العديد من أنواع الجراد، وبعضها كبير بقدر الأصبع، حيث اجتاحت سراب الجراد أحياء الجزائر العاصمة سنة 1135هـ-1723م و1136هـ-1724م، وتسببت بإلحاق ضرر كبير بالكروم.[4]

[1]- عبد الله حمادي، تاريخ بلد قسنطينة للشيخ الحاج أحمد بن المبارك، دار الفائز، الطبعة الجديدة، قسنطينة، 2011م، ص50.

[2] -A. G. P. Martin, Quatre Siècles D’histoire Marocaine : au Sahara de 1504 à 1902, au Maroc de 1894 à 1912, Paris- Librairie Félix Alcan, 1923, p 54.

[3]- بهية بن عبد المومن، الحياة الاجتماعية بإقليم توات خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين (18 -19م)، إ:د.محمد بن معمر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم الحضارة الإسلامية، 1426 -1427هـ/ 2005 -2006م، ص 78.

[4] - M. Rozet , Voyage dans la régence d'Alger, T 1, ou Description du pays occupé par l'armée française en Afrique, A. Bertrand, Paris, 1833, p p236, 237.

ومن الفترات التي عرفت فيها الإيالة الجزائرية زحف الجراد، من خلال السنوات التي أحصاها ناصر الدّين سعيدوني: 1663- 1710 – 1716- 1724- 1778 – 1779 و1780م وما بين 1784 - 1787 – 1798 -1799 – 1800 -1804 -1816- 1822 و1824م.[1]

وبوجود الجراد ثم انتشار المجاعة وحلول الوباء بعده يكون نتيجة طبيعية لانهيار الإنتاج الزراعيّ، كما حدث عام 1134هـ-1722م عقب تعرض الأراضي الزراعيّة إلى جراد مدمر أتى على الأخضر واليابس، وهذا ما تكرر سنتي 1230هـ-1815م و1232هـ-1817م. فجراد عام 1230هـ-1815م كان ظهوره مفاجئاً في نهاية الربيع وبداية الصيف، وقت نمو المحاصيل، وكان من الكثافة بحيث أن أسرابه غطت الحقول والبساتين بسهل متيجة ومنطقة الساحل وفحص كل من الجزائر والبليدة والقليعة.[2]

وكما ذكر "وليام شالر" أنه "في صيف سنة 1225هـ-1810م، زارت هذه البلاد جحافل الجراد التي دمرت كل ما مرت به في طريقها من أخضر، وبهذه المناسبة صدرت الأوامر إلى عدة مئات من اليهود للخروج لوقاية حدائق الداي وبساتينه الشخصية، حيث اضطروا للعمل والحراسة بالليل والنهار، ما دام الجراد يعيث فساداً في البلد".[3]

وقد ذكر أحمد الشريف الزهار أنه جاء الجراد سنة (1230هـ- 1814م) "أوله أتى طائراً ثم غرس (أي حط على الأرض)، وأقام أياماً في الأرض ثم خرج وأكل الزرع والأشجار والثمار ووقع الغلاء في تلك السنة، وأعطى الأمير القمح لجميع الخبازين وجعل له سعر على سعر أيام

[1]- ناصر الدّين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص 564.

[2]- ناصر الدّين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكيّة والوقف والجباية الفترة الحديثة، ص 101.

[3]- وليام شالر، المصدر السابق، ص 90.

الرخاء، وأمر الخبازين أن يقوموا بعمل ما يلزم للبلاد لكن صار الناس يقتتلون (يتزاحمون) على ذلك الخبز".[1]

كما اجتاح الجراد منطقة التل عام 1231هـ-1816م وأتلف الإنتاج الفلاحي، وللحد من حدة الأزمة أصدر الداي قراراً يقضي بمنع تصدير الحبوب في كل من قسنطينة ووهران، ليس هذا فحسب بل استورد كميات هائلة لتموين مدينة الجزائر ولم يمنع ذلك من وقوع اضطرابات في هذه المرة أيضاً".[2]

ويقول "بايسونيل" عن ظاهرة غزو أسراب الجراد للمزارع الخصبة: "بعض مناطق البلاد تعاني من الجفاف الذي منع الحبوب من الإنبات، وأخرى قضى عليها الجراد والتهم كل شيء".[3]

وهي ظاهرة لفتت انتباه "بوتان جاسوس نابليون" حيث تعرض في تقريره الشهير إلى غزو الجراد الذي صاحب القحط عام 1794م "فأتلفت الغلات والمنتوجات وارتفعت الأسعار ارتفاعاً فاحشاً.[4]

ونجد بالمقابل أراضي أقل قيمة زراعية واقتصادية، وهي النسبة الغالبة على الأراضي الجزائرية، ونقصد هنا الأراضي الصحراوية أو الجنوبية والتي يخصها بالذكر أحمد بن هطال[5] في رحلته إلى المناطق الجنوبية كالأغواط وعين ماضي، حيث يبدي قلة اهتمام الباي محمد الكبير بهذه

---

[1]- أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 117.

[2]- عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر (1700 -1830م) مقاربة اجتماعية –اقتصادية، إ: د. مولاي بالحميسي، ج1، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2000 -2001م، ص 60.

[3] -Peyssonnel, Op, Cit, p345.

4- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 57.

[5]- أحمد بن هطال: هو أبو العباس الحاج أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد بن هطال التلمساني، كان كاتباً ومستشاراً لمحمد الكبير باي الإيالة الوهرانية، ومبعوثاً له في المهمات الخارجية، استشهد ابن هطال في معركة وقعت بين الأتراك وابن الشريف الدرقاوي وأنصاره، في أوائل ربيع الأول سنة 1219هـ. أحمد بن هطال التلمساني، المصدر السابق، ص 15.

المنطقة لعدم صلاحيتها الزراعيّة[1] في قوله: "وأجابهم لما طلبوه لشؤم بلادهم وقبح أرضهم، فماؤها حميم وغبارها عميم، فلا توافق كل ذي طبع سليم. لا نبات فيها تعيش به الدواب ولا شجر بساحتها يكون منه الاحتطاب".[2] . .

ومن ذلك شكلت هذه الظواهر الطبيعية المعيقة للجانب الزراعي أكبر ضررا للفلاحين، خاصة أنّه لم تكن هناك وسائل متطورة لمواجهة هذه الصعوبات والعراقيل.

وكثرت التقلبات الطقسية بشكل ظاهر من الزّلازل المتكررة التي دمرت وخربت البساتين والمزارع، وخلفت الكثير من الضحايا البشرية والمادية، إلى ظهور فترات عصيبة من الجفاف والفيضانات.

وهكذا سببت ظاهرة بروز أسراب الجراد المتكررة خطراً كبيراً هدد المزارعين في حقولهم وبساتينهم، وأرهق كاهلهم مع ظروف أخرى كانت هي أيضاً صعبة زادت الأمر سوءاً، وهذا ما انعكس على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في هذه الفترة من البحث.

[1] - رقية شارف، الواقع الاقتصادي للجزائر من خلال نماذج لمؤرخين جزائريين نهاية القرن 12هـ/ 18م وبداية القرن 13هـ/ 19م، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 41، جوان 2014م، مجلد ب، ص 58.

[2] - أحمد بن هطال التلمساني، المصدر السابق، ص 63.

المبحث الثاني: أثر العوامل البشرية المعيقة على الزّراعة.

عرفت البلاد الجزائرية أثناء القرنين الثامن والتاسع للهجرة الرابع عشر والخامس عشر للميلاد، تقهقراً اقتصادياً واضمحلالاً اجتماعياً، صاحبه سوء الأحوال الصحيّة والمعاشيّة وزادت من وطأته هجمات الإسبان على السواحل وشيوع الفوضى وانعدام الأمن فخربت المدن وأقفر الريف من سكانه بحيث أصبحت بجاية وهي أكبر حواض المغرب الأوسط عبارة عن كوم من الأنقاض إثر تدمير النصارى لها وغدت دلس وهنين مجرد خرائب.[1] ورغم تحسن الأحوال فيما بعد، إلاّ أنّ ذلك لم يكن أمر مطلق بل كانت تتغير الأوضاع بحسب الظّروف التي أثرت في السّكان من حيث الأحوال الصحيّة والمعيشيّة.

1 –العوامل الاجتماعية:

اعتبرت الظّروف الاجتماعية بمثابة عقبة أمام الانتاج الزراعيّ، مما أدى إلى ضعف هذا الأخير في العديد من الفترات الزمنية، ومن أهمّ الظواهر الاجتماعيّة التي أثرت بشكل كبير على القطاع الزراعيّ تدهور الأوضاع الصحيّة وكثرة المجاعات في الكثير من الأحيان، وهي تحتل موقع مؤثر في ذلك.

وبما أنّ إيالة الجزائر عرفت نمواً ديمغرافياً وتحسناً في الأحوال المعيشية والصحيّة للسّكان، إلاّ أنها شهدت مرحلة تتميز بالركود الاقتصادي والانكماش العمراني، وذلك طيلة النصف الثاني من القرن السابع عشر والنصف الأول من القرن الثامن عشر، بعدها تسوء الأوضاع الاقتصاديّة من جديد، وتقفر الأراضي الزراعيّة والمدن من سكانها، وتتكاثر الأمراض والأوبئة بشكل يثير الانتباه ويدفع إلى التساؤل.[2]

[1]– ناصر الدّين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص 558.

[2]– المرجع نفسه، ص 559.

أ. الأوضاع الصحيّة:

تعدّ الأمراض والأوبئة من العوامل الفتاكة للمجتمع، ذلك أنّها تؤثر بشكل كبير على كل المجالات الحياتية للإنسان، خاصة أنّها تؤدي إلى تدهور حالة الأفراد ممّا ينتج عنه تعطيل للعمل الزراعيّ، وبذلك تخلف أضراراً كبيرة على المستوى الفلاحي، لذلك سنحاول دراسة أهمّ الأمراض والأوبئة التي كانت سائدة في المجتمع الجزائري خلال الفترة العثمانيّة.

وساعد على توطن هذه الأمراض الموسميّة والأوبئة المعدية انتشار المستنقعات بالسهول الساحلية وحول المدن الكبرى، مثل عنابة ومدينة الجزائر ووهران، وعدم التزام السّكان بالقواعد الصحيّة التي كانت من مظاهر الحضارة الإسلاميّة في بلاد المغرب العربيّ في فترة سابقة، والتي لم يعد يعرف السّكان منها في العهد العثمانيّ سوى معلومات بسيطة وتجارب شخصية.[1]

وفي أواخر العهد العثمانيّ ازدادت الحالة الصحيّة بإيالة الجزائر سوءا، وهو ما أدى إلى قلة اليد العاملة للزراعة، وكانت هذه الأمراض تنتقل من المشرق العربي خاصة عن طريق الطلبة والحجاج والتجار، ومن أوربا عن طريق التجار والبحارة، ومن إفريقيا أيضاً عبر بلاد السودان.[2]

ومما يلاحظ أنّ الحالة الصحيّة والمعاشيّة بالأرياف ازدادت سوءاً وتدهوراً منذ أواسط القرن الثامن عشر، فعند تناقص السّكان بسرعة بفعل الأوبئة والمجاعات تتوفر كميات من الانتاج الفلاحي والحيوانيّ مثل عام 1201هـ-1787م، الذي بيعت فيه بجهات عنابة كميات كبيرة من الصوف للمحتكرين الأجانب بأسعار زهيدة إثر هلاك كثير من السّكان وعدم وجود من يقوم بنسج البرانس والملابس الصوفية، ثم تعقب هذه الفترات اختفاء المواد الأولية وارتفاع أسعارها حتى

[1]- ناصر الدّين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص559.

[2]- كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص 174.

بلغ سعر الصاع الواحد من القمح بإيالة الجزائر عام 1209هـ- 1794م أربعة سلطاني[1]، وسعر الصاع الواحد من الشعير بثلاثة سلطاني في عام 1219هـ – 1805م، وبيع الصاع من القمح بأسواق مدينة الجزائر مما لا يقل عن 15 ريال بوجو، وهو سعر مرتفع جداً إذا قورن بمستوى معيشة السّكان آنذاك.[2]

وزادت من حدة الأمراض كثرة الكوارث الطبيعيّة كالجفاف والجراد والزّلازل، والتي سببت المجاعة بشكل عام، كمجاعة 1165هـ-1752م التي استمرت أربع سنوات، ومجاعات 1778 – 1779م، 1787م، 1789م، 1806م -1807م، ومجاعة 1231هـ-1816م التي هلك بسببها الكثير من السّكان وانعدمت فيها الفلاحة وزالت نباتات الحقول من جراء زحف أسراب الجراد الكثيرة.[3]

وتعرضت إيالة الجزائر خلال العهد العثمانيّ، كغيرها من الأقطار المغاربيّة والمشرقيّة الأوربيّة، مراراً إلى وباء الطاعون[4]، الذي حصد عدداً كبيراً من الأرواح، ويرجع تاريخ ظهور وباء الطاعون في إيالة الجزائر إلى عام 848هـ -1541م، واستمر في الظهور على فترات معينة إلى غاية عام 1238هـ -1822م، ويبدو أنّ وباء عام 960هـ- 1552م[5] انتقل إلى إيالة الجزائر عن طريق

---

[1]- السلطاني: أو المحبوب، يقدّر 11 بالفرنك الفرنسي، و 110 بالتونسية، و 2200 بالكوري السوداني. محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 71.

[2]- ناصر الدّين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ –العهد العثماني، ج4، ص ص 54، 55.

[3]- كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص 175.

4- وباء الطاعون: هو مرض من أنواع الحمي الخبيثة سريع العدوى، ووصفه المميز له ظهور دمل كبير للمصاب وخراج وغنغرينة، وقد علم أنّه يتولد من الجراثيم المضرة المتسببة من البقايا الحيوانية المتعفنة، ويعرف الطاعون بوجود الجراثيم في الدم على شكل الضمة. - محمد فريد وجدي، دائرة معارف القرن العشرون –الرابع عشر- العشرين، مج 5، دار الفكر، بيروت، ب/ س، ص737.

[5]- وأطلِق عليه بالحبوبت، وهو نوع من المرض المعدي (الجدري)، يظهر عادة على الجلد في شكل بثور وطفح على الجلد ما تلبث أن تتقيح وتتسبب في وفاة المصاب في أغلب الأحيان. عبد الله بن محمد الشويهد، قانون أسواق مدينة الجزائر (1107- 1117هـ/ 1695 – 1705م)، تح، تق، تع: ناصر الدّين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، ط/ 1، مطبعة الصراط، بيروت، لبنان، 1427هـ – 2006م، ص 141.

الأسطول الذي أرسله السلطان العثمانيّ لمؤازرة صالح رايس بايلرباي (974-975هـ/ 1567-1568م) الجزائر، في حروبه ضد الإسبان، وقد عرف الوباء انتشاراً واسعاً في مدينة الجزائر والمناطق الغربية من البلاد، إذ تضررت به منطقة وهران وتلمسان، كما تعرضت له معظم المناطق الواقعة على الشريط الساحلي، وقدر عدد الضحايا بتسعة آلاف ضحية (وكان صالح رايس من ضحاياه).[1]

واجتاح الطاعون في بداية حكمه (صالح رايس) ودام ذلك أربع سنوات، ونتج من جراء ذلك توقف السّكان عن زراعة الحقول، مما أحدث مجاعة في البلاد، وكنتيجة لهذين العاملين ظهرت السرقة في ضواحي مدينة الجزائر.[2]

وضرب الوباء أيضاً في عهد أحمد أعراب (979-981هـ/ 1572- 1574م)[3] وذلك سنة 979هـ- 1571م.[4]

وفي عهد "جعفر باي" (1574- 1588م) حصل طاعون سنة 990هـ-1582م بقسنطينة، وإقليمها ومات خلق كثير، ومرت السنوات دون أن يعرف ما جرى خلالها إذ لم تتحدث المصادر على ذلك.[5]

[1]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 409، ص410.

[2] - H.-D. de Grammont, Op, Cit, p 100.

[3]- عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ –الجزائر خاصة ما قبل التاريخ إلى 1962م، ج2، دار المعرفة، الجزائر، ص 124.

[4]- عبد الله بن محمد الشويهد، المصدر السابق، ص 141.

- Ernest Mercier, Op, Cit, p207.

[5]- بن العنتري، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانهما أو تاريخ قسنطينة، ص 32.

وذكر "عبد الله بن محمد الشويهد"[1] أنه ظهر وباء معروف بالزرخباو[2] سنة 1010هـ–1601م.[3]

وكذلك حصل وباء آخر في قسنطينة في عامي (1010-1011هـ/1602- 1603م)، وقتل خلقاً كثيراً ثم حصل قحط وجفاف تواصل مدة تسع سنوات كاملة، أدى إلى حصول مجاعات حادة خلفت ضحايا كثيرة،[4] وتوفي "مصطفى القابجي" (تولى الحكم 1013-1015هـ/ 1605- 1607م) بالطاعون الذي دمر جميع أراضي الإيالة الجزائرية لمدة ثلاث سنوات.[5]

وحدث الوباء في قسنطينة أيضاً خلال عهد "حسن باي" عام 1031هـ-1622م، فمات به هو وغيره. وفي عام 1043هـ-1634م حدث وباء الطاعون في البايلك، وأدى إلى كارثة كبيرة، إذ توفي في بقسنطينة وحدها ثلاثة علماء كبار.[6] وانتشر الوباء المعروف بالحبوبات الكبرى على عهد يوسف باشا سنة 1047هـ- 1637م.[7]

[1]- عبد الله محمد الشويهد: ينتسب صاحب المخطوط " قانون أسواق مدينة الجزائر" عبد الله محمد بن الحاج يوسف ابن الشويهد إلى إحدى العائلات الغنية ذات النفوذ والمكانة الاجتماعية المتميزة بمدينة الجزائر أثناء الفترة العثمانية، فقد تولى العديد من أفراد عائلة الشويهد أعمال التجارة وتولى بعضهم وظيف متولي السوق أو منصب "أمين الأمناء" المكلف بالإشراف على شؤون الأسواق بمدينة الجزائر والنظر فيها. عبد الله بن محمد الشويهد، المصدر السابق، ص 11.

[2]- الزرخباو: نوع من الجدري يكون على شكل طفح جلدية يشبه جدري الحبوبات الذي سبق الإشارة إليه. عبد الله بن محمد الشويهد، المصدر نفسه، ص 142.

[3]- المصدر نفسه، ص 142.

[4]- ابن العنتري، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة، ص 33.

[5] - H.-D. de Grammont, Op, Cit, p147.

[6]- ابن العنتري، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة، ص34. ص36.

[7]- عبد الله بن محمد الشويهد، المصدر السابق، ص 142.

وتكرر ظهور الطاعون في مدينة قسنطينة عام 1073هـ-1663م، وخلف الكثير من الضحايا من شهر أفريل إلى شهر جوان، بحيث توفي في يوم واحد خمسمائة شخص في المدينة، ومن بين ضحايا هذا الوباء شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون.[1]

ومن أهمّ الأمراض[2] التي عرفتها إيالة الجزائر طيلة العهد العثمانيّ: وباء عام 1064هـ-1654م المعروف بالكونية والذي استمر لمدة ثلاث سنوات، وقضى على ثلث سكان مدينة الجزائر،[3] ووباء عام 1074هـ-1664م الذي أدى إلى تناقص سكان مدينة الجزائر إلى أقل من النصف، أي لم يعد عددهم يتجاوز الثلاثين ألف نسمة أو خمسة وعشرين ألف نسمة، وقد أهلك من الأسرى الأوروبيين فقط حوالي 10000 أسير.[4] وتضاعف الطاعون في بداية 1094هـ-1683م، وأعقبته المجاعة فكان هناك زيادة في سعر الطعام بعشرة أضعاف.[5]

أما في الفترة الممتدة ما بين عامي 1110- 1113هـ/ 1698- 1701م، فكان عدد الضحايا الذين حصدهم الطاعون في عدة جهات من البلاد يتراوح مابين خمسة وعشرين وأربعين ألف ضحية.[6] كما دام وباء عام 1152هـ-1740م ثلاث سنوات وهلك في أسبوعه الأول 10000 نسمة وفي الشهر الأول ما بين 300 و400 نسمة في اليوم الواحد.[7]

---

[1] - Ernest Mercier, Op, Cit, p 231.

[2]- ظهور الوباء المسمى بالحبوبات الصغرى عام 1073هـ- 1662م، وكذلك في عهد كل من الداي محمد تريكي سنة 1088هـ – 1677م، والداي مصطفى باشا سنة 1101هـ – 1689م، والداي أحمد العلج سنة 1109هـ – 1697م، والداي بابا حسن قارة بغلي 1112هـ- 1700م، والداي إبراهيم باشا سنة 1153هـ – 1740م، وقد عرف هذا الوباء الأخير بحبوبة العصر، بعدها انتقل وباء الحبوبات للجزائر من بلاد المغرب الأقصى على عهد الداي محمد عثمان في شهر رجب من عام 1160هـ – 1750م. عبد الله بن محمد الشويهد، المصدر السابق، ص 142.

[3] - H.-D. de Grammont, Op, Cit, p203.

[4]- ناصر الدّين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص 561.

[5] - H.-D. de Grammont, Op, Cit, p250.

[6]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 411.

[7]- ناصر الدّين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص561.

في سنة 1201هـ-1787م حدثت كارثة في إيالة الجزائر بسبب الطاعون، فقد كان خراب مخيف لمدة أربعة أشهر، حيث توفي تقريباً في كل يوم حوالي 200 شخص إلى 240 شخصاً من المسلمين بدون عدّ المسيحيين واليهود الذين توفوا،[1] وأدى هذا الوباء إلى هلاك 16721 نسمة من مدينة الجزائر منهم 14334 من المسلمين والباقي من الأسرى واليهود، فتناقص عدد سكان مدينة الجزائر إلى 50000 نسمة، كما تسبب في موت ثلثي سكان مدينة عنابة، بينما كادت البوادي أن تقفر من سكانها حتى أنّ أغلب الحقول تركت بدون حصاد.[2] ثم ظهر سنة 1202هـ-1788م لكنه لم يكن شديداً جداً، وبذلك توفي في هذين العامين ما يقارب 700 شخص من العبيد المسيحيين.[3]

وكذلك كان هناك وباء 1207-1218هـ/ 1793- 1804م الذي أضر بسكان ريف مقاطعة الجزائر (دار السلطان)، وتسبب في تضاؤل الإنتاج الفلاحي، بعد أن انتقلت عدوى الطاعون إلى الفلاحين بالحقول والبساتين إثر فرار عدد كبير من سكان مدينة الجزائر إليها. أما داخل مدينة الجزائر فإن الوفيات من جراء هذا الوباء فقد قدر بما لا يقل عن 12000 نسمة، وهذا ما جعل كل نشاط بأسواق المدينة يكاد يتوقف في ربيع عام 1207هـ-1793م.[4]

وكان هناك وباء عامي 1232-1233هـ/ 1817- 1818م الذي قضى على أكثر من 14000 نسمة في مدينة الجزائر فقط، وأدى إلى هلاك ثلثي سكان مدينة عنابة[5]، التي لم

---

[1] -Venture de Paradis, Op, Cit, p52.

[2]- ناصر الدّين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص561.

[3] -Venture de Paradis, Op, Cit, p52.

[4]- ناصر الدّين سعيدوني، دراسات تاريخية في الوقف والجباية الفترة الحديثة، ص111.

[5]- "يقدّر عدد سكان عنابة بخمسة ألاف شخص، هربوا من الوباء سنة 1817م، بحيث قدر عددهم قبل ذلك ب 12000 نسمة ما بين أتراك ومورسكيين ويهود. ينظر:

-Perrot, Op, Cit, p 26.

يعد يتجاوز سكانها بسبب هذا الوباء 5000 نسمة كما تضررت به أغلب الجهات الجبلية والصحراوية.[1]

ومن باب المقارنة نذكر أنّ وهران والمرسى الكبير تعرضتا خلال فترة الاحتلال الإسباني إلى الطاعون لاسيما سنتي 1156هـ-1743م و1165هـ-1752م ولكن وسائل مقاومة هذا الوباء كانت متوفرة عند الإسبان مقارنة بما كان يملك المجتمع الجزائري، فالأطباء والجراحون متوفرون على مستوى الثكنات العسكريّة والاهتمام بالجانب الصحيّ قائم، فإذا قارنا هذا مع الحالة الصحية التي عرفها المجتمع الريفي في بايلك الغرب -غير بعيد عن وهران- وجدنا الفرق شاسعاً، وفهمنا الأسباب التي رفعت حجم الخسائر البشريّة وعطلت النشاط الإنسانيّ.[2]

وفي 1208هـ-1794م ضرب "طاعون عثمان" بايلك الغرب، وسمي كذلك لأنه اجتاح عائلة عثمان الذي كان يشغل منصب خليفة والده الباي محمد الكبير، فكان يقال "عام حبوبة عثمان"، ولذلك خرج الباي من مدينة وهران مع عائلته كلها ليظل مدة 03 أشهر في سهل مليتة قبل أنّ يعود إلى عاصمة البايلك.[3]

وحلّ وباء بمدينة قسنطينة سنة 1213هـ-1799م، وانتشر حتى وصل إلى الجنوب حيث صار الموت يحصد يومياً ما بين مائة ومائة وعشرين شخصاً.[4]

ويذكر أحمد الشريف الزهار أنه "في سنة 1201هـ- 1786م جاء الوباء للجزائر حتى وصل عدد الأموات أحياناً خمسماية جنازة كل يوم ويسمى بالوباء الكبير، قيل أنه أتى من بحر الترك في مركب مع رجل ابن سماية وطال الوباء بالجزائر إلى سنة 1211هـ- 1796م".[5]

---

[1]- ناصر الدّين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص 562.

[2]- كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص175.

[3]- المرجع نفسه، ص 176.

[4]- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 52.

[5]- أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 51.

تناقص عدد السّكان وتسبب ذلك في بقاء الحقول بدون حصاد، وتعطل بعض دور الصناعة ما كان له الأثر في عمليات القرصنة كما تناقص عدد العاملين في صناعة الحرير والمحازيم الحريرية، فأثر ذلك على كميات هذه السلعة المصدرة لسنوات عدة وبالتالي تعطل مصدر هام من مصادر الخزينة.[1]

وفي عهد الباي محمد الكبير "حدث بأيامه الطاعون العظيم، الذي لم يحدث في هذا الأقليم قبله قط إلى أنّ مات به جلّ الناس بدواً وحضراً، وآل فيه الأمر إلى أنّ انتقل أهل الحضر والباي بأهله ومخزنه إلى البدو في خيام ظاغنين ظغن الأعراب البادية زماناً طويلاً".[2]

وكان وباء 1231-1237هـ/1816- 1822م[3] الذي عم الريف والمدينة وانتشر في جميع البلاد الجزائرية، وقد خلف آثاراً مدمرة في مدينة الجزائر، حيث هجر الفلاحون الحقول وترك المزارعون أراضيهم وكادت المحاصيل أن تنعدم في الأسواق، وقد قدرت بعض التقارير عدد ضحايا هذا الطاعون في مدينة الجزائر وفحصها ما بين 21 جوان 1817م و6 سبتمبر 1818م ب 13330 فرداً، منهم حوالي النصف 6095 فرداً هلكوا في النصف الأخير من عام 1232هـ-1817م (أوت وسبتمبر ونوفمبر).[4]

---

[1]- أحمد بحري، الجزائر في عهد الدايات –دراسة للحياة الاجتماعية إبّان الحقبة العثمانية، ج 2، دار الكفاية، باب الزوار، الجزائر، وزارة الثقافة، 2013م، ص ص 191، 192.

[2]- المزاري، المصدر السابق، ج1، ص 297.

[3]- ظهر الداء في شهر يونيو 1816م نتيجة وصول سفن أهداها السلطان العثماني للجزائر، وكان أول من أصيب البساكرة الذين يشتغلون في الحمالة بالميناء. عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 63.

[4]- ناصر الدّين سعيدوني، دراسات تاريخية في الوقف والجباية الفترة الحديثة، ص 111.

وقد نزل الوباء على مدينة بسكرة عندما دخل العثمانيون إليها على حسب قول الورتيلاني[1].[2] وذكر العياشي[3] حدوث الوباء أيضاً بمدينة بسكرة خلال عودته من الحج في عام 1060هـ– 1650م: "ولما رجعت من الحجاز في سنة ستين، وجدته (سيدي بوطيب الناصري) قد توفي بالوباء الواقع في تلك السنة، وكان وباء مفرطاً، مات به في بسكرة على ما قيل لنا نحو سبعين ألف نفس، وقد دخلنا هذه المدينة عقبة، فوجدنا أكثر حوماتها خالية، ومساجدها دائرة".[4] وقال أيضاً: "وفي الغد جئنا لبلد سيدي عقبة وتحققنا الوباء فيه، وفي البلاد التي في أطرافه وفي بسكرة".[5]

وقبل جانفي 1789م بحوالي أربع سنوات لم يكن هناك مرض الجدري في الجزائر العاصمة، ويقول السّكان الجزائريون أنّه عندما يبلغ أطفالهم سن البلوغ بدون اصابة من هذا المرض، فبذلك قد تعدوا مرحلة المرض لديهم بالجدري، والأطفال الذين يتعرضون لهذا المرض في أوقات الوباء هم الأطفال دون سن البلوغ.[6]

---

[1]– الورتيلاني: هو الحسين بن محمد السعيد الشريف الورتيلاني، أخذ العلم عن والده وأشياخ وطنه ثم رحل إلى الشرق فحج (1179هـ-1766م)، وهو من مواليد (1125-1193هـ/1713-1779م). ينظر: محمد بن رمضان شاوش و الغوثي بن حمدان_إرشاد الحائر إلى آثار أدباء الجزائر، دار البصائر، الجزائر، مج :2، ج:3، عصر الإنحطاط، ب/س، ص106.

[2]– الحسين بن محمد الورتيلاني، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، مطبعة بيير فونتانا الشرقية في الجزائر، 1326هـ 1908م، ص87.

[3]– العياشي: هو رحالة المغرب عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن يوسف بن موسى العياشي، الملقب بعفيف الدين ولد (1037 هـ :04 ماي 1628م) وتوفي بالطاعون (1090هـ :1679م) وهو ينتمي إلى قبيلة آيت أعياش بسجلماسة، سجلت رحلته ماء الموائد العلاقات الفكرية والاجتماعية بين المغرب والمشرق. عبد الله بن محمد العياشي، الرحلة العياشية،1661 -1663م، ج1، تح: سعيد الفاضلي، سليمان القرشي، دار السويدي، ط:2006/1م، ص ص 29، 30.

[4]– العياشي، المصدر نفسه، ج2، ص 540.

[5]– المصدر نفسه، ج2، ص 539.

[6] - Venture de Paradis, Op, Cit, p165.

وكان داء الجدري يظهر مرة كل أربع سنوات، ففي عام 1218هـ-1804م أودى بنحو ثلاثة آلاف شخص، وكان القاطنون بجوار المستنقعات أكثرهم تعرضاً لحمى المستنقعات، وعانى سكان عنابة ومتيجة من ذلك بوجه خاص.[1]

وبوجه عام كان وباء الطاعون أحد العوامل الأساسية في تراجع حركة النمو الديمغرافي، حيث كان يحصد من سكان المدينة الواحدة عدداً مهولا من الضحايا ففي بضعة أسابيع كان يزهق ما بين 10% إلى 20 %.[2]

ومن ذلك شكل الوباء بأنواعه خطر كبير، وتهديد عانى منه المجتمع الجزائري خلال فترة العهد العثمانيّ، ولم يقتصر عليهم فقط بل مسّ جميع الفئات من السّكان القاطنين في البلد، بالإضافة إلى تشكيله دائرة دائمة في مختلف السنوات، فلا نكاد نجد أي سنة خالية من مرض الطاعون أو الجدري وغيره، وهذا بطبيعة الحال أرهق الفلاحين سواء من خلال مكافحتهم لهذه الأمراض ومحاولة البقاء للعيش، أو بسبب الخلل الذي أحدثه الوباء في النمو الديمغرافي مما سبب نقص في الأيدي العاملة.

ب. المجاعات:

تعتبر المجاعات من أهمّ العراقيل الصعبة التي يخشاها سكان الأرض، وهي تؤثر بشكل كبير على الانتاج الزراعيّ، لما تخلفه من آثار غير مرغوبة في نسبة السّكان بإضعاف اليد العاملة من خلال كثرة الموتى، وتنتج المجاعة بسبب عدة عوامل من بينها: حدوث الجفاف، ظاهرة الفيضانات، انتشار الآفات الزراعيّة، وهذه الأخيرة تكون بمثابة عامل مترابط بين المجاعة والزّراعة، لأن اصابة المحاصيل بالأمراض يؤدي إلى هلاك المزروعات وبالتالي حدوث مجاعات.

[1] - عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 66.

[2] - المرجع نفسه، ص 63.

ومن بين المجاعات التي عرفتها إيالة الجزائر مجاعة 987-1005هـ/1580- 1597م، التي ذكرت بعض المصادر عنها أن الناس كانوا يموتون من جرائها بأعداد لا تحصى، وقدر بعض الرواة أن عدد ضحايا هذه المجاعة في مدينة الجزائر وحدها بلغ: 5656 شخصاً في فترة قصيرة لا تتعدى الشهر، أي من 17 جانفي إلى 17 فيفري 1580م. وكذلك مجاعة عام 1165هـ-1752م التي استمرت مدة أربع سنوات وذهب ضحيتها 1700 شخص في مدينة الجزائر في مدة ثلاثين يوماً، وأعقبها مباشرة زلزال عام 1168هـ-1755م.[1]

ففي خلال عامي 1011- 1112هـ/ 1602- 1603م، فتك الطاعون في قسنطينة خلقاً كثيراً ثم تلاه قحط وجفاف، تواصل مدة تسع سنوات كاملة أدى إلى حصول مجاعات حادة خلفت ضحايا كثيرة.[2]

ويتحدث أحمد الشريف الزهار عن واقعة الجوع كما ذكرها في مذكراته: "بعد ذهاب الاصبانيول (نسبة إلى إسبانيا) في المرة الأخيرة سنة 1185هـ- 1771م، وقع الغلاء في القمح مدة ست سنوات، وأعطى الله القحط، وهو الجوع في الناس حتى صارت قيمة الصاع الجزائري[3] أربع بجة[4] والناس يموتون جوعاً في الأسواق قالوا إن الرجل كان يأكل مقدار ما يأكل الرجلان ولا يشبع، وبعد الأكل يموت وهو يقول: جعت، أعاذنا الله من هذا الداء لأنه ليس له دواء".[5]

---

[1]- ناصر الدّين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص564.

[2]-ابن العنتري، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة، ص33. أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص411.

[3]- الصاع الجزائري: 34 كيلو تقريباً. أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 56.

[4]- الريال بجة يزن 10 غرام فضة. المصدر نفسه، ص 56.

[5]- المصدر نفسه، ص 31.

وكانت هناك مجاعة (1191هـ-1778م) و(1192هـ-1779م) التي تميزت بوطأتها على الناس، وتكاثرت هذه الظاهرة في الربع الأول من القرن التاسع عشر ميلادي بتكاثر المجاعات التي تميزت بها سنوات 1800م – 1806م و1807م و1816م و1819م.[1]

وحين وُلي الباي محمد الكبير على مدينة معسكر اجتاحت البلاد مجاعة كبيرة كانت آثارها وخيمة جداً، فقد "حدث بأول مملكته بالمعسكر مسغبة عظيمة هلك بها أناس كثيرون إلى أن أُكلت فيها الميتة والدم ولحم الإنسان والخنزير والعياذ بالله من ذلك".[2]

واتصفت مجاعة 1214هـ-1800م[3] خاصة بانعدام المؤن، الأمر الذي اضطر معه الداي مصطفى باشا إلى استيراد الحبوب من موانئ البحر المتوسط، ونفس الإجراء اتخذه الداي حسين باشا 1234هـ-1819م عندما سارع إلى شراء 50 ألف صاع من الحبوب من موانئ البحر الأسود لتغطية استهلاك مدينة الجزائر.[4]

وجاء في كتاب مجاعات قسنطينة أنه يحكى في سنة 1219-1220هـ/ 1804-1805م زمان الأتراك، وقعت مجاعة شديدة وقحط وهول أضرّ بأهل قسنطينة ووطنها، ودام الحال كذلك عليهم مدة ثلاث سنين متوالية (في عهد عثمان باي).[5]

وخاصة بعد موت "الباي عثمان" حسب قول العنتري: "وفيها مات عثمان باي سنة "1219هـ- 1804م" وتلفت خزائنه وكل ما احتوت عليه محلته من أرزاق ومال ونحو ذلك،

[1]- ناصر الدّين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص564،ص565.

[2]_ المزاري، المصدر السابق، ج1، ص 297. كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص 176.

[3]- ويقول حمدان بن عثمان خوجة: "سنة 1800 أصيبت الجزائر بمجاعة كبرى، ووقعت الحاجة إلى الأقوات، فأمر الداي لتموين البلاد، بالذهاب إلى موانئ البحر الأسود لشراء القمح. وقد بيع ذلك القمح بثمانية وعشرين فرنكا للصاع الواحد وعلى الرغم من ذلك كان لا بد من تنصيب الجنود عند باب كل مخزن". حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، ص122.

[4]- ناصر الدّين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص564، ص565.

[5]- صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تح، تق: رابح بونار، الشركة الوطنية، الجزائر، 1394هـ – 1974م، ص ص 27، 28.

وهاته الواقعة مشهورة بوادي زهور[1] وجلبناها هنا لما أنها أحد الأسباب التي نشأت عنها المجاعة وقلة الحبوب من كثرة الهول واضطراب الرعية بموت الباي، وتشتيت أهل محلته فإن أهل الأعراش قاموا على بعضهم بعضاً بالنهب والفساد، ومن أجل ذلك الاضطراب انعدمت الحراثة في تلك السنة أيضاً في جهات كثيرة، وانفقدت حبوب الزرع بقيام ذلك الهول، وعزّ إخراجها وقل من يأتي بها للأسواق مخافة الطرقات وقتئذ".[2]

"فحصلت للناس شدة ومجاعة قد أشرف فيها الضعفاء على الهلاك، خصوصاً بعض نواحي القبلة[3] فإنهم تشتتوا عن منازلهم وتفرقوا بسبب الهول الواقع في وطنهم مع الشر والمصائب، التي حلت به من قبل من يبس الزرع، وعدم الحرث، ونزول القحط والفتن إلى غير ذلك".[4]

أما مجاعة 1231هـ-1816م التي تميزت بخطورتها والتي اشتدت وطأتها إثر انقطاع الأمطار وزحف أسراب الجراد، فاختفت الحشائش وزالت المزروعات من الحقول بمناطق التل والساحل، ممّا أضر بالسّكان، وزاد الحالة الصحيّة والمعيشيّة سوءاً.[5]

كما وقعت في زمن محمد المقلش مجاعة أثرت على أهل تلمسان، حتى قامت حرب بين الكراغلة والحضر، فتدخل الباي بإحضار 900 جمل تحمل القمح الذي صودر من مطامير بني عامر إثر مشاركتهم مع ابن الشريف الدرقاوي في ثورته ضد البايلك، وفي منتصف سنة 1242هـ-1827م على عهد الباي حسن "وقع غلاء عظيم وقحط في الناس إلى أنّ صار حسين باشا يفرق خبزاً صغيراً كالرغيف على الناس فسمي العام بعام خبز الباشا".[6]

---

[1]- وادي زهور: هو واد يقع بين القل وجيجل. صالح العنتري، المصدر السابق، ص32.
[2]- المصدر نفسه، ص 33.
[3]- القبلة: في الاطلاق الجزائري والمغربي يراد بها الجنوب. صالح العنتري، المصدر نفسه، ص 28.
[4]- المصدر نفسه، ص 34.
[5]- ناصر الدّين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص565.
[6]- كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص 176. المزاري، المصدر السابق، ج1، ص 360.

ومن ذلك كانت ظاهرة المجاعة متكررة في إيالة الجزائر، وخلفت الكثير من الضحايا البشرية، وأضرت بالقطاع الزراعيّ.

ت.نقص الأيدي العاملة وضعف الأدوات الزراعيّة:

إن سوء الأحوال الصحيّة والمعيشيّة، وكثرة الكوارث الطبيعيّة من زلازل وحرائق، وجفاف وفيضانات، وانتشار الجراد، أدى إلى نقص السّكان فأحدث خلل في الوضع الديمغرافي، الذي بدوره أثر بشكل كبير في الجانب الزراعيّ من خلال نقص الأيدي العاملة.

فكان الوضع الديمغرافي انعكاساً للحالة الصحيّة والمعيشيّة، واتصف بعدم الاستقرار من حيث عدد السّكان أو كثافتهم، وذاك تبعاً للظّروف الصحيّة والأحوال المعيشيّة والشروط الطبيعيّة.[1]

وفي المرحلة الأخيرة من حياة الإيالة الجزائرية وقبل تعرضها للاحتلال أصبحت الحالة الصحيّة والمعاشية تزداد سوءاً وتدهوراً يوماً بعد يوم، مما أثر سلباً على نمو السّكان وترك آثاراً سيئة على وضعهم الاجتماعي، فتضاءل سكان المدن وتناقص سكان الريف ابتداءاً من أواخر القرن الثامن عشر، مما تسبب في ضعف قوّة الأوجاق وتناقص عدد البحارة وندرة الحرفيين والصناع وافتقار المزارع والحقول إلى اليد العاملة.[2]

وكذلك تأثر استقرار قبائل المخزن بالمناطق السهلية وحيازتها للأراضي الخصبة في توزيع الكثافة السّكانية بالأرياف الجزائريّة، وتسببه في احداث ضغط على بقية السّكان مما اضطر الكثير منهم إلى الالتجاء إلى المناطق الجبلية أو السهول المقفرة والواحات النائية، بحيث أصبحت هذه

---

[1]- ناصر الدّين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص565.

[2]- المرجع نفسه، ص559.

المناطق أكثر سكاناً من السهول الخصبة رغم كونها مناطق طاردة للسكان بطبيعتها المناخية القاسية ومنتوجاتها الزراعيّة الشحيحة.[1]

كما كان هناك فرق شاسع بين مجتمع المدينة ومجتمع الريف، فالنظام الإقطاعي الذي دعمه العثمانيون قد جعل الفلاح يأتي في آخر القائمة الاجتماعيّة، وكان الفلاح محل استغلال الشيوخ والمرابطين والقواد والخلفاء والجنود وغيرهم من أصحاب الحكم والنفوذ الذين كانوا يتلقون مسؤولياتهم من البايات أو من ممثليهم في الأقاليم.[2]

ونظراً لهذه الأوضاع السيئة والظّروف الصعبة فقد الفلاح الجزائريّ الرغبة في العمل، حتى أنّه في سنة 1200هـ-1786م، لم يجد ملاك الأراضي بسهل عنابة من يقوم بحصاد حقولهم حتى اضطروا إلى التنازل عن نصف الانتاج لمن يقوم بحصاد القمح، بعد أن تخوف الكثير من الفلاحين من انتشار الوباء وزهدوا في الحصول على خمس المحصول ما دام عمال البايليك والملاك المقيمين بالمدن يستحوذون على أربعة أخماسه بدون مجهود.[3]

وفي مثل هذه الظّروف انكمشت الأراضي الزراعيّة وتقلصت المساحات المستغلة فعلياً منها، حتى أصبحت عشية الاحتلال الفرنسي 1246هـ-1830م لا تتجاوز حسب الاحصاءات الفرنسية 359040 هكتارا، في الوقت الذي بلغت فيه قطعان الماشية سبعة ملايين رأس على أقل تقدير[4]

وبذلك كانت الفلاحة الجزائرية في أواخر الفترة العثمانيّة تعاني من عدة مشاكل وصعوبات عاقت تطورها وازدهارها، وتعود هذه الصعوبات إلى الأساليب العتيقة المتبعة والآلات البدائية

---

[1]- ناصر الدّين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، ص 121.

[2]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص 157.

[3]- ناصر الدّين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ –العهد العثماني، ج4، ص 55.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكيّة العقارية، ص37.

المستعملة في خدمة الأرض، فأدوات الفلاح الجزائري آنذاك كانت لا تتجاوز المحراث الخشبي والمنجل البدائي والفرشاة البسيطة، كما أنّ وسائل الريّ وتحسين الانتاج واستصلاح مستنقعات السهول الساحلية حول مدينة الجزائر وعنابة ووهران ظلت غريبة عن سكان الأرياف، فسهل متيجة الخصب كان يعتبر منطقة غير صحية لانتشار حمى المستنقعات به.[1]

وفي مثل هذه الظّروف لم يعد يربط الفلاح بالحقل سوى انعدام الامكانيات وتراكم الديون سنة بعد أخرى واضطراره إلى الاقتراض من صاحب الأرض، وبذلك خمدت همة الفلاح وفقد الرغبة في ممارسة الفلاحة، وتحول في بعض الجهات إلى تربية المواشي والانتقال وراء القطعان، فإذا اضطرته الحاجة يلتجئ إلى زراعة بسيطة في المناطق غير الخصبة التي تتميز بحصانتها الطبيعيّة وبعدها عن مراكز الحاميات ومواطن قبائل المخزن، وهذا ما أدى إلى انكماش الأراضي الزراعيّة وتقلص المساحات المستغلة فعلياً منها.[2]

ومن أهمّ مميزات الزّراعة في إيالة الجزائر هو اعتماد الفلاح على ما تنتجه الأرض بدون عمل أو بالأحرى عمل قليل مقابل ما تنتجه الأرض بدورها تلقائياً.[3] وبالنسبة للأدوات اللازمة لعملية زراعة الحبوب من حصاد ودرس وتذرية وغيرها، لا يمتلك الجزائري أي أداة خاصة لتلك المراحل.[4]

---

[1]- ناصر الدّين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1514-1830م)، ط/2، سلسلة الدراسات الكبرى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م، ص 33.

[2]- ناصر الدين سعيدون، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 55.

[3] - G. Dervin, Op, Cit, p 22.

[4] -Ibid, p20.

كما كان هناك انعدام الأسمدة وذلك ما سنذكره في الفصل الرابع، وكما يقول يحي بوعزيز: "يعتمد في تسميد التّربة على فضلات الحيوانات، وبقايا الحشائش وجذورها وأوراقها اليابسة، وتفلح الأرض سنة، وتترك للراحة في السنة الموالية، لتستغل في الأعشاب والحشائش للحيوانات".[1]

ضف إلى ذلك فإن الدولة لم يكن لها أي اهتمام بالسدود المائية في بلد يعيش في طقس غير منتظم، وكان الأمر منوطاً بمبادرة الأهالي أنفسهم، الذين كانوا يكتفون بإنشاء سدود ترابية أو خشبية بسيطة كانت عرضة للانهيار في أوقات الفيضانات، واكتفى الأتراك بالاهتمام بتوفير مياه الشرب للمدن التي كانوا يقيمون فيها.[2] والعمل عند السّكان غير مهم سواء كان مربي للحيوانات أو مزارع، وهو دائما يستسلم لقوّة الطبيعة رغم الأساليب البدائية عنده.[3]

و"مما يلاحظ بأنه يوجد في حدائق العاصمة الجزائر والقل والبليدة ووهران والمدية وغيرها من المدن الأخرى، تقريباً كل الأشجار الموجودة في فرنسا، من شجرة التفاح والإجاص والبرقوق والمشمش والكرز...لكن هذه الأشجار غير مطعمة، وتزرع كل هذه الأشجار بشكل غير مطابق للثقافة الزراعيّة، والكثير من الأحيان لا تنتج أي شيء، أو أنّها تنتج محصولاً جد قليل مقارنة بفرنسا، خاصة المشمش الذي أصيب بالمرض والحمى".[4] فإذا لاحظنا هذه المقارنة نجد أن إيالة الجزائر لو كانت تمتلك العتاد الفلاحي والأساليب المطورة الزراعيّة لكانت أفضل من فرنسا بكثير، فرغم قلة وبساطة الأدوات والأساليب المستعملة في إيالة الجزائر إلاّ أنّها كانت تمتلك العديد من أنواع الأشجار التي كانت موجودة بفرنسا.

وبهذه الأساليب البسيطة ظلت أغلب الأراضي الخصبة تعاني الاهمال وتنتشر فيها المستنقعات مثل سهول عنابة ووهران والجزائر. كما أنّ هذه الأساليب البدائية حالت دون التعرف

---

[1]- يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999م، ص 324.

[2]- محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الإحتلال الفرنسي، ب/ ن، ط/ 1، 1969م، ص 99.

[3] - G. Dervin, Op, Cit, p 23.

[4] - M. Rozet , Op, Cit, T 1, p197.

على مزايا المراعي الاصطناعية لإنتاج العلف الاحتياطي ولم تساعد على إنشاء السدود والالتجاء إلى الزّراعات المروية، فباستثناء ما قام به الأندلسيون في القرن السادس عشر ميلادي، من تنظيم ري بعض الأراضي مثل الحقول الواقعة على الوادي الكبير بالقرب من البليدة، إلاّ أنّ تنظيم الريّ والانتفاع بالمياه الجوفية والمجاري المائية كان لا يتعدى إقامة الحواجز البسيطة من الطين والأخشاب التي لا تقوى على الحد من الفيضانات ولا تسمح بتخزين المياه للانتفاع بها في الزّراعة، مثل السدود البسيطة التي كان السكان يقيمونها على أودية مينا وسيق والهبرا والشلف وواصل والصومام.[1]

وكان الشيء المشترك بين مختلف جهات البلاد هو الضعف الكبير في المستوى التقني لأدوات العمل، الجميع يستعمل أدوات بسيطة واحدة مثل "محراث إفريقيا الرومانية الذي لم يخضع لأي تعديل" والمنجل الذي يعود لنفس العهد وقنوات الريّ التي تعود إلى القرن الحادي عشر ميلادي، أما الماشية فقد عاشت على الطبيعة.[2]

والمشكل الكبير أن الدولة لم تتدخل لتحسين وسائل الزّراعة البدائية، ولم تساهم في الوقاية من الأضرار الطبيعيّة، أو الآفات الزراعيّة التي كانت تتعرض لها البلاد بصورة مستمرة، أو في التعويض أو المشاركة في تحمل الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعيّة والأوبئة والمجاعات المتتالية.[3]

وما توصل إليه التواتيون من محاصيل زراعية لم يكن بالأمر السهل فقد جابهتهم عدّة مشاكل من الناحية الزراعيّة تمثلت أساساً في افتقار التّربة من المواد العضوية، باعتبار أن جل أراضيهم توجد في مناطق مرتفعة الملوحة، زيادة على صعوبة استغلال المياه والتكاليف الباهضة لإنجاز الفقارات. وكذلك صعوبة الحصول على الأدوات الفلاحية التي اقتصرت على المعاول

[1]- ناصر الدّين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 57.
[2]- صالح عباد، المرجع السابق، ص 335.
[3]- محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 99.

والفؤوس والمناجل، وكذلك المتاعب التي تنتج عن زحف الرمال على البساتين أثناء هبوب العواصف الهوجاء التي تتكون من الكثبان الرملية لتدفن شيئاً فشيئاً النّباتات والمحاصيل الزراعيّة، فيصارع السّكان هذه الرمال.[1] وغيرها من تلك الصعوبات التي تواجه الإنسان الصحراوي، ورغم ذلك فهو يحاول مواكبتها للحصول على منتوجاته.

وكما عانى الفلاح من عدم وجود الأدوية اللازمة لمعالجة الأمراض التي تصيب المزروعات، والتي كانت تواجههم من حين لآخر وتمثلت في مرض "البيوض" الذي يشق جدع النخيل، وينتقل هذا المرض عن طريق غرس الفسائل المصابة، وعن طريق عمليات الحرث، كما ينتشر أيضاً عن طريق الأدوات المصنوعة من أجزاء النخيل كالحبال والسلال، ويتسبب البيوض في هلاك النخيل، مما أدى إلى هجرة السّكان من الواحات المصابة وزحف الرمال عليها.[2]

ومن ذلك تأثرت الزّراعة بسبب قلة الأيدي العاملة، التي تعتبر أهمّ عنصر في العملية الزراعيّة، كما عانى الفلاح من ضعف الأدوات التقليدية لاستغلال الأراضي، واكتفى بالوسائل البسيطة الموجودة لديه، ولم يحاول تطويرها، وذلك ما سنتطرق إليه في الفصل الرابع.

2-العوامل السياسيّة والاقتصاديّة:

تميّزت الحياة السياسيّة في إيالة الجزائر منذ مطلع القرن السادس عشر ميلادي بعدم الاستقرار وتوالي عدّة أنماط من الحكم على السلطة، ويرجع هذا إلى طبيعة الوجود العثماني في إيالة الجزائر، فسياسة العثمانيون اتجاه البلدان التي دخلت تحت حكمهم، كانت تتصف بعدم

[1]- صالح بوسليم، المؤسسات الثقافية بإقليم توات دراسة تاريخية من خلال الوثائق المحلية (أثناء القرنين 12 و13هـ/ 18 و19م)، إ: أ.د. محمّد مجاود، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 1428 -1429هـ/ 2007 -2008م، ص 114.

2- بهية بن عبد المومن، المرجع السابق، ص 74.

التدخل في الحياة الخاصة للبلدان الخاضعة، مما يجعل الحكم العثماني ظاهرياً أكثر منه حقيقيا، أما في المناطق النائية فكان مجال تدخل السلطة المركزية يتضاءل نسبياً.[1]

وشهدت النشاطات الاقتصاديّة الجزائريّة من خلال المراحل التي مرّ بها تراجعاً كبيراً، مع منتصف القرن السابع عشر ميلادي، نظراً إلى عوامل عدة أهمّها: على الصعيد الخارجي، الانعكاسات السلبيّة لحرب جزيرة كريت بين الدولة العثمانيّة والبندقية التي أدت إلى ركود نسبيّ للتجارة المتوسطيّة وازدياد نشاط القرصنة الأروبية، وأمّا على الصعيد الداخلي، فبسبب المغارم والمكوس التي كان يفرضها الباشوات على التجار والحرفيّين ليعوضوا الخسارة الناتجة عن تناقص الإيرادات الجمركية، إضافة إلى احتكار هؤلاء الحكام لبعض المواد الاساسيّة القابلة للتصدير، كما كان لوقع موجتي طاعون (1064-1067هـ/ 1654- 1657م) و (1072-1074هـ/ 1662- 1664م) الأثر البليغ في انخفاض الإنتاج الزراعيّ والحرفي.[2]

وأدى أسلوب الحياة ونمط العيش إلى الاعتماد على زراعة معاشية استهلاكية في مناطق التل، التي ينعدم فيها الربح التجاري ويقتصر فيها الفلاح أو الراعي على تلبية حاجاته الأساسية للعيش وإرضاء مطالب البايلك، وفي الجهات الداخلية فرض أسلوب الحياة نوعاً من الاقتصاد الزراعيّ الرعويّ المزدوج، الذي خلق نوعاً من التوازن السلبي بين شروط البيئة الخاصة ومتطلبات العيش الضرورية، ففي جرجرة والونشريس والأوراس أصبح السّكان يتنقلون في فصل الصيف إلى أعالي الجبال طلباً للمراعي وينزلون بطون الأودية في فصل الشتاء لخدمة بساتينهم الواقعة بالقرب من مجاري الأودية ومنابع المياه.[3]

---

[1]- حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ص ص127، 128.

[2]- أمين محرز، الجزائر في عهد الآغوات (1659-1671م)، ص 225.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ في العهد العثماني، ج4، ص ص55، 56.

وكذلك استقرار الاسبان في وهران ومرسى الكبير إلى عام 1119هـ-1708م، وعودتهم إليها في 1144هـ-1732م جعل من المناطق المحيطة بوهران جهة غير مسكونة ولا مستغلة فلاحياً، وكان من نتائج هذا الوضع انتشار المواشي وما تستلزمه من مراعي، ومعروف أنّ الاعتماد على المواشي كمصدر للثروة، بحيث يجعل السّكان في مأمن من غارات الإسبان، إذ يستطيعون الفرار بمواشيهم في وجه العدو فور السماع بتحركاته.[1]

وكان من الممكن أنّ تزدهر الفلاحة في المناطق البعيدة عن نقط الاحتلال الأجنبي، لولا أنّ السياسة الجبائية العثمانية كانت تشمل على مظالم اجتماعية جعلت الفلاحين ينصرفون عن الفلاحة، ويفضلون تربية المواشي إذ يستطيعون أنّ يفروا بها في وجه الجباة دون الحبوب التي تشدهم إلى مكان معين وتجعل منهم عبيد الأرض وعبيد الجباة.[2]

وأدّت الظّروف السياسية التي عاشها سكان الريف في ظل حكم البايلك إلى افقاد الاستقرار الضروري لكل نشاط زراعيّ، وبذلك تحول المزارع قسراً إلى حرفة الرعي محروماً من السهول الخصبة بانتقاله إلى المناطق الجبليّة وهوامش الصحراء هروباً من دفع الضريبة، وبذلك خلا الجو لقبائل المخزن وموظفي البايلك فاستولوا على أجود الأراضي.[3]

ولذلك لم تكن العوامل الطبيعيّة وحدها المتسبب في تراجع إنتاج مزارع الدولة (أحواش البايليك بدار السلطان) أو حقول أفراد القبائل والجماعات، بل كان للإجراءات التي التجأ إليها حكام الجزائر وللممارسات وتصرفات الموظفين القائمين على إدارة البايليك دخل في ذلك.[4]

---

[1]- مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج 3، ص 307.

[2]- المرجع نفسه، ج 3، ص308.

[3]- كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص ص 232، 233.

[4]- ناصر الدّين سعيدوني، دراسات تاريخية في الوقف والجباية الفترة الحديثة، ص ص 103، 104.

وبذلك تحكمت الظّروف السياسيّة إلى حد بعيد في مصير البادية، فكلما استقرت الأوضاع وامتدت سلطة الدولة إلى الداخل بدا الطابع الزراعيّ أكثر سيطرة وانتشرت الملكيات الزراعيّة، حتى إذا انحصر نفوذ الحكام بفعل الاضطرابات وقويت شوكة القبائل البدوية توسعت المراعي على حساب الزّراعة واختفت الملكيات.[1]

أ. تحكم الحكام في زراعة الحبوب وتوجيهها نحو التصدير وبروز الشركات الاحتكارية:

حاول الحكام الاستيلاء على الأراضي المنتجة للحبوب، وتسخير الفلاحين لإنتاج كميات كبيرة من المحاصيل قصد تصديرها إلى الخارج عن طريق وكلاء البايليك والمتعاملين معهم من كبار التجار اليهود وبعض الشركات الاحتكارية الأوربية مثل الشركة الفرنسية المعروفة بالشركة الإفريقية وبيت باري.[2]

وعمد الحكام إلى شراء المحاصيل الزراعيّة من الفلاحين بأسعار زهيدة لبيعها للمحتكرين، ورفعوا سعرها كثيراً، ففي 1201هـ-1787م تم تصدير 25 حمولة من القمح والشعير والخضر من ميناء أرزيو نحو أوربا.[3] مما أصبح من التعذر على الفلاح أن يبيع انتاجه في الأسواق بأسعار ملائمة، وقد كان الحكام الأتراك يرمون من وراء هذا الاحتكار إلى تحقيق أرباح مرتفعة تصل في أغلب الحالات إلى 50% أو 60% من ثمن المحاصيل التي يشتريها وكلاؤهم مباشرة من المزارعين والرعاة، ويعيدون بيعها إلى التجار اليهود والوكالات الأوروبية.[4]

وكانت فرنسا معتمدة وبخاصة في سنوات ثورتها على القمح وزيت الجزائريين، وعمل رجال الثورة الفرنسية على إقامة علاقات طيبة مع إيالة الجزائر التي مونت فرنسا في عهد الثورة بكميات

---

[1]- كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص207.

[2]- ناصر الدّين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 56.

[3]- كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص ص 201، 203.

[4] -ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ –العهد العثماني، ج4، ص 79.

كبيرة من القمح واللحوم والجلود والزيوت، وسنة 1208هـ-1794م منحت إيالة الجزائر تسهيلات لفرنسا للتموين من الموانئ الجزائرية في الوقت الذي كانت فيه الأسواق الأوروبية مغلقة في وجهها، وفي سنة 1211هـ-1797م منحت إيالة الجزائر قرضاً لحكومة الثورة في فرنسا. وتدخلت بريطانيا فحاولت حث الداي على قطع علاقاته بفرنسا، لكنه رفض، بل ومنح قرضاً لفرنسا بمبلغ 250 ألف فرنك لشراء القمح اللازم لها من عنابة وقسنطينة، وسمح للسفن الفرنسيّة بالتزود من الموانئ الجزائريّة، بل وأمر رجال البحرية الجزائرية بعدم التعرض للسفن الفرنسية وباحترام العلم الفرنسي في سائر أنحاء البحر المتوسط.[1]

وبدأت الأوضاع تسوء إثر موت الداي محمد عثمان باشا، وتولي مقاليد حكم الداي بابا حسان (1205-1212هـ/1791-1798م)، والداي مصطفى باشا (1212-1219هـ/1798- 1805م) اللذين انتهجا سياسة جديدة قوامها تصدير المزيد من المحاصيل الزراعيّة إلى الخارج، عن طريق الشركات الأوربية والمحتكرين اليهود أمثال بكري وبوشناق، ففي الوقت الذي كانت فيه البلاد معرضة للمجاعة نتيجة القحط الذي أضر بالزّراعة في الأعوام التالية: 1778 و1779 و1800 و1807 و1816 و1819م، نلاحظ أن السماسرة اليهود كانوا يصدرون كميات هائلة من الحبوب أثناء هذه الفترة.[2]

وفي عام 1207هـ-1793م على سبيل المثال تم شحن مائة سفينة من ميناء وهران قدرت حمولتها ب: 75000 قنطار من القمح، و6000 قنطار من الشعير، وهذا ما تسبب في حدوث اضطرابات في جهاز الحكم، فاغتيل ستة دايات[3] من مجموع ثمانية في مدة قصيرة (1219-1232هـ/1805-1817م). كما أدّى الضغط المتزايد على الأرياف إلى قلة الانتاج

---

[1]- عثمان سعدي، المرجع السابق، ص 441.

[2]- ناصر الدّين سعيدوني، دراسات في الملكيّة العقارية، ص36.

[3]- هم: مصطفى باشا 1805م، وأحمد باشا 1808م، والغسال 1809م، والحاج علي باشا 1809م، ومحمد باشا 1814م، وعمر آغا 1817م. ناصر الدّين سعيدوني، دراسات في الملكيّة العقارية، ص36.

وإهمال الزّراعة وإعلان العصيان، فحدثت سلسلة من الثورات في جميع الجهات.[1] وبشكل مباشر أو غير مباشر ستتأثّر الزّراعة سواء بسبب اغتيال الدّايات الذي أدّى إلى خلل في الاستقرار السياسيّ، أو الثّورات التي قامت وهذا ألحق أكبر ضرر للزّراعة بالهروب منها وممارسة حرفة الرّعي.

وفي سنة 1210هـ-1796م طلبت حكومة الثورة الفرنسية قرضاً آخر لشراء القمح من إيالة الجزائر، فأقرضها الداي مبلغ مليون فرنك بدون فوائد معبراً في رسالة عدم استطاعته تقديم أكثر مما قدم.[2]

وقد دعت الحاجة الاقتصاديّة إلى انتهاج أسلوب الاحتكار ومحاولة خلق زراعة موجهة من طرف البايليك، بعد أن تضاءلت مداخيل الجهاد البحري، وأقبل موظفو الدولة على استهلاك السلع والبضائع الأوربية، ولهذا الغرض انشئت مطامير البايليك في مراكز الحاميات، وأقيمت المطاحن الهوائية والمائية بالقرب من المدن، وخصّص جزء من تحصينات مرسى مدينة الجزائر لحفظ فائض المواد الأولية، كالزيت والزبدة والحبوب، فخصصت ما بين 8 و10 مخازن لحفظ الحنطة سعتها الاجمالية من 160 إلى 200 ألف قيسة[3].[4]

وفي نهاية القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر الميلاديين تدهورت مداخيل الدولة البحرية، بسبب قلة الغزوات نتيجة لضعف السلطنة العثمانيّة، وتوقف دفع إتاوات المرور بالبحر المتوسط نتيجة لتكتل الدول الأوروبية ورفضها لدفع هذه الإتاوات. ولجأت السلطة إلى إرهاق

---

[1]- ناصر الدّين سعيدوني، دراسات في الملكيّة العقارية، ص36.

[2]- عثمان سعدي، المرجع السابق، ص 441.

[3]- يذكر ناصر الدّين سعيدوني أنّ 8 قيسات تساوي صاعاً واحداً، والقيسة من حيث شكلها عبارة عن حجم متساوي الأضلاع قاعدته 0.320 م3 على 0.2990 م3 وارتفاعه 0.047 م وسمكه 0.0173 م، وحجمه 18.64 ل وبالتالي وبالتالي يكون الصاع حسب هذا القياس 149.12 ل. ناصر الدّين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر –العهد العثمانيّ، ص343.

[4]- ناصر الدّين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص56.

المواطنين بالضرائب لتعويض هذه المداخيل المتوقفة، وانتشر السخط الشعبي نتيجة لذلك بين الشعب الذي منعه من الثورة خوفاً من عودة المد الصليبي الأسباني واحتلال المدن الجزائرية.[1]

وأدت هذه السياسة الرامية إلى احتكار الانتاج وتسخير الفلاحين إلى اضطراب في الانتاج وانخفاض في أسعار المحاصيل الزراعيّة الأساسية كالحبوب التي كان يشتريها البايليك من الفلاحين بسعر 8,80 قروش للصاع ويعيد بيعها للمحتكرين الأجانب ب 26,30 قرشاً عام 1808م.[2]

وبفعل هذه الإجراءات الإدارية القاسية وتلك السياسة الجبائية الثقيلة، تناقص الإنتاج الفلاحي، فلم تعدّ الكميات المنتجة من الحبوب تتعدى الاستهلاك المحلي في بعض السنوات، وقد كانت في فترات سابقة توفر ما يكفي لتصدير مقادير معتبرة من الحبوب إلى مرسليا بفرنسا وليفورن بإيطاليا، هذا ومما زاد الطين بلة انتهاج جهاز البايليك لنظام تجاري يقوم على احتكار تجارة بعض المواد الأولية ومنها القمح.[3]

ولم يمارس الأتراك التجارة الخارجية، وأفسحوا المجال لليهود وبعض العرب لممارستها، وقد عُرف عن هؤلاء اليهود مراوغة وخداع المتعاملين معهم، وكذلك الشأن بالنسبة ليهود وهران وقسنطينة وبايات هذين الإقليمين الذين تعودوا على تهريب المواد الموجهة للتصدير لحسابهم.[4]

وكانت نسبة الأرباح كبيرة من احتكار تجارة الحبوب سواء لإدارة البايليك أو للتجار الأجانب، وذلك لحصولهم على المواد الأولية من الفلاحين بأثمان زهيدة، وقد سلكوا في ذلك

1- عثمان سعدي، المرجع السابق، ص 421.

2- المرجع نفسه، ص 56.

3- ناصر الدّين سعيدوني، دراسات تاريخية في الوقف والجباية الفترة الحديثة، ص 106.

4- عبد الله بن محمد الشويهد، المصدر السابق، ص 169.

أساليب تقوم على الإكراه والقمع، فأجبروا الفلاحين على بيع إنتاجهم بأثمان زهيدة وأسعار بخسة للشركات الأوربية المحتكرة وللتجار اليهود.[1]

وفي سنة 1207هـ-1793م أبرمت الحكومة الفرنسية صفقة تجارية مع تاجر يهودي يدعى بكري، لشحن الحبوب إلى مرسيليا Marseille وطولون Toulon. واشترى بكري الحبوب من إيالة الجزائر وإيطاليا وأدخلها إلى الموانئ الفرنسيّة في البحر الأبيض المتوسط، لكنّه لم يحصل على الأجر بالمقابل،[2] ولم تعترف الجمهورية الفرنسية بالصفقة حتى عام 1231هـ-1816م بصحّة مزاعم التاجر اليهوديّ "بكري" وذلك لتجنب الاشتباكات مع بعض الحكومات، رغم أنّ المبلغ الذي كان متفق عليه هو 14 مليون، إلا أنّه خفض في نهاية المطاف عام 1232هـ-1817م إلى سبعة.[3]

وأصبح "بوشناق" وشريكه "بكري" يحتكران المواد الأساسية التي كانت تنتجها البلاد كالحبوب والشموع والجلود والصوف، كما تخلصا من وساطة "الوكالة الوطنية الفرنسية" التي كانت تشتري ما يعرضه عليها اليهود بالإيالة لتصدره بنفسها إلى فرنسا، بحيث أصبحت شركة "بكري – بوشناق"[4] منذ أواخر القرن 18م تصدر بنفسها مباشرة إلى مرسيليا وليفورن وجنوة وغيرها من موانئ البحر المتوسط ما يحتاجه زبائنها من سلع وبضائع جزائرية.[5]

---

[1]- ناصر الدّين سعيدوني، دراسات تاريخية في الوقف والجباية الفترة الحديثة، ص106.

[2]- E. Perret, Les Français en Afrique : récits algériens,B. Bloud, Paris, 1902, 7 e édition, p1, 2.

[3] -Ibid, p2.

[4]- تأسست شركة بكري – بوشناق حسب المعطيات التاريخية المتوفرة إبتداء من سنة -1793هـ-1793م، وتزامن نجاحها مع بداية تزويدها للموانئ الفرنسية بالحبوب لمدة خمس سنوات متتالية من 1793 إلى 1798م وفق عقد هام مع السلطات الفرنسية أعطى الشركة دفعة قوية إلى الأمام لتصبح في ظرف قصير أهم الشركات اليهودية التجارية الليفورنية والجزائرية معاً. فوزي سعد الله، يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، شركة دار الأمة، برج الكيفان، الجزائر، ط/ 2، 2004م، ص224.

[5]- المرجع نفسه، ص227.

وهكذا بدأ الإخوة "بكري وبوشناق" يرسلون الحبوب وتموين جيوش بونابارت في إيطاليا، وصاروا يصدرون إلى فرنسا كمية تتراوح ما بين 100 و 130 ألف قنطار من القمح سنوياً، ذلك أن اليهود بما لهم من نفوذ لدى الدايات وبعض البايات مقابل منافع وأتاوات، سيطروا على التجارة الداخلية والخارجية، وبالتالي أدوا الدور البارز في تذبذب السياسة الخارجية للدولة الجزائرية.[1]

وكانت مؤسسة بكري وبوشناق تحتكر وحدها ثلثي التجارة، وتتحكم في فرض أسعار الشراء والبيع، فتشتري المنتجات المحلية بأرخص الأسعار من الأسواق والفنادق المخصصة للقوافل، أو من المستودعات التي كانت تتجمع فيها حاصلات الضرائب العينية، وتبيع هذه البضائع بثلاثة أو أربعة أمثال سعر الشراء، سواء في الخارج أو في الداخل.[2]

وهناك عوامل أخرى أدت إلى تصنيف مجال المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا، وهي مماطلة الحكومة الفرنسية ورفضها دفع ما عليها من الأموال، التي وافقت عليها بعد معاهدة سنة 1232هـ-1817م متعللة بنقص التبادل التجاري، ولجوئها مع بريطانيا إلى ضغوط عسكرية جديدة مثل حملة الأسرال "فريمانتيل" و"جيران" سنة 1234هـ-1819م، ولم يطبق مبدأ العودة إلى نظام الامتيازات رغم المعاهدة الأولى سنة 1235هـ-1820م إلاّ بعد سنة 1237هـ-1822م لصالح شركة "بارنيت" بمرسيليا التي أصبحت صاحبة شركة إفريقيا دون منازع، وحطمت التجهيزات بالقالة سنة 1231هـ-1816م تبعاً لتدمير اللورد "ايكسموث" للجزائر.[3]

وكانت الأموال التي يتقاضاها الداي من الحكومة الفرنسية مقابل التنازلات ضعيفة بالنسبة لما كان على انكلترا دفعها، ففي نهاية الأمر كانت حكومة "شارل العاشر" تصطنع العقبات العديدة

---

[1]- صالح فركوس، تاريخ الجزائر – من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى)، دار العلوم، عنابة، 2005م، ص 168.

[2]- المصدر نفسه، ص 106.

[3]- أندري برنيان، وآخرون، المصدر السابق، ص 173.

لتسوية النزاعات المالية المنجزة عن كميات الحبوب التي لم تخلص، وكانت تلك الحكومة تقود انطلاقاً من إيالة الجزائر المصالح الفرنسية والمسيحية والإيطالية، وما عمد إليه "حسين داي" في محاولة استرجاع مراقبة الصادرات من جهة قسنطينة بوضع ضريبة نسبتها 10 بالمائة سنة 1240هـ-1825م لم يكن لها نفع يذكر، بل جرت إلى تضاؤل العلاقات التجارية وخضوعه إلى المعاهدات التجارية المضرّة بالاقتصاد الجزائري كان يبدو لرعية ضرباً من الاستسلام إلى الملوكية الفرنسية، وهي قوّة غير مسلمة وهو ما يضيف الحكم ضعفاً.[1]

وفي أواخر القرن الثامن عشر الميلادي تراجعت القرصنة وغنائمها، وزاد تكالب الأوربيين وتنافسهم في حصار الإيالة الجزائرية وإرغام داياتها على إبرام معاهدات مهنية، مما أثر ذلك جلياً على التجارة الخارجية والموانئ البحرية، فسيطرت الشركات الاحتكارية على السلع والمنتوجات الفلاحية التي كانت مفيدة في زمام اليهود الذين أحكموا قبضتهم على سدة حكام السلطة العثمانيّة من دايات وبايات، وأصبحوا أقطابا محركة للنشاط التجاري.[2]

وساعد وجود الشركات الاحتكارية اليهودية والأوروبية على امتصاص ثروات البلاد من الأهالي بثمن بخس وبيعها في الأسواق الأوروبية بأضعاف ثمن شرائها، وكثيرا ما بيعت منتوجات البلاد بأثمان زهيدة في سنوات الإنتاج الوفير، ليضطر البايليك بعد سنين قليلة أن يشتريها بأضعاف ثمنها تحت ضغط الطلب المحلي خوفاً من الثورة التي قد تؤدي بحياة الداي كما حدث لمصطفى باشا سنة 1219هـ-1805م.[3]

---

[1]- أندري برنيان، وآخرون، المصدر السابق، ص 173.

[2]- حسان كشرود، رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659م إلى 1830م، إ: أ.د. فاطمة الزهراء قشي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث تخصص التاريخ الاجتماعي لدول المغرب العربي، جامعة منتوري –قسنطينة- كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، 1428هـ/ 1429م – 2007م/2008، ص 26.

[3]- أحمد بحري، الجزائر في عهد الدايات، ص 241.

وبذلك يتضح لنا أن الاحتكار التجاري لمنتوج القمح استنزف القدرة الانتاجيّة للفلاحين، وقضى على إمكانية تحسين الأحوال الزراعيّة، بل أدى بشكل مباشر أو غير مباشر إلى أحداث خطيرة هزت نظام الحكم بإيالة الجزائر العثمانيّة.[1]

ومن ذلك كان للزراعة دور كبير في احتلال إيالة الجزائر من طرف فرنسا، واستُقطبت الإيالة بسبب زراعة القمح، فتحول الأمر إلى احتلال بعد أن كانت معبر تجاري هام.

ب.سياسة استيلاء الحكام على الأراضي الخصبة:

انتهج بعض الحكام سياسة الاستيلاء على الأراضي الخصبة، حول معسكر وتلمسان وفي الهضاب العليا بشكل عام، كما احتكروا الإنتاج الفلاحي، وكان هدفهم توجيه العمل الزراعيّ لإحداث نوع من التوازن المالي وتشجيع التصدير لضمان دخل للخزينة، بعد أن تراجعت مداخيل الجهاد البحري، لكن ذلك انعكس سلباً على الفلاحين.[2]

وبعدما كان هناك ازدهار في الزّراعة خلال حكم باي البايات وأثناء عهد الباشوات، انعكست الأمور بعدما بدأ انتشار الأوقاف خارج المدن، واستحواذ الدولة على مساحات مهمة من الأراضي بعد طرد القبائل المناوئة منها وأغلبها يقع بسهول وهران والشلف حيث كانت تقيم قبيلتا سويد والأمحال المعادية للأتراك، وبسهول متيجة وقسنطينة حيث أصبح السّكان يخضعون مباشرة لموظفي الدولة من قياد وحكام وشيوخ.[3]

وفي هذه الفترة عرفت إيالة الجزائر حكم الأغوات (1069- 1081هـ/ 1659-1671م) قادة فرق الجيش الانكشاري الذين انتزعوا الحكم من البشوات الذين تحولوا إلى ممثلين شرقيين للباب العالي فقط، قبل أنّ يتخلى هؤلاء الأغوات عن السلطة لفائدة منتخبي الديوان من

[1]- ناصر الدّين سعيدوني، دراسات تاريخية في الوقف والجباية الفترة الحديثة، ص106.
[2]- كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص 201.
[3]- ناصر الدّين سعيدوني، دراسات في الملكيّة العقارية، ص30.

الدايات الأوائل (1081- 1136هـ/1671- 1724م)، فقد تضررت الزّراعة وتحولت كثير من الأراضي المنتجة للحبوب إلى ملكيات للبايلك أو مزارع مشاعة بين أفراد القبائل الحليفة "قبائل المخزن" أو العشائر الخاضعة "قبائل الرعية" بعد أنّ انقطع سيل الهجرة الأندلسية، وتسببت الحملات العسكرية التي كانت تنطلق من مراكز البايلك لجمع الضرائب وأخذ المغارم في الحاق أضرار فادحة بأهالي الريف.[1]

وكانت فئة الفلاحين أكثر فئة مظلومة، وسيطر على أراضي الإقطاع المتسع في ظل النظام، وكان الحضر أي سكان المدن يسيطرون على الكثير من المساحات الزراعيّة ويستغلون الفلاح كخماس، أي يقوم بجهد الحرث والرعاية والحصد والدرس ويأخذ مقابل ذلك خمس المحصول بينما يأخذ صاحب الأرض أربعة أخماس.[2]

وكان للظروف السياسية أثر في إغناء بعض القبائل وإفقار البعض الآخر، حيث أخذ البايلك الأراضي من بني عامر عقاباً لهم على مواقفهم السياسية، وأوكل أمرها إلى الدواير والزمالة الذين صار بأيديهم 78 % من مجموع أراضي السهول الوهرانية، رغم أن نسبتهم كانت تتراوح ما بين 10 % و20 % فقط. غير أنهم أهملوها فطغت على الحقول الأشواك والحسك والنخل العقيم، ولعل الذي منعهم من الاعتناء بها طبيعتهم الجندية واهتماماتهم العسكرية.[3]

وعزز بايات قسنطينة إقطاعاتهم على أخصب الأراضي، خاصة المحيطة بمدينة قسنطينة، عن طريق الشراء أو الاستيلاء أو المعارضة، وهو ما قام به عدد من البايات مثل الباي بوحنك (1149- 1167هـ/ 1735 – 1753م) الذي قام سنة 1159هـ/ 1747م، بشراء أراضي "عين قجاو" من أسرة ابن جلول، وفي سنة 1164هـ/ 1751م جعل نفس الأسرة تتخلى له عن

[1] –ناصر الدّين سعيدوني، دراسات في الملكيّة العقارية، ص32.

[2] – عثمان سعدي، المرجع السابق، ص 422.

[3] – كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص 208.

ممتلكاتها الواقعة ب "شعبة الرصاص" داخل قسنطينة، كتعويض له عن دين كان على أحد أفرادها.[1]

وإذا كان العثمانيون في بداية وجودهم بإيالة الجزائر لا يهتمون بامتلاك الأراضي فإنهم في القرن 12هـ/ 18م أخذوا يتحولون إلى ملاك حقيقيين للأراضي، وقلدهم في ذلك أعيان المخزن ممن كانوا يقيمون في المدن، وكانت نتيجة إقبال الملاك الجدد على شراء الأراضي تقلص عدد الملكيات الصغيرة وظهور الملكيات الواسعة، وبذلك تحول فحص قسنطينة الذي كان يقدّر بنصف مليون هكتار من الأراضي المزروعة إلى ملكيات خاصة بالبايلك وكبار أغنياء المدينة من الحضرية الأهالي والأتراك.[2]

وبذلك أصبحت ملكيات البايليك أو الدولة هي السائدة في الأرياف، بينما أراضي الأوقاف أصبحت تشتمل على أغلب الملكيات الواقعة بفحوص المدن، في الوقت الذي تركزت فيه الملكيات الخاصة بالمناطق الجبلية الممتنعة عن الحكام، والملكيات المشاعة في السهوب الداخلية حيث تربى المواشي ولا تفلح الأرض إلاّ من أجل الحصول على الضروري من الأقوات.[3]

ت. تأثير الضرائب على المزارعين:

أثرت السياسة الجبائية العثمانيّة على النشاط الزراعيّ، بانصراف الفلاحين عن هذا الأخير وتمركزهم في الجبال والصحراء، وتفضيلهم تربية المواشي لابتعادهم عن الضرائب التي أقرها الحكام، وذلك أدى إلى ضعف هذا القطاع، وكثرة التمرد والعصيان.

1- جميلة معاشي، الإنكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، إ: أ د. كمال فيلالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم التاريخ والآثار، 1428 -1429هـ/ 2007- 2008م، ص 279.

2- المرجع نفسه، ص ص 279، 280.

3- ناصر الدّين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، ص ص 36، 37.

بحيث كانت تتم عملية جباية هذه الضرائب تحت الضغط والإرهاب في أغلب الأحيان، فقد أورد ابن زرقة[1] حادثة تاريخية تعرض من خلالها لتعسف بعض الحكام، وسوء استعمالهم لسلطتهم المخولة إليهم، فذكر أن القائد محمد بن عمر اتهم بعض رعية المرابطين بمسرغين ببعض التهم، لكي يأخذ منهم الخطية المخزنية، فقام الطلبة برفع شكوى ضده إلى الباي، وعندما تبين ظلم القائد تم إرجاع المظالم إلى أصحابها.[2]

وتسببت الحملات العسكرية المكلفة بجمع الضرائب وأخذ المغارم في الحاق أضرار فادحة بأهالي الريف، وغالباً ما تمكنت المحلة أو الفرق العسكرية مدة طويلة قد تصل إلى ستة شهور تتجول أثناءها بالأرياف تستخلص الضرائب وتوقع العقاب بالممتنعين، فمحلة بايلك الشرق تنطلق من قسنطينة وتنقسم إلى قسمين، أحدهما يجوب الهضاب العليا والتل الجنوبي والآخر يقصد مناطق التل الشمالية المتاخمة لساحل البحر، أما محلة بايلك التيطري[3]، فتتوجه من مدينتي الجزائر والمدية نحو سهل عريب وبني سليمان والبرواقية، بينما محلة بايلك الغرب فتخرج من مازونة أو معسكر نحو سهول غريس ووادي مينا وجهات السرسو وتاهرت.[4]

وترتب عن النشاط الحربي لفرسان المخزن أثر كبير على الزّراعة، بحيث أصبحت االمهام العسكرية لهؤلاء الفرسان تشكل عائقاً أمام تطور الإنتاج وتحسين طرق استغلال الأرض، وتطور

---

[1]- ابن زرقة: هو مصطفى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن زرقة الدحاوي، وهو حفيد العالم الجليل عبد الرحمن بن علي المعروف بدحو بن زرقة المتوفي سنة 1065هـ/ 1654م، وهو من كبار علماء الراشدية في عصره، وقد كانت له مكانة رفيعة عند الحكام في عهده، وله العديد من المؤلفات من بينها "الرحلة القمرية في السيرة المحمدية" عن فتح وهران. درعي فاطمة، العالم مصطفى بن زرقة الدحاوي ورحلته القمرية، الحوار المتوسطي، العدد 13- 14، ديسمبر 2016م، ص151. ص153.

[2]- رفاف شهرزاد، المرجع السابق، ص 177.

[3]- التيطري : مقاطعة إدارية تقع تحت تصرف الباي، يحدها شمالاً دار السلطان، وشرقاً بايلك قسنطينة وغرباً بايلك وهران، وجنوباً الصحراء، والتيطري أصغر بايليكات إيالة الجزائر العثمانية مساحة، عاصمتها المدية. بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص 372.

[4]- ناصر الدّين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، ص32.

معارف الفلاح وتفتح مواهبه وخبراته. ويبرز هذا التأثير السلبي على الفلاحة بالخصوص في السهول الوهرانية التي كانت 78 % من مساحتها مخصصة لعشائر المخزن، والتي ظلت تغطي أغلب جهاتها الحشائش البرية والأشجار غير المنتجة. فهي في ذلك لا تختلف كثيراً عن السهول العليا القسنطينية ونواحي الشلف وجهات التيطري الجنوبية حيث ظلت العشائر المخزنية تربي قطعان الماشية من أغنام وماعز مع بعض الأبقار وتمارس زراعة بسيطة متنقلة لا تتعدى انتاج كمية قليلة من القمح والشعير، لأن اهتمام فرسان المخزن المقيمين بها كان منصباً على المشاركة في الحملات العسكرية والأعمال الحربية التي تدر عليهم أسلاباً وغنائم وفيرة.[1]

ومن ذلك فالمدن التي شاهدها كل من "ليون اللإفريقي" و"مارمول كربخال" مزدهرين تجارياً، أصبحت أراضيها الخصبة عبارة عن صحاري، وتحولت القبائل فيها من قاطنة إلى بدوية حتى يسهل عليها الفرار بسهولة من قبائل المخزن.[2]

وبذلك أرهقت الضرائب الرعية خاصة في نهاية العهد العثمانيّ، الأمر الذي جعل الفلاح يلجأ إلى عدة طرق للتهرب من دفعها منها:

-العمل على إخفاء محاصيله الزراعيّة في مطامير لا يعرف مكانها إلا هو أو أقرب الناس إليه، ويتظاهر بالبؤس حتى لا يُجبر على دفع الضريبة.

-إهمال الزّراعة والالتجاء إلى تربية المواشي حتى يسهل تهريبها في الوقت المناسب.

-التجاء الأهالي إلى الوقف الأهلي، بوقف أراضيهم وأملاكهم على الزاوايا والمؤسسات الخيرية حتى تُعفى من الضريبة ولا تستطيع الدولة مصادرتها، وكذلك هجرة العديد من القبائل لأراضيها والتحاقها للعمل بأراضي العزل.[3]

---

[1]- ناصر الدّين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص 553. ناصر الدّين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، ص121.

[2] - H. D. de Grammont, Op, Cit, p411.

[3]- جميلة معاشي، الأسر الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري (من ق 10هـ(16م) إلى ق13هـ (19م)، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 195.

ورغم أن الإيالة تعرضت للعديد من الكوارث الطبيعيّة التي كانت تحد من الإنتاج الزراعي، وبالتالي تحد من مداخيل البايليك المتمثلة في الضرائب، إلاّ أنّ بعض الحكام لا يتوقفون عن زيادة الضغط على السّكان بإثقال كاهلهم بضرائب إضافية، وإرغامهم على دفعها بغض النظر عن أوضاعهم، لذلك لم يتمكنوا من تسديدها في غالب الأحيان، وهذا ما أدى إلى رد فعل السّكان، والتعبير عن رفضهم لتلك السياسة الجبائية بسلسلة من الثورات.[1] ونتج عن ذلك أيضاً إحساس الفئات الاجتماعية المحرومة وعلى رأسها الفلاحون، بأن كل مجهوداتها أصبحت موجهة إلى خدمة الغير وتوفير الرفاهية للطبقة العثمانيّة دون التمتع بأية حقوق مقابل ذلك.[2]

وبسبب هذه الكوارث الطبيعيّة عجز السّكان عن توفير المبلغ الضريبي الذي تعهدوا بدفعه عن طريق تعهدات شيوخهم، فيتحول المبلغ إلى دين يسجل عليهم، قد يتناقص أحياناً بتسديد أجزاء منه، أو بالتضخم وهبوط القيمة الشرائية للعملة، ولكنّه قد يتزايد إذ تعرضت البلاد إلى سنوات جفاف جديدة، ومن ثم تراكمت مبالغ مالية هامة على مر السنين، وأصبحت تشكل عبئاً مالياً يثقل كاهل الفلاح، إضافة إلى الأعباء الضريبية السنوية العادية التي تتجدد مع كل مطلع كل سنة مالية.[3]

وتأثرت المواسم الفلاحيّة بأسلوب المصادرة والتغريم عن طريق شن حملات فصلية (المحلة) على القبائل الممتنعة أو المعادية، وكذلك تأثر الإنتاج بإقطاع كميات هامة منه في شكل ضرائب فصلية أو جبايات سنوية، وأثرت هذه الإجراءات الإدارية القاسية سلباً وبصفة ملموسة على الإنتاج الفلاحي منذ نهاية القرن الثامن عشر.[4]

---

[1]- توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1206-1282هـ/1792-1865م) دراسة مقارنة، ص 489.

[2]- رفاف شهرزاد، المرجع السابق، ص 182.

[3]- توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1206-1282هـ/1792-1865م) دراسة مقارنة، ص 393.

[4]- ناصر الدّين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية الفترة الحديثة، ص 104.

هكذا قلصت السياسة الجبائية العثمانية المرتفعة نوعا ما من النشاط الفلاحي خاصة عندما نقصت المغانم البحرية في السنوات الأخيرة من العهد العثماني بإيالة الجزائر بسبب فقدانها السيطرة على البحر المتوسط.[1]

وبعدما كان النشاط البحري يشكّل أهمّ مورد لمداخيل الخزينة لفترة طويلة، من التواجد العثمانيّ في إيالة الجزائر، وهذا النشاط في نظر المؤرخين يشكّل العمود الفقري للاقتصاد الجزائريّ والخزينة، ودليلهم على ذلك أنه بنهايته بدأت الدولة تتراجع حتى سقطت، حيث كانت الدولة تتحصل على الخمس أو السبع وفي بعض الأحيان العشر من الغنائم إضافة إلى الأسلحة، كما تحظى ب 12% من أسعار السفن المحتجزة في الموانئ بالإضافة إلى مبالغ افتداء الأسرى.[2]

ونتج عن كثرة المطالب الماليّة، والجبايات على الأراضي الزراعيّة، وتعدد المغارم، وإهمال الزّراعة، وتحول قسم من السّكان من الاشتغال بالفلاحة إلى مزاولة حرفة الرعي، وفي بعض الأحيان اضطر المزارعون إلى الثورة على الحكام.[3]

ومن ذلك شكلت الضرائب والرسوم المفروضة على القطاع الريفي أواخر العهد العثمانيّ في إيالة الجزائر قدراً كبيراً من عائدات الدولة، والسبب في ذلك يعود إلى تراجع عائدات الجهاد البحري من جهة، والأوضاع الصعبة التي كانت تعيشها إيالة الجزائر من جهة أخرى.[4] وسنتحدث عن هذه الرسوم والضرائب المفروضة على القطاع الزراعيّ في الفصل الثالث من هذا البحث.

كل هذا حد من قدرة الجهاز الإداري وأضر بسلطة موظفيه وأنقص المحاصيل التي كانت البلاد الجزائرية في أشد الحاجة إليها، مما زاد من الضغط المالي على الريف وأدى بالتالي إلى ضعف

[1]- عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، ص106.

[2]- علي آجقو، شهرزاد شلبي، مؤسسة الخزينة في الجزائر أواخر العهد العثماني ودورها الاقتصادي والعسكري (1798-1830م)، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 12، ديسمبر 2016م، ص 349.

[3]- توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1206- 1282هـ/ 1792- 1865م)، ص 94.

[4]- علي آجقو، شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص345.

وتراجع خطير في المحاصيل الزراعيّة، وفي هذه الظّروف لم يكن لبعض الإصلاحات المشجعة على الإنتاج وتطوير الزّراعة التي انتهجها قائد فرق الانكشارية والمتصرف في ريف الجزائر الوسطى الآغا يحي (1233-1242هـ/ 1818- 1827م)، أي أثر على وقف التراجع الاقتصادي والحد من تناقص الإنتاج الزراعيّ الذي طبع الحياة الاقتصاديّة في السنوات التي سبقت الاحتلال الفرنسي.[1]

كما أنّ سياسة تثبيت الأسعار بصفة دائمة –عدا سنوات- القحط قد أضرت بالنشاط الزراعيّ إضرار كبيراً، بحيث شلت نسبة عالية من إمكانياته التي كانت مهدورة ضائعة.[2] ومن ما خلفته المجاعة على أهل مدينة قسنطينة هو ارتفاع أسعار الحبوب التي كانت الغذاء الأول للسكان " فبيع الصاع الواحد من البر وقتئذ بخمسة عشر أريالة، والصاع من الشعير بسبعة أريالات، ولولا حكمة بعض الولاة في هذه المحنة لهلك الناس جميعاً".[3] وهذا يؤثر في عملية زراعة الحبوب لأن ارتفاع أسعارها يعرقل سياسة شراء الزريعة، وبذلك تتدهور الزّراعة.

والاقتصاد الجزائري كان يعبر عن أزمة في هذه الفترة التي تضاعف تأثيرها بتوالي سنوات القحط والجفاف الذي عم مختلف مناطق البلاد، والأزمات الزراعيّة الدورية ليست جديدة، ولكنها تواكبت في هذه الفترة مع أزمة ذات جذور أعمق في البنية الإنتاجيّة والهيكلة التسويقيّة للإنتاج.[4]

وكرس ارتفاع الأسعار الناتج عن شح الإنتاج الزراعيّ معاناة الفلاحين، وحول حياة الكثير منهم إلى حالة الفقر المدقع وخاصة الأجراء منهم (الخماسة)، ولم تغير بعض المواسم الجيدة في سنوات 1770، 1776 و1800م هذه الوضعية، وإن وفرت الحد الأدنى من ضرورات العيش

[1]- ناصر الدّين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية الفترة الحديثة، ص 104.
[2]- جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث، ص17.
[3]- سعودي يمينة، الحياة الأدبية في قسنطينة (خلال الفترة العثمانية)، ص ص 44، 45.
[4]- جمال قنان، المرجع السابق، 21.

وسمحت لها بالبقاء على قيد الحياة في سنوات التراجع الزراعيّ الكبير (1784 -1788، 1793 -1804، 1816- 1822م)، وفي ظل هذه الأوضاع بقيت الحالة المعيشية متردية.[1]

وفي هذا الإطار يجدر بنا الإشارة إلى أن وضعية الأسعار ومستوى المعيشة لارتباطها بالأحوال الزراعيّة، وتأثرها بالحالة الصحيّة وبالعوامل الإدارية، ولخضوعها كذلك لضغوط الأسواق الأوروبية. بحيث مرت إيالة الجزائر في هذه الفترة بظروف اقتصادية خانقة، انعكست سلباً على سكان المدن والريف على حد سواء، وهذا ما حال دون تحسن الإنتاج الزراعيّ، وأبقى الأسعار مرتفعة دون متناول عامة الناس نتيجة قلة الحبوب وكثرة الطلب عليها.[2]

ث.ظهور الفتن والأزمات:

شهدت إيالة الجزائر اضطرابات وثورات[3] داخلية خلال العهد العثمانيّ اشتدت وطأتها، بحيث أرغمت الفلاحين على وقف نشاطهم لعدم توفر الأمن في المناطق الريفية كما ألحقت أضراراً بالغة بالأراضي الزراعيّة.[4]

ونتيجة للحروب التي سادت الإيالة خاصة في بداية القرن الثامن عشر كانت السهول الوهرانية التلية هي الأرض الخصبة الصالحة للإنتاج الزراعيّ، ولكن سهل وهران على اتساعه وخصوبته وصحّة هوائه لم يكن مستغلاً بطريقة حكيمة، وذلك راجع إلى الحروب التي كان مسرحاً

---

[1]- ناصر الدّين سعيدوني، دراسات تاريخية في الوقف والجباية الفترة الحديثة، ص ص 112، 113.

[2]- محمد الزين، نظرة على الأحوال الصحية بالجزائر العثمانية في أواخر عهد الدايات، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 17، (2012م)، ص 130.

[3]- للإطلاع على بعض الثورات مثل: ثورة ابن الصخري، وثورة أولاد عبد المومن بقسنطينة، ثورة أولاد مقران بمجانة، الرجوع إلى كتاب: محمد الصالح بن العنتري، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانهما أو تاريخ قسنطينة. وكذلك ثورة بن الأحرش في كتاب مجاعات قسنطينة.

[4]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 316.

لها، فبعد هزيمة الأسبان حلت قبائل الدوائر والزمالة التي كانت متحالفة مع الحكم العثمانيّ (باي معسكر) محل القبائل التي كانت تتعامل مع الأسبان، مثل بني عامر وفليته[1] في سهل وهران.[2]

وعندما انهزم الأسبان نهائياً وعادت وهران إلى الحكم العثمانيّ عام 1205هـ-1791م أصبحت قبائل الدوائر والزمالة (المخزن) متسلطة على بقية القبائل في منطقة وهران، واشتغلت بذلك عن حراثة الأرض والعناية بها، ورغم جودة الأرض في سهل وهران فإن هذا السهل كان مغطى بالأعشاب الطفيلية والأشجار غير المثمرة.[3]

فحدثت سلسة من الثورات في جميع الجهات مثل منطقة جرجرة (1804 و1810 و1823م)، وشمال قسنطينة (1218هـ-1804م)، والغرب الجزائري (1217-1224هـ/ 1803-1809م) ومناطق النمامشة والأوراس، ووادي سوف (1233-1238هـ/ 1818 - 1823م)، وجهات الجنوب حيث أعلنت التيجانية العصيان عام 1233هـ-1818م. هذا في الوقت الذي كان فيه الصراع محتدماً مع حكام تونس من 1220هـ-1806م إلى غاية 1232هـ-1817م.[4]

كل ذلك أدى إلى تحول جزء من السّكان إلى الترحال هرباً من الانتقام وتجنباً لبطش الحملات العسكرية. ولم يعد الحكام يسيطرون بالفعل إلاّ على سدس أراضي التل الخصبة حسب بعض التقديرات.[5]

---

[1]- فليتة: كانت هذه القبيلة تشتمل على بطون وعشائر عديدة، بين غليزان وتيارت. كان يعين لها قائد مهم لخطورتها. وكانت تضم عموماً 21 بطناً أهمها: سويد، وأولاد بوعلي، والعنترة، وأولاد سيدي علي، ومنداس وعكرمة الغرابة، والشراقة، والحساسنة وبني درغن. -توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1206-1282هـ/1792 -1865م) دراسة مقارنة، ص 434.

[2]- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ص ص 150، 151.

[3]- المرجع نفسه، ص 151.

[4]- ناصر الدّين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، ص36.

[5]- المرجع نفسه، ص36.

واستمرت الأزمات المالية للحكومة العثمانيّة في أواخر عهدها. وأدت الاضطرابات الاجتماعية والسياسية المعروفة بالتمردات التي حدثت في الشرق والغرب الجزائريين، الدرقاويين والتيجانيون بالخصوص، والتي انطلقت في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي، واستمرت لسنوات إلى تفاقم المصاعب المالية للدولة. ومع ما كانت تشكله الثورات من تأثيرات على كل جوانب الحياة، خاصة الجانب الفلاحي باعتبار معظم الجزائريين سكان ريف، تأثرت الزّراعة وخاصة المزروعات ذات الصبغة التجارية، مما أدى بدوره إلى تأثيرات العائدات الضرائبية بشكل معاكس.[1]

وقد انعكس هذا الوضع على الحياة السياسية، فخلال الثورات ينصرف الناس عن خدمة الأرض، مما يؤدّي إلى تضرر الزّراعة، وتحول كثير من الأراضي المنتجة للحبوب إلى ملكيات للبايليك، أو مزارع مشاعة بين أفراد قبائل المخزن الداعمة للبايليك ضد الثائرين.[2]

ومن ذلك شكلت العوامل المعيقة للقطاع الزراعيّ دائرة من العوامل الطبيعيّة والاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة متأثرة فيما بينها، لإنه من المعلوم أن هذه الجوانب متداخلة سواء كانت بيئية أو بشرية، وكل واحدة منهم تنعكس على الأخرى، فالحديث مثلاً عن العامل الطبيعيّ خاصة المناخ فإذا كان رديء تَحكم في الانتاج وأضعفه، وهذا بدوره يسبب خلل في الوضعية المعيشية بسبب ظهور المجاعات والقحط الذي يؤدي إلى تدهور الأحوال الصحيّة.

فأرهقت الكوارث الطبيعيّة والمظاهر الاجتماعية كاهل الفلاح، وكانت أكبر عائق في جعله يعاني من تدهور الانتاج الزراعيّ، وخاصة أنه كانت تترك مساحات زراعيّة واسعة بوراً، بسبب نظام إراحة الأرض الذي يرتكز على دورتين، وبذلك يتم استغلال نصف الأرض فقط، وأصبح وجود الكثير من الأراضي المستنقعية بسبب سوء استغلالها أو لعدم زراعتها والاكتفاء بما يسد حاجاتهم الضرورية فقط.

[1]- توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1206- 1282هـ/ 1792- 1865م)، ص486.

[2]- أحمد بحري، المرجع السابق، ص228.

الفصل الثالث

استغلال الأراضي الزراعية في إيالة الجزائر العثمانيّة

-الأنواع والطرق والضرائب-

كانت إيالة الجزائر العثمانيّة في هذه الفترة المدروسة (924-1246هـ/1518- 1830م) تتميز بتعدد وتنوّع الأراضي، حيث يكتسي كل نوع منها طابع خاص، بلمسة إسلامية راجعة إلى الفترات السابقة مثل ما كانت عليه في العهد الزياني (633- 924هـ/ 1236- 1518م)، وساهم ملاك الأراضي في زراعتها والاعتناء بها لأنها المنبع الذي يأتي بالمحاصيل بعد زراعتها.

وتعددت طرق استغلالها حسب كل نوع، وحسب مالكيها وكيفية الانتفاع بها، وذلك راجع إلى طبيعة ملكية الأراضي، بحيث أثرت طبيعة الملكيات على نوعية المحاصيل المزروعة بمختلف أشكالها.

وكان الواقع المعاشي في تلك الفترة يفرض على ملاك الأراضي العديد من الضرائب، التي اختلفت تسمياتها وتنوّعت مفاهيمها وتعددت أصنافها بحسب أنواع الأراضي وكيفية استغلالها، لأنّ الدخل الرئيسي للإيالة كان يعتمد على الدخل الذي يُحصّل عن طريق الضرائب.

ومن ذلك سنعالج أهميّة هذه الأراضي محاولين فهم التمايز الموجود بين كل صنف منها، وكيفية استغلالها والانتفاع منها، مع التطرق للضرائب التي كانت مفروضة على ملكية الأراضي.

المبحث الأول: أنواع ملكية الأراضي بإيالة الجزائر العثمانية.

إنّ إيالة الجزائر في العهد العثمانيّ (924-1246هـ/1815 -1830م) تتميز بتعدد وتصنيف الأراضي، حيث تتنوّع حسب كل ملكية تابعة إليها، ويعرف كل نوع منها على حدى وذلك من خلال تمايزها عن بعضها البعض، ويرجع ذلك إلى الظروف السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة التي فرضتها السلطة العثمانيّة. بحيث لم يطرأ أي تغير جذري أو تحول على وضعية الأراضي في إيالة الجزائر خلال العهد العثمانيّ، فقد دأب حكامها من العثمانيون على ابقاء وضعية الأرض كما كانت عليها في القرن 10هـ/ 16م، فلم يقوموا بسنّ تشريعات خاصة ولم يستحدثوا إصلاحات ذات شأن فيما يخص الملكيات الزراعيّة.[1] ومن ذلك سنقوم بعرض أهم أنواع ملكيات الأراضي الجزائريّة في هذه الفترة، حيث سنحاول تعريف كل واحدة منها :

1. الملكيات الخاصة: (أراضي الملك).

تتصف أراضي الملكيات الخاصة بعدم الاستقرار وبصغر المساحة نظراً لخضوعها لأحكام الوراثة والبيع والشراء، ولتعرضها في كثير من الأحيان إلى المصادرة والحيازة من طرف الحكام ولوقوع أغلبها في المناطق الجبلية المكتظة السكان، أو بجوار المدن حيث يكثر الإقبال على امتلاكها من طرف سكان المدن وموظفي الدولة، مثل الملكيات الواقعة بالقرب من مدن الجزائر وقسنطينة ووهران التي أصبحت في حوزة بعض العثمانيون والكراغلة[2] والحضر[3]، واشتهرت منها ملكية بايات الغرب

[1]- ناصر الدّين سعيدوني، دراسات في الملكيّة العقاريّة، ص27.

[2]- الكراغلة : جمع كرغلي وهو مصطلح عثماني، تكونت نتيجة زواج أفراد الجيش التركي بنساء الجزائر، وظهرت لأول مرة في مدن تلمسان، معسكر، مستغانم، قلعة بني راشد، مازونة، مليانة، المدية، القليعة، بسكرة، قسنطينة وعنابة. آيت حبوش حميد، الكراغلة ودورهم السياسي في الجزائر خلال العهد العثماني، الحوار المتوسطي، العدد 5، ص9.

[3]- الحضر: هي العناصر الأولى التي ولدت في المدن، وترعرعت فيها عبر المراحل التاريخية المتعاقبة، وكانت هذه الفئة تتكون أساساً من العرب والأمازيغ، وتزايد بمن انضم إليهم من الوافدين، ولاسيما من الأندلسيين الذين استمروا في التوافد على المدن الجزائرية، خاصة خاصة مدينة الجزائر وما جاورها خلال القرن 10هـ/ 16م. أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519- 1830م، إ: أ.د. عمار بن خروف، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2005- 2006م، ص55.

بمصرغين والدار البيضاء الواقعة بالقرب من وهران، وملكية صالح باي بالقرب من عين سيدي "محمد الغراب"[1].[2]

وتنقسم الملكيات الخاصة في مجملها إلى ملكيات قريبة من المدن، وملكيات واقعة بالمناطق الجبلية وبعض السهول الداخلية:

فالملكيات الخاصة تقع بجوار المدن وكانت تعرف بالفحوص، فهي في الغالب بساتين للخضر والفواكه مع بعض المزارع المنتجة للحبوب، يمتلكها موظفو الدولة وأعيان المدينة وبعض المورسكيين من مختلف الطوائف المقيمة داخل أسوار المدن كالتجار والقناصل والصناع وغيرهم، كما هو الشأن بفحوص مدن الجزائر وقسنطينة.[3]

أما الممتلكات الخاصة بالأقاليم الريفية، فأغلبها يتركز بالمناطق الجبلية حيث يرتكز مبدأ حيازة الأرض على التنظيم القبلي ويستند إلى العادات المتوارثة في تلك الجهات، كما هو الشأن في مناطق الريف شمال المغرب وطارة شمال تلمسان والونشريس وبني مناصر والظهرة والتيطري وجرجرة والأوراس، وشمال قسنطينة، وكذلك بعض السهول الداخلية والواحات الصحراوية كسهول معسكر وبعض النواحي الشمالية والشرقية من البلاد التونسية.[4]

وممّا يلاحظ أنّ الملكيات الخاصة لاسيما التي كانت تقع بالمناطق الريفية، كانت في أغلبها صغيرة المساحة وتتركز بالجهات الكثيفة السكان، وقد تحولت مع نهاية العهد العثمانيّ بفعل أحكام الوراثة وعمليات البيع والشراء إلى قطع صغيرة متناثرة، تتصف في كثير من الأحيان بعدم

---

[1]– محمد الغراب: كان الشيخ الغراب عدلاً فاضلاً محبباً عند جميع النّاس لا يذكره الخلق إلاّ بحسن الثناء، (1074–1135هـ /1663– 1722م)، وكان ذا عفة. اشتغل بنشر العلم وصار إماماً بمقام الشيخ اللخمي. محمود مقديش، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، ص ص 370، 371.

[2]– ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ –العهد العثماني– ج4، ص51.

[3]– ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكيّة العقاريّة، ص42. نور الدين رجيمي، الحياة العقاريّة في الجزائر إبان الحقبة الاستعماريّة 1830 –1871م، الموثق، العدد 3، 25 سبتمبر– أكتوبر 2001م، دورية متخصصة تصدر عن الغرفة الوطنية للموثقين، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، ص27.

[4]– ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، ص43.

الاستقرار لتعرضها إلى المصادرة والحيازة من طرف الحكام، لاسيما الواقعة منها بفحوص المدن، التي لم يجد أصحابها في بعض الفترات وسيلة للمحافظة عليها سوى تحويلها إلى أوقاف أهلية حتّى لا يضع ذوي النفوذ والسلطة يدهم عليها.[1]

2. ملكيات البايلك: (أراضي الدولة).

هي الأراضي التي أصبحت ملكاً للدولة بطرق مختلفة مثل المصادرة وامتلاك ما لا وارث له، وهي في أغلبها تقع بالقرب من المدن وهي أراضي جيدة،[2] إذ تم الحاق أغلب هذه الأراضي إلى سجلات البايلك عن طريق المصادرة والشراء ووضع اليد في حالة الشغور أو عند ترحيل السكان المقيمين عليها، عند امتناعهم عن دفع المطالب المخزنية أو عصيانهم أوامر القياد ورجال البايلك،[3] ويماثل وضعها القانوني ونوعية استغلالها الأراضي الخراجية التي فتحت عنوة، وأصبحت في حوزة بيت المال.[4]

وتُكَون الأراضي التابعة للبايلك قطاعاً فلاحياً[5] هاماً له تأثيره الكبير على الحياة الاقتصادية في الريف، ذلك أن قسماً كبيراً من الأهالي سواء منهم القار أو المتنقل،[6] ترتبط معيشتهم بهذا القطاع عن طريق كراء الأرض أو العمل به كأجراء أو خماسين.[7]

ويقدر فارني في تقريره أراضي البايلك بمليون ونصف المليون من الهكتارات(1500000)، ويوزعها كما يلي:

[1]- نور الدين رجيمي، المرجع السابق، ص43.

[2]- صالح عبّاد، الجزائر خلال الحكم التركي -1514-1830م، ص379.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ –العهد العثماني، ج4، ص51.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكيّة العقاريّة، ص47.

[5]- ومزارع الحقول وحدائق الخضروات التي تنتمي إلى ملكيّة البايلك تكون إما عن طريق الشراء أو الورراثة. ينظر:

- Genty De Bussy, Op, Cit, p 311 .

[6]-يرتبط معاش قبائل الرحل بهذه الأراضي لأنها تستأجر مساحات من هذا القطاع لرعي مواشيها مدة معينة قد تبلغ الثلاث سنوات. ناصر الدّين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني، ص 90.

[7]-المرجع نفسه، ص90.

✓ **الجزء الأول:** وهو المعروف باسم العزل، يؤجر مقابل سعر نقدي أو عيني أو يخصص لخدمات عامة.[1]

وهي ملكيات البايلك التي كانت في الجهات الشرقيّة، تنتشر على مساحة شاسعة حول مدينة قسنطينة تقدر بستين ألف هكتار، يستغل منها 48 ألفا في زراعة الحبوب، و12 ألفا لانتاج الخضر والفواكه المختلفة، وهي مقسمة على 8000 جابدة يستغل منها زراعياً 7.5 هكتارات ويترك 1.5 هكتارا لتعيش عليه الحيوانات.[2]

وتمنح هذه الأراضي للقبائل الرحل التي تكلف برعاية قطعان البايلك مقابل إمتيازات معيّنة منها الإعفاء من الضرائب أو تخفيفها والاستفادة من حليب الماشية، أما السمن المستخرج منه فكان يجمع ليسلم إلى البايلك وفي حالة استهلاكه تجبر القبيلة على دفع ضريبة تعرف بضريبة "البقراج" وقد يؤخذ العزل من القبيلة ليمنح لغيرها إذا أهملت عملها.[3]

وأنتج هذا نظام تعمير أراضي العزل على حساب الأراضي القبلية، كما أدى إلى تشتت القبائل الأصلية ذات الروابط الدموية، وتكوين قبائل مختلفة الأصول تجمعها المصالح الاقتصادية، وهي ما أطلق عليها اسم القبائل المخزنية وهو ما ينطبق على الزمول[4] والدواير[5] بشكل خاص، التي فقدت أهم صفة للقبائل وهي العصبية القبلية والتمسك الشديد بالأرض.[6]

---

[1]- صالح عباد، المرجع السابق، ص379.

[2]- ناصر الدّين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ- العهد العثماني، ج4، ص52.

[3]- جميلة معاشي، الأسر الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري، ص184

[4]-الزمول: هي القبائل التي تكونت من عناصر مختلفة وضعت نفسها تحت خدمة الباي عسكرياً واقتصادياً. جميلة معاشي، المرجع نفسه، ص187.

[5]- قبائل الدواير: هي القبائل المنتمية إلى أصل واحد وجاءت لتستقر بأراضي العزل وتخدم البايلك عسكرياً مقابل بعض الامتيازات الاقتصاديّة، وقد كان للأسر المحلية الحاكمة نفسها دوائر خاصة تخضع لأوامرها. جميلة معاشي، المرجع نفسه، ص187.

[6]- المرجع نفسه، ص187.

✓ **الجزء الثاني**: وهو المعروف باسم التويزة، يخصص لعمل السخرة، لفائدة الدولة أو القادة.[1]

✓ **الجزء الثالث**: بلاد المطمور، وهو الأراضي المخصصة للمطامير ومن يتولى حراستها.[2]

✓ **الجزء الرابع**: وهو القوناق،[3] ويشمل أراضي المعسكرات الخاصة بالقوات النظامية وغير النظامية المرابطة في نقاط المراقبة التي أقيمت بقرب سبل المواصلات.[4] ففي بايلك قسنطينة أصدر السلطان عدة فرمانات سلطانية تقسم أراضي البايلك على القادة العسكريين، إما مكافأة لهم على بعض الأعمال البطولية في الحروب أو كأجر لهم إثر تعيينهم في المناصب الإدارية العليا، وهو ما نصّ عليه الفرمان[5] الذي أرسله السلطان سليمان القانوني إلى بيلرباي الجزائر "صالح رايس" بتاريخ 9 جمادى الثانية 963 هـ / 19 أفريل 1556م، ويقضي بمنح قائد لواء[6] قسنطينة "مراد باي" (1622-1647م) إقطاعا من نوع خاص.[7]

---

[1]– صالح عباد، المرجع السابق، ص379.

[2]– المرجع نفسه، ص379.

[3]– القوناق: هي المحلة المكلفة بحمل ضرائب الدنوش إلى الجزائر العاصمة، ينظر: محمد الصالح بن العنتري، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة، ص26.

[4]– صالح عباد، المرجع السابق، 379.

[5]– فرمان: الأمر السلطاني الرسمي المكتوب الصادر في قضية من القضايا، يماثله في المعنى: حكم ومثال وتوقيع ومنشور وغيرها. كان يتم تدوينه بالخط الديواني في الديوان الهمايوني، ويسجل ملخصه في سجل الديوان، ويشتمل عادة على طغراء السلطان ونوع الفرمان. سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، ص 164.

ويعرف الديوان الهمايوني: دائرة حكومية مرموقة في الدولة العثمانية، وظيفتها مناقشة القضايا السياسية والإدارية والعسكرية والشرعية وغيرها، من الدرجة الأولى والثانية وإصدار قرارات بشأنها. سهيل صابان، المصدر نفسه، ص 119.

[6]– لواء: تنظيم إداري في الدولة العثمانية بين القضاء والولاية، ويطلق عليه سنجق أيضاً وجمعه ألوية، فالأقضية حسب التنظيم الإداري بالدولة العثمانية كانت تتبع الألوية، والألوية تابعة للولايات أو الأيالات، وكان أكبر منصب إداري في الألوية هو منصب المتصرف. سهيل صابان، المصدر نفسه، ص ص196، 197.

[7]– جميلة معاشي، الإنكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، ص277.

وأشارت بعض الفرمانات، بالأرشيف الوطني سلسلة "مهمة دفتري"[1]، إلى تحويل قيمة إقطاعيات بعض العسكريين بإيالة الجزائر، وأصبحت معظم أراضي أحواز قسنطينة بايلكية (عزل) منحت للموظفين السامين وتستغل عن طريق السخرة أو الخماسة.[2]

✓ **الجزء الخامس:** وهو العزيب، الذي يعرف أيضاً باسم الأكدال، ويشمل الأراضي المخصصة لحيوانات البايلك التي مصدرها الضريبة العينية على الحيوانات والغنائم.[3] وهي الأراضي التي كانت تمنح للقبائل الرحل التي تكلف برعاية قطعان البايلك مقابل الإعفاء من الضرائب أو تحقيقها أو الاستفادة من حليبها، وقد يمنح العزل لأفراد آخرين إذا أهملت القبيلة عملها، ولا تدفع قبائل العزيب من الضرائب سوى العشر.[4]

✓ **الجزء السادس:** وهو ما يعرف بأراضي المخزن، ويشمل الأراضي التي منحت لقبائل المخزن للاستفادة منها دون ملكيتها.[5] وتعد من الخيارات التي يملكها البايلك، ويمنحها لشخص أو مجموعة مقابل القيام بفلاحتها وحفظ الأمن، دون دفع الضرائب ما عدا الزكاة والعشور، وملكية هذا النوع تختلف من الشرق إلى الغرب، حيث كانت في هذا الأخير تشبه ملكية العرش، إذ كان مستثمروها لا يبيعونها ولا يهبونها ولا يسمحون لغيرهم باستغلالها شأن الملكية الخاصة، وكان الكثير من هذه الملكية خاضعاً للمصادرة، وكانت تتنقل بالوراثة أباً عن جد، بل كان لبعض

---

[1]– مهمة دفتري: (سجلات الديوان الهمايوني) الدفتر الذي يحتوي على خلاصة الأوامر العالية أو الأوسمة التي تم إعدادها في الديوان الهمايوني حسب التسلسل التاريخي، ولقد تم تسجيل مثل ذلك إلى عام 1649م في دفاتر أطلق عليها "دفاتر المهمة". وبعد التاريخ المذكور خصصت دفاتر المهمة للشؤون الحكومية، أما القضايا الشخصية فقد سجلت في "دفاتر الشكاوي". سهيل صابان، المصدر السابق، ص 132.

[2]– جميلة معاشي، الإنكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، ص ص277، 278.

[3]– صالح عباد، المرجع السابق، ص379.

[4]– حليمة أمقران، موقع المخزنيّة في النظام العثمانيّ في الجزائر، إ: أ.د. عميراوي احميدة، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلاميّة، قسنطينة، كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة، قسم التاريخ، شعبة التاريخ العثماني، 1425 -1426هـ/ 2004 -2005م، ص73.

[5]– صالح عبّاد، المرجع السابق، ص 379.

مالكيها عقد عقاري يلتزم أصحابها بأداء الخدمة لصالح السلطة العثمانيّة، وعلى هذا الأساس يمكن تسميتها بالمستوطنات العسكرية القبلية.[1]

وأغلب أراضي البايلك توجد بمنطقة دار السلطان وجهات وهران وقسنطينة، ففي اقليم دار السلطان كانت تعرف بأحواش البايلك، وتتوزع على ثلاث عشرة موزعة كبيرة يعمل بها الخماسة، وتضم كل واحدة عدداً من الحيوانات مثل الأبقار التي يتراوح عددها في كل مزرعة "حوش" بين 60 و80 زويجة[2] ومنها تنقل كميات الزبدة والحليب والجبن إلى مدينة الجزائر. وفي نواحي وهران كانت ملكيات البايلك تقدر ب: أحدى عشر ألفاً ومئتان وخمسون (11.250) هكتار، أغلبها يقع بالسهول القريبة من المدينة حيث تقيم عشائر الدوائر والزمول، التي استقرت في الأماكن التي كانت عليها القبائل المعادية للعثمانيون كالأمحال، أو المتعاملة مع الاسبان كبني عامر[3]. [4]

---

[1]– حليمة أمقران، المرجع السابق، ص73.

[2]– زويجة: هي السكة وتدعى في الشرق الجزائري بالجابدة أو الزويجة، وتعني المساحة التي يستطيع حيوانان حرثها خلال موسم الحرث، حسب طبيعة الأرض وقوة الحيوانين، وهي تتراوح ما بين 6 إلى 18 هكتار. ينظر:

-Abou Bekr Abdesselam, Usages de Droit Coutumier dans la region de Tlemcen, Revue Africaine, Volume 79, 1936, 2 éme Paptie, p816.

–الجابدة: هي مساحة من الأرض الزّراعية يقوم بحراثتها ثوران، وتختلف في مساحتها حسب طبيعة الأرض حيث يصل إلى اثني عشر هكتاراً في الأراضي السهلية، ولا تتجاوز ثمانية هكتارات في المناطق الجبلية. بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص372.

[3]– بني عامر: تتشكل قبيلة بني عامر من ثلاثة بطون كبرى هي: بنو يعقوب أو اليعقوبية، وشافع وبنو حميد، فشافع مثلاً كان أصل أرضهم بين السبخة وعين البيضاء، وحمام بو حجر وواد الملح، لكنهم طردوا منها من قبل الدواير. وقبل سنتين من الاحتلال تحصلوا على ترخيص من الباي حسن بالعودة إلى أرضهم شرط الرضوخ للمطالب المخزنيّة. وقد كان عدد مساكنهم في القرن 12هـ/ 18م حوالي عشرون دوارا يكونون أربعة بطون هي: الشقارة، وأولاد مطرف، وأولاد صالح، وأولاد بالغ، وكانت قبيلة بني عامر تتكون من قيادتين كبيرتين: بني عامر الغرابة، وبني عامر الشراقة. توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1206–1282هـ/1792 –1865م، ص 434.

[4]– ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ –العهد العثماني– ج4، ص 52.

وتحصل البايلك على هذه الأراضي عن طريق المصادرات المتعددة التي يقوم بها البايات بالبايلك أو الأغوات بدار السلطان، مثل مصادرة أحمد باي لأراضي قبائل أولاد عبد النور[1] بالهضاب العليا الشرقية. والراجح أن أغلب أراضي البايلك تعود إلى عمليات المصادرة، لأن شراء الأراضي من طرف الدولة أو حيازتها بسبب غياب الورثة الشرعيين أمر نادر الحدوث، ولعل لفظ العزل[2] الذي أطلق على أراضي هذا القطاع يدل على أصولها الأولى. [3]

والواقع أن هذه المصادرات هي التي جعلت أراضي العزل تختلف من بايلك إلى آخر، فأراضي عزل بايلك التيطري ووهران أو قطاع درا السلطان كانت عبارة عن قطع متناثرة وسط أراضي العرش والملكيات الخاصة، وتقدر مساحتها ببعض مآت من الهكتارات.[4]

وأراضي عزل بايلك الشرق كانت ضمن دائرة مركزها مدينة قسنطينة –لا تفصلها إلا بعض الملكيات الخاصة التي لا تتجاوز مساحتها عشرة آلاف هكتار– على امتداد أودية الرمال وبومرزوق ووادي الزناتي والوادي الكبير، وبعض القطع المنعزلة بضواحي عنابة أو على سفوح الجبال. وهذا ما جعل أراضي عزل بايلك الشرق تكسب أهمّيّة خاصة ترتكز على جودة الأراضي وسعة المساحة الاجمالية التي يقدرها السيد وارنيي في تقريره سنة 1257هـ-1841م ب112351 هكتاراً.[5]

وقسمت أراضي البايلك في قسنطينة إلى قسمين:

---

[1]- قبيلة أولاد عبد النور، هي واحدة من أكبر القبائل في محافظة قسنطينة، في منطقة تل المعروفة باسم المرتفعات. وهي تحتل جزءا من السهول التي تمتد بين قسنطينة وسطيف. ينظر:

-Charles Feraud, Notice Historique Sur La Tribu Des Oulad Abdenour, Société Archéologique de Constantine ,1864, p8 .

[2]- العزل: فلفظ العزل معناه: عَزِلَ عَزَلاً وَكُلُّه من التَّنَحِّي والتنحية. محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ص440.

[3]- ناصر الدّين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثمانيّ، ص ص90. 91.

[4]- المرجع نفسه، ص91.

[5]- ناصر الدّين سعيدوني، دراسات تاريخيّة في الملكيّة والوقف والجبايّة، ص 91.

أولاً: الأراضي الخاصة بالبايات وأسرهم وتشمل أخصب الأراضي المروية، والمخصصة لجميع أنواع الزراعات، وتستغل عن طريق السخرة أو الخماسة.

ثانياً: أراضي العزل[1] وهي من أجود أراضي البايلك، كانت تمنح لكبار الموظفين وبعض شيوخ القبائل الموالية للسلطة المركزية، مقابل تقديم خدمات عسكرية أو إدارية، وتبلغ أراضي العزل ببايلك قسنطينة، حسب المصادر الفرنسية 114 عزل منها 104 عزل جبري[2].[3] حيث تنتشر معظم هذه الإقطاعات حول عاصمة البايلك والمناطق القريبة من المدن الكبرى حيث توجد الحاميات العسكرية.[4]

ومن ذلك يمكننا القول بأنّ أراضي البايلك تمثلت أغلبها في الأراضي الخصبة للزّراعة، التي تميزت بالعديد من الزّراعات، وكانت في أيدي الطبقة الحاكمة، حيث كانت أغلب الأراضي التي تنتمي إلى هذا النوع عن طريق المصادرات.

[1]– ويقسم العزل ببايلك قسنطينة إلى أربعة أنواع: عزل الجبري، وعزل العزيب، وعزل الجبل (كانت تمنح للقبائل الجبلية والأسر ذات النفوذ السياسي أو الديني مقابل التزامها بحفظ الامن بالمناطق الجبلية المستعصية)، وعزل السهول (منح لعدد من القبائل المستقرة بسهول البايلك مثل دريد، السقنية، عامر الشراقة وغيرها من القبائل التي كلفت من قبل السلطة المركزية بجمع الضرائب رفقة رجال المحلة وقد عرفت هذه القبائل بقبائل الدواير). جميلة معاشي، الأسر الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري، ص ص184، 185.

[2]– عزل الجبري: وهي الأراضي التي تؤجر لكبار موظفي البايلك ولبعض القبائل وأعيان البلاد الذين يلتزمون بدفع ضريبة تعرف ب"الجبري". جميلة معاشي، الأسر الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري، ص 183.

[3]– جميلة معاشي، الإنكشاريّة والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثمانيّ، ص278.

[4]_ جميلة معاشي، الأسر الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري، ص 183.

3. أراضي العرش: (المشاعة).

تعرف أراضي العرش في بايلك الغرب باسم السبخة[1]،[2] وبأراضي السبيقة[3] بالغرب الجزائري، وبأرض العرش بالوسط والشرق الجزائري.[4] وتعني كلمة العرش القبيلة أو العشيرة وإقليمها في الوقت نفسه، تحوز القبيلة أو العشيرة الإقليم بشكل جماعي. كل عائلة من عائلات العشيرة تزرع قطعة من أراضي الجماعة، لا بصفتها مالكة لها بل بصفتها مستفيدة منها، وتبقى هي صاحبة الحق عليها حتّى تتركها أو تعيد العشيرة توزيع أراضيها على العائلات الجماعية في حيازة الأرض لا تعني شيوع محصولها، فهذا الأخير يعود لمن حققه.[5]

ولا تسمح أراضي العرش بوضعيتها تلك، بقيام أو ظهور الملكيات الخاصة التي تفصل بين ملكية وسائل الإنتاج والعمل، لكنها تسمح بظهور التفاوت بين العائلات الكبيرة أو العائلات الصغيرة، ولابد من الإشارة هنا إلى أن العائلة المقصود بها العائلة المركبة من أسر عدة، يقودها الذكر الأكبر سناً، سواء كان الأب أو ابنه الأكبر، وممّا لا شك فيه أن العامل الحاسم الذي أبقى هذا النمط من الحيازة هو ضعف وسائل الإنتاج والظروف الطبيعيّة القاسية التي تحدّ من نمو المردود الفلاحي الذي يحتم تكتل وتضامن أفراد العائلة والعشيرة، حيث كانت أراضي العرش واسعة وغير

---

[1]– السبخة: عرفها حمزة بن حاج علي: "في مختلف نقاط الغابة أين الماء قريب من سطح الارض تتكون السبخة ولها مظهر قشرة رملية مزهرة بملح ومشققة تماماً مغطات ببعض القطع السميكة من التراب الرطب أين بعض الحيوانات تغرز أقدامها بعمق وهناك سبخات مشابهة توجد على حافة أين الماء الوفير". حمزة بن حاج علي، التراث الثقافي لمنطقة تيدكلت –دراسة تاريخية أثرية– إ: أ.د. محمد المصطفى فلاح، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 02، معهد الآثار، قسم الصيانة والترميم، 2011 –2012م، ص26.

[2]–صالح عبّاد، المرجع السابق، ص 377.

[3]– السبيقة: أرض السابقة نسبة للمالك الأول لها وهذا ما يدلنا على أن إقرار القبائل البدوية على الأرض التي كان بموافقة الحكام المسلمين الأوائل. ناصر الدّين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، ص 45.

[4]– المرجع نفسه، ص 45.

[5]– صالح عبّاد، المرجع السابق، ص 377.

مسيّجة، بل حتّى أراضي العائلات لم تكن مسيّجة أيضاً.[1] وبذلك تكون بمثابة طرق لقطعان القبائل المجاورة، وعندما تكون قبيلة أقوى من قبيلة أخرى فإنّها يمكن أنّ تستولي على أراضيها.[2]

وينتشر العرش في السهول العليا بصفة خاصة، حيث يرتبط إنتاج الحبوب بتربية الماشية والتنقل الجزئي للسكان (مرتين أو ثلاث مرات في السنة) بحثاً عن الكلأ للماشية، وفي مناطق الإستبس حيث تربية الماشية والتنقل الدائم.[3]

وتوجد أغلب أراضي هذا النوع من الملكيات المشاعة بالمناطق الممتنعة عن السلطة المباشرة للحكام والمعروف ببلاد السيبة أو الخلاء والتي تتميز بحصانتها الطبيعيّة، وقلة خصوبتها، مثل مناطق وهران الداخلية وجهات التيطري الجنوبية وأطراف بايلك قسنطينة[4].[5]

وكان للمصادرة والاستحواذ من طرف موظفي الدولة وأعوانها دخل في جعل الملكيات المشاعة تنكمش أمام الملكيات الخاصة وأراضي الدولة، لاسيما في الجهات السهلية أو القريبة من المدن وطرق المواصلات، وهذا ما جعلها تتركز في الجهات الجبلية من دار السلطان (جبال الأطلس المتيجي)، وقد قدر رين (Louis Rinn) مساحتها في وصفه لأحوال الجزائر تحت حكم آخر الدايات في مجمل الأقاليم الجزائريّة بما فيها مقاطعة دار السلطان والتيطري بـ 4425000 هكتار،

[1]– صالح عباد، المرجع السابق، ص 377.

[2] - Xavier Yacono, La Régence d'Alger en 1830 d'après des commissions de 1833-1834 (fin), Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n°2, 1966. p229.

[3]– صالح عباد، المرجع السابق، ص377.

[4]– حيث تقيم قبائل النمامشة والحنانشة والحراكتة وأولاد عاشور وأولاد مقران بالنسبة للبلاد الجزائرية. ناصر الدّين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، ص 45.

[5]– المرجع نفسه، ص 45.

تحتل قبائل المخزن لوحدها 3400000، وتعيش عليها مائة وأربع قبائل خاضعة للسطة المركزية (الرعية) وملزمة بالمساهة في الضرائب الزراعيّة المختلفة.[1]

إنّ أراضي العرش بذلك تكون منسوبة لكل العائلة أو العشيرة، لا بصفتها مالكة لها بل عن طريق التحكم في طريقة استغلالها فقط، كما أنّ أغلبيتها كانت تتواجد في الجبال، وتميزت بالمصادرة والاستحواذ عليها من طرف موظفي الدولة.

4. أراضي الوقف:

يعتبر الوقف من أهم مظاهر الحضارة الإسلامية، فهو أساس يعبر عن إرادة الخير في الإنسان المسلم وعن إحساسه العميق بالتضامن مع المجتمع الإسلامي، وهو بهذا المعنى شرعة اتبعها المسلمون منذ أوائل الإسلام، ولكن بتطور الزمن تكاثر وتعددت أوجهه وأغراضه، وقد تطور خاصة في العهد العثمانيّ نتيجة اعتبارات سياسيّة واقتصاديّة، وكانت إيالة الجزائر من بين المناطق الإسلاميّة التي شملها هذا التطور.[2]

وأراضي الوقف هي التي حبست للإنفاق على الأعمال الخيرية، والمؤسسات الدينيّة وأوكل التصرف فيها لناظر الأوقاف ومساعدين من الوكلاء والشواش[3]،[4] مثل فداء الأسرى المسلمين الذين في أيدي النصارى، وتقديم العون لأبناء السبيل واليتامى والمرابطين والأشراف وأهل الأندلس وكذلك لرعاية المؤسسات الدينيّة سواء التابعة للحرمين الشريفين –مكة والمدينة– أو الخاصة

---

[1]– عقاد سعاد، الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانيّة في الجزائر (1519–1830م) دار السلطان أنموذجا، إ–أ.د.دادة محمد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانيّة والحضارة الإسلاميّة، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2013–2014م، ص108.

[2]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص 227.

[3]– الشواش: كانت مهمتهم تتمثل في تحصيل الضرائب من شيوخ القبائل، وكانوا يلبسون لباساً مغايراً لشواش الداي. وعددهم يختلف من بايلك إلى آخر. دحماني توفيق، الضرائب في الجزائر (1206–1282هـ/1792 –1865م)، ص151.

[4]– ناصر الدّين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ –العهد العثماني– ج4، ص 53.

بالمساجد والزوايا والأضرحة، بالإضافة إلى إصلاح المرافق العامة كالعيون والسواقي والثكنات والحصون وغيرها، وذلك حسب الأحكام الشرعية الخاصة بالوقف بحيث تصبح هذه الأراضي الموقوفة خارجة عن الاستعمال المتعارف عليه سواء بالنسبة للملكيات الخاصة بالأفراد أو التابعة للدولة أو العائدة للقبائل والمجموعات الريفيّة.[1] ولا يمكن منحها أو مشاركتها أو بيعها إلا تحت شروط معيّنة أو ضرورة ما.[2]

وقد تميزت الفترة العثمانيّة بالجزائر بتكاثر الأوقاف وانتشارها في مختلف أنحاء البلاد، ففي سنة (1163هـ- 1750م) تضاعفت اثني عشر مرة مقارنة بسنة (1008هـ- 1600م).[3]

ويقوم الوقف على مبدأ شرعي وعلى صيغة قضائية ملزمة، فالقاضي عادة هو الذي يقوم بكتابته بصيغة معيّنة وبحضور الواقف والشهود، مع تحديد قيمة الوقف وتعيين أغراضه وكيفية الاستفادة منه وانتقاله وعوامل نموه وتخصيص المشرفين عليه وشروطهم، مع ذكر تاريخ الوقف وتوقيع الشهود والقاضي، فالوقف إذن وثيقة شرعية يستند عليها ويلتزم باحترامها الواقف وأهله والمستفيدون منه، وكذلك السلطة.[4] وبذلك يتم الحبس عن طريق تصريح، والكتابة التي يقوم بها القاضي تعبر عن التزام الأطراف المتعاقدة في حالة نكران ذلك الوقف.[5]

وتحدث الزجلاوي في مخطوطه عن الحبس بقوله: "والحبس إذا وجدت أركانه وشروطه فهو صحيح ومن شروطه الحيازة قبل المانع، فإذا حيز عنه عاماً فأنّه يكفي ولا يضر عوده إلا بعد عام

[1]- ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكيّة العقاريّة، ص51. وينظر أيضاً:

- Nacereddine Saidouni, Le Waqef en Algérie à l'époque Ottomane XVII è - XIX è siècles, s/ Impr, p 13.

[2] - Genty De Bussy, Op, Cit, p 313.

[3]- بوسعيد عبد الرحمان، الأوقاف والتنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة بالجزائر، إ: أ.د. دحو فغرور، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار المدرسة الدكتورالية –الدين والمجتمع- جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعيّة، قسم الفلسفة، 1432-1433هـ/ 2011-2012، ص29.

[4]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص ص227، 228.

[5] - Genty De Bussy, Op, Cit, p 314.

كما في المختصر وغيره ولا يكفي في الحيازة الإقرار هذا إذا كان على غيره محجوره، وأما إذا كان على محجوره فلا يشترط فيه الحوز الحسي إذا أشهدوا على وصي في الغلة له كما في المختصر، وإذا صح فلا يبطله ما أحدث فيه من البيع والاقتسام وغير ذلك مما لايجوز في الحبس شرعاً سواء صدر من المحبس أو من غيره".[1]

ومن أقدم الواقفين العثمانيّين في الجزائر خير الدين بربروس وخادمه الذي أعتقه، وهو عبد الله صفر، فقد بنى الأخير الجامع المعروف بجامع سفير (صفر) سنة (940هـ -1534م)، وأوقف عليه وقفاً بلغ عشر زويجات، وهي تقدر بحوالي مائة هكتار من الأرض، وكذلك أوقف عليه خير الدين نفسه قطعة أرض هامة.[2] كما كانت هناك أوقاف على الجامع الكبير من بينها 39 بستاناً و19 مزرعة بالإضافة إلى أوقاف أخرى.[3]

وللوقف أنواع كثيرة ليس من السهل حصرها، فهناك من يوقف عقاراً من أرض أو دكان أو دار أو نحو ذلك، وبعضهم كان يوقف عيناً أو بئر لأبناء السبيل، ومن يوقف غلة حقل من الحقول أو غلة مجموعة من الأشجار.[4]

وكثرت الأوقاف وانتشرت خاصة في أواخر القرن الثامن عشر ميلادي، حتّى أصبحت تستحوذ على مساحات واسعة من الممتلكات داخل المدن وخارجاً، حيث قدر بعض المؤرخين نسبتها بثلثي الأملاك الحضرية والريفية، ومن ثمّ أخضعت الأوقاف إلى تنظيمات خاصة محكمة، بهدف ضبط مواردها، وإخضاع ريعها للتسجيل في دفاتر خاصة، والملاحظ أن تلك التنظيمات،

---

[1]– أبو الحسن أو أبو عبد الله محمد بن محمد العالم بن أحمد (احميدان) الزجلاوي (توات)، نوازل الزجلاوي (الزقلاوي)، بدون تصنيف، خزانة الشيخ سيدي عبد الله البلبالي، كوسام، أدرار (توات)، الجزائر، ص ص102، 103.

[2]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص 235.

[3]– بوسعيد عبد الرحمان، الأوقاف والتنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة بالجزائر، ص37.

[4]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص230.

اتخذت شكل إدارة محلية مميزة، وجهاز إداري مستقل محدد الصلاحيات، تميز بمهارة المشرفين عليه.[1]

ووجد في الأرشيف الوطني العديد من الوثائق التي تتضمن أحباس أملاك زراعيّة، من أهم هذه الوثائق نذكر:

– وثيقة تتضمن رسم تحبيس بلاد مع الانتفاع بغلتها لصالح الوقف العائلي ثمّ لفقراء الحرمين الشريفين بإشراف القاضي الحنفي الموثق بوطن خميس الخشنة[2] .[3]

– وثيقة تتضمن رسم تحبيس أملاك زراعيّة لصالح الوقف العائلي وللفقراء والمساكين بإشراف القاضي الموثق بالجزائر.[4]

– وثيقة تتضمن رسم تحبيس أرض زراعيّة وبور لصالح الوقف العائلي ثمّ لوقف فقراء الحرمين الشريفين بإشراف القاضي الموثق بالجزائر.[5]

– وثيقة تتضمن رسم تحبيس بلدة زراعيّة مع سكن لصالح الوقف العائلي ثمّ لفقراء الحرمين الشريفين بإشراف القاضي الموثق بالجزائر.[6]

– وثيقة تتضمن رسم تحبيس تراب زراعيّ لصالح الوقف العائلي ثمّ للوقف بإشراف القاضي الحنفي الموثق بالجزائر.[7]

---

[1]– توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1206–1282هـ/1792 –1865م)، ص 142.

[2]– وطن الخشنة: تمتد من البحر إلى غاية الأطلس المتيجي على ضفتي واد حميز، وتسكنه فرقة الجوب المراشدة، أولاد بسام، أولاد ساعد وهراوة، وتتميز هذه الفرق بأنها غنية وذات قوة عددية، وتضم أوطان الخشنة الجماعات التالية: أولاد علي، أولاد حداج، أولاد أيوب، أولاد حناش، أولاد برزوق، وغيرهم من الجماعات. عقاد سعاد، المرجع السابق، ص20

[3]– الوثائق الوطنيّة، الفهرس التحليلي، الوثاق التاريخيّة الجزائريّة للرصيد العثمانيّ، الجزائر، 1987م، الأرشيف الوطني، المحاكم الشرعيّة، الرقم الجديد 139، رقم الوثيقة 84ف، سنة (1169هـ/ 1756م)، علبة 126/ 127.

[4]– المصدر نفسه، الرقم الجديد 126، رقم الوثيقة 130ف، سنة (1233هـ/ 1818م)، علبة 126/ 127.

[5]– المصدر نفسه، الرقم الجديد 112، رقم الوثيقة 55ف، ب/ س، علبة 126/ 127.

[6]– المصدر نفسه، الرقم الجديد 115، رقم الوثيقة 110ف، سنة (1162هـ/ 1749م)، علبة 126/ 127.

[7]– المصدر نفسه، الرقم الجديد 118، رقم الوثيقة 107ف، سنة (1180هـ/ 1767م)، علبة 126/ 127.

– وثيقة تتضمن رسم تحبيس أملاك فيها جنات وبحاير وأرض للحراثة مع سكن والانتفاع بغلاتهم لصالح وقف فقراء الحرمين الشريفين بإشراف القاضي الحنفي الموثق بوطن يسر[1] .[2]

– وثيقة تتضمن رسم في أراضي مختلفة فيها أشجار مثمرة مع تحبيس جزء منها لصالح الوقف بإشراف القاضي الموثق بالجزائر.[3]

قام "جانتي دوبوسي" Genty De Bussy باحصاء للأوقاف التي كانت متواجدة في أواخر العهد العثمانيّ والسنوات الأولى من الاحتلال الفرنسي أنّ أغلبها كانت مندرجة تحت أوقاف الحرمين الشريفين (مكة والمدينة) إذ كانت الكثير من المنازل الكبيرة والصغيرة وقفاً لها والعديد من المحلات التجارية وأفران الخبز والمقاهي ومطاحن الحبوب، وأيضاً وجدت العديد من الحدائق والمزارع"، وقد أحصى في كتابه كل واحدة منهم على حدى.[4]

وكانت عقود مؤسسات الأوقاف أكثرها شيوعاً لمصلحة مكة المكرمة والمدينة المنورة والمساجد والزوايا والمرابطين والأندلسيين، وفي بعض الأحيان تكون لصالح النوافير والطرقات أو لقوات الإنكشارية، ودخلت هذه المؤسسات المختلفة في نطاق الحيازة أو الامتلاك المباشر.[5]

[1] – وطن يسر: (قبائل يسر)، يطلق هذا الاسم على عدة جماعات ليس لها نفس التركيبة أو الجذور، لكنها تعيش في نفس الوسط، والمجموعات التي تنتمي إلى قبائل يسر مقسمة إلى قسمين ففي الضفة اليمنى لوادي يسر هناك (يسر الشرقي) وتضم الجماعات التالية: يسر الجدبان، يسر السمير وزمول طارفة، أم نايل، أولاد موسى وكذلك عبيد أقبو، أما في الجزء الأيسر (يسر الغربي) الموجودة في الناحية لوادي يسر. عقاد سعاد، المرجع السابق، ص19.

[2] – الوثائق الوطنيّة، الرقم الجديد 91، رقم الوثيقة 71ف، سنة (1192هـ/ 1779م)، علبة 126/ 127.

[3] – المصدر نفسه، الرقم الجديد 25، رقم الوثيقة 125ف، سنة (1168هـ/ 1755م)، علبة 126/ 127.

[4] – Genty De Bussy, Op, Cit, p342, p345.

[5] – Louis De Baudicour, Op, Cit, p 404.

يقول حمدان بن عثمان خوجة[1] في كتابه المرآة: "تقر قوانيننا شروطاً وشكليات ضرورية، فالمدير أو الوكيل على المؤسسات الخيرية يجب أن يكون مسلماً، يقوم بتعيينه الحاكم الذي هو أيضاً من المسلمين، وتساعد هذا الوكيل جماعة من الجباة والموثقين لجمع حقوق الانتفاع وتوزيعها وفقاً للتراتيب القانونية، ويتقاضى هؤلاء العمال أجوراً عن متاعبهم وأشغالهم."[2]

وكانت من أهم أراضي الوقف: " الجنة: وهي التي تزرع فيها أشجار الفواكه، والتي جمعها جنائن،[3] والجنينة[4] التي تزرع فيها الفواكه والخضروات، الرقعة (قطعة أرض)، والغرس (استثمار الزراعة)، وأراضي أشجار الزيتون، وأراضي أشجار التين، وأراضي أشجار التوت، والبحيرة (أراضي لزرع الخضروات)، والبحيرة من البحائر،[5] وأراضي الأحواش، والبلاد (الأرض)، والعقار (الأراضي الزراعيّة)، والأفراد (مساحة من الأرض لزراعة الحبوب)، وهناك مصطلحات مختلفة جزء من المزارعة أو الاستغلال أو من حقول الوقف وهي: المقاسم، الأطراف وغيرها.[6]

---

[1]– حمدان بن عثمان خوجة: من مواليد مدينة الجزائر، تحدث عنه أحمد باي وقال بأنّه أُرسل إليه من طرف الحاكم الجديد الدوق دورفيكو، وسلم إليه رسالة، إذ أدى دور كبير أثناء احتلال الجزائر وبعده. – أحمد باي بن محمد الشريف بن أحمد القلي، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبو ضربة، تق، تح، تر: محمد العربي الزبير، الشركة الوطنيّة، الجزائر، ط/ 2، 1981م، ص33.

[2]– حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، ص239.

[3]– جنائن: وهي البساتين التي تُغرس بها الأشجار المثمرة والخضروات كما تزرع بها بعض أنواع الحبوب، ولذلك كان يختار لها الأراضي التي تمتاز بالتربة الجيدة وتوفر المياه. ينظر: خليفة حماش، الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، إ: أ.د.ة. فاطمة الزهراء قشي، رسالة مقدمة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث، جامعة منتوري –قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم التاريخ، 1427هـ/ 2006م، ص727.

[4]– الجنينة: هي الحديقة الصغيرة، التي كانت تميز القصر، والتي بلغت قياساتها سبعة عشر متراً طولاً وأحد عشر متراً عرضاً، مع بعض الفروق بين الأضلاع المتقابلة، ومساحتها قرابة 115.50 متر مربع. بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص 372.

[5]– البحائر: ومفردها بَحيرة (بفتح أوله). وقد يفهم من الإشارات الواردة بشأنها في الوثائق أنّها لفظة مرادفة للفظة "جنة". ينظر: خليفة حماش، المرجع السابق، ص733.

[6] – Nacereddine Saidouni, Op, Cit, p12.

–وللإطلاع أكثر على تعاريف هذه المصطلحات الرجوع إلى رسالة الدكتوراه للأستاذة خليفة حماش، الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، من ص727 إلى ص746.

5. أراضي الموات:

هي الأراضي التي تركت بدون استغلال ولم تكن في حوزة أي مالك أو متصرف، أو التي كانت غير صالحة للفلاحة، وهي عادة تكون بعيدة عن العمارة وخالية من السكان، بحيث لا يمتلكها أحد أو ينتفع بها أي شخص أو بالعبارة الفقهية[1] " مَوَاتُ الأَرْضِ مَا سَلِمَ عَنْ الاخْتِصَاصِ بِعِمَارَةٍ ولَوِ انْدَرَسَتْ ".[2]

يعرف الفقهاء أن الموات[3] هو ما لا مالك له ولا ينتفع به من الأراضي لانقطاع الماء عنها أو لغلبته عليها أو لغيرها من الأسباب ممّا يمنع الانتفاع بها. وفي تعريف آخر هي ليست ملكاً لأحد ولا هي مرعى ولا محتطب لقرية بعيدة عن التجمعات العمرانية، وهناك فرق بين الأراضي الموات والأراضي المتروكة التي يقصد بها الأراضي المتروكة لسكان الريف في رعيهم ومحتصدهم ومحتطبهم.[4]

---

[1]– ناصر الدّين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، ص40.

[2]– محمد بن علي بن غازي العثماني المكناسي، شفاء الغليل في حل مقفل خليل، ج2، د، تح: أحمد بن عبد الكريم نجيب، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط/ 1، 1429هـ –2008م، ص954.

[3]– ويقول الإمام مالك: " ما كان في الفلاة وحيث لا يتساح الناس فيه فلا يحتاج إلى إذن الإمام". وذلك ماذهب إليه كل من الإمامين الشافعي وأحمد بن حنبل، واختلف فيه الإمام أبو حنيفة من حيث اشتراط إذن الإمام أو لا، إذ قال هذا الأخير يحتاج إلى إذنه". الوزير أبو المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة الشيباني، اختلاف الأئمة العلماء، ج1، تح: السيد يوسف أحمد، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، بيروت –1423هـ–2002م، ص42.

وجاء في القاموس الفقهي عن أراضي الموات: " إحياء الارض الموات عند جمهور الفقهاء: هو أن يعمد شخص إلى أرض لم يتقدم ملك عليها لأحد، فيحييها بالسقي، أو الزرع، أو الغرس، أو البناء، فتصير بذلك ملكه، سواء كانت فيما قرب من العمران، أم بعد، وسواء أذن له الامام في ذلك، أم لم يأذن". سعدي أبو جيب، القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً، دار الفكر، دمشق، ط1/ 1403هـ– 1993م، ط/2 1408هـ –1988م، ص87.

ومحتطبهم.[1] ومن ذلك فكل أرض لا يملكها أحد من الآدميين ولا ينتفع بها أحد فهي أرض موات[2].[3]

واختلف الفقهاء في شروط صحة الإحياء، فيرى المالكية جواز الإحياء دون إذن الحاكم، للأراضي البعيدة عن العمران بينما يرى الأحناف أن إذن الحاكم ضروري لأن هذه الأراضي كانت في أيدي الكفار فصارت في أيدي المسلمين فكانت فيئاً ولا يختص أحد بالفيء[4] بدون إذن الحاكم المسلم.[5]

وجاء في كتاب الشيخ محمد بن محمد الطيب بن أحمد بن المبارك[6] حول مشروعية إحياء الموات: "فحكمة مشروعيتها طلب العمارة، وهي لوجوه منها: بناء البلد فيكون موضعها ملكاً،

[1]– بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص 305.

[2]– مصطفى أحمد بن حموش، فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري 956هـ/1539م-12546هـ/1830م – من واقع الأوامر السلطانية وعقود المحاكم الشرعيّة، سلسلة الدراسات الفقهية (5)، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التّراث، دبي، ط1/ 1321هـ-2000م، ص 40.

[3]– حيث يقول تعالى : ﴿ فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ كَيْفَ يُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ﴾ [الروم : 50]

ويقول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيِّتَةً فَهِيَ لَهُ». أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة االترمذي ، الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، تح، تخ، تع: محمد فؤاد عبد الباقي، ج3، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط/2، 1388هـ -1968م، باب ما ذكر في إحياء أرض الموات، الحديث رقم: 1378، ص653.

وعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– أَنَّهُ قَالَ :« مَنْ أَعَمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لأَحَدٍ فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا».

–محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى اله عليه وسلم، ج3، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط/ 1، 1422هـ، باب من أحيا أرضاً مواتاً، ص106.

[4]– الفيء: كلّ مال أخذ من الكفار بغير قتال ولا إيجاف خيل ولا ركاب، أي لم يقاتلوا الأعداء فيها بالمبارزة. ينظر: الشيباني، المصدر السابق، ج1، ص65.

[5]– بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص305.

[6]– محمد بن محمد الطيب بن أحمد بن المبارك: هو محمد بن محمد بن أحمد بن المبارك بن قاسم بن ناجي الخنقي (1078-1154هـ/ 1667- 1741م)، عالم فقيه صوفي مؤلف، ولد بخنقة سيدي ناجي، من أسرة عريقة ورثت الحكم والعلم والصلاح كابراً عن كابراً. ينظر: عبد الحليم صيد، معجم أعلام بسكرة، دار النعمان، الجزائر، 2014م، ص88.

ومحتطبها ومرعاها مرتفقاً لهم، يختصون به، بحيث يمنعون من أراد الإحياء فيه بأي وجه، هكذا في شراح المختصر وغيرهم".[1]

وهناك أراضي صحراوية تنتمي إلى أراضي الموات، وهي عبارة عن مساحات شاسعة قدرت بحوالي ستة وعشرون مليون هكتار كان يفلح منها حوالي ثلاث ملايين هكتار فقط، وكان قسم منها يتصرف به الأفراد كأنها ملكية خاصة، بالاعتماد على مياه الآبار والأنهار –بخلاف قطاع الشمال الذي يعتمد على مياه الأمطار.[2]

ولا يمكن حصر الأراضي الصحراوية في صنف أراضي الموات، ذلك لوجود هذا النوع في صحراء الجزائر، بحيث كانت تستغل في الزّراعة ومحاولة توفير المياه لها بكل الوسائل الممكنة لتوفير شبكة الري، وذلك ما سنلاحظه في الفصل الرابع.

وهناك أيضا نوع من الأراضي الإقطاعية التي ذكرها ابن الفكون في النوازل، وهذا النوع من الأراضي يقتطعها الأمير أو الإمام لأحد المسلمين ليقوم باستغلالها والانتفاع بها، وكان الإقطاع على أنواع فمنه إقطاع تمليك وقد تكون ملكية دائمة مدى الحياة أو لفترة محدودة، ومنه إقطاع استغلال، وهذا النوع من الأراضي نجده خاصة في الفترة التي كان فيها الإقليم تابع للحفصيين. وهذا ما تدل عليه إحدى النوازل "في أوطان مخلفة عن جدهم رجل من الأعراب رجع إلى

[1]– محمد بن محمد الطيب بن أحمد بن المبارك، مسائل في الأحكام الشرعية على المذهب المالكي أو عمدة الحكام وخلاصة الأحكام في فصل الخصام، تن، تق، تع: محمد موهوب بن أحمد بن حسين، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2002م، ص60.

[2]– حليمة أمقران، المرجع السابق، ص ص73، 74.

الصلاح، واستظهر بصدقة من قبل الأمر العلي على أسلافهم وأراد نزع الأوطان المشار إليها بما بأيديهم من أنعام الحفصي على أسلافهم ومالكها الأول وهو الخامس كما ذكر".[1]

ونازلة أخرى تنص "وأما إقطاع الإمام العظم وإقطاع الأمير إقطاع انتفاع لا إقطاع تمليك فإذا أعطى الإمام فله عبارات منها ما يوجب التمليك ومنها ما يوجب الانتفاع".[2]

ولكن هذا النوع الأخير من طبيعة الأراضي الموجودة في الإيالة، لم تتطرق إليها المصادر والمراجع المتاحة لدينا إلا ما وجد في مخطوط نوازل ابن الفكون الذي تناوله بلخوص الدراجي في رسالته لبايلك قسنطينة. والغالب في كل الكتب أنّهم تطرقوا إلى ذكر الأنواع الخمسة من الأراضي المذكورة في هذا الفصل.

[1]– بلخوص الدراجي، جوانب من الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة في بايلك قسنطينة من خلال نوازل ابن الفكون خلال القرنين 16– 17م (10– 11هـ)، إ: د. مختار حساني، مذكرة من أجل الحصول على شهادة الماجستير– تاريخ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعيّة والانسانيّة، قسم التاريخ، 2012م، ص88.

[2]– المرجع نفسه، ص 88.

المبحث الثاني: طريقة استغلال الأراضي الزراعيّة.

وبعدما قمنا بدراسة أنواع الأراضي في إيالة الجزائر العثمانيّة (924-1246هـ/1518-1830م)، كان لنا التطرق إلى كيفية استغلالها سواء من طرف الحكام أو من طرف الفلاحين ومالكي الأراضي، وذلك بغية معرفة كلّ أرض وطريقة استغلالها.

1. طريقة استغلال الأراضي الخاصة:

تستغل الأراضي الخاصة عن طريق أصحابها مباشرة، بحيث يحق لهم التصرف فيها حسبما يشاؤون، وذلك ببيعها أو اهدائها أو تركها للورثة أو استغلالها عن طريق عقود المغارسة أو المساقاة أو المزارعة حسب أحكام الشريعة الإسلاميّة، بحيث لا يتوجب على مالكيها إزاء الدولة سوى فريضتي العشر والزكاة، باعتبارها في حكم الأرض التي أسلم عليها أصحابها.[1] وهذه العقود (المغارسة والمزارعة) سنعالجها في المبحث الأول من الفصل الرابع من هذا البحث.

وكانت الملكيات الخاصة تمتد على مساحة خمس مراحل من مدينة قسنطينة وتشتمل على أحدى عشر ألف ومئتان وخمسون (11.250) هكتاراً [2] يستغل منها تسعة ألاف (9000) هكتار في زراعة الحبوب وأربعة ألاف (4000) هكتار لانتاج الفواكه والخضر، وكانت تأخذ منها الدولة عشرون ألفاً وسبعمائة وإثنتان وستون (20.762) قيسة حبوب في شكل ضريبة العشر والزكاة، كما كانت الملكيات الخاصة ببايلك التيطري تمد البايلك سنوياً بألف وثلاثمائة وثلاثون (1330) حمولة جمل وهي كمية الزكاة والعشور المفروضة على مالكيها.[3]

[1]- ناصر الدّين سعيدوني، دراسات في الملكية العقاريّة، ص ص41، 42.

[2] - Louis De Baudicourt, Op, Cit, p37.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ –العهد العثمانيّ، ج4، ص51.

2. طريقة استغلال أراضي البايلك:

حيث تستغل أراضي البايلك بطريقتين: طريقة الاستغلال المباشر، وطريقة الاستغلال غير المباشر:

أ– طريقة الاستغلال المباشر:

أولاً: نظام الخماسة:

وهو نظام يمّكن من العمل في الأرض لفائدة الدولة مقابل خمس الانتاج،[1] بحيث يوفر الفلاح الأرض والأدوات الفلاحيّة وحيوانات الحرث والبذور، ويمثل الخماس اليد العاملة.[2] وقد دعم العرف السائد في الأرياف الجزائريّة آنذاك هذا التعامل الفلاحي، فأصبح يقوم أساساً على اثبات حق اقطاعيّ في العمل الزراعيّ مقابل جزء من المحصول بأحواش دار السلطان أو برتب بايلك قسنطينة، ومزارع بايلك التيطري وبايلك الغرب. وقد وفر الخماس من العمل في أرض البايلك مدخولاً ماليا محترما يقدر بثلاثمائة وثلاثة وأربعين فرنكاً لليوم حسب احصائيات أجريت في أوائل عهد الاحتلال. هذا الدخل المحترم الذي حظي به الخماس راجع في أساسه إلى اشتغاله بمهن أخرى مدة ثلاثة أرباع السنة أو لخصوبة الأراضي ووفرة الانتاج.[3]

ويتوقف عدد الخماسين المتعاملون مع الفلاح على عدد السكك، وفي العادة يحتاج الفلاح إلى خماس في كلّ سكة، ويُكلف الخماس بالحرث والبذر والعناية بالحيوانات التي توضع تحت تصرفه، وبذلك يجب عليه حرق وقطع نبات الدوم وكلّ الحشائش الضارة التي تملأ الأرض المهيأة للحرث قبل بداية حرثه للأرض.[4]

---

[1]– ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزار في أواخر العهد العثمانيّ، ص92.

[2] - Abou Bekr Abdesselam, Op, Cit, p816.

[3]– ناصر الديّن سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثمانيّ، ص92.

[4] - Abou Bekr Abdesselam, Op, Cit, 816.

كما هو الشأن بأراضي البايلك الواقعة بمنطقة دار السلطان أو ناحية مدينة الجزائر، حيث كانت الملكيات التي تعرف هناك بأحواش البايلك تتوزع في سهل متيجة على ثلاث عشرة موزعة عدداً كبيراً يعمل بها الخماسة (الفلاحون المأجورون) تحت مراقبة قواد[1] البايلك وتحت إشراف الحاكم العسكري للمنطقة "آغا العرب"، وتضم كلّ مزرعة عدداً كبيراً من الحيوانات، فالأبقار وحدها كان يتراوح عددها في كلّ مزرعة أو حوش ما بين 60 و80 بقرة، ومن هذه الملكيات التابعة للدولة التي تنقل كميات الحبوب والخضر والبقول ومقادير من الزبدة والحليب والجبن إلى مدينة الجزائر لسد حاجة الموظفين، ولتغطية الاستهلاك اليومي لسكان مدينة الجزائر البالغ عددهم أواخر العهد العثمانيّ حوالي ستين ألف نسمة.[2]

حيث يستلم الخماس من وكيل (شاوش) البايلك أو صاحب المزرعة أدوات العمل الضروريّة من فؤوس ومحاريث، مع إعانة نقديّة وعينيّة تعرف بـ "الصارميّة" في شكل سلفة يعوضها الخماس عند جني المحصول، قدرت حسب السجلات الرسميّة بإحدى مزارع البايلك (حوش الرغاية) على عهد الداي بابا حسن 1242هـ-1827م بـ 410 ريال بوجو[3]، يستفيد منها ستة عشرة فلاحاً يعملون في هذا الحوش[4] ومسجلة بأسمائهم الحصص (الصارميات) التي أخذها كلّ واحد منهم، وهي تتراوح قيمتها بين 10 و50 ريال بوجو لكلّ فلاح.[5]

[1]- القياد: قسم البايلك إلى عدة أجزاء، تعرف بالأوطان، ويحتوي كل وطن على مجموعة من القبائل والأعراش والدواوير. وكان يعين على كل وطن أو مجموعة من الأوطان قائد، أما الشيوخ فكانوا يعينون على القبائل والدواوير. وكان القياد يعينون من قبل الباي. دحماني توفيق، الضرائب في الجزائر (1206-1282هـ/1792 -1865م)، ص149.

[2]- ناصر الدّين سعيدوني، دراسات تاريخيّة في الملكية والوقف والجباية الفترة الحديثة، ص55.

[3]- ريال بوجو: عملة محلية كانت تستعمل بالجزائر في العهد العثمانيّ، تقدر قيمتها سنة 1830م بفرنك وثمانين سنتيماً للريال بوجو الواحد. ناصر الدّين سعيدوني، المرجع نفسه، 53.

[4]- الحوش: الأحواش، وهي المزارع التي انتشرت بفحص مدينة الجزائر. بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص 373.

[5]- عقاد سعاد، المرجع السابق، ص101.

في حال وجود مانع ما إما بسبب المرض أو الغياب أو أي سبب آخر، يجب على الخماس أنّ يعوض الفلاح بعامل آخر على حسابه الخاص طيلة مدة غيابه حتىّ لا يتأخر العمل، وفي حالة ما إذا رفض الخماس أداء العمل أثناء غيابه بواسطة عامل آخر، يكون للمالك الحق حسب العادة أنّ يُحمّل الخماس الأعباء الماليّة المترتبة عن تعويضه بعامل آخر، وإذا ثبت أنّ الخماس لا يؤدّي عمله كما ينبغي يحق للمالك فصله من العمل وتعويضه بشخص آخر.[1]

وكثيراً ما تساعد الأسرة بأكملها الخماس وتعينه على عمله عند صاحب الأرض، بزرع الأراضي وإنجاز مختلف الأشغال اليدويّة، حيث يعطي المالك أو صاحب الضيعة للعامل خمس الغلة مقابل أتعابه والمجهودات الماديّة التي يقوم بها أفراد أسرته. وإذا لم يكفه ذلك، فإنه يستقرض الحبوب من قمح وشعير. وقبل أنّ تُسلم إلى الخماسين غلالهم يأتي قايد الدوار ليخصم ما عليهم من ديون وتسبيقات، ولا يعطي لهم إلا ما تبقى،[2] ثمّ يحملون محاصيلهم لبيعها في الأسواق، وعادة ما تكون أثمانها منخفضة لكثرة عرضها في وقت واحد، وهو ما يقلل من حظوظ الخماسين في الحصول على ما يجنبهم الحاجة إلى الملاك الكبار في المستقبل.[3]

كما يتوجب على الخماس العودة من حين لآخر لمراقبة الأرض المزروعة حتىّ لا تتحول إلى مراعي لمواشي الجيران، هذه الحرية تستمر إلى فصل الربيع، وعند حلول هذا الفصل الأخير يتوجب عليهم قضاء معظم أيامهم في الحقول التي حرثوها من أجل نزع الأعشاب الضارة التي نمت فيها.[4]

عندما تنتهي الأعمال الفلاحيّة كلّها، يخصم من المنتوج المتحصل عليه الضرائب التي تذهب للدولة، والباقي يوزع على الجانبين، كالتالي: أربعة أخماس للفلاح وخمس للخماس ومن هذا المنطلق استحق الخماس تسميته.

---

[1] - Abou Bekr Abdesselam, Op, Cit, p818, 819.

[2]- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص35.

[3]- كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص189.

[4] - Abou Bekr Abdesselam, Op, Cit, p819.

يتوجب على كلّ واحد من الخماسين قبل أن يأخذ نصيبه من المحصول أن يدفع ما عليه من الديون التي دفعها له الفلاح طيلة المدة التي استغرقتها الشراكة مع الفلاح. في حال وجدت صعوبات في ذلك يمكن للفلاح أن يمنع الخماس المديون من الحصول على نصيبه من الحبوب حتّى دفع جميع ما يدين به للفلاح.[1]

وقد كان نجاح أسلوب الخماسة في واحات توات يعود إلى التكافل الاجتماعي بين الغني والفقير على قواعد واضحة وثابتة نابعة من عمق تعاليم الدين الإسلامي.[2]

ثانياً: نظام السخرة أو التويزة.

تعرف المساعدة المتبادلة بين الجزائريين بالتويزة، وهي أبرز أشكال التضامن في الباديّة، وقد اقتضاها نظام الجماعة حيث تكون لصالح أحد أفرادها في مواسم الحرث والحصاد فتقل تكلفة الانتاج. غير أنّ هذه المساعدة خرجت عن إطارها حيث صار البايلك يستغل الفلاحين بصيغة التويزة، خصوصاً الذين تجاور أراضيهم أراضيه والفلاحين الخماسة الذين يؤجرون بعض أراضي الدولة، إذ صارت تطلب منهم المساهمة في عمليات الحرث والحصاد.[3]

حيث يلجأ الحكام إلى تسخير القبائل الخاضعة "الرعية" في الأعمال الفلاحيّة التطوعيّة المعروفة بالتويزة أثناء عمليتي البذر والحصاد.[4] وهي المساهمة في عمل جماعي بدون أجر أو مقابل لفائدة أحد أفراد الجماعة في موسم الحرث أو في أوقات الحصاد، ممّا يسمح له بالحصول على إنتاج أقلّ كلفة، وقد توسع هذا العمل الجماعي التعاوني الذي اقتضاه نظام الجماعة وطبيعة تكوين القبيلة باعتباره فرصة لتقديم العون لينتفع بها الجميع.[5]

[1] - Abou Bekr Abdesselam, Op, Cit, p 821.

[2] - صالح بوسليم، المرجع السابق، ص114.

[3] - كمال صحراوي، المرجع السابق، ص189.

[4] - ناصر الدّين سعيدوني، دراسات تاريخيّة في الملكية والوقف والجباية الفترة الحديثة، ص55.

[5] - عقاد سعاد، المرجع السابق، ص105.

ب– طريقة الاستغلال غير المباشر:

أولاً: حكور المكافآت والترضيات.

عندما يتعذر الاستغلال المباشر تُسلم أراضي الدولة لضباط الجيش ولكبار الموظفين وذوي النفوذ والمكانة الاجتماعيّة المرموقة، أو شيوخ الزوايا أو رؤساء العشائر الكبرى والقبائل القويّة المتعاملة مع السلطة العثمانيّة أو قبائل المخزن مقابل الاستفادة من خدماتهم العسكريّة والإداريّة واكتساباً لتأييدهم، ومكافأة لهم.[1]

إنّ استحداث حكور المكافآت والترضيات كان استجابة لظروف محليّة وأوضاع تاريخيّة كان يعيشها قطاع كبير من بايلك الشرق وأراضي الجنوب وقيادة سيباو[2]، ولا تتضرر سلطة البايلك بهذا الإجراء بل يوطد به نفوذه ويدعم هيمنته ويحافظ على مصالحه الماديّة والمعنويّة.[3]

ثانياً: اقتطاع الأراضي.

كان العثمانيون يقسمون حصة البلاد التي يفتحونها بين العائلات التي تريد الارتباط معهم، حيث يُعطى لكلّ واحدة منهم مشتى[4] يقوم بزراعتها الفلاحين، وذلك في مساحة نسبيّة، بحسب

---

[1]– بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص303.

[2]– سيباو: هو اقليم جرجرة أو بلاد زواوة الجبلية، يشرف عليها قائد، يخضع لباي التيتري، سكنته قبائل بربرية مستقلة. بلبروات بن عتو، المرجع نفسه، ص 378.

[3]– المرجع نفسه، ص303.

[4]– مشتى: كلمة مشتى يسميها سكان الجنوب الوهراني: "شط" ومشتى من ماش، وهو الشيء القليل أو المنحط، والعرب موشة أيّ الفقراء. كما أن المشتى مأخوذة من الشتاء، وهي مخيم شتوي، قسم من الأراضي المملوكة للزراعة والتي كانت تخصص لعائلات الدوار قطعة من الأراضي لزراعتها. توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1206–1282هـ/1792 – 1865م) دراسة مقارنة، ص170.

عدد الزويجات التي يملكونها، أما بقية سكان الدوار[1] فكانوا يعتمدون في معيشتهم إما على تربية قطعان الماشيّة وإما من خمس محصول الأراضي التي يفلحونها، وقد كانت أراضي البايلك تقتطع للفلاحين والقبائل، وبصفة خاصة لصالح قبائل المخزن[2] وضباط الجيش وكبار الموظفين لمدة غير محددة، مقابل مبلغ نقدي يضاف إلى الضرائب الشرعيّة.[3]

ثالثاً: كراء الأراضي الزراعيّة أو الحكور.

وإكراء الأرض، بمعنى إيجار أرض ما لمدة معيّنة محدودة، أو بدون حد بشروط وفي مقابل بدل. ويقال لهذا البدل الذي يدفع عن ثمرة استغلال الأرض أو أيّ كراء "اثوبت"، أيّ "الثواب" "ثواب". ثواب أجر الانتفاع من الشيء الذي أجر.[4]

هذا وقد التجأ الحكام إلى كراء أراضي الدولة لسكان القرى والدواوير والدشر المجاورة عندما كان يتعذر عليهم استغلالها مباشرة أو يصعب عليهم مراقبتها، أو عندما لا يرون فائدة في إقطاعها للمتعاملين معهم. ويعرف هذا الكراء بتسميات مختلفة حسب الأقاليم والجهات، فيطلق عليه مثلاً بالشرق الجزائري "الحكور"[5] وتعرف الأرض التي يؤخذ عليها الكراء أو الحكور "بعزل جبري" وهي في أغلبها تتركز حول مدينة قسنطينة، وتنتشر على مساحة واسعة قدرت حسب

---

[1]– الدوار: هو اجتماع ما بين عشرين إلى ثلاثين خيمة، كل خيمة مصنوعة من جلد البقر، وهي لا تقفل ومعرضة للريح والمطر، وكل مجموعة من الخيم محاطة بسياج من الأعواد والأشواك، توضع فيها الماشية في الليل، وقد توجد حول هذه الخيم كلاب لحراسة الماشية من الحيوانات المفترسة. بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص 376.

[2]– إن أهمّية وضعية أراضي المخزن تكمن في أنها أصبغت على عشائر المخزن صفة اقطاعيّة، كان لها تأثير ملموس على حياة جانب كبير من سكان الأرياف الجزائريّة قبل الاحتلال. وترتبط هذه الصفة الاقطاعيّة بكيفية استغلال الأرض، وبطريقة حيازتها ونوع الخدمات والارتباطات المترتبة عليها، وبذلك يصبح النظام الاقطاعي للمخزن نابعاً من علاقة الفارس بالأرض التي يعيش عليها. ناصر الدّين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، ص 116.

[3]– توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1206–1282هـ/1792 –1865م) دراسة مقارنة، ص170.

[4]– جواد علي، المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام، ج13، دار الساقي، ط4/ 1422هـ_2001م، ص221.

[5]– الحكور: ويعتبر نوعاً من الضرائب، وهو نوع من الإيجار على الأراضي، يقدر عادة 5 دورو للجابدة. ينظر:

–Charles Feraud, op, cit , P 151.

الإحصائيات الفرنسيّة التي ترجع إلى منتصف القرن التاسع عشر، بستين ألف هكتار يستغل منها حوالي ثمانية وأربعين ألف هكتار في زراعة الحبوب والباقي يخصص لإنتاج الخضر والفواكه المختلفة، ويؤخذ على كلّ جابدة (أيّ حوالي 10 هكتارات) اثنا عشر صاعاً من القمح ومثلها من الشعير.[1]

وممّا يلاحظ أنّ هذا الشكل من الاستغلال غير المباشر لأراضي الدولة قد خلق روابط ومصالح متبادلة بين المدينة والباديّة، ذلك أنّ الحضر ولا سيمّا الطبقة المورسكية منهم، هم الذين كانوا يقومون بدور الوساطة بين الفلاحين العاملين والدولة، لأن كراء الأراضي عادة ما تحظى به هذه الطبقة الغنيّة، التي تلجأ بدورها إلى الفلاحين للعمل في الأراضي المكتراة.[2]

ويعرف الكراء باسم "الحكور" في بايلك قسنطينة،[3] حيث كانت رسوم الحكور في قسنطينة في بداية الأمر تقدر بخمسة وعشرين فرنكاً، ثمّ عرفت ارتفاعا في آخر عهد البايات، وكان يفرض على أراضي العزل التي كانت موجودة بكثرة في ضواحي قسنطينة، بخلاف باقي البايلكين الآخرين اللذين كانت فيهما أراضي العزل مشتتة متناثرة بين أملاك القبائل.[4] وكان كراء أراضي الدولة يوفر لخزينة مقاطعة قسنطينة ما يقدر بخمسمائة وسبعة وأربعين ألفا ومائة وسبعة وثلاثين (547.137) ريال بوجو سنوياً، حسب الإحصائيات التي تعود إلى السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي.[5]

---

[1]– ناصر الدّين سعيدوني، دراسات تاريخيّة في الملكية والوقف والجبايّة الفترة الحديثة، ص56.

[2]– ناصر الدّين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثمانيّ، ص 94.

[3]– وقد ذكر بأنّ الحكور خاص ببايلك قسنطينة، وهو إيجار الأرض الذي تدفعه القبائل للدولة. ينظر:
Robe Eugène, Les lois de la propriété immobilière en Algérie, impr. de J. Brecq (Alger), 1864, P p75, 76.

[4]– توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1206–1282هـ/1792 –1865م) دراسة مقارنة، ص171، 172.

[5]– ناصر الدّين سعيدوني، دراسات تاريخيّة في الملكية والوقف والجباية الفترة الحديثة، ص57.

3. طريقة استغلال أراضي العرش:

وهي الأراضي التي يستغلها كامل أفراد القبيلة كلّ حسب طاقته، ولكن الأسبقيّة تعطى للمعوزين حتىّ يتخلصوا من الفقر والقافة،[1] حيث سمح هذا النوع من الحيازة بانتشار الأعمال التضامنيّة بين عائلات العشيرة، إذ بواسطة العمل التضامني (التويزة) تتمكن تلك العائلات التي لا تملك اليد العاملة من استغلال قطعة أرض.[2]

ويعود التصرف في الملكيات المشاعة إلى سكان القبيلة أو العرش أو الدوار، الذين يقومون عادة باستغلالها جماعياً، حيث يوجد لكلّ بيت أو أسرة نصيب منها حسب امكانياتها وحاجاتها، مع ترك جزء من الأرض للاستغلال الجماعي للانتفاع به في الرعي أو تركه بوراً لتتجدد خصوبته، وفي حالة تغيب أحد الأفراد وإهماله لحصته من الأرض المشاعة، فإن أعيان الجماعة يتولون تسليم الأرض لمن يقوم بخدمتها، وعادة ما يتولى شيخ الدوار أو الدشرة أو العشيرة تنفيذ ذلك، وفي بعض الأحيان عندما تكون القبيلة خاضعة للدولة أو تصبح الأرض مراقبة من طرف الحكام يتولى القائد أو الشيخ المعين من طرف السلطة نيابة عن الجماعة مهمة اقرار ما تعارف عليه أفراد القبيلة.[3]

4. الانتفاع بأراضي الوقف:

إنّ الأراضي الموقوفة من حيث طريقة استغلالها وكيفية الانتفاع بها تصنف إلى وقف خيري وإلى وقف أهلي:

والوقف الخيري هو أنّ يحبس المالك غلة ملكه على جهة خيريّة،[4] ويعود مردود أراضي الوقف الخيري أو الحبس العام إلى المصلحة العامة التي حبست من أجلها عملاً بأحكام المذهب المالكي

---

[1]– محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 59.

[2]– المرجع نفسه، ص 377.

[3]– ناصر الدّين سعيدوني، دراسات في الملكية العقاريّة، ص44.

[4]– عليوان اسعيد، أوقاف الجزائر في العهد العثمانيّ ومساهمتها الاجتماعيّة والثقافيّة، مجلة الإحياء، كلية العلوم الإسلاميّة، جامعة وهران 1، الجزائر، العدد الحادي عشر، ص296.

السائد ببلاد المغرب العربي الذي يشترط في الحبس بصفة عامة أن منفعته تعود مبدئياً على المصلحة العامة.[1] وهو يتكوّن من الأوقاف الأهليّة التي انقرض العقب محبسها، ويشترط في الحبس تنفيذ مضمون عقد المحبس في الحين بلا قيد أو ارجاء أو تردد وهذا النوع من الوقف كان ينتشر داخل البلاد الجزائريّة حيث يسود المذهب المالكي بين السكان.[2]

أما أراضي الوقف الأهلي أو العائلي أو الذري فهو أنّ يحبس المالك غلة ملكه على واحد أو أكثر من أقربائه أو غيرهم،[3] فهي التي يحتفظ فيها المحبس أو عقبه بحق الانتفاع بها، بحيث لا تصرف على الغرض الذي حبست من أجله أساسا إلا بعد انقراض العقب أو انقطاع نسل صاحب الأرض المحبسة حسبما هو منصوص عليه في وثيقة الحبس، وذلك عملا بأحكام المذهب الحنفيّ.[4]

وتعددت الوثائق المختصة بالوقف مثل الوثيقة التي تحدثت عن "الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم حضر لدي كاتبة المكرم القايد عثمان كان ابن فلان التركي وأشهد على نفسه بحضرة جماعة المسلمين أنه حبس ووقف لله تعالى جميع الحوش الكائن بوطن يسر بما اشتمل عليه مقلدا في ذلك الامام الأعظم أبو حنيفة النعمان رضي الله تعالى عنه وأرضاه أمين. فأراد أن ينتفع بذلك مدة حياته وبعد وفاته يرجع الحبس إلى أولاده وأولاد أولاده الذكر والأنثى في ذلك سواء ومن مات..".[5]

وقد يكون عقد الوقف عند إنشائه مشتملاً على النوعين، فيكون جزء من الأعيان الموقوفة موقوفاً على جهة خيريّة وجزءا آخر يكون وقفاً على النفس ومن بعده على من يشاء من ذريته.[6]

---

[1]– ناصر الدّين سعيدوني، دراسات في الملكية العقاريّة، ص51.

[2]– المرجع نفسه، ص 78.

[3]– عليوان اسعيد، المرجع السابق، ص296.

[4]– ناصر الدّين سعيدوني، دراسات في الملكية العقاريّة، ص51.

[5]– الأرشيف الوطني الجزائريّ، المحاكم الشرعيّة، الرقم الجديد 127، رقم الوثيقة 132 ف، (1281هـ/ 1865م)، علبة 126/ 127.

[6]– عليوان اسعيد، المرجع السابق، ص ص296، 297.

وساعد على انتشار الوقف الأهلي بفحص الجزائر عدة عوامل منها إجماع العلماء على الإفتاء حسب المذهب الحنفي الذي يقر الوقف الأهلي تشجيعاً للوقف وترغيباً في الأجر، وكذلك رغبة المحبوس في توفير مصدر رزق دائم لأفراد أسرته، وحفظ حقوق عقبه من اليتامى والأرامل والقصر، وذلك لكون الوقف الأهلي يوفر أحسن وسيلة تحفظ لهم حقوقهم وتبقيهم في منأى عن تقلبات الزمن وتحول دون إتلاف الورثة لما ورثوه من أملاك وأراضي وثروات.[1]

ويضاف إلى ذلك عامل آخر يتمثل في أن الوقف الأهلي في حد ذاته كان أفضل طريقة للحد من اجراءات المصادرة[2] وأحكام التغريم التي كان الحكام الأتراك كثيراً ما يلتجئون إليها عندما تدفعهم الحاجة وتضطرهم الظّروف الاقتصاديّة الصعبة إلى وضع يدهم على أملاك بعض الأثرياء والمورسكيين، وفي هذه الحالة وجد أصحاب الأملاك العقاريّة والأراضي الزراعيّة بالفحص في الوقف الأهلي إجراء شرعياً يحفظ لهم ثروتهم ويبقيهم في مأمن من تعسف الحكام ويمكنهم من المحافظة على أملاكهم، ويسمح لذريتهم بالإنتفاع بها باعتبار أن الحبس في حد ذاته لا يباع ولا يشترى ولا يمكن حيازته بتصرف أو استحواذ أو مصادرة.[3]

إنّ الأراضي الموقوفة قد كرست طريقة استغلال زراعي[4] غير مباشر باعتبار أنّ المنتفع بالحبس الأهلي لا يملك حق التصرف في الحبس الذي يعود إلى المرجع الذي حبس عليه، وإنّما يحق له استغلاله أو كراءه في شكل عناء أو كراء مؤبد.[5] لضمان مردوده والمحافظة عليه، وفي هذه الحالة

---

[1]– ناصر الدّين سعيدوني، دراسات في الملكية العقاريّة، ص 78.

[2]– قال ابن العطار: "وجرت الفتيا بأنّ التطوف على الأرض مع الشهود على المحبس عنها بالكلام إلى المحبس عليه بمحضرهم حيازة تامة. وإنّ لم يعاين الشهود عمله ونزوله فيها. وقال ابن الهندي: إذا تصدق على رجل بأرض لها كراء وحرث، ولم يأت إبان ذلك، حتى مات المتصدق فهي حيازة. ينظر: محمد بن محمد الطيب بن أحمد بن المبارك، المصدر السابق، ص174.

[3]– ناصر الدّين سعيدوني، دراسات في الملكية العقاريّة، ص ص 78، 79.

[4]– قال ابن الحاج: "لا يجوز إعطاء الأرض المحبسة مغارسة، لأنّه يؤدّي إلى بيع بعضها، فإنّ وقع وفاته وكان للحبس غلة، أعطي منها حتى تخلص الأرض والغرس للحبس، وإنّ لم تكن له غلة اشترك في ذلك على القيم، ولا يجبر على إعطاء قيمة الأرض". محمد بن محمد الطيب بن أحمد بن المبارك، المصدر السابق، ص173.

[5]– ناصر الدّين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية الفترة الحديثة، ص62.

يصبح كلّ ما يستخدمه متولي الكراء[1] من بناء وغرس ملكاً شخصياً له شريطة أنّ يلتزم بخدمته وصيانته، وبذلك تراعي مصالح صاحب الحبس والغرض الذي حبس من أجله، وعمليّة كراء الحبس التي قد تكون مؤبدة أو محددة بعدد من السنين تقدر نظرياً بتسعين سنة، تعرف بالعناء لدى أهالي الجزائر.[2]

واستُغلت أراضي الوقف للزراعة، فنجد أوقاف أبي مدين توزع على الوجه التالي: 9 بساتين و4 مزارع وقطعتا أرض وطاحونتان.[3] واكتسبت الأوقاف بفحص الجزائر أهميّة خاصة ووضعاً مميزاً أواخر العهد العثمانيّ، إذ أصبحت تستحوذ على ما يزيد عن نصف الأراضي المستغلة زراعياً، وتساهم بما يعادل نصف الإنتاج الزراعيّ، وتساهم بما يعادل نصف الإنتاج الزراعيّ.[4]

5. إحياء أراضي الموات:

يكون إحياء أراضي الموات بالزراعة والبناء وجلب الماء وغير ذلك من الأنشطة العمرانيّة،[5] هذا هذا ولا تتحول الأرض الموات إلى ملكيّة خاصة أو مشاعة ولا يحق للدولة أن تضع يدها عليها واستغلالها.[6]

[1]– ونجد أنّ محمد بن محمد الطيب بن أحمد المبارك الخنقي يقول –في اشتراط ما لا يجوز في الحبس، كالبيع مثلاً–: "وأتبع شرطه إنّ جاز، قال شارحه الشيخ الحطاب: مفهوم قوله، إنّ جاز، أنّه إنّ شرط ما لا يجوز، لا يتبع هذا الشرط –والله أعلم– شيء متفق على منعه، وإلا وقد نصّ في النوادر وغيرها، أنّه إذا شرط في وقفه إنّ وجد فيه ثمن رغبة بيع واشترى غيره، أنّه لا يجوز له ذلك فإنّ وقع ونزل مضى وعمل بشرطه...". محمد بن محمد الطيب بن أحمد بن المبارك، المصدر السابق، ص136.
واختلف في مسألة حول بيع الحبس إذا خرب ودثر، هل يجوز بيعه أم لا؟ قال ابن الحاجب نقلاً عن ابن خلدون الماجشون: لا يباع وإنّ خرب، قال ابن عبد السلام وصاحب التوضيح فيه: ظاهره ولو كان في بقائه ضرر..". محمد بن محمد الطيب بن أحمد بن المبارك، المصدر السابق، ص140.

[2] – ناصر الدّين سعيدوني، دراسات تاريخيّة في الملكية والوقف والجباية الفترة الحديثة، ص232

[3]– المرجع نفسه، ص233.

[4]– ناصر الدّين سعيدوني، دراسات في الملكية العقاريّة، ص77.

[5]– ابن حموش مصطفى، المرجع السابق، ص 41.

[6]– ناصر الدّين سعيدوني، دراسات في الملكية العقاريّة، ص ص40، 41.

وتقع أغلب أراضي الموات في المنطقة شبه الجافة المعرضة للجفاف والآفات الطبيعيّة كالجراد، ولوحظ أن اتساع أراضي الموات ظل طيلة العهد العثمانيّ يتناسب طردياً مع قلة السكان وحلول القحط وانعدام الأمن وضعف السلطة المركزيّة، التي أصبحت الظاهرة المميزة مع مطلع القرن التاسع عشر الذي عرفت فيها أراضي الموات أقصى اتساع لها، ففي السنوات الأخيرة من الوجود العثمانيّ قدر الفرنسيون مساحة الأرض الصالحة للزراعة في منطقة التل الخصبة بحوالي تسعة ملايين هكتار، لم يكن مستغلاً أو منتجاً منه سوى خمسة ملايين هكتار.[1]

ويذكر لنا "اوجين" Robe Eugène أنّ الأرض الميتة حقيقة الإحياء الوحيدة في العقيدة الإسلاميّة وسيلة للاستيلاء على القطاع الخاص، ولا يتم ذلك إلا بسبعة من الحقائق التي هي: "من خلال الأعمال التي تكشف المياه، وكذلك بالأعمال التي تكون عن طريق الإنشاءات أو التعمير، وبواسطة الزرع، وعن طريق حرث الأرض، وتطهير الأرض وقطع الأشجار، ومن خلال كسر الحجارة وتسوية التربة.[2]

ومن ذلك يمكننا القول بأنّ كلّ نوعية من الأراضي اختصت بطريقة معيّنة من حيث الاستغلال، إذ اختلفت طريقة الاهتمام بالأراضي، فمثلاً أراضي البايلك ازداد الاهتمام بها على غيرها من الأنواع الأخرى، ونجد أنّ أراضي الموات لم تشهد اهتمام كبير ربما لصعوبة احياءها، وذلك لوجودها في المناطق شبه الجافة المعرضة لكل الأخطار الطبيعيّة.

[1]– بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص306. ناصر الدّين سعيدوني، دراسات في الملكية العقاريّة، ص41.

[2] - Robe Eugène, La propriété immobilière en Algérie, impr. de Juillet Saint Lager (Alger), 1875, Bibliothèque nationale de France, p46.

المبحث الثالث: الضرائب على ملكيات الأراضي بإيالة الجزائر:

ولمعرفة أهميّة الأراضي في إيالة الجزائر العثمانيّة استوجب التطرق إلى أهم الضرائب التي كانت مفروضة على مستغلي الأراضي وأهم أنواعها:

والعثمانيون في إيالة الجزائر أوجدوا نظاماً ضريبياً متميّزاً وذلك بالجمع بين الضرائب الشرعيّة والضرائب المستحدثة، حيث كانوا يحصلون عليها من رعيتهم ومن الدول التي ترغب في الحصول منهم على امتيازات والمتاجرة معهم.[1]

"كان الخلفاء يأتون في آخر الربيع، فيخرجون معهم الأمحال[2] ليستخلصوا الخراج والزكاة والعشور، وهكذا وضع الأوائل الجباية[3] على المنهج الشرعيّ والأواخر صاروا يخرجون المحلات لاستخلاص المغارم والظلمات ونهب أموال المسلمين".[4]

ويبدوا أن الضرائب كانت تفرض على كافة أرجاء البلاد، وكانت ذات نظام ضرائبي واحد، وذلك باعتماد النظام الضريبي الإسلامي بشكل عام، وقد وحد العثمانيون الضرائب بشكل يتفق وحاجات كلّ منطقة، فسمحوا بايجاد مناطق تجنى منها ضرائب متعددة وهذا على ضوء الواقع المعاش. وهكذا تعاطى الحكم المركزي مع قضية إقامة نظام ضريبيّ محكم، لدولة واسعة الأطراف،

---

[1]– توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1206–1282هـ/1792 –1865م)، ص156.

[2]– الأمحال: المحال أو الأمحال والمحلات جمع محلة، وهو اسم أُطلق في العهد العثماني على مجموعة كبيرة من الجند، كانت تخرج من مدينة الجزائر، أو من عواصم البايلك الجزائرية الثلاث مرتين في السنة. وكانت المحلة تخرج مرتين في السنة، تحت إمرة الآغا من العاصمة، وبقيادة الباي أو خليفته من إحدى عواصم البايلك. توفيق دحماني، المرجع نفسه، ص 217.

[3]– والذي يقوم بالجباية يدعى الجابي، وهو محصل واردات الجزية والخراج وإيجارات الأوقاف، وكانت الإدارة التي يتبعها، منظمة بشكل دقيق في الدولة. سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، ص77.

[4]– أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص35.

وبدرجة معتبرة من المرونة والعمليّة، وهذه الطريقة كانت في الواقع مماثلة وبدرجة كبيرة للأعمال الإداريّة العثمانيّة في الجوانب الحياتية الأخرى.[1]

وحتىّ تتمكن الدولة من أداء مهامها والقيام بدورها على أحسن وجه، ينبغي أن يكون لها رصيد من المال، فلهذا تعد الضرائب التي تستخلص من السكان من الروافد الأساسيّة لخزينة الدولة فكلما تضاءلت مداخيلها تعرضت الدولة لأزمات اقتصاديّة واجتماعيّة، ممّا يؤثر على استقرارها، وينتهي بها الأمر في بعض الحالات إلى الإنهيار.[2]

ومن هنا يمكن دراسة الضرائب على حسب أصنافها على ملكيات الأراضي التي دُرست في المبحث الأول، حيث يمكننا تصنيف كلّ واحدة منها على حسب نوّعية الأراضي:

ولعلّه من المهم أن نلاحظ أن البايلك أو السلطة الحاكمة فيه، لم تكن تتدخل في تنظيم الإنتاج، ولا في فرض أنماط محددة من الزراعات والصناعات على القبائل والسكان، بيد أنّ تدخله كان يحدث على مستوى اقتطاع جزء من المنتوج على شكل ضريبة كانت في أكثر الأحيان عينيّة.[3]

وكانت الموارد الجبائيّة لإيالة الجزائر، تتشكل من ضرائب ورسوم عديدة، ويمكننا التمييز بينها، فبعضها ضرائب شرعيّة، وبعضها الآخر استحدثه العثمانيون، وفي هذا المقام تحليل لفئاتها وأصنافها، وأشكال تحصيلها.[4]

كان في العهد الأول لحكم العثمانيون بإيالة الجزائر نظام خاص لجمع الضرائب، وذلك أنّ الدولة تأمر ثلاث أجنحة عسكرية بالنزوح من مدينة الجزائر لتتفرق على الولايات الثلاث من أجل

---

[1]- توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1206-1282هـ/1792 -1865م) دراسة مقارنة، ص 156.

[2]- المرجع نفسه، ص85.

[3]- المرجع نفسه، ص 160.

[4]- المرجع نفسه، ص 161.

قبض الضرائب، وفي نفس الوقت تدعم أركان الدولة بتفقد آراء القبائل واتجاهاتهم السياسيّة حيال الدولة العثمانيّة بإيالة الجزائر.[1] وتلك الأجنحة هي:

- الجناح الشرقي: يوجه إلى عاصمة بايلك الشرق مدينة قسنطينة.

-الجناح الجنوبي: يوجه إلى بايلك التيطري.

-الجناح الغربي: يوجه إلى مدينة وهران.

وكان في كلّ جناح من هذه الأجنحة كتيبة مكونة من عثمانيون وكراغلة ورجال المخزن، تقف بجانب الباي لتلتقي بالجناح النازح من مدينة الجزائر، ثمّ يطوف الجميع بالولاية لجمع الضرائب اللازمة، وكانت غالب الضرائب تدفع عروضاً، لانقوداً.[2]

وبما أنّ موضوع البحث يتعلّق بالأراضي الزراعيّة، فإن هذه الجبايات التي سنتحدث عنها هي ضرائب شرعيّة، مقسمة إلى قسمين: الأولى وهي الجباية على أراضي الملك، والقسم الثاني يتمثل في الخراج الذي بدوره يتفرع إلى الضرائب على أراضي البايلك والمشاعة والموات.

1- الجباية على أراضي الملك.

تفرض هذه الجبايات على الأراضي الخاصة وتشمل العشور والزكاة، وهي مشرعة دينياً تمس المحاصيل الزراعيّة والحيوانيّة، تدفع بقيمة عينيّة أو نقديّة.[3] حيث توسعت هذه الأملاك في أواخر العهد العثمانيّ، وأصبحت تشمل جميع موظفي البايلك، من الباي وحتىّ المالك الصغير،

---

[1]- محمد بن ميمون الجزائريّ، التحفة المرضيّة في الدّولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تق، تح: محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية، الجزائر، ط/ 2، 1981م، ص41.

[2]- المصدر نفسه، ص41.

[3]- حسان كشرود، رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعيّة والاقتصاديّة بالجزائر العثمانيّة من 1659م إلى 1830م، إ: أ.د. فاطمة الزهراء قشي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث تخصص التاريخ الاجتماعيّ لدول المغرب العربي، جامعة منتوري -قسنطينة- كلية العلوم الإنسانيّة والإجتماعيّة، قسم التاريخ، 1428هـ/ 1429م – 2007م/2008، ص 28.

وأصبح فائض إنتاجها ينقل إلى المدن لتعيش منه، بل كان هناك من المرابطين من يمتلك مساحات شاسعة من الأراضي.[1]

نجد أحمد الشريف الزهار[2] يذكر كلّ باي وكيفيّة تقديمه للزكاة والعشور، فمثلاً باي الغرب: كان يدفع عشرة آلاف صاع قمحاً ومثلها شعيراً، ويوزع على أصحاب الدولة وخدامهم نحو ألفي صاع قمحاً ومثلها شعيراً، والغنم ستة آلاف رأس، ويوزع أيضاً على أصحاب الدولة وخدامهم مرتين في السنة.[3]

وبايلك الشرق مثله في عوائد المواسم، وفي زكاة القمح والغنم، أما الشعير فلا، وباي الشرق يزيد نحو ألفي رأس من البقر للبايلك، وألف رأس عوائد ويفرق القمح للعوائد كذلك، والتمر والزيتون في كلّ سنة في يناير ويبعث في صيف كلّ سنة مركباً مشحوناً بالشحم.[4]

ومن ذلك سنتطرق إلى دراسة كلّ من فريضة الزكاة وضريبة العشور، وذكر كيفية وطريقة دفع كلّ منهما مع تعريفهما:

أ_العشور:

يعتبر العشور من الضرائب الشرعيّة المباشرة التي تمس أراضي الملكية الخاصة الخاضعة لمراقبة البايلك الفعليّة، والعشور نظرياً حسب ما يفهم من صريح لفظه لا يتجاوز أخذ البايلك لعشر المحاصيل الزراعيّة، غير أنه في الواقع مخالف لذلك، فهو يطبق حسب الأعراف المعمول بها آنذاك

---

[1]- توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1206-1282هـ/1792 -1865م) دراسة مقارنة، ص 164.

[2]- الحاج أحمد الشريف الزهار: ولد بمدينة الجزائر سنة 1196هـ -1781م، أيام الباشا المجاهد العظيم محمد عثمان باشا، وتعلم وتفقه على أيدي كبراء العلماء، تولى نقابة الأشراف بعد وفاة والده. أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص9.

[3]- المصدر نفسه، ص 47.

[4]- المصدر نفسه، 47. وينظر في نفس الكتاب كل من زكاة باي التيطري وزكاة قائد سباو، ص47.

والمعتمدة أساسا في تقديراتها على مبدأ "الزويجة" أو الجابدة التي هي عبارة عن مساحة أرض زراعيّة يمكن أن يقوم بحراثتها ثوران وهي عادة من ثماني إلى عشر هكتارات.[1]

وكانت ضريبة العشر في سلم الهيكل الضريبي تجبى بشكل أساسي، من عشر المحاصيل. ومع شساعة البلاد، وكثرة عدد الجزائريين مقارنة بالعثمانيّن، وتعدد أوجه التحايل في دفع المتوجب من العشور، لم يكن بالإمكان استمرار هذا النظام البسيط، فالأراضي والتي كان كلّ منها خاضع لشكل معين من الملكيّة، ولنمط خاص في استغلالها، اتبع معها العثمانيون مقاربات خاصة.[2]

أما الزويجة، فهي وحدة متقلبة، بحسب طبيعة الأرض، وتقدر فيما بين 12 و14 هكتاراً في السهول الخصبة، وبين 08 و10 هكتارات في النواحي الوعرة، لكن كانت تحدد عموماً ب 10 هكتارات، وهي مساحة أرض، يمكن لثورين حرثها في موسم واحد، أما في النواحي التي يستعمل فيها الثيران، وتستبدل بالحمير، فإنها تأخذ وقت أكثر من الأولى التي كانت تحرث بالثيران.[3]

وكان يستعمل لزراعة الزويجة حوالي 06 أحمال قمحاً و04 أحمال من الشعير، لكن في معظم الأحيان كان الفلاح يبذر الشعير في ثلثي أرضه، والقمح في الثلث الآخر، وكان مقدار ما يتم تحصيله من عشور هو صاع[4] من القمح وصاع من الشعير، وحمولة أو شبكة من التبن، أي 0.1 صاع للهكتار الواحد من القمح، ومثله من الشعير.[5]

ويدفع العشور الجميع، بما فيه الفئات التي لها امتيازات، يدفعه العثمانيون والكراغلة والأجواد وغيرهم، حيث تعتبر الأراضي التي يشتغلها المخزن أو التي يحتلها المرابطون هي وحدها التي يمكن

[1]- ناصر الدّين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني، ص 88.

[2]- توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1206-1282هـ/1792 -1865م) دراسة مقارنة، ص 165.

[3]- المرجع نفسه، ص165.

[4]- الصاع حوالي 100 كلغ، مع اختلاف بسيط حسب الجهات. ناصر الدّين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، ص 43.

[5]- توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1206-1282هـ/1792 -1865م) دراسة مقارنة، ص166.

أن تُعفى من العشور. ويجمع العشور على أساس عشر الإنتاج المحقق بالفعل،[1] ولم يكتف الأتراك عادة بأخذ العشور فقط، بل يفرضون إلى جانبه كمية من التبن عن كلّ زويجة لمزارع الباشا، بينما يدفع الذين يقطنون أراضي المونة 4 شبكات لمزارع الباي.[2]

ويقدر العشور في بايلك قسنطينة بصاع من القمح وصاع من الشعير بالنسبة لكلّ جابدة، على أنه لم يكن مطبقاً على كلّ القبائل، فهناك بعض العشائر التي ظلت محتفظة بطريقتها الخاصة في تسديد ضرائبها، وهناك البعض الآخر كان يكتفي بدفع مقدار معين من المطالب المخزنيّة.[3]

وكانت أكثرية أراضي البلاد أراضي عشريّة، والقليل منها التي يتملكها غير المسلمين تسمى أرضاً خراجيّة، حيث كان يدفع أصحابها نصف المحصول، أو بالاتفاق بينهم وبين الحكومة. كما أنّه كان يستعمل إضافة إلى الزويجة تقدير آخر للعشور، حيث يحدد بالتقريب من خلال كميات البذور المزروعة على الأرض، والعشور كان يحصل عل المحصول الإجمالي، دون حساب مصاريف الإنتاج.[4]

وترجع أهميّة عائدات العشور إلى المساحة الشاسعة التي كانت تؤخذ منها، فثلث أراضي بايلك الشرق الزراعيّة كانت ملكيات خاصة تخضع لهذا النظام الجبائي، وتوفر لمخازن الدولة كلّ سنة: عشرون ألفاً وسبعمائة وإثنتان وستون (20762) قيسة من القمح والشعير، كما أن مداخل أراضي العشور سنوياً ببايلك التيطري كانت تقدر بألف وثلاثمائة وثلاثون (1330) حمولة جمل، وهذا يجعلنا نتساءل عن الطريقة التي كان يتم بها جمع هذه الكميات الضخمة من الحبوب.[5]

---

[1] – صالح عبّاد، الجزائر خلال الحكم التركي، ص346.

[2] – المرجع نفسه، ص 346.

[3] – ناصر الدّين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر –العهد العثماني، ص325.

[4] – توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1206–1282هـ/1792 –1865م) دراسة مقارنة، ص166.

[5] – ناصر الدّين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني، ص 89.

ويعرف القابض المكلف بالعشور في بايلك الشرق باسم قائد العشور، وهناك قائدان واحد مكلف بالجهة الشرقيّة وآخر بالجهة الغربيّة من البايلك.[1] وكان دوره مقتصراً على تحديد مبلغ العشور المدفوع من كلّ قبيلة، وهذا ما كان يدل على نوع من الأهميّة في المنصب، لذلك كان غالباً ما يقع تعيينه تحت إجبار من قبل الأغا.[2]

وعندما علم الأتراك أن جباة الضرائب يقومون بتجاوزات، أي أن الدولة لم تكن تقبض بالضبط جميع المبالغ التي تعود لها وأن الجباة كانوا يجمعون أكثر من اللازم، عندئذ وجدوا وسيلة تمنع تلك التجاوزات التي كانت تثبط الفلاحيّن وتعوقهم.[3]

ويباشر قياد العشور مهامهم بالاتصال مباشرة بالفلاحيّن، فيحرصون على القيام بالتجول بالمزارع (الأحواش) عند الحرث وأثناء موسم الحصاد بمعية قياد الأوطان وبمساعدة قوة عسكريّة تعرف بالمكاحليّة أو الصبايحيّة (الفرسان المزودين بالبنادق)، وأثناء ذلك يتم تقدير كمية العشور بالرجوع إلى أعيان الجماعات وشيوخ القبائل لتحديد عدد الزويجات أو الجابدات المحروثة، وبهذا الإجراء يصبح شيوخ القبائل ملزمين بما وقع التصريح به وتم إثباته في السجلات الخاصة بالعشور، والتي تعرف "بالجريدة"، فتوضع منها عدة نسخ مماثلة لها توزع على شيوخ القبائل وقياد العشور، وتحفظ منها نسخة بالادارة المركزيّة بالجزائر (عند المكتباجيّ في الغالب) حتىّ يؤمن عليها ممّا قد يطرأ عليها من تغيير في كمية العشور المتوجبة على الفلاحيّن.[4]

وفرض على كلّ محراث يجره ثوران حمولة بعير من القمح وأخرى من الشعير، وعندما يأتي السكان بمقادير رسومهم، فإن القابض يسلمهم مقابل ذلك وصلاً، والقائد في القبيلة مجبر على إحصاء عدد الفلاحيّن المالكين للمحاريث، وبعد ذلك يسلم نسخة صحيحة للقابض الذي يجمع

[1] – صالح عبّاد، المرجع السابق، ص346.

[2] – توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1206–1282هـ/1792 –1865م) دراسة مقارنة، ص 150.

[3] – حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص106.

[4] – ناصر الدّين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية الفترة الحديثة، ص327.

الضرائب حسب ذلك الإحصاء، ويعطي الإيصالات لكلّ فرد، ويتفقد الكميات المقبوضة من الحبوب ليتمكن من محاسبة القابض الرئيسي في الدولة، ولكن عندما يثبت أن الأراضي لم تنتج شيئاً، فإن المزارعين يعفون من تلك الضرائب.[1]

وكان من حق الفلاح الاعتراض على النتائج المسجلة في مذكرة كاتب قائد جبري، قبل أنّ ترفع إلى الباي ليعيد تقدير المبالغ المسجلة في هذه المذكرة من جديد، وبعد اتخاذ الإجراءات على ضوء تقرير القائد تسلم القوائم النهائية للقياد للحصول على كميات العشور عند خروجهم مع المحلة، وكان القياد يلتجئون إلى الاستعانة بالإعانات العسكريّة حتىّ يسهل عليهم الحصول على مداخيل العشور المطلوبة.[2]

ب_الزكـــاة:

وهي القدر الواجب إخراجه لمستحقيه في المال الذي بلغ نصاباً معيناً بشروط مخصوصة، وهي طهارة للعبد وتزكية للنفس، وهي أحد أركان[3] الإسلام الخمسة.[4]

والتعرف على واقع الجباية في إيالة الجزائر خلال العهد العثمانيّ يثبت أن الزكاة حافظت على طبيعتها من حيث كونها تؤخذ من الثروة الحيوانيّة (الأغنام) وإن تجاوز الحكام فيها النص الحرفيّ للأحكام الشرعيّة بالنسبة لمقاديرها، بحيث وفرت الإدارة العثمانيّة بإيالة الجزائر مداخيل معتبرة عينيّة ونقديّة، وقد جرت العادة أن توضع الأبقار والجمال تحت إشراف الفلاحيّن المستأجرين (الخماسة) لأراضي الدولة (عزل البايلك) بعد أن توضع ميزة على جلودها بطريقة الكي حتىّ

---

[1]– حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 106.

[2]– ناصر الدّين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني، ص90.

[3]– قال تعالى: **{ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا }**. سورة التوبة الآية 103.

[4]– صالح بن غانم السدلان، رسالة في الفقه الميسر، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد –المملكة العربية السعودية– 1425هـ، ص58.

ضمن المحافظة عليها، بينما يحول ما ليس صالحاً منها لخدمة الأرض إلى مدينة الجزائر لسد حاجة موظفي البايلك (الإدارة المركزيّة) من اللحم.[1]

واختارت الحكومة العثمانيّة الإبقاء على الزكاة المجباة من السكان، ضمن نصيبها الشرعيّ مع إدخال بعض التغييرات الطفيفة أو بدونها، والسبب الرئيسي في ذلك توجهاً لرغبة تجنب أي شكل من أشكال الفوضى والاضطراب الاجتماعيّ المحتمل، ولم يكن بالإمكان أيضاً توفير الإمكانات الإداريّة والتنظيميّة والإحصائيّة والرقابيّة اللازمة لدى الدولة لجباية كلّ المستحقات الحقيقية. ونتيجة لذلك بدأت الزكاة المفروضة تأخذ منحى آخر، وتجبى تحت دواعي متعددة وبمسميات مختلفة، إلا أن مقاييسها ومقاديرها التزمت بشكل الزكاة الشرعيّة.[2]

وفرضت الحكومة العثمانيّة الزكاة على رأس المال، أي على المواشي والأموال، وكانت الزكاة تعتبر كحق ودين للبايلك على الأفراد، وبمثابة اقتطاع إلزامي سنوي، وكان الهدف من ذلك الحد من سلطة الأغنياء، كما يستدل من القرآن الكريم[3]: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾[4]

وكانت الزكاة تقتطع عيناً، وبصفة نسبية من المزكين وتؤدى على الإبل والبقر والضأن والماعز. وتتم وفقاً للشريعة الإسلاميّة، بحيث أنّه لا زكاة من الإبل في أقل من خمسة ففيها شاة، إلى خمس وعشرين ففيها جمل، ولا زكاة من البقر في أقل من ثلاثين، أما زكاة الغنم فحتىّ تبلغ أربعين شاة، أما الخيول والبغال والحمير فقد كانت خارجة عن هذه الضريبة.[5]

---

[1]- عقاد سعاد، المرجع السابق، ص 97.

[2]- توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1206-1282هـ/1792 -1865م) دراسة مقارنة، ص168.

[3]- المرجع نفسه، ص168.

[4]_سورة الحشر، الآية 07.

[5]- توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1206-1282هـ/1792 -1865م) دراسة مقارنة، ص ص168، 169.

إنّ تقدير الزكاة وحسب بعض المصادر الأجنبيّة، لم تكن دائماً تخضع لذلك التقدير، بقدر ما تخضع لوفرة الماشية وقدرات المالكين. فقد ذكر "استرهازي"W. Esterhazy "أنّه كان يقتطع جملاً عن كلّ 25 رأساً، وبقرة عن كلّ 30 رأساً، أما الغنم فكان يؤخذ عن كلّ عشرة شاة".[1]

فإنّه وقت الحصاد نرى قائد العشور مصحوباً ببعض الموظفين منهم الكاتب الخاص، وبعضا من الجيش، وفي هذه العمليّة يكون وجود صاحب الأرض وشيخ القبيلة أمر ضروري، وبعد ذلك يسلم القائد مذكرة بالجريدة.[2]

أما كميات الصوف والعسل والشمع التي تؤخذ في شكل زكاة توجه رأساً إلى مخازن الدولة ويصدر قسم منها عن طريق الوكلاء الأوروبيين والتجار إلى الموانئ الأوروبيّة، وما لم يتم تصديره يحتفظ به في مستودعات (مخازن) البايلك الخاصة، وممّا يؤكد لنا أهميّة هذه الاحتياطات من مردود الزكاة، أن الفرنسيين عند دخولهم مدينة الجزائر (1246هـ/1830م) وجدوا بمخازن البايلك الخاصة بالمؤن كميات ضخمة من المنتجات التي توفرها ضريبة الجزائر، فقد حددت كمية الصوف بأربعة ألاف وتسعمائة وثمانية عشر (4918) قنطاراً بقيمة إجمالية مائتين وثلاثة وتسعون ألف وثلاثمائة وعشرون (293320) فرنكا وعدد الجلود بسبع آلاف وأربعمائة وثلاثة وخمسون (7453) قطعة جلد ثمنها يقدر بخمسين ألف وثلاثمائة وتسعة وخمسين (50359) فرنكا، ومقادير الزبدة بسبعمائة وستة وستون (766) جرة (زير) قيمتها قدرت ب 7124 فرنكا، وكمية القمح بتسعة ألاف وخمسمائة وثمانون (9585) كيلة ثمنها مائة وإحدى عشر ألفا وسبعمائة (111700) فرنك، والشعير بخمسمائة (500)كيلة.[3]

وكانت الزكاة تحصل أيضاً على الصوف والزبدة والعسل والشمع وغيرها بقيمة 3% من القيمة، مثل ثلاث جزات من الصوف عن كلّ مائة جزة، وكانت ترتفع أحياناً لما يكون البايلك في حاجة إلى المال، وذلك من خلال عدد المواشي وغيرها. أما الزكاة على المال فكانت محددة شرعاً

[1]– توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1206–1282هـ/1792 –1865م) دراسة مقارنة، ص169.

[2]– المرجع نفسه، ص98.

[3]– المرجع نفسه، ص97.

ب: 2.5% بحيث كلّ ما تجاوزت قيمته 200 درهم أو ما يعادل مائة وعشرين (120) فرنكاً فرنسياً.[1]

أما زكاة الفطر ففي الشريعة الإسلاميّة وبحسب المذهب الحنفيّ فإنها تعطى للفقراء مباشرة دون تدخل الدولة، وبالتالي لا تعتبر من موارد البايلك.

إن الخراف والأبقار والجمال الناشئة عن الزكاة كانت تحمل إشارة البايلك وطابعه، فالأبقار أو الثيران كان يتم بيع جزء منها، ويحتفظ بجزء آخر لاستعماله من قبل الخماسين بأراضي البايلك. وقد كان يعتني بكلّ المواشي، بحيث تعيش في المروج العشبية.[2]

2- الخـــــراج.

تنوعت الضرائب على أراضي البايلك والأراضي المشاعة وأراضي الموات والتي سميت بالخراج، بحيث لم تكن ثابتة واختلفت في كل جهة من جهات الإيالة الجزائرية.

أ. الضرائب على أراضي البايلك:

تنوّعت الضرائب بالنسبة لأراضي الدولة واختلفت طرق جبايتها، إلا أنّ أصولها الأولى تعود إلى أحكام الجبايات المفروضة على الأراضي التي فتحت عنوة أو صلحاً، وأصبحت فيئاً للمسلمين وملكاً لبيت المال بحيث يحق للحاكم أو الإمام التصرف فيها باستغلالها مباشرة نيابة عن جماعة المسلمين، كما هو الحال بالنسبة للأراضي التي كان يعمل بها الخماسة، أو بأخذ الخراج عن غلتها، كما هو الشأن فيما يخص الإقطاعات التابعة لفرسان المخزن أو الممنوحة للشيوخ والزعماء ورجال الدّين، أو توظيف الخراج المفروض عليها بنسبة ثابتة إلى مساحتها كما هو معمول به في الخراج الموظف، إذ تركت الأرض لأفراد القبائل لينتفعوا بها مقابل كراء سنوي "حكور" وهذا ما يؤكد لنا استمرار التقاليد الإسلاميّة واحترام الأحكام الشرعيّة بالنسبة لأراضي الدولة وان اختلفت

---

[1] - توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1206-1282هـ/1792-1865م) دراسة مقارنة، ص169.

[2] - المرجع نفسه، ص ص169، 170.

التسميات وتعددت الاجراءات وتباينت أساليب وسياسة الحكام حسب الظروف والأحوال التي كانت سائدة ببلاد المغرب العربي طيلة العهد العثماني.[1]

وقدر الكراء في الشرق الجزائريّ بعشر ريالات تسلم نقداً، أي ما يقدر بمائة وسبعة وثلاثون ألفا وخمسمائة وسبعة وأربعون (137.547) ريال بوجو عن كلّ جابدة، وفي بعض الأحيان تعطى كإقطاع لذوي النفوذ والمكانة مقابل دفع رسم سنوي لا يتجاوز أربع ريالات عن كلّ جابدة باعتباره عاشوراء أو كراء منخفضاً كما هو الشأن للأراضي التي يقيم عليها قبائل المخزن التي كانت توفر لبايلك الشرق ألفين وثلاثمائة وخمسة وأربعون (2345) قيسة قمح ومثلها شعير.[2]

ويساوي الحكور في بايلك قسنطينة 12 صاع قمح و12 شعير على الجابدة (10 هكتار) وهو ما يقارب 50% من الانتاج، وقد كانت لوازم العمل مضمونة من طرف السلطة الحاكمة بالبايلك ولذا لا يلزم المزارع أو المستأجر بشراء أدوات عمله كما أن المستأجر إذا حرث مساحة أكبر من المساحة المؤجرة له فإن الزيادة تكون خاصة به ولذلك تكون أرباحه في أغلب الأحيان أكبر من أرباح الباي.[3]

والواقع أن قيمة الضرائب كانت متفاوتة من منطقة لأخرى، فهي مرتبطة بطبيعة الأراضي الزراعيّة، ونوّعية الإنتاج، فكانت قبائل الرعية في حوض سباو، تدفع ثلاث صاعات من القمح، وصاعين من الشعير عن الزويجة الواحدة، أما القبائل القاطنة في المناطق الجبليّة، فكانت ضريبتها تحدد بالنقود. ولأخذ فكرة عن القيمة الإجماليّة للضرائب في السنة الواحدة، فقد أورد: "روبان" ضرائب قيادة سباو في أواخر العهد العثمانيّ، فقدرت بألفي صاع من الشعير، وألف صاع من

[1]– ناصر الدّين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، ص 50، 51.
[2]– سماعيلي زوليخة المولودة علوش، المرجع السابق، ص ص280، 281.
[3]_جميلة معاشي، الأسر الحاكمة في بايلك الشرق الجزائريّ، ص 183.

القمح، ومائة كيلة من الزيت، ومائة كيلة من التين المجفف، وأربعة وستين كبشاً سميناً ومائة كبش عادي.[1]

ب. الضرائب على أراضي العرش:

كان الحكام يستخلصون من مستغلي هذه الأراضي ضريبة سنويّة تتغير تسميتها حسب الجهات وهي المعروفة بالنائبة أو الغرامة أو المعونة أو الخطية أو المجبى، وكانت تستخلص من المحاصيل الزراعيّة، تُدفع نقداً في الغالب وفي بعض المبالغ من النقود إذا كانت لا تفي بمطالب الحكام، هذا بالإضافة إلى مطالبة الحكام لمستغلي الأراضي المشاعة ببعض الضرائب الفصليّة التي كان السكان يطلقون عليها تسميات مختلفة، وفي إيالة الجزائر تعرف بضيفة الدنوش[2] وخيل الرعية وحق البرنوس[3] ومهر الباشا[4] والفرس[5] والفرح والبشارة[6] وغيرها.[7] إذ تعتبر هذه الضرائب المذكورة من بين أنواع اللزمة والمعونة، وسيتم تعريفهما في هذا المبحث.

---

[1]– توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1206–1282هـ/1792 –1865م) دراسة مقارنة، ص174.

[2]– الدنوش: هي نوع من الضرائب، مصنفة إلى دنوش صغرى يؤديها خليفة الباي للداي مرتين في السنة "خريفا وربيعا"، ودنوش كبرى يؤديها الباي نفسه للداي مرة كل ثلاث سنوات أي عند نهاية عهدته. بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص 376.

[3]– البرنوس: هدية تقدم بمناسبة تسلم الشيوخ الخلعة رمز اسناد المنصب أو تجديده. ناصر الدّين سعيدوني، النظام المالي في أواخر العهد العثماني، ص99.

[4]– مهر الباشا: اعانة يساهم بها الأهالي في نقل هدايا الدنوش إلى الجزائر، تختلف قيمتها من جهة إلى أخرى فهي في بايلك قسنطينة مثلاً تتراوح بين 600 و700 حصان. ناصر الدّين سعيدوني، المرجع نفسه، ص99.

[5]– الفرس: مساهمة اضافية تلتزم بها بعض القبائل الخاضعة، التي لا تمارس زراعة معتبرة، وهي تتمثل في تقديم فرس حربي. ناصر الدّين سعيدوني، المرجع نفسه، ص99.

[6]– البشارة: من أعياد القبط، يقولون: إنه سمي بذلك لأن جبريل عليه السلام بشر مريم بميلاد المسيح عليه السلام، وقته في التاسع والعشرين من شهر برمهات، أحد شهور السنة القبطية. مصطفى عبد الكريم الخطيب، المصطلحات والألقاب التاريخية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/1، 1416هـ–1996م، ص79.

[7]– ناصر الدّين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، ص46.

يعود الإشراف على هذه الضرائب باعتبارها مطالب مخزنيّة إلزاميّة، إلى موظفي الجهاز الإداري المكلف بالجبايات والذي يعود النظر فيه إلى حاكم الجزائر (الداي)، وإنّ كان التصرف الفعلي ظل من صلاحيات قائد الجيش (آغا الغرب)، فهو بجانب مهامه العسكريّة يعتبر المشرف الفعلي والمباشر على الضرائب المستحدثة. وتتميّز هذه الضرائب بكونها غير محددة في كميتها وغير موحدة في نوعيتها.[1]

✓ **ضريبة الغرامــة:**

هي ضريبة استثنائيّة، كان يدفعها السكان، وتختلف باختلاف جهات البلاد، ولم يكن يؤديها الناس إلاّ في أماكن محددة،[2] حيث تفرض على المناطق الخارجيّة عن السلطة الفعليّة للبايلك بالصحراء والهضاب العليا والمناطق الجبليّة، مثل بلاد القبائل الكبرى والشمال القسنطينيّ، عوضاً عن العشور، وهي تسدد إما نقداً أو عينا وغالباً ما تؤخذ الغرامة عيناً في شكل مواشي ومواد غذائيّة لتوفرها لدى الأهالي.[3]

ومن ذلك يمكننا القول بأن هذه الضرائب المفروضة على السكان المستقرين على الأراضي المشاعة كانت غير ثابتة ولا محددة، لا من حيث النوّعية ولا من حيث الكمية، كما أنها كانت تتصف بالتعدد واختلاف التسميات، بحيث أصبحت متداخلة لا تخضع لأيّ ترتيب أو تنظيم، إذ كانت كميتها ترتبط أساساً بقوة المحلة الفصليّة وفعالية فرسان المخزن، وبالفصل الذي تؤخذ فيه، إذ كانت كلّما زادت قوة المحلة الفصليّة وبرهن فرسان المخزن على جديتهم ومهارتهم كلّما زادت كميتها وتنوّعت أصنافها.[4]

فالقبائل التي تمارس نوعاً بسيطاً من الزّراعة في الهضاب العليا والواحات تفرض عليها الغرامة عن طريق الزويجة، أما العشائر التي تعتمد في حياتها على الرعي والإنتاج مثل الحنانشة

---

[1] – عقاد سعاد، المرجع السابق، ص ص 108، 109.
[2] – توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1206–1282هـ/1792 –1865م) دراسة مقارنة، ص 179.
[3] – ناصر الدّين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني، ص 95.
[4] – ناصر الدّين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية الفترة الحديثة، ص 53.

وأولاد سيدي يحي بن طالب والنمامشة ببايلك الشرق، وأولاد مختار ببايلك التطري فتفرض عليها الغرامة مرة واحدة، اعتماداً على معلومات بسيطة لا تستند إلى أيّ احصاء.[1]

وتختلف الغرامة عن اللزمة، في كونها مرتبطة عادة بتوجيه المحلات العسكريّة، وليس بالالتزام السنوي. وكانت الرسوم المفروضة تتوافق وطبيعة بعض السكان والقبائل.[2]

وكانت الغرامة تفرض أيضاً، وعموماً على المواشي والصوف والزبدة والعسل والشمع والخيول والبغال والجمال والأبقار، والعبيد بجنسيه وغيرها، وأنّ الذي يرفض دفعها تتضاعف عليه، بل كانت الغرامة تفرض حتىّ على القبائل الممتنعة التي تريد دخول الأسواق.[3]

حيث تسند مهمة الكشف عن الثروات وتقسيم حصص الغرامة كلّ من القائد بمعونة من شيوخ الدواوير، حيث توزع على كلّ دوار حسب عدد الخيام في أوائل الربيع، لتسلم مباشرة بعد ذلك لخليفة الباي في شكل خيل أو غنم أو جمال أو زبدة أو عسل أو صوف.[4]

✓ اللــزمـــــة والمعونـة:

وتستند على مبدأ المحافظة على قوة الجماعة الإسلاميّة، لتموين الجند في الأرياف، فهي بمثابة الخراج الذي تنص عليه الأحكام الإسلاميّة، باعتبارها ضريبة قبائل الرعية المغلوبة على أمرها، كما أنها تتشابه في بعض وجوه تطبيقها مع اعانات العصور الوسطى باعتبارها رسوماً عينيّة أو نقديّة –تتراوح كميتها حسب المناسبات– ويتقاضاها القياد كلّما دعت الضرورة، وذلك بتكليف شيوخ الدواوير في البوادي بجمعها.[5]

---

[1]– ناصر الدّين سعيدوني، النظام المالي في أواخر العهد العثماني، ص95.

[2]– توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1206–1282هـ/1792 –1865م) دراسة مقارنة، ص 179.

[3]– المرجع نفسه، ص ص179، 180.

[4]– ناصر الدّين سعيدوني، النظام المالي في أواخر العهد العثماني، ص 95.

[5]– المرجع نفسه، ص ص 96، 97.

وتعرف اللزمة على أنّها ضريبة عينيّة ونقديّة كانت تحصل بصفة منتظمة نسبياً، من القبائل النائية جنوب البايلك، أو من القبائل المقيمة في المناطق الجبليّة الوعرة، أو من القبائل التي كانت تسكن في أقصى الحدود المغربيّة والتونسيّة.[1] وتعرف المعونة بأنها نوع من الضرائب التي كانت تفرض على قبائل الرعية، بهدف تموين المحلة في الأرياف أو لسد نفقات الموظفين، وكانت تستخلص عيناً، وفي حالات نادرة تحصل نقداً.[2]

وكثيراً ما يرد لفظ اللزمة والمعونة مترادفاً، وأنّ اللزمة غالباً ما تمس قبائل الرعية الخاضعة، بينما المعونة تطلب من كلّ القبائل الداخلة تحت نفوذ القياد أو المتعاملة.[3]

إنّ فرض المعونة كان راجعاً إلى عدم استيفاء ضريبتي العشور والزكاة، بنفقات البايلك عامة، والجيش خاصة، ولقد كانت تؤخذ من السكان لتزويد الجيش، فكانت تؤخذ الجمال، والخيول والبغال والحمير الضروريّة والأبقار والخرفان والزيت وعدة مؤن، وكانت المعونة تضرب أيضاً على المناطق الزراعيّة المتقلبة، التي لم يستعمل فيها مبدأ السكة أو الزويجة، وكان يتم استخلاصها في بايلك الغرب من قبل خوجة المعونة، أو كاتب مخزن الزرع.[4]

وذكر سعيدوني أنّ اللزمة والمعونة تتعدد تسمياتهما بتعدد المناسبات التي تؤخذ فيهما، وتباين كيفيات تطبيقهما، إذ أشار إلى بعض أنواعهما:

[1]– توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1206–1282هـ/1792 –1865م) دراسة مقارنة، ص 175.

[2]– المرجع نفسه، ص180.

[3]– ناصر الدّين سعيدوني، النظام المالي في أواخر العهد العثماني، ص 97.

[4]– توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1206–1282هـ/1792 –1865م) دراسة مقارنة، ص 181.

– معونات بلاد القبائل:

وهي تتكون من كميات محددة من التين والزيتون والأغنام مع بعض الكميات من الحبوب ومقادير من الفضة، تساهم بها مجموعة قبيلة فليسة[1] التي تقدم ما قيمته خمسمائة ريال بوجو، وقبائل قيادة بوغني[2] التي تتكفل كلّ قبيلة منها بدفع مائة وخمسة وعشرين ريالاً.[3]

– ضيفة الدنوش أو ضيفة الباي[4]:

يطلق عليها عادة لزمة الوطن وتعرف لدى بعض سكان الريف بالمعونة أو غرامة الصيف وغرامة الشتاء، لكونها تؤخذ مرتين في السنة على الإنتاج الفلاحيّ والثروة الحيوانيّة، وتدفع عن طريق الشيوخ إلى القائد وقد ترفع إلى آغا العرب، ويتكفل بالإشراف عليها في بعض الجهات بدار السلطان أحد الموظفين الكبار المكلفين بالتموين ومراقبة أملاك الدولة ويعرف بخوجة الخيل، إذ يتسلمها مباشرة من بعض القبائل مثل قبيلة عريب بنواحي حمزة.[5]

بفضلها يشتري الباي جل الهدايا المخصصة لداي الجزائر، حيث تساهم فيها قبيلة غريب على ضفاف الشلف غرب المدينة، وأولاد علان شرق البرواقية[6]، وأولاد شايب جنوب شلالة ممّا يوفر

---

[1]– فليسة: تقع شمالي شرقي فرومة على بعد حوالي ثلاثين كيلومترا من مدينة الأخضرية، وتوجد الأخضرية على بعد خمسة وسبعين كيلومتراً شرقي مدينة الجزائر. ينظر: حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص20.

[2]– قيادة بوغني: كان بها قايد يشرف على مجموعة من القبائل، ك: قشتولة وبني صدقة وبني عبد المؤمن، وقسم من معاتقة. وكانت فرق الزمول، وعبيد عين الزاوية تستغل الأراضي الواقعة بالقرب من برج بوغني التي كانت مساحتها تقدر بحوالي ثلاثة آلاف هكتار. توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1206–1282هـ/1792 –1865م) دراسة مقارنة، ص 432.

[3] –ناصر الدّين سعيدوني، النظام المالي في أواخر العهد العثماني، ص ص97.

[4]– ضيفة الدنوش أو ضيفة الباي : هي ضريبة كان يدفعها مختلف شيوخ القبائل، حيث يذهبون لتقديمها إلى الباي أو الخليفة عندما يكون أحدهما متجهاً إلى مدينة الجزائر لتقديم دنوشه، وكانت تعرف في بايلك الغرب باسم "بَاروك الدنوش"، وتتكون من أموال وحياك وخيول قادة وغيرها، وعرفت لدى بايلك التيطري بضيفة الباي وبلزمة الوطن. توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1206–1282هـ/1792 –1865م) دراسة مقارنة، ص 199.

[5]– عقاد سعاد، المرجع السابق، ص113.

[6]– قبائل البرواقية : تضم قرية مدالة، بني يعقوب، أولاد سيدي ناجي، أولاد دايد، أولاد حديم، بني حسن، وربايعية وقبيلة حسين بن علي. بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص 257.

لخزينة الدولة من بايلك التطري وحدة 248.000 بوجو سنوياً، فضلاً عن ضيفة الدنوش الخاصة بقسنطينة ووهران.[1]

وتتألف ضيفة الدنوش من كميات من المواد العينيّة مثل القمح والشعير والزبدة والعسل والشمع والزيتون ورؤوس الأغنام والأبقار والخيل والكسكسي المحضر والبرانس والأغطية والحصير بالإضافة إلى مبلغ من النقود.[2]

- **الفرح أو البشارة:**

وهي بمثابة رمز الفرح والابتهاج بتولية الباي أو اقراره من جديد أو بمناسبة الأحداث السعيدة، وتكاد تكون سنويّة وتوفر للخزينة ثروات مهمة، ففي بايلك قسنطينة وحده تبلغ عشرين ألف بوجو أيّ حوالي ستة وثلاثين ألف فرنك، اعتماداً على معلومات تقرير روسو Rousseau.[3]

- **خيل الرعية:**

وتلتزم بها قبائل الرعية بالناحية الغربية بالخصوص، وهي عبارة عن مساهمة مادية من طرف هذه القبائل وتشتمل على عدد من الخيل يكفي لركوب هيئة كبيرة من الفرسان، ومجموعات من دواب النقل لتكون في خدمة البايلك، وبفضلها تتمكن السلطات من تعويض خيل فرسان المخزن عند موتها أو ايفادها في مهمات، وقد يباع قسم من هذه الخيول والدواب إذا لم تكن الحاجة ماسة إليها.[4]

وتُقدم ضريبة خيل الرعية مرة كلّ ثلاثة أشهر بحجة استخدام الحيوانات التي توفرها في حمل المؤونة المخزنيّة (الدنوش الصغرى والكبرى) إلى مدينة الجزائر، وإن كانت هذه الضريبة في الواقع

[1] – ناصر الدّين سعيدوني، النظام المالي في أواخر العهد العثماني، ص98.
[2] – عقاد سعاد، المرجع السابق، 113.
[3] – ناصر الدّين سعيدوني، النظام المالي في أواخر العهد العثماني، ص98.
[4] – المرجع نفسه، ص99.

توجد عادة لتسديد مطلب جبائي آخر موظف على فرسان المخزن يعرف بحق الشبير، كانوا بدورهم ملزمين بتقديمه للقياد، وما زاد عن ذلك ولم يكن ضرورياً للنقل أو لخدمة الأرض يوجه للأسواق الريفيّة لبيعه لفائدة شيوخ قبائل المخزن.[1]

✓ **الخطيـــــة:**

وهي نوع من الضرائب، كانت تفرض على أفراد القبائل بصفة فردية أو جماعية عند ارتكاب مخالفات، أو عند عصيان أو اقتراف جرائم ضد القياد والشيوخ، ووقوع أعمال القتل والتعدي على الملكيات أو التورط في السرقات وغيرها من الأعمال التي تستحق العقوبة في نظر الشرع، لكن بعد فرض العقوبة على القبيلة أو الشخص كانت تتبع في العادة بإعطاء عهد الأمان.[2]

والمداخيل المترتبة على الخطية غالباً ما يحتفظ بها القياد أو الشيوخ، ممّا يحول دون إدراجها ضمن الضرائب المصرح بها والتي كان الموظفون يحرصون على دفعها للزينة العامة، وهذا ما جعل التعرف على قيمتها بالنسبة للقبائل وحتّى الأفراد شيئاً متعذراً.[3]

ت. الضرائب على الأراضي الموات:

تحدث القلقشندي في كتابه عن أراضي الموات إذ قال: "فأمّا الموات فإن كان لم يزل مواتا على قديم الزمان، لم تَجْر فيه عمارة ولم يثبت عليه ملك فيجوز للسلطان أنّ يقطعه من يحييه ويعمره، ثمّ مذهب أبي حنيفة أن إذن الإمام شرط في إحياء الموات، وحينئذ فيقوم الإقطاع فيه مقام الإذن ومذهب الشافعي أنّ الإقطاع يجعله أحق بإحيائه من غيره وعلى كلا المذهبين يكون

---

[1]- عقاد سعاد، المرجع السابق، ص115.

[2]- توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1206-1282هـ/1792 -1865م) دراسة مقارنة، ص183.

[3]- عقاد سعاد، المرجع السابق، ص112. وللاطلاع أكثر على ضريبة الخطية، ينظر من نفس المرجع لعقاد سعاد، وكذلك مرجع توفيق دحماني، الضرائب، ص ص183، 184.

المقطع أحق بإحيائه من غيره".[1] ومن هذا القول، نجد أنّ الذي يقوم باستصلاح الأراضي يملكها ملكاً خاصاً، لكن تفرض عليه ضريبة. وهذا ولّما كان العثمانيون يتبعون المذهب الحنفي، فإنّهم كانوا يتفقون مع السكان لمنحهم إيّاها واستغلالها، ودفع الخراج عليها، مثلما كان اتفاقهم مع مرابطي الحساسنة في سهل غليزان سنة 1125ه/ 1713م.[2]

ومن ذلك نستنتج بأنّ نظام ضرائب الإيالة امتاز بتعدد مصادره وتأثيره على النشاطات الاقتصاديّة المنتجة، فلم يفلت من هذا النظام الجبائي أيّ فرع من الإنتاج الفلاحيّ، كما كان من نتائج هذا التوسع في استخلاص الأموال والثروات عن كلّ نشاط اقتصاديّ بالبلاد أنّ أصبحت أغلب أنواع الضرائب والرسوم تمس المهن والوظائف التي يباشرها الشخص الداخل ضمن النقابة المهنية أو المجموعة العرقية، أو تطبق على الملكيات العقاريّة والجماعات الريفيّة لا على الأشخاص أنفسهم.[3]

أما بخصوص أراضي الوقف فكانت الحبوس بالخصوص مبذولة إلى الفرق الدينيّة تتحرر من قيد الضرائب والتبعيّة أحياناً، وهي عبارة عن أرض عمومية تعود إلى المساجد والزوايا والاقطاعيين المتدينين الذين كانوا يتقاضون مقابل مالي من العمال (التويزة)، ولكنهم يهتمون تبعاً لذلك بشؤون العبادة والتعاون والتعليم القرآني المحتاجة إلى الأموال.[4]

كان لاختلاف أنماط الملكية تأثير مباشر على الزّراعة، فارتبطت زراعة البقول بالملكيات الخاصة بفحوص المدن التي كانت تتصف بصغر المساحة، أو اختصت بالأشجار المثمرة بالمناطق الجبليّة، وأصبحت أراضي الدولة التي تتميّز بسعة مساحتها مخصصة في أغلبها لإنتاج الحبوب،

[1] – أحمد بن علي القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج13، تح: يوسف علي طويل، دار الفكر، دمشق، ط/1، 1987م، ص120.

[2] – توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1206–1282ه/1792 –1865م) دراسة مقارنة، ص185.

[3] – ناصر الدّين سعيدوني، النظام المالي في أواخر العهد العثماني، ص ص117، 118.

[4] – أندري برنيان، أندري نوشي، إيف لاكوست، الجزائر بين الماضي والحاضر، ص192.

وتَركز الرعي في الأراضي المشاعة غير المحددة المساحة مع زراعة معاشيّة بسيطة، بينما أصبح الاعتماد كلياً على الرعي في الأراضي الموات بالمناطق شبه الجافة، أمّا المناطق الجبليّة المرتفعة فقد أصبحت تشتمل على الملكيات الخاصة والمشاعة جنباً إلى جنب، وأصبح السكان يعتمدون في معيشتهم على الرعي الموسمي والزّراعة المرويّة في بطون الأودية. [1]

وبذلك يمكننا القول بأنّ الأراضي في الجزائر العثمانيّة (924-1246هـ/1518 -1830م) تعددت وتنوّعت باختلاف تعريفاتها وممتلكيها وخصائصها التي ميّزت كلّ أرض على أخرى، فإيالة الجزائر حافظت على نظام تقسيمها للأراضي على الطابع القديم الذي كان متداول في المغرب الأوسط رغم دخول العثمانيون إليها، حيث أنّ أجود الأراضي كانت بحوزة الطبقة الحاكمة، خاصة عن طرق المصادرات وحيازة الأراضي.

وكان الاهتمام بالأراضي جد كبير لارتباطها بالزراعة مباشرة، ولما لها من تأثير كبير على الحياة الاقتصاديّة.

[1] – ناصر الدّين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، ص60.



الفصل الرابع:

طرق ووسائل الاستغلال الزراعي في إيالة الجزائر العثمانية

استغلت الزّراعة في إيالة الجزائر العثمانيّة بالعديد من الطرق والوسائل لتنميتها، فكانت هناك بعض الأنظمة المعتمدة التي ذُكرت في نوازل ابن الفكون، رغم أنّها لم تُذكر لا في المصادر ولا المراجع التي درست الفترة العثمانيّة في إيالة الجزائر.

أما الأساليب والطرق التي استعملت في عملية الزّراعة فكانت بدائية تقليديّة غير متطورة، لكنها تفي بحاجات السّكان، كما أنّها مختلفة من منطقة إلى أخرى، وكان استغلال الأراضي عن طريق الغرس (الأشجار) والزرع (المحاصيل الموسميّة)، مع الاعتماد على الدورة الزراعيّة التقليديّة.

واختلفت الوسائل المستعملة في الزّراعة، بحيث كانت جد بسيطة في استعمالها، ورغم ذلك إلاّ أنّها كانت تمثل أكبر عامل لإنجاح العمليّة الزراعيّة في ذلك الوقت، لأن ابتكار الشيء يأتي بعد حاجة الشخص إلى وسيلة تساعده في التغلب على مصاعب الحياة.

وتعتبر الثروة الحيوانيّة من أهمّ الثروات على سطح الأرض والتي تؤثّر في الثروة الزراعيّة، وهذه الأخيرة بدورها تؤثّر في الأولى، أيّ عمليّة متكاملة لا تتم إحداها دون الأخرى، وذلك ما سنلاحظه من خلال هذا البحث.

أما الماء الذي هو عصب الحياة، فهو عنصر رئيسي ومهم للزّراعة وهو أهمّ مكون من المكوّنات الأساسية للنّباتات، كما يعتبر واسطة نقل بين التّربة والنّباتات من خلال تغذيتها بالأملاح والمعادن المتواجدة في التّربة، مع العلم أنّ نوعية الثمار الناتجة عن المحاصيل إما أن تكون ممتازة لكثرة الماء فيها أو تكون رديئة لانعدام الماء فيها، وذلك يبرز لنا نوعيّة الثمار راجعة إلى منسوب الماء في المزروعات.

المبحث الأول: أنظمة وأساليب الاستغلال الزراعيّ.

تتم الزّراعة بالعديد من المراحل المتتابعة لتحصيل المنتوجات، وقد عرفت إيالة الجزائر خلال العهد العثماني بعض الأنظمة والأساليب لممارسة الزّراعة، بحيث كانت تتأثر العملية الزّراعية من حرث وزرع وحصاد بعامل المناخ في كمية تساقط الأمطار والجفاف وغيرها.

1. أنظمة الاستغلال الزراعيّ:

شكّلت الزّراعة في إيالة الجزائر خلال العهد العثمانيّ طريقتها الخاصة في العمليّة الزراعيّة، بحيث لم تذكر لنا المراجع والمصادر أنّه كانت هناك أنظمة معتمدة في الاستغلال الزراعيّ، إلا ما جاء في نوازل ابن الفكون أو في مخطوط المغارسة للمجاجي[1]، ومن ذلك سندرس هذا العنصر من خلال هذين المصدرين الأخيرين، مع العلم أن ابن الفكون تحدث عن هذه الأنظمة في بايلك قسنطينة فقط.

أ) نظام المزارعة:

وهي الشّرْكَةُ في الزرع وعقدها غير لازم قبل البذر.[2] وهي المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها من الزرع كالثلث والربع وغير ذلك من الأجزاء المعلومة.[3]

---

[1]- عبد الرحمن المجاجي: (945 - 1002هـ / 1538 - 1594م)، عالم بالحديث، فقيه، أصولي، مشارك في بعض العلوم. من أهل مجاجة، تعلم بها وبتلمسان، ثم انتقل الى المغرب وسكن مدينة فاس. من آثاره " التبريج في أحكام المغارسة" و"حاشية" على "جمع النهاية" لعبد الله بن سعد بن ابي جمرة الأندلسي المتوفى سنة 695 هـ والذي اختصر به صحيح البخاري، ويعرف بمختصر ابن أبي جمرة. ينظر: عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر –من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، لبنان، ط/ 2، 1400هـ- 1980م، ص286.

[2]- محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ج3، دار الفكر، ب/س، ص372.

[3]- سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، سنن أبي داود، ج 2، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ب/ ن، ص277.

ونظام المزارعة[1] أو المشاركة حيث تبينّ إحدى النوازل "...عن رجلين اشتركا في الحرث بالزريعة من عند أحدهما والآخر بالزريعة والأرض ملكاً له وزرعوا القمح على السواء بينهما وبقي الشعير، زرع واحد الشعير كلّه من عنده فقال له شريكه خذ ما زرعت علي من الشعير، فأبا وقال أنا زرعت لنفسي فامتنع من ذلك شريكه قائلاً نحن شركاء بالسوية في كلّ ما يزرع مع أن الأرض عندي مقابلا زريعتك".[2]

ب)نظام المغارسة[3]:

والمغارسة الأولى أن يقال المعاملة في الغرس يريد أن المفاعلة وأصلها أن تكون بين شريكين كالمضاربة والمقاتلة، و يمكن أن يجاب بما ذكر في المساقاة وغيرها أن المفاعلة ربما خرجت عن أصلها وهذا منه أو لأن العقد في الجميع لا يكون إلا من إثنين، ولذلك قيل فيها ذلك، أو لأن الواحد من عنده العمل وذلك موقوف على وجود محل يكون فيه وهو الأرض في المغارسة والشجر في المساقاة ولذلك جاز استعمال المفاعلة.[4]

---

[1] - يقول الحنابلة في المزارعة هي أن يدفع صاحب الأرض الصالحة للزّراعة أرضه للعامل الذي يقوم بزرعها ويدفع له الحب الذي يبذره أيضاً على أن يكون له جزء مشاع معلوم من المحصول، كالنصف والثلث. -عبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري، الفقه على المذاهب الأربعة، ج 3، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ 1424هـ- 2003م، ص7.

ويقول المالكيّة: المزارعة شرعاً هي الشركة في العقد، وتقع باطلة إذا كانت الأرض من طرف أحد الشريكين، وهو المالك والبذر والعمل والآلات من الشريك الثاني كما يقول الحنابلة. عبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري، المصدر نفسه، ج 3، ص8.

[2]- نقلاً عن ابن الفكون محمد بن عبد الكريم، مخطوط النوازل، ورقة 194. بلخوص الدراجي، المرجع السابق، ص96.

[3]- المغارسة: هي أن يدفع الرجل أرضه لمن يغرس فيها شجراً أو نخلاً، ويكون للعامل نصيب مقدر من الأرض والشجر كالربع والنصف ونحوهما. وهي جائزة إذا حصل التراضي، وانتفى الجهل والغرر. - محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري، موسوعة الفقه الإسلامي، ج3، بيت الأفكار الدولية، ط/ 1، 1430هـ- 2009م، ص 592.

[4]- عبد الرحمن الفاسي المجاجي، التيسير والتسهيل في ذكر ما أغفله الشيخ خليل من أحكام المغارسة، مكتبة ميشغان، ص61.

"وجازت المغارسة في الأصول أو ما يطول مكثه سنين كزعفران وقطن إجارة وجعالة بعوض وشركة بجزء معلوم في الأرض والشجر لا في أحدهما ودخل ما بين الشجر من الأرض، إن لم يستثنه أولاً: إن اتفقا على قدر معلوم تبلغه الشجر ولاثمر دونه: كتحديدها بالإثمار أو أجل لا بعده وحملا عليه عند السكت[1]".[2]

وفي هذا القول نستنتج بأنّ المجاجي يقسم المغارسة إلى ثلاثة أنواع: وهي المغارسة بالاجارة والمغارسة عن طريق الجعالة بعوض والمغارسة بالشركة.

-المغارسة بالإجارة: أن يقول الرجل لآخر اغرس لي هذا الارض كرما أو تينا وما أشبهه ذلك ولك كذا وكذا دراهم أو دنانير أو نحوها، فلا أشكال في جوازه إن كانت الغروس من عند ربّ الأرض سمي له عدد ما يغرسوا ولم يسمه لأن ذلك معروف عند الناس هم ونحوه.[3] وهنا العامل يستحق أجره على عمله مجرداً من غير اشتراط.[4]

---

[1]- ويأتي شرح هذه الفكرة " (جازت المغارسة) أيّ العقد على غرس شجر في أرض بعوض معلوم، وتجوز (في الأصول) أيّ الأشجار (أو ما) أيّ زرع (يطول مكثه) في الأرض سنين وتجنى ثمرته مع بقائه فيها (كزعفران وقطن) فلا تجوز فيما يزرع كلّ سنة. فمن شرطها كونها في أصل لا في زرع ولا في بقل، وفي جوازها في الزعفران الذي يقيم أعواماً ثمّ ينقطع...(إجارة) لازمة بمجرد عقدها غير متوقف استحقاق عوضها على الإتمام".

(ودخل) في الأرض المشتركة بينهما بالمغارسة (ما بين الشجر من الأرض إن لم يستثنه) أيّ يشترط ربّ الأرض عدم دخوله فيها (أولاً) أيّ حين عقدها وتصح المغارسة (إن اتفقا) أيّ ربّ الأرض والعامل (على قدر معلوم تبلغه الشجر ولا ثمر دونه) أيّ قبل بلوغها القدر المعلوم (كتجديدها) أيّ المغارسة".- صالح عبد السّميع الآبي الأزهري، جواهر الإكليل شر مختصر العلامة الشيخ خليل في مذهب الإمام مالك مام دار التنزيل، ج2، ض، صح: محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1971م، ص273.

[2]- عبد الرحمن الفاسي المجاجي، المصدر السابق، ص59.

[3]- المصدر نفسه، ص61.

[4]- المصدر نفسه، ص62.

-المغارسة على وجه الجعل[1]: أن يقول اغرس لي هذه الأرض كرما أو تينا أو ما أشبهه ذلك ولك في كلّ شجرة تنبت أو تثمر كذا وذلك جائز على حكم الجعل المحض، يعني أن العقد وقع بينهما هنا على أنه لاشيء للعامل ممّا يعوض به من دراهم أو دنانير أو نحوهما.[2]

-المغارسة على وجه الشركة[3]: وإن قلت له اغرس هذه الأرض شجر نخلاً فإذا بلغت كذا وكذا فالأرض والشجر بيننا نصفين فبذلك جاز، وإن قال بالأصول بيننا فقط جاز فإن كان مع مواضعها من الأرض جاز إن لم يشترط ذلك وشرط تلك الأصول في أرضه حتّى تبلى لم يجز.[4]

وهذا النوع من النظام يشبه نظام المزارعة غير أنه لم يكن يطبق إلا في الأرض التي تغرس بالأشجار أيّ تزرع بالغراسة.[5]

وجاء في النوازل: "رجل أخذ من رجل أرضاً ليغرسها جنة وبعد ذلك تكون بينهما أنصافاً ثمّ أن الرجل الآخذ للأرض عجز عن غرسها فدفعها لرجل آخر ليغرسها، ويكون النصف منها لربّ الأرض والنصف الآخر بين الرجل الأول والرجل الثاني...كما نلاحظ أن بعض أراضي الحبوس أو الأوقاف كانت تعطى لبعض الأشخاص بهدف غرسها مناصفة أو ما يعرف بالمغارسة.[6]

ومن ذلك نستنتج أنّ المزارعة والمغارسة ليسا نفس الشيء، إنما تكون المغارسة في الأصول (الأشجار) أو كلّ ما يعمر سنوات طويلة في الأرض، وهذه الأخيرة على ثلاثة أنواع، أما المزارعة

---

[1]- المغارسة على وجه الجعل: (وجعالة) غير لازمة بعقدها متوقفاً عوضها على الإتمام والواو، (بعوض) تنازعه إجارة وجعالة، ولابد أن يكون العوض معلوماً فلا تجوز بمجهول لأنه غرر. ينظر: الأزهري، المصدر السابق، ص273.

[2]- المجاجي، المصدر السابق، ص62.

[3]- المغارسة على وجه الشركة: (وشركة) بينهما ب(جزء معلوم) نسبته لكله كنصفه وثلثه فحذف لفظ معلوم من العوض لدلالة هذا عليه فلا تصح بجزء مجهول وتكون الشركة (في الأرض والشجر) الذي يغرس بها. ينظر: الأزهري، المصدر السابق، ص273.

[4]- المجاجي، المصدر السابق، ص62.

[5]- بلخوص الدراجي، المرجع السابق، ص96.

[6]- المرجع نفسه، ص96.

فتتعلّق بالشراكة في كلّ ما يزرع في السنة الواحدة ويحصد فيها، يعني المحاصيل الموسميّة فقط مثل الحبوب والبقول.

وهناك أيضاً نظام الضمان أو التعويض[1] الذي ذكره ابن الفكون في نوازله، وكذلك نظام الخماسة الذي تطرقنا له في الفصل الثاني.

2. أساليب الاستغلال الزراعيّ:

يرى المؤرخون المهتمون بالدراسات العثمانيّة أنّ استغلال خصوبة السهول الجزائريّة، كان محدوداً في عهد العثمانيين، فأغلب جهاتها تغطيها الحشائش البرية والأشجار غير المثمرة، ويُحَملون السياسة العثمانيّة في ذلك، لأنّها هي التي أقرت القبائل المخزنيّة ذات المهام العسكريّة والإداريّة على هذه المساحات الخصبة، فمثلاً كانت 78 % من السهول الوهرانيّة بحوزة عشائر المخزن، التي تربي الماشية من أغنام وماعز وأبقار وتمارس زراعة بسيطة متنقلة لا تتعدّى إنتاج كمية قليلة من القمح والشعير.[2]

كان المجتمع بإيالة الجزائر مجتمعاً فلاحياً في العهد العثمانيّ، بحيث يقدّر المؤرخين نسبة سكان الأرياف بأكثر من 90%، وكانت العائلة تشكّل الوحدة الإنتاجيّة والاستهلاكيّة في الوقت نفسه، مع بعض الاستثناء، حيث نجد بعض الأراضي تنتج من أجل السوق، كما هو الحال في فحص مدينة الجزائر والأراضي المحيطة بالمدن، التي تنتج الخضر والفواكه، لكن القاعدة العامة هي الإنتاج لإشباع حاجات أفراد العائلة، أما السوق فتأتي في المرتبة الثانية.[3]

[1]– يشير مخطوط النوازل إلى هذا النوع من النظام والذي كان منتشراً ببايلك الشرق، فهناك إحدى النوازل أشارت إلى رجل حرث أرضاً لرجل ظناً منه أنها له، فأراد صاحب الأرض المحروثة معاوضة ذلك الرجل، فتقول: "...فأراد رب الأرض معاوضة الخماس في أرضه هذه.." . بلخوص الدراجي، المرجع السابق، ص ص96، 97.

[2]– بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص306.

[3]– عبد الرّحمن بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج5، ص335.

والزّراعة زراعة بعليّة[1] نظراً لانعدام منظومة واسعة للريّ، فيما عدا ضفاف الأنهار وقدم الجبال وأحواز المدن، وكانت تقلبات الطقس ترغم على تنويع المزروعات، فأمطار فصلي الخريف والشتاء، من أكتوبر إلى نوفمبر، تمكن من عمليّة الحرث وبذر الحبوب من قمح وشعير، بالإضافة إلى الفول. وفي فصل الربيع من مارس إلى أبريل، تنزل أمطار أخرى تضمن نمو هذه المزروعات، وتمكن من تكميلها بمزروعات أخرى تتطلب دفئاً أكثر، وتتحمل جفاف بداية الصيف (ماي —يونيو). [2] وبذلك تمكن الفلاح من الحفاظ على الثروات الطبيعيّة بتجهيزه سفوح الأطلس، ومد قنوات السقي في بعض المناطق والسهول الجافة، مستعملاً القنوات الباطنيّة التي كان بناؤها وصيانتها أمراً بالغ الصعوبة، خصوصاً مع الافتقار إلى المعدات اللازمة.[3]

وقد كان هناك اختلاف في نمط الاستغلال الزراعيّ في إيالة الجزائر العثمانيّة من التل إلى الهضاب إلى السهول، ففي القسم التلي: امتلك بعض السكان في المدن ملكيات زراعيّة في السهول القريبة من المدن وفحوصها، تخدمها بواسطة الخماسين[4] الذين يمارسون زراعة متنوّعة ذات

[1]- زراعة بعلية: بعل: البَعْلُ: الأرض المرتفعة التي لا يصيبها مطر إلا مرة واحدة في السنة، وقيل: البعل كل شجر أو زرع لا يسقى، وقيل: البعل والعذي واحد، وهو ما سقته السماء، وقد استبعل الموضع. والبعل من النخل: ما شرب بعروقه من غير سقي ولا ماء سماء، وقيل: هو ما اكتفى بماء السماء. ابن منظور، لسان العرب، ج11، ص 57.

[2]- محمد الأمين البزاز، تاريخ الاوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة رسائل وأطروحات ،رقم18، ب/س، ص30.

[3]- المرجع نفسه، ص31.

[4]- يستخدم الأغنياء أو الملاكون في هذه المناطق، العمال والأجراء، وقد جرت العادة أنّهم عندما يشغلون أو يسخرون واحداً من هؤلاء يدفعون عنه ديونه، إنّ كانت عليه ديون، أو يقدمون له مسبقات تساعده على سد حاجاته، وهم بذلك كأنما يبيتون نية في أنّ يشدوه إليهم، ويسكن هذا الرجل عند المالك صحبة زوجته وأطفاله. إذ يعطي المالك (صاحب المزرعة أو المؤسسة) لهذا العامل بقرة أو بقرتين حسب إمكانياته أو حسب الاتفاقيات المبرمة بينهما، ويتعهد الأخير بتسليم الأول أرطالاً معينة من الزبدة. حمدان خوجة، المرآة، ص31.

مردود كاف. وتبقى المناطق الجبلية للاقليم التلي[1] تنتج محاصيل لتلبية الحاجات الغذائيّة فقط، والمساحات الزراعيّة هي ملك لكلّ العائلة.[2]

أما في الهضاب العليا فتعود الملكيات الزراعيّة الكبرى للإقطاعيّين الكبار، أما عموم السّكان بهذا الاقليم الداخلي فلا يملكون إلا قطع متناثرة من الأراضي الزراعيّة تخضع لنظام العائلة، كما توجد ملكيّات جماعيّة مشتركة، وهي واسعة المساحة، مسخرة لإنتاج الحبوب من قمح وشعير لفائدة كافة أفراد القبيلة.[3]

وفي المناطق السهبيّة المطلة على الصحراء، فسكانها رحل وأنصاف رحل، يعيشون على الإنتاج الحيواني، بحكم طبيعة نشاطهم الزراعيّ المتمثل في الرعي بالسهوب، وترحالهم يكون في موسمين خلال السنة، موسم الربيع حيث يتجهون نحو التل لبيع الصوف والجلود والسمن، ليعودوا في الأيام الأولى لبرودة الخريف إلى أراضيهم ومواقعهم حاملين معهم شتى أنواع المؤونة للاستهلاك الذاتي أو للتجارة.[4]

أما المنطقة الجنوبيّة وغالب أرضها رمال تذروها الريّاح، لكن بها واحات جميلة ذات مياه مطردة يغرس عليها النخيل وأنواع من الأشجار ويسقى بها بعض الخضر وقليل من الزرع.[5]

---

[1]- أهل التل: ساكني الجبال الصغيرة القليلة الإرتفاع، من أصل عربي يتكلمون اللغة العربية، مهنتهم كلها فلاحة، ينزلول حيث يجدون المرعى لماشيتهم ونظراً للأهميّة التي يولونها للزراعة ولما يريدونه من حماية لغللهم وضمان لأملاكهم، فإنهم يدفعون طواعية ضريبة لرئيس الإيالة. ينظر: حمدان خوجة، المصدر السابق، ص31.

[2]- بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص14.

[3]- المرجع نفسه، ص14.

[4]- المرجع نفسه، ص14.

[5]- مبارك بن محمد الميلي، المرجع السابق، ج1، ص53.

ورغم اختلاف أنماط الاستغلال الزراعيّ في إيالة الجزائر العثمانيّة، إلا أنّها تبقى مشتركة في بعض الأساليب الأساسيّة للزراعة:

أ) العمل الزراعيّ من الحرث إلى الحصاد: (المحاصيل الموسميّة)

والحَرْث: حَرْث الزرع حرث يحرث حرثا وحراثة،[1] وأثارها للزّراعة وذللها لها،[2] وعُرف الحرث من طرف ابن منظور: "الحَرْثُ والحِراثَةُ: العَمل في الأَرض زَرْعاً كان أَو غَرْساً، وقد يكون الحَرْثُ نفسَ الزَّرْع، وبه فَسَّر الزجاجُ قوله تعالى: {حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ }[3] حَرَثَ يَحْرُثُ حَرْثاً، الأَزهري الحرثُ قَذْفُكَ الحَبَّ في الأَرض لازْدِراعٍ والحَرْثُ الزَّرْع والحَرَّاثُ الزَّرَّاعُ وقد حَرَث واحْتَرَثَ مثل زَرَعَ وازْدَرَع والحَرْثُ الكَسْبُ والفعلُ".[4]

وقد قال النابلسي[5] عن هذه العمليّة: "والحرث هو قلب الأرض للزرع، ويتم ذلك بأخذ "ما كان على وجه الأرض من ترابها الذي أثّرت فيه الشمس والهواء، فيجعل أسفل الأرض المحفورة،

---

[1]- أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، جمهرة اللغة، ج1، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، ط/ 1، 1987م، ص416.

[2]- أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ 1، 1419هـ- 1998م، ص178.

[3]- سور آل عمران، الآية 117.

[4]- ابن منظور، المصدر السابق، ج2، ص134.

[5]- عبد الغني النابلسي: (1050-1143هـ /1641-1731م) هو مؤلف سوري، وكانت مجموعة مؤلفاته التي تقدَّر بما لا يقل عن مائة وخمسين عملاً مشهوراً تعالج بشكلٍ أساسي موضوعات صوفية. وقد أبدى النابلسي اهتماماً بالصوفية بعد أن فَقد والده في سن صغيرة، وانضم للطريقتين الصوفيتين القادرية والنقشبندية. وقد قام النابلسي خلال سنوات رشده برحلات مُوسَّعة في الجزء الشرقي من البحر المتوسط، حيث زار إسطنبول والقدس والخليل ومصر وطرابلس. ثم عاد النابلسي إلى دمشق عام 1702، حيث عاش هناك في حي الصالحية لبقية حياته. -المتكبة الرقمية العالمية، يوم 09-03-2020م، على الساعة 13:12.

https://www.wdl.org/ar/item/16763/

وألف عبد الغني النابلسي هذا الكتاب في صبيحة نهار الإثنين الثامن من شهر شوال سبع وعشرين ومائة وألف (1127هـ- 1715م) من الهجرة النبوية. عبد الغني النابلسي، علم الملاحة في علم الفلاحة، ص271.

ليظهر أثّره الجميل ممّا اكتسب من الشمس والهواء في أصول الأشجار المغروسة، وعروقها، فيربي حملها وينميه بحرارته ورطوبته".[1] ولذلك تتم عمليّة الحرث بغية تهوية الأرض، وحتّى يحدث فيها تشققات لدخول البذور تحت التّربة، كما أنّ هذه العمليّة تسهل في انتاج المحاصيل بسرعة وتساعد على خزن البذور حتّى لا تلتقطها الطيور.

وهي عمليّة تتم بواسطة محراث[2] خشبي تجره بقرتان أو ثوران، تختلف عدد سككه حسب طبيعة الأرض ونوع الزرع، كما استعين بالجاروف لتعديل الأرض وتسويتها، وتحتاج هذه الأداة لزوج من الدواب لجرها وسط الحرث وغالباً ما يجذبها البقر.[3]

ويذكر "النابلسي" أوقات زراعة الحبوب والبقول وحصادها واختيار ما يوافق من الأرض بقوله: "والقمح يتغذى من الأرض كثيراً ويستفيد دسمها ويذهب رطوبتها، والشعير غذاؤه من الأرض أقلّ من القمح وليس ينتهي منتهاه في ذلك، وكثيراً ما تأكل الأرض عند تواليهما عليها فإذا أردنا أن لا يكون ذلك انتقلنا من زرع القمح إلى الشعير فإنه أبقى لقوتها، والعدس والجلبان يطيبان الأرض لا سيما الرقيقة فإنها لذلك أحوج، والحمص فيه بورقية تفسد الأرض كثيراً ومع هذا فجذبه من الأرض أقلّ من القمح والشعير، وأما الكرسنة[4] والفول والجلبان والعدس فأرضها لزراعة القمح جيدة لعمارتها قبل زراعتها وقصر فروعها".[5] وهو يتحدث في كتابه عن كلّ نوع من الحبوب والبقول بما يناسبها من نوعيّة الأرض التي تصلح لهذه الأنواع.

ويقوم المزارع بحرث أرضه بشكل بطيء في فصل الخريف مستعملاً محراثاً تجره دابتين، أو زوج من الثيران في غالب الأحيان، ويستعمل أثناء ذلك براز الحيوانات المحروق بالحطب، ويلي الحرث

---

[1]- عبد الغني النابلسي، المصدر السابق، ص 4.

[2]- المحراث: ما يجر به الثور يُثير به الأرض. ابن منظور، المصدر السابق، ج15، ص258.

[3]- نوال بلمداني، المرجع السابق، ص232.

[4]- الكرسنة: عشب حولي من الفصيلة القرنية يزرع لحبه الذي يجعل علفا للبقر. ينظر: إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، المعجم الوسيط، ج 2، تح: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، ب/ ن، ص783.

[5]- النابلسي، المصدر السابق، ص134.

البذر[1] الذي يكون بين نوفمبر وجانفي، وفي شهر ماي وجوان وأوائل جويلية يحل موسم الحصاد.[2] ولكن الحصاد كان غير منتظم، فكان يختلف من سنة إلى أخرى تبعا للأمطار، ولذلك فإن سنوات الرخاء كثيرا ما قابلتها سنوات المجاعة والجفاف، ولم يكن السكان يسيطرون على مخازن الحبوب العامة ولا على طواحين المياه التي توجد في ضواحي المدن، ولكن الذي كان يتولى ذلك هم العثمانيون.[3]

"وتسقط الأمطار الأولى في سبتمبر وأحياناً بعد شهر، عندها يبدأ العرب بحرث[4] أراضيهم، ثمّ يقومون بعمليّة زرع القمح والحبوب من شعير وعدس وفول، أمّا الحمص فيترك له مكان لزراعته بعد خمسة عشر يوماً أو ثلاثة أسابيع، لكن دائماً قبل نهاية نوفمبر. حيث تسقط الأمطار في موسم متأخر عادة في منتصف أفريل".[5]

"ويبدأ الجزائريون بزراعة القمح في نهاية أكتوبر، وغالباً ما تستمر عمليّة البذر حتّى بداية شهر ديسمبر، وتتم عمليّة الحصاد في شهر جوان وفي الأيام الأولى من شهر جويلية، وذلك ليس على طول الساحل فقط، إنّما على جنوب الأطلس الصغير أيضاً".[6]

---

[1]- البذر: وأجود البذر ما حالت عليه سنة ودونه ماله سنتان، وماله ثلاث سنين رديء ..وتكون الحبة سمينة صالحة ولا خير فيما أكله السوس ونحوه. ينظر: النابلسي، المصدر السابق، ص138.

[2]- بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص308.

[3]- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ص152.

[4]- يقول "روزي": "العرب نادراً ما يمررون المحراث مرتين في الحقول التي يقومون بزراعتها". ينظر:
- M. Rozet , Op, Cit, T1 , p 211.

[5] - Shaw Thomas, Voyage dans la régence d'Alger, Traduit de l'anglais par Mac Carthy , Paris, 1830, p 12.

[6] - M. Rozet , Op, Cit, T1 , p210.

وفي الصحراء "عادة ما تسقط الأمطار في شهر نوفمبر، بحيث تطفو المياه فوق سطح الأرض بسبب الحرارة المرتفعة، ويتم حرث الأرض في شهر ديسمبر وأحياناً في شهر جانفي لزرع القمح، وسقوط المطر هو الذي يحدد وقت الحرث والزرع".[1]

"أما الحصاد فيكون في نهاية ماي وبداية جوان، وفقاً للوقت الذي كان فيه الزرع من قبل وذلك راجع إلى خصوبة التّربة عموماً، بحيث أنّ مكيالين ونصف من القمح والشعير يكفي للزرع، وتحرث الكثير من الأراضي بواسطة ثورين، بحيث يمكن أنّ تتم هذه العمليّة بمحراث في يوم واحد، إذ لم يكن هناك ما يسمى بمحصولين في السنة الواحدة، وعادة ما يجعل ما بين ثمانية وأحدى عشر مكيال".[2]

وأثناء الحصاد تهمل السنابل القصيرة، ويترك في الحقول الكثير من التبن والحبوب ترعاها الماشية فيما بعد، لذلك تكون الحيوانات سمينة والحليب جيدٌ وكثير.[3] وكانت كلّ قبيلة تتولى عمليّة الحرث والحصاد جماعيا وتتوقف حياتها واستقرارها على وفرة الأرض المزروعة.[4] ويحصد القمح سريعاً وفيه بعض من الرطوبة ليكون أجود وأحلى، والذي يبطأ في حصاده يكون بقاؤه أكثر ويحصد الشعير أولاً لئلا تنفض حباته ويصفر ويهزل، ويسارع في جمع الحبوب قبل جفافها كثيراً حتّى لا تسقط.[5]

ويحصد الشعير أولاً من الحبوب، حيث يجمع على طول الساحل في نهاية أفريل أو أوائل ماي. أما القمح فيحصد بعد شهر من ذلك، وأما في الصحراء فيتم حصاد الشعير منذ شهر مارس.[6]

---

[1] - Dureau de La Malle, Op, Cit, T2, p266.

[2] - Shaw Thomas, Voyage dans la régence d'Alger, p12, p13.

[3] - حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص121.

[4] - أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ص150.

[5] - النابلسي، المصدر السابق، ص ص138، 139.

[6] - L . R. Desfontaines , Op . Cit, p277 .

وعندما ينضج القمح والشعير يقوم الفلاحون بقطعه بمناجل صغيرة على ارتفاع 30 أو 40 سنتمتر من الأرض، ويجمعونه على شكل حزم صغيرة ويحملونها على ظهر البغل أو الحصان، ثمّ يضعونها في مكان مسطح مهيئ لذلك.[1]

وتأتي مرحلة الدرس بواسطة البغال والثيران، ثمّ تصفيّة ما تم درسه بالاستعانة بالريّاح في اتجاهها المعاكس، حيث تسقط حبات القمح على الأرض بحكم ثقل وزنها مقارنة بقشورها وغبارها التي تتطاير في الهواء لتسقط في مكان بعيد عن مكان التصفية الذي يشترط أنّ يكون مفتوحاً ومعرضاً للريّاح.[2]

يقول "توماس شو" في طريقة الدرس: يدرس القمح بأقدام الخيول لتجريده من قشرته، وهو وسيلة أكثر ملائمة من بلدنا، ولكن غير نظيفة، وبعد أنّ تتم عمليّة الدرس يتم وضعه في البيدّر[3] مع مجارف ضد الريّاح لتصفيته،[4] كما يستعمل أيضاً في ذلك ما يشبه الطاولة مزودة بثلاثة ألواح مجموعة مع بعضها وسطحها الأسفل مرشوق بمسامير وشفرات حديديّة، وأحجار صغيرة حادة، بحيث يتم تمريرها فوق القمح بواسطة بغال أو ثيران، أو أيّ دابة أخرى.[5] بعد ذلك يوضع في مخازن تحت الأرض أو كما أطلق عليها باسم المطمورة".[6]

ويكون موضع البيدر إلى ناحية هبوب الشمال والجنوب مستوياً غالباً بعيداً عن البساتين، فإن التبن الدقيق يضر بالشجر المثمر إذا وقع على الثمر والورق ويجففها، وكذا بالبقول فإنه بمنزلة السم

---

[1] - L. Moll, Op. Cit, p 145.

[2] - بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص308.

[3] - البَيْدَرُ الموضع الذي يداس فيه الطعام. ابن منظور، المصدر السابق، ج4، ص48.

[4] - Shaw Thomas, Voyage dans la régence d'Alger, p 14.

[5] - L . R. Desfontaines , Op . Cit, p 278.

[6] - Shaw Thomas, Voyage dans la régence d'Alger, p 14.

القاتل ويبعد به عن البيوت أيضاً فإن غباره مضر ويبعد به أيضاً عن اصطبلات البقر والخيل ونحوهما بعيداً من كلّ ناحية.[1]

والدّرس هو الذي يخرج الحبوب من غلاف السنبل.[2]وقد ذكر لنا "فندلين شلوصر"[3] هذه العمليّة في مذكراته: " وإذا انتهى العربي من حرق نباتات الزوأن والحسد في الأرض المحددة للزّراعة في شهري سبتمبر وأكتوبر وويناير وحرث الأرض، فإنها يكل ذلك إلى الله." ثمّ يقول عن حصادها: "وينتقل الدوار بهذه الصورة من مرعى إلى آخر إلى أنّ يحصد الزرع، الذي تركه في الخريف، في نهاية ماي وبداية يونيو (جوان)، وعندئذ يحصد الرجال بالمناجل ويضرب عمود في الأرض، ويوضع حوله القمح أو سنابل الشعير، ثمّ تدوسها خمسة أو ستة بغال بأقدامها وبعدئذ تصفى الحبوب بالمذراة".[4]

ويقول "وليم سبنسر" عن عمليّة الحرث والحصاد: "وقد كان القمح من المحاصيل الجزائريّة الهامة، وكانت الأنواع الصلبة هي وحدها التي تزرع في الأيالة. ويبدأ الحرث عادة في وسط أكتوبر، بعد سقوط الأمطار الخريفيّة، ويأتي الحصاد في آخر ماي أو بداية جوان، ويؤتمن على الموسم متى سقطت أمطار الربيع بوقتها المحدد في شهر أفريل. وتختلف المصادر حول ما إذا كان هناك موسم واحد أو موسمان للحصاد يحصل عليها المزارعون الجزائريون."[5]

---

[1]- النابلسي، المصدر السابق، ص139.

[2]- عبد الرحمن بن خلدون، العبر ، ج1، ص 54.

[3]- فندلين شلوصر : ولد فندلين ب "ايرفورت" وكانت أسرته فقيرة، فاضطرته الظروف إلى التخلي عن دراسته بالثانوية، والالتحاق بالعمل في إحدى المعامل المنجمية، غير أن العمل به لم يرق له، فانتقل وهو في الواحدة والعشرين من عمره إلى منطقة هارتس، ثم إلى البرازيل للعمل في المناجم التابعة لإحدى الشركات، وبعد العديد من الرحلات، أبحر إلى الجزائر في شهر جويلية 1831م، وأقام "بحوش مصطفى باي". فندلين شلوصر، قسنطينة أيام أحمد باي (1832- 1837م)، تر وتق: أبو العيد دودو، وزارة الثقافة بمناسبة الجزائر عاصمة الثقافة العربية 2007م، ص6.

[4]- المصدر نفسه، ص89، ص90.

[5]- وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تع وتق: عبد القادر زبادية، دار القصبة، الجزائر، 2006م، ص143.

هذا بالنسبة إلى طريقة زرع المحاصيل الموسميّة، أما الأشجار فغير ذلك لأنها ليست موسميّة كالمحاصيل التي ذكرناها في هذا المطلب لذلك تختلف طريقة زرع الحبوب والبقول والخضر عن عمليّة غرس الأشجار.

ب)عمليّة غرس الأشجار:

وغراسة الأشجار المثمرة بأنواعها المختلفة: كالتين والزيتون والكروم، والرمان والخوخ والتفاح والإيجاص والكمثري والبرقوق والمشمش والزعرور وحب الملوك وغيرها، تمارس غراستها في أحواض الأودية ذات الموارد المائيّة والبساتين المسقيّة، وفي المناطق الجبليّة الممطرة ذات الينابيع المائيّة الدائمة الجريان، وفي الواحات الصحراويّة الخصبة ويختلف مردودها بين منطقة وأخرى، وهناك نوع من الأشجار المثمرة بعليّة لا تحتاج إلى السقيّ وإنما تكتفي بمياه الأمطار مثل: التين والزيتون، والتوت والخروب وغيرها.[1]

ويختار للبساتين أطيب الأرض بقعة وأعذبها ماءً المستويّة أو تسوى قبل الغرس لئلا تفلح فتنكشف[2] بعض أصول شجرها ويستقبل بالبساتين المشرق أن أمكن وتغرس الأشجار سطوراً مستقيمة، ولا تغرس الأشجار التي لا تعظم[3] مع التي تعظم ولا التي تتعرى أوراقها مع التي لا

---

[1]- يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ص ص325، 326.

[2]- يقول الإشبيلي "في قدر عمق الأرض وحفرها للغراسات وشبه ذلك أنّ كلّ قدمان هما ذراع واحد وأزيد قليلاً من شبر، وربما كان ذراعا وشبراً تاماً وإن النبش المذكور وفيه هو المستعمل في عمارة الأشجار هو الكشف عن أصولها على حسب المعتاد في ذلك، وإن الطهر هو رد التراب فيه". أبي زكريا يحيى بن محمد بن أحمد بن العوام الإشبيلي، كتاب الفلاحة، ج1، تر: خوسيب أنطونيو بانكيري Antonio Banqueri،Josef، مدريد، 1802م، ص11.

وتختار للبساتين والجنات من أنواع الأرض أطيبها بقعة وأعذبها ماء وليكن مع ذلك معيناً وتعدل أرضها قبل غرسها ثمّ تستوي لجري الماء عند سقيها عليها كلّها، لأنها أن سويت أرضها بعد غراسة الأشجار فيها فربما انكشف بعض أصول شجرة عند تعديل الأرض فأضر ذلك بها، ولتكن البساتين مستقبلات للشرق إن أمكن وتغرس الأشجار فيه صفوفاً على أسطار مستقيمة ولا تغرس الأشجار التي تعظم مع الأشجار التي لا تعظم. النابلسي، المصدر السابق، ص24.

[3]- وينبغي أنّ لا يكون غرس الاشجار غرساً مختلطاً، لكن يغرس كلّ واحد منها قريباً من جنسه لكي لا يغلب القوي على الضعيف. الإشبيلي، المصدر السابق، ج1، ص 152.

تتعرى، فهو أجمل وتغرس التي لا تتعرى بقرب الباب والماء كالأترج والنارنج والسرو والليمون والآس.[1]

"ويغرس السرو في أركان الترابيع وكذا الحور وفي الدواير ويجعل الشجر المشوك الكثير الظل كالصفصاف والحور الفارسي والميس والجوز والجميز مع حائط البستان من جهة الغرب والشمال، ويغرس كلّ نوع على حدته، وكذا ما ثمرته في وقت واحد كالمشمش والتفاح الصيفي.[2]

وينبغي أن لا يغرس غرس ولا يقلع ولا يركب تركيب في يوم ريح شديدة ولا سيما الباردة، وكذا في الأيام الشديدة البرد والريح الشماليّة وعند هبوب لا يكاد ينجب ما غرس أو زرع ولا سيما الزيتون.[3]

ومن ناحية تسميد الأشجار فيذكر الإشبيلي[4] بأنه تحفر قليلاً أو كثيراً في أصولها على حسب كبر الأشجار وصغرها، وتطهر ببعض هذه الأزبال وأما أن ينثر عليها بعض هذه ويغبر به فروعها فلا تعمل ذلك، فإن جميع هذه الأزبال ينفع الشجر والمنابت إذا كانت في أصولها وتضر بها إذا وقعت على أوراقها وأغصانها ضرراً شديدا، وخاصة الشجر المثمر والكروم وليس ينبغي أن يغبر شيء منها.[5]

---

[1]- النابلسي، المصدر السابق، ص ص23، 24.

[2]- المصدر نفسه، ص24.

[3]- المصدر نفسه، ص 24.

[4]- الإشبيلي: هو أبو زكريا يحيى بن محمد بن أحمد بن العوام، يلقب بابن العوام الإشبيلي، لا يمكن تحديد سنة ميلاده ولا تاريخ وفاته بالضبط، ذلك أنّ تاريخ الوفاة الذي يورده الزركلي وهو سنة 580هـ يفتقد إلى المصداقية لكون لا يستند على أية مصادر، ومن الممكن أن يكون الكاتب من أهل القرن السادس الهجري لكونه يعتمد على مؤلفين أندلسيين من أهل القرن الخامس الهجري. ينظر: هلا محمد غسان قصقص، ابن العوام وكتاب الفلاحة: دراسة في مفهوم الحديقة الإسلامية، IUG Journal of Natural and Engineering Studies، Peer-reviewed Journal of Islamic University-Gaza ، المجلد 22، العدد الثاني، 2014م، ص3.

[5]- الإشبيلي، المصدر السابق، ج1، ص 115.

وتغرس الأشجار إما من نّوى فيما له نّوى أو من حب الثمر الذي لا نّوى له أو من أغصان تملخ ملخاً، وتقطع من الجهة التي تصلح أو من أوتاد تعمل من أسفل صالحة أو من أغصان نابتة في أصول بعض الشجر وبقربها، فالذي من النّوى يختار النّوى الحديث السالم من الآفة من ثمر نضج على شجرة قد عرفت بكثرة الحمل وطيب الطعم، ويغرس النّوى في الأحواض أو الخزف الكبار الجدد ويكون ترابها معمولاً بالزبل البالي ويطرى بالماء، ثمّ يوضع فيها النّوى صفوفاً في حفر عمق ثلثي شبر أو أقلّ من ذلك بحسب قوّة النّوى أو ضعفه، ويرد عليه التراب ويكون بين كلّ نواة ذراع.[1]

"والذي يغرس من حبوب الأشجار التي لا نّوى لها كالسفرجل والتفاح والكمثري والأترج والليمون والسرو والعنب وحب التين والتوت وما أشبه ذلك، فيغرس في إناء من فخار مثقوب الأسفل يجعل فيه من تراب وجه الأرض الصالح لها مخلوط بزبل طيب بالي، ويسقى بالماء على حصير وشبهه لئلا ينقل الماء الحب، وإن أمكن الرشّ باليد فهو أحسن ولا يترك في الأواني أكثر من عام وينقل ويدرك ما يتخذ من الحب إلى أربعة أعوام ومن النّوى بعد ستة أعوام".[2]

ويمكن تكثير الأشجار من شجرة واحدة في مدة قصيرة، وذلك بأن يأخذ أواني فخار كالقدور الكبار الواسعة الأفواه لكلّ غصن يراد نقله إناء، ويثقب من أسفله بقدر ما يدخل الغصن من الياسمين أو الأترج أو الكمثري أو الكرم أو غير ذلك، ويخرج من فمه وينزل فيه إلى منبته ويعمل تحته ما يحمله إن لم تطق الشجرة حمله.[3] وإذا حان وقت تحويله حفرت الحفرة له وأنزلت القدور

---

[1]- النابلسي، المصدر السابق، ص 28.

[2]- المصدر نفسه، ص 28.

[3]- المصدر نفسه، ص 30. وللإطلاع أكثر على هذه العملية وعمليات غرس كل الأشجار الرجوع إلى نفس الكتاب.

فيها بالنقلة[1] المغروسة في ترابها، فإذا انزلت كسرت القدر فبقت النقلة في ترابها وقد أحاطت بها كأنها الجورة ثمّ صب التراب عليها.[2]

"وتختار المواضع التي هي مواضع التّربة لنقل الأشجار والنّوى، ولتكن الأرض المستريحة من الزرع ولتكن ممّا لم تفلح سنتين، ولتكن يلحقها هبوب الرّياح كثيراً وينبغي أن تكون الأرض التي تحول إليها الغروس من موضع تربتها مقاربة في الصفة للأرض التي زرع فيها، أو مثلها ولا تحول من أرض جيدة إلى أرض رديئة".[3]

وتحدث عبد الغني النابلسي في كتابه في باب من أبوابه عن "تقليم الأشجار وكسحها[4] وتذكيرها وتحسين حمله وحفظه" بحيث تطرق تقريباً إلى كلّ الأشجار، مع العلم أنه الكتاب الوحيد الذي يتناول طريقة غرس الأشجار والاعتناء بها في إيالة الجزائر في فترة العهد العثمانيّ، يقول: "اعلم أنه إذا ضعف من الفروع شيء ينبغي قطعه لترجع المادة إلى الأقوى ويقطع ما نشأ في غير موضعه ويكون الكسح في الشتاء قبل جري الماء في العود والزيتون، ينبغي أن تكون عيونه أكثر ويكون الكسح في الزيتون كلّ ثلاثة سنين أو أربع وما ينبت في السواقي ففي كلّ سنة يقطع".[5] ليضيف بعدها أوقات تقليم الأشجار كلّ واحدة على حدى، وطريقة تقليمها مع الآلة المستعملة لكلّ نوع من الأغراس.

---

[1]- النقلة: يقصد بها الغصن الذي سيحول من مكان القدر إلى الأرض، وأطلق عليها بالنقلة لأنها ستنقل من موضع إلى موضع آخر.

[2]- الإشبيلي، المصدر السابق، ج1، ص200.

[3]- المصدر نفسه، ج1، ص 165.

[4]- الكسح: (كسح) الكاف والسين والحاء له معنيانِ صحيحان: أحدهما تنقيةُ الشيء، والمعنى الآخر عَيْب في الخِلْقة. ينظر: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، ج 5، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط/ 1399هـ- 1979م، ص179.

[5]- النابلسي، المصدر السابق، ص 64.

كما يخبرنا "النابلسي" بوجود طرق مبتكرة في ذلك الوقت لتشكيل الفواكه أشكال مختلفة وبصفات رائعة بعد نضجها، إذ يقول في نحو ذلك: "أن تشكيل الفواكه والأترج والعنب وغيرها كالخيار والقثاء والقرع والبطيخ إلى أيّ شكل أردت يكون، بأن تدخل ما أردت تشكيله في قالب أعددته لذلك غير خشن، ينطبع فيه شكل ذلك القالب كيف كان، وإن كان على صورة حيوان انطبع على صورته، وقيل أن ذلك لا يكون إلاّ في الأترج خاصة والعنب إذا أردت أن يطول حبه، يفصل من قصب الأقلام أنابيب بطول الخنصر أو أقلّ لا أزيد فيدخل كلّ حبة في أنبوبة منها، ويربط في معلاق العنقود لئلا يخرج منها فإذا نضج العنب انطبع حبه على صورة الأنبوب".[1]

ويقول عن الورود "ينقى في تشرين الأول من العشب بالأيدي ثمّ يقطع جميع ما حوله من النّبات والعليق ويحفر ما حوله، وفي تشرين الثاني يقطع جميع ما فيه من اليابس وكذلك في نصف نيسان ولا يتعرض إليه بعد ذلك إلى فصل الربيع".[2]

وتتم عملية تطعيم الأشجار التي يطلق عليها التركيب وأنواعه: "النوع الأول من أنواع التركيب وهو الذي ينشب في اللحاء والعود ويسمى تركيب الشق، ويكون هذا الضرب في شجر الزيتون كثيراً وصفته أن يؤخذ بعد قرص الشجرة بالمنشار عوداً يابساً يبريه بري القلم، فيدخله بين العود والقشر لئلا ينشق القشر، وذلك بعد جري الماء في العود والمادة حينئذ دقيقة ليسهل فصل القشر عن العود ثمّ يخرج العود اليابس المبري، ويدخل القلم موضعه ويسد سريعاً ويطين بطين أبيض علك بتبن كثير، فيكسى به الموضع ويكون قشر القلم ممّا يلي القشر والعود ممّا يلاصق العود والقلم ببري كبري الأقلام من جانب".[3]

---

[1]- النابلسي، المصدر السابق، ص120.

[2]- المصدر نفسه، ص67.

[3] - المصدر نفسه، ص79.

وللاطلاع أكثر على كيفية تطعيم الأشجار الرجوع ألى كتاب النابلسي، وكذلك لمعرفة المتحابة والمتشابكة والمتنافرة والمتضادة وعلاج أمراضها ودفع ما يضرها وفي إزالة ضعفها وسقمها، ودفع الآفات عنها إلى استيفاء أعمارها فإن الموافقة تنعش الأشجار ويقوي بعضها بموافقة بعض والمخالفة والمضادة توهنها وتضعفها.

وتحصد ثمار الأشجار "في نهاية شهر ديسمبر تتساقط أوراق الأشجار، ويبدأ ظهور الأوراق من جديد قبل 20 من شهر جانفي، بحيث تنتشر دائماً كسياج مع الشجيرات الخضراء والمزهرة، وفي منتصف شهر فيفري، والنّباتات في كامل نشاطها يتم حصاد التفاح والكمثري وبعض الفواكه الأخرى في الأيام الأولى من شهر مارس".[1]

"وتنموّ أشجار الرمان بكميات كبيرة في جميع أنحاء إيالة الجزائر، ويوجد على الجبال وفي الوديان، ووسط السهول، وهي مختلطة مع أشجار الزيتون والقصب، وهو يشكّل سياج لا يمكن اختراقه لكثرته، وفي شهر أفريل تبدأ الزهور بتغطيته كاملاً باللون الأحمر الجميل على خلفيّة خضراء داكنة، تراه العين من مسافة بعيدة، -ثمار تتبع الزهور- وفي شهر أوت يكون الرمان ناضج تماماً".[2]

"واللوز يحب الأرض الرخوة ويكبر فيها، والجزائر خير أرضه ويغرس في الجبال لأنه يحب البرودة وفي الرمل يغرس حباً بأن ينقع في سرجين مبلول كثير الماء ثلاثة أيام ثمّ يخرج ويوضع كلّ واحدة في حفرة فيها تراب وجه الأرض، ويلقى الزبل المخلوط بالتراب عليها في عمق شبر بدعائمه قائمة يصعد عليها، ولا يطمر اللوز تحت الأرض أكثر من أربعة أصابع وإن طمر أكثر لم ينبت".[3]

أما بالنسبة للتمور يتم جنيها مع نهاية شهر نوفمبر عندما تقطع التمور عن النخيل، تعلّق العناقيد في مكان جاف جداً، أين تكون في مأمن من الحشرات، ويمكن للتمور أنّ تخزن لمدة طويلة إذا أبعدت عن الرطوبة.[4]

---

[1] - M. Rozet , Voyage dans la régence d'Alger, T 1, p145.

[2] - Ibid, T1, p p189, 190.

[3]- النابلسي، المصدر السابق، ص ص34، 35.

[4] - L . R. Desfontaines , Op, Cit, p292.

هذا بالنسبة لغرس الأشجار بأنواعها، ولم يكتف سكان إيالة الجزائر بغرس الأشجار لوحدها في القطعة من الأرض، فهناك بعض الجهات يجمع فيها السّكان بين فلاحة الحبوب والخضر والفواكه والأشجار المثمرة، فيما يعرف بالزّراعة ذات الطوابق، وتشتهر الواحات الصحراويّة وبلاد القبائل والأوراس بهذه الفلاحة، والسبب ضيق المساحات كما في الواحات وانحدارها كما في القبائل والأوراس.[1]

ج) الدورة الزراعيّة التقليديّة:

يقصد بالدورة الزراعيّة تتابع زراعة المحاصيل في رقعة محددة من الأرض ولمدة معيّنة، لذلك يختلف هيكل الدورة الزراعيّة من إقليم لآخر تبعاً لملامح البيئة الطبيعيّة والسمات البشريّة السائدة.[2]

حيث حاول الفلاح التأقلم مع الطبيعة القاسيّة، فعمد إلى الدورة الزراعيّة والتنقل الرعويّ والجمع بين الزّراعة وتربية الماشيّة،[3] فكان الخماسون بحقول الحبوب على حدود الفحص ينتهجون هذه الطريقة التقليديّة، فالبعض منهم يترك قسم من الأرض للرعي وقسم آخر يتم زراعته وذلك خلال السنة، وبالتالي يتسنى للتربة المتروكة للرعي أنّ تستريح وتستعيد خصوبتها ويتمكن الخماسون من استغلالها في الموسم الزراعيّ المقبل، ويحصلون على مردود وافر. والبعض الآخر لا يترك قسم من الأرض يستريح لسنة زراعيّة كاملة، بل يناوب بين مزروعات معيّنة في أرض واحدة

[1] - يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ص326.
[2] - محمد خميس الزوكه، الجغرافيا الزراعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000م، ص133.
[3] - كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص193.

فمثلاً يزرع في العام الأول قمحاً، والعام الثاني شعيراً، والعام الثالث خضراً، وهكذا دواليك.[1] ويسمى ذلك بتعاقب الزروع[2]. [3]

والدورة الزراعيّة بذلك تحافظ على خصوبة التّربة الزراعيّة، إذ تختلف المحاصيل في درجة احتياجها للعناصر الغذائيّة اللازمة للنموّ والموجودة في التّربة، فبعضها مجهد للأرض، وبعضها مخصب لها كالمحاصيل البقوليّة.[4]

وذلك ما لاحظه "مول "خلال بداية احتلال فرنسا للجزائر، حيث قال: " حسب ما لاحظت انّه لا توجد قاعدة للجزائريين من أجل تعاقب مختلف المحاصيل في نفس الأرض، ومن جهة أخرى في نفس الموضوع فإنّ تناوب المحاصيل يستنفذ قوّة التّربة من خلال العديد من المحاصيل، لتترك بعد ذلك إلى أجل معين للراحة".[5] "وفي الحدائق نفسها التي يتم سقيها كلّها بالماء، لا يملك المورسكيين والقبائل رعاية خاصة من أجل نجاح النّباتات مع بعضها البعض مع توافق مواسم السنة".[6]

وتوزع المزروعات حسب نوعيّة التّربة وطبيعة المناخ، فالأراضي الفقيرة اختصت بزراعة الشعير، والأراضي الرطبة استغلت في زراعة البقول والذرة، والأراضي الجبليّة استنبتت فيها الأشجار المثمرة،

---

[1]- بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص 308.

[2]- تعاقب الزروع: هو المنهاج المتتبع في تتالي الزروع قوامه الحفاظ على خصب التربة وعدم تعريضها لفقدان انسجام عناصرها الغذائية. ادوار غالب، الموسوعة في علوم الطبيعة، مج 1، تق: فؤاد افرام البتاني، المطبعة الكاثولكيية، بيروت، لبنان، 1965م، ص210.

[3]- المصدر نفسه، ص210.

[4]- محمد خميس الزوكه، المرجع السابق، ص 134.

[5] - L. Moll, Op. Cit, p 148.

[6] - Ibid, p148.

وخصصت المرتفعات الجبليّة للرعي، وهذا ما سمح بخلق نوع من التوازن بين مواصفات البيئة ومستوى المعارف الفلاحيّة آنذاك.[1]

لجأ الفلاح إلى الزّراعة المتنقلة بتغيير الأرض، ولم يكن هذا عملاً يتّسم بالسذاجة حسبما افترضه الأوربيون الأوائل، فإنّ ذلك الشّكل البسيط للزّراعة ينهض دليلاً على تقدير صائب لإمكانيات التّربة، إذ يمكن من استعادة القوّة الإنتاجيّة البيولوجيّة للأرض.[2]

3 – الأدوات الزراعيّة المستعملة في الاستغلال الزراعيّ:

استعمل الفلاح بإيالة الجزائر خلال العهد العثماني العديد من الأدوات للعملية الزّراعية، وقام بتصنيعها وتسخيرها على أفضل، وحال بما تمكن من وسائل محدودة وبدائية، فصنع كل من المحراث والفؤوس والمنجل، وغيرها من تلك الوسائل التي ساهمت بشكل كبير في تسهيل عمليات الحرث والحصاد والدرس.

أ) وسائـل الفلاح:

إنّ الجزائريّ خلال العهد العثمانيّ كان جدّ بسيط من ناحية الأدوات التي كان يستعملها في فلاحة الأراضي الزراعيّة، ممّا صعب الأمر عليه كثيراً، أما قساوة الطبيعة فكانت أكبر عائق أمامه، ممّا جعلته يسايرها، لأنّها كانت هي الكفيلة بإنتاج المحاصيل، وسنحاول ذكر أهم تلك الوسائل التي كانت متداولة في إيالة الجزائر العثمانيّة:

"والطبيعة في إفريقيا هي التي كانت تتكفل وحدها بالإنتاج، والزّراعة كانت في مرحلة الطفولة".[3] والامكانيات الزراعيّة التي يستعملها الفلاح بسيطة جداً من بينها المحراث والفرشاة.[4]

---

[1]– ناصر الدّين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص58.

[2]– محمد الأمين البزاز، تاريخ الاوبئة والمجاعات، ص31.

[3] – Xavier Yacono, Op, Cit, pp 233, 234.

[4] – G. Dervin, Op, Cit, p 20.

وكانت طريقة الاهتمام بالزّراعة هي التي تحدد مصير الإنتاج من ناحية النوعيّة والكثرة، بالاضافة إلى نوعيّة الأرض، ومدى اهتمام الفلاح بها من حيث البذر والحرث والسقيّ وتسميد التّربة وتنقيتها من الأعشاب الضارة والحشائش.

"تمارس الفلاحة في الأراضي الخاصة وأراضي العرش والقبائل الجماعيّة، بالمحراث الخشبيّ، وعضلات الحيوان كالثيران والأحصنة والبغال والحمير، في المناطق المنبسطة وشبه المنبسطة، وبالفأس وعضلات الإنسان في المناطق الجبليّة الوعرة الشديدة الانحدار، ويستغل المنجل اليدويّ في الحصاد والمدرة، والحيونات في الدرس والتصفيّة".[1]

***المحــراث:**

الأكيد أنّ المزارع في أيّ وقت كان دائما بحاجة إلى أدوات تساعده على الفلاحة، ولذلك كان الإنسان الجزائريّ خلال العهد العثمانيّ يستخدم المحراث الخشبيّ البسيط الذي رغم ضعفه وقلة مردوديّة إنتاج محروثه إلا أنه يشكّل أهم آلة في ذلك الوقت.

ويشكّل المحراث العنصر الأساسيّ للعمل الزراعيّ، ويعطي مثالاً عن القاعدة الماديّة الضعيفة التي يقوم عليها هذا النّشاط.[2] والمحراث الذي يستعمله الجزائريون ليس له عجلات، حيث لا تتقطع الأخشاب التي تُكَّون هذا المحراث إلا نادراً، وغالباً لا يستخدم الحديد فيه بل يتشكّل من الخشب الصلب فقط.[3] وهو محراث خشبي بسيط وبدائيّ مكون من قطعتين قصيرتين مجتمعتين تكونان عادة من شجر البلوط أو شجرة الدردار أو الزيتون، ومزود في أسفله بسكة من حديد أو من خشب الزان، فيها أوتاد صغيرة وضعت على جانب من جوانب المحراث تساعد على قلب التّربة.[4]

[1] - يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ص324.

[2] - محمد الأمين البزاز، تاريخ الاوبئة والمجاعات بالمغرب، ص30. كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص190.

[3] - M. Rozet , Op, Cit, T1 , p210.

[4] - G. Dervin, Op, Cit, p 20.

وهو الأداة الوحيدة التي يستعملها العرب ويكفي لجره ثور أو بغل، وحين تكون الأرض صلبة يستعان بزويجة أيّ بثورين أو بغلين أو فرسين لجره فيقلب الأرض بسرعة غير متعمق داخل التّربة.[1] ذلك حوالي 8 إلى 12 سنتيماً.[2] وهو بذلك يساعد على تقليب الطّبقة السطحيّة للأرض وحفرها على شكل خطوط لوضع البذور فيها.

وأحياناً يستعان بالخيول في عمليّة الحرث، وتتم العمليّة بإمساك رجل واحد قطعتي المحراث ورجل آخر يقوم بقيادة الثيران، وهكذا تقلب طبقة الأرض قليلاً وبشكل منظم.[3] وحتّى الإبل تستعمل في الحرث.[4]

ويقول "دفونتين" بأنّ هذا المحراث الذي يستخدم في إيالة الجزائر يختلف كثيراً عن بلدنا ليس له عجلات، ويتكوّن من خمسة قطع رئيسيّة فقط،[5] وكما قال أيضاً "جول فارلي": إذا رأينا كيف استخدم أجداده الأولون عمليّة الحرث في القرن السابع، فإنّهم استعملوا محراث ليس سوى من فرع شجرة غليظة مقطوعة بفأس، ونادراً ما يجهز بقطعة حديديّة مع حبال النخيل.[6]

ورغم بساطة هذا المحراث إلا أنه امتلك العديد من المزايا الجيدة، فقد كان خفيفاً مرناً، وذلك بفضل سكته الطويلة التي تساعده على التوغل في الأماكن الضيقة، ويمكن إصلاحه عند إصابته بعطب فهو سهل الإصلاح، وهو كافي لحرث الأرض التي لا تقبل التوغل فيها لقلة سمك تربتها، وهو ما يساعد على نمو بعض الحشائش في التلال تسمح بثبوت التّربة في المنحدرات. كما أنّ

[1] -Xavier Yacono, Op, Cit, p234.

[2] - محمد الأمين البزاز، تاريخ الاوبئة والمجاعات بالمغرب، ص30.

[3] - M. Rozet , Op, Cit, T1 , p211.

[4] -L. R. Desfontaines, Op, Cit, p266.

[5] -Ibid, p 266.

[6] - Varlet Jules, Op, Cit, p11.

هذا الحرث السطحي لا يؤدّي إلى إجهاد التّربة مثلما صار يفعل المحراث الأوروبي فيما بعد، وهو ما ختم الاعتماد على السماد وجعل استخدامه أمراً ضرورياً للغايّة.[1]

"وزراعة الحبوب لا تتطلب نفقات كبيرة، إذ أنّه مع ظهور أمطار الخريف تقوم بتكسير الأرض لتكون عمليّة الحرث لتغطيّة البذور، وبعدها ينتظر المزارع سقوط الأمطار حتّى يأتي موسم الحصاد".[2]

ولا يزال المحراث التقليدي في وقتنا الحالي موجود، فقط مع بعض التغيرات التي طرأت عليه مثل أنّه لمّ يبق الخشب يشكّل أيّ عنصر من مكوّناته، بل أصبح حديدي في كلّ صناعته، ففي العهد العثمانيّ كما سبق الاشارة إليه أنّه كان يصنع من قطعتين من الخشب وسكة من الحديد، أمّا الآن فهو مصنوع من الحديد في كلّ أجزائه، كما أنّه يستطيع التعمق في الأرض ممّا يساعد على تهوية الأرض بشكل كبير، مع إتلافه للحشائش الضارة.

***المنجـــل:**

يتم الحصاد بواسطة المنجل، [3] وهو بسيط جداً، وكان يتلف السنابل أثناء الحصاد، وفي 1893م قارن لومباي بين المنجل الذي يستخدمه السكان وبين المنجل الكبير أو الحاصدة المستخدمة آنذاك في شمال فرنسا، واعتبر طريقة الفلاح الجزائريّ المعتمدة على الانحناء والاستقامة ثمّ الانحناء والاستقامة بلا توقف متعبة للغاية، وهي طريقة يفرضها استخدام المنجل، بينما يجنبه استخدام الحاصدة كلّ هذا العناء، فهي عبارة قضيب يوضع المنجل في طرفه المعقوف، ويكفي أنّ يضرب الفلاح السنابل –وهو قائم– لتحصد بشكل أحسن.[4]

---

[1] - G. Dervin, Op, Cit, p 21.

[2] - Varlet Jules, Op, Cit, p12.

[3]- محمد الأمين البزاز، تاريخ الاوبئة والمجاعات بالمغرب، 30.

[4]- كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص191.

وزار الرحالة الألماني "هاينريش فون مالتسِان"[1] إيالة الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي مباشرة، بحيث كانت العادات والتقاليد تقريباً هي نفسها التي كانت متواجدة في العهد العثماني، ولاحظ خلال بقائه ثلاث سنوات في الإيالة عمليّة الحصاد عند اتجاهه نحو تلمسان. "ونزلنا بعد ذلك إلى سهل وادي يسر الخصب، وهو يحمل اسم مجونة، وكان المنجل العربي يحصد في ذلك الوقت سنابل القمح الذهبيّة، كانت هناك مئات من الفتيات السمر، يطفن بالحقول الجميلة وبأيديهن مناجل بشكل الهلال، والمنجل في الوقت نفسه رمز لعقيدتهن فيحنين جانبه القاطع، ويجمعن بحركة مناسبة السنابل المثقلة بالحبوب في حياكهن البيضاء".[2]

ومن ذلك يمكن القول بأنّ المنجل البسيط كان متعب جداً في استخدامه لحصاد السنابل، كما أنّه كان يتلف تلك السنابل، ضف إلى تضييع الوقت بعكس الحاصدة المتطورة.

***الفرشـــــاة:**

ولجمع السنابل بعد الحصاد كان الفلاح الجزائريّ يستعمل الفرشاة البسيطة، لجمع بقايا الزرع.[3]

---

[1]- هاينريش فون مالتسِان، يعد الرحالة الألماني "مالتسان" (1826- 1874م) أحد أهم الذين نظروا إلى الواقع الجزائري أثناء الاحتلال الفرنسي بنوع الدقة والحياد. ويعتبر كتابه "ثلاث سنوات في شمال غربي أفريقيا" في جزئيه علامة فارقة في أدب الرحلة، ويعد المؤلف عالم آثار متميز، وصاحب أسلوب أدبي يتجاوز أساليب الرحلة، وهو إذ ينقل حياة المدن وتاريخها، ويضمن مواقفه من المشاهد اليومية ومن سلوك الأشخاص. السعيد بوطاجين، هاينريش فون مالتسان: ثلاث سنوات في شمال غربي أفريقيا –المقاومة المركبة، مجلة الموروث، العدد: 02/ 2013م، ص87.

[2]- هاينرش فون مالتسِان، ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا، ترجمة: أبو العيد دودو، ج2، الشركة الوطنية، مطبعة زبانة، الجزائر، 1979م، ص44.

[3]- ناصر الدّين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني، ص33. وينظر: أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ص150.

***السمـــاد:**

تسميد الأرض أنّ يجعل فيها السماد وهو سرجين[1] ورماد، وسمد الأرض سمداً سهلها وسمدها زبَّلها والسماد تراب قوي يُسَمَّدُ به النّبات.[2] "والسرجين الذي قد أتت عليه ثلاث سنين وأربع سنين فجيد جداً، وذلك أنّه إذا طال به الزمان فذهب عنه جميع ما كان به من طراوة وبين الرائحة".[3]

والتسميد أحد الخطوات المهمّة في العمليّة الزراعيّة، لأنّه يزيد في طيب الأرض الطيبة، ويصلح الرديئة إصلاحاً كثيراً، فهو يذكي الحرارة الغريزيّة في النّباتات المزروعة، ويفتح بحرة مسام الأرض ويجودها لولوج العروق فيها، كما يقويها ويصلحها ويدفع عنها العوارض المختلفة مثل الريّاح، أو البرد والحرّ المفرطين أو العطش وفرط الريّ المعفن.[4]

وعاش الفلاح تحت رحمة الطبيعة، وتمرس بها، وتدرب على ترويضها، ومواتبتها بأسلوب رشيد آخذاً بعين الاعتبار قيود وامكانيات البيئة الطبيعيّة، وهكذا قد نظم الزّراعة وانتاج المواشي على أساس الدورة الزراعيّة والتنقلات الرعويّة، والجمع بين الزّراعة والماشية.[5]

---

[1]- سرجين: هو الزبل كلمة أعجمية، وأصلها سركين بالكاف فعربت إلى الجيم والقاف فيقال سرقين أيضاً وعن الأصمعي "لا أدري كيف أقول روث وإنما كسر أوله لموافقة الأبنية العربية ولا يجوز الفتح لفقد فعلين بالفتح على أنّه قال في المحكم (سِرْجِين) و (سَرْجِينٌ). أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، ج1، المكتبة العلمية، بيروت، ب/س، ص273.

[2]- ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص219.

[3]- الإشبيلي، كتاب الفلاحة، ج1، ص101.

[4]- موسى هواري، تقنيات الزراعة ببلاد المغرب من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة الموحدين (من القرن 1هـ -7م إلى القرن 7هـ -13م)، إ: أ.د. محمد بن عميرة، جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2015- 2016م، ص38.

[5]- محمد الأمين البزاز، تاريخ الاوبئة والمجاعات بالمغرب، ص31

ولتغذية الأرض استعمل نوعين من السماد، الفضلات الطبيعيّة ثمّ الرماد الذي كان يحصل عليه بإحراق[1] الحشائش قبل نزول الأمطار الأولى، أيّ بين أوت وسيبتمبر، الشيء الذي كان يمكنه من تطهير الأرض من العليق والنّباتات الطفيليّة.[2]

"إن العرب لا يستعملون السماد في غالب الأحيان، فقط يقومون بقطع الأعشاب والأشواك الغابيّة ويصنعونها على شكل أكوام صغيرة حتّى تجف لبضعة أيام، ثمّ لتحرق بعدها بالنار وتصبح تلك الأعشاب رماد وبعدها ينثر على الحقل، كما أنّهم يقومون بإشعال النار في نهاية فصل الصيف، حتّى لا تكون هناك مشقة في حرث الأراضي لاستخراج الجذور".[3]

ويستعمل سماد الأرض الذي كان من سرجين (غبار) الحيوانات ومن رماد الأشواك وغيرها التي تحرق بعد الحصاد والدرس ورفع الحبوب، وأحياناً ترعى فيها الحيوانات وهذا أيضاً سماد لها.[4] وذلك بغية الحصول على أرض خصبة، وهذا بالطبع نوع جدّ تقليدي كان يستعمل كي ينتج الزرع أكثر محصول ممكن إنتاجه رغم ضعف هذا السماد.

ويؤكد النابلسي أهميّة هذه المادة العضويّة بقوله: "أنّ تعمير الأرض بالزبل[5] والتبن يصلح الأرض لا سيما من الفول والشعير والأرض كلّها إذا زبلت فوق الحاجة احترقت واحترق ما فيها،

---

[1]– إنّ الأتبان نافعة وأنفعها تبن الباقلاء ثم الشعير ثم القمح والقرع والعليق والخبازى والخطمي وورق الشلجم والجزر والخس وعيدان التبن وورقه وجميع ما ذكر، إذا حرق وأُخذ رماده فأجود لمنابت الشجر والأرض، ويستعمل رماد كل شجرة لمثلها، وكذا الكروم والحبوب والبقول وجميع النبات جملة كبيرة وصغيرة فإنّ ذلك ينفع ويقويه. النابلسي، المصدر السابق، ص10.

–والخبازي: هي الرّقمة من العشب العُظَامِ تنبت متسطحة غصنةً كباراً، وهي من أول العشب خروجاً، تنبت في السهل، وأول ما يخرج منها ترى فيه حُمرة كالعهن النافض. ابن منظور، لسان العرب، ج12، ص251.

[2]– محمد الأمين البزاز، تاريخ الاوبئة والمجاعات، ص31.

[3] – M. Rozet , Op, Cit, T1 , p 211.

[4]– نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص280.

[5]– ينظر التهميش شرح السرجين من هذا المبحث. الزِّبْل هو بالكسر السِّرْجِين وبالفتح مصدر زَبَلْت الأَرض، إذا أَصلحتها بالزِّبْل وزَبَل الأَرضَ والزرعَ يَزْبِله زَبْلاً سَمَّدَه والمزْبَلة. ابن منظور، المصدر السابق، ج11، ص300.

والزبل يفتح مسام الأرض ويجودها، وينفشها لولوج العروق، ويزكي الحار الغريزيّ من النّبات أيضاً، وزبل كلّ طاير نافع إلاّ الإوز وطير الماء فرديء إلاّ أنّ خلط بغيره".[1]

"والسرجين يزيد في طيب الأرض الطيبة وأما الأرض الرديئة فإنّه يصلحها إصلاحاً كثيراً ويقويها، والأرض الطيبة لا تحتاج إلى سرجين كثير وأما الأرض المعتدلة فإنّها تحتاج إلى سرجين أقلّ قليلاً ممّا تحتاج إليه الأرض الطيبة، وأما الأرض الضعيفة الرقيقة فإنّها تحتاج إلى سرجين كثير وليس ينبغي أنّ تسرجن الأرض دفعة، ولكن ينبغي أنّ تسرجن قليلاً مرات متواترة فتحتاج إلى سرجين كثير وليس ينبغي أنّ تسرجن الأرض دفعة، ولكن ينبغي أنّ تسرجن قليلاً مرات متواترة فإنّ الأرض لا تسرجن باردة والأرض التي تسرجن بأكثر من المقدار تحترق".[2]

"و زرق الطير سم قاتل للنبات إلاّ زرق الحمام وأضرها طير الماء والدجاج والإوز، وأجوده زرق الحمام ثمّ زبل الناس ثمّ زبل الحمير ثمّ المعز ثمّ الضأن ثمّ البقر ثمّ الخيل والبغال اخسّها، إلاّ إنّ خلط بغيره ولا يستعمل الزبل في سنة إلاّ معتقاً وكلّما عتق كان أحسن ليذهب نتن رائحته وطراوته، لأنّ الطريّ يتولد منه الهوام المفسدة للبقول والمستعمل للشجر ما أتى عليه سنة أو أقلّ والبقل أكثر لضعفه، وزرق الحمام يكثر ثمر الشجر وينميه".[3]

وكان من عادة أهل سوف أنّ يجعلوا للنخلة مادامت صغيرة شيئاً قليلاً من بعر الغنم أو شيئاً من روث الدواب مخلوط بالرمل لئلا يتلبد، ويكون ذلك قريباً من جدعها أو تحتها، ثمّ إذا كبرت يجعلون لها أبعار[4] الإبل (الجلة) مخلوطة بالتراب بعيدة عنها بنحو ثلاثة أذرع أو ذراعين ونصف،

---

[1]- النابلسي، المصدر السابق، ص ص9، 10.

[2]- الاشبيلي، المصدر السابق، ج1، ص98، 99.

[3]- النابلسي، المصدر السابق، ص10.

[4]- الأبعار: البعر وَمَا أشبهه مِمَّا تسمد بِهِ الأَرْض. وَفِي الحَدِيث: إن سَعْدا كَانَ يحمل إِلَى أرضه العرة يَعْنِي السماد. وَجعل الطرماح ذرق الطَّائِر. -الأزدي، جمهرة اللغة، ج 1، ص 123.

والبعر لكل ذِي ظِلْف وَلكُل ذِي خُفّ من الْإِبِل وَالشَّاء وبَقَر الْوَحْش والظباء، ما خلا البقر الأهلي فإنّها تخثي، وهو خثيها. والأرانب تَبْعَر أيضا. والمبعار: الشَّاة والناقة تباعِر حالبها، وَهُوَ البِعار. محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، تهذيب اللغة، ج2، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/1، 2001م، ص 229.

ويكون ذلك في زماني الاعتدال (شهر مارس في الربيع وشهر سبتمبر في الخريف)، وأهل الخبرة منهم لا يجعلون الأبعار بمجرد حرث موضعها بل يقدمون حرثها لتخرج العروق أو أعلى.[1]

وفيه فائدة أخرى وهي أنّ الأبعار لا تبيد قبل خروج العروق، ومن جهل البعض أنّهم يجعلون الأبعار تحت النخل غير مخلوطة بالتراب فإنّه ينشأ عن ذلك هلاك عروق النخلة بعد سنين حين تبيد الجلة أو يهرب عنها الماء إذ لا دهنيّة فيها، بخلاف التراب فإنّه ولو بادت الجلة أو هرب الماء تبقى العروق معه سليمة ويسمون هذا علفاً تشبيهاً بعلف الدواب.[2]

ويذكر "العياشي" خلال رحلته إلى سوف أنهم كانوا يستعملون الأبعار لأشجار النخيل، وتسميد الأراضي الزراعية. "تبعنا كثير من أهل البلد يلتقطون البعر من منزل الركب للنخل".[3] وغير النخل من الأشجار يجعلون لها بدل الجلة (الأبعار) روثاً أو رماداً فوق عروقها ويجرون عليها الماء ثمّ يغطونه بشيء من التراب ويسقون الشجرة، وأما البقول[4] فيجعلون لها حين غرسها حفراً فيها شيء من السماد.[5]

وكان سرجين البقر والحمير مخلوطان للموز والبطيخ الأخضر، والغبار الذي على الكروم يقوم مقام التراب الغريب، وإذا تراكم عليها نفعها وتغبير الكروم بالزبل يضرها، وإنّما التغبير به يصلح للخضر ونحوها كالباذنجان والبطيخ والقثاء والخيار والبقول الكبار كالكرنب والسلق والخس يزبل ثمّ

---

[1]– ابراهيم محمد السّاسي العوامر، الصّروف في تاريخ الصحراء وسوف، تع: الجيلاني بن إبراهيم العوامر، منشورات ثالة، الأبيار، الجزائر، 2007م، ط: في إطار الجزائر عاصمة الثقافة العربية، 2007م، ص ص77

[2]– المرجع نفسه، ص ص77، 78.

[3]– العياشي، المصدر السابق، ج1، ص132.

[4]– تساهم محاصيل البقول في خصوبة التربة نتيجة تعمق جذور هذه النباتات في طبقات الأرض وتشعبها في التربة وجلبها الغذاء من الطبقات الباطنية، وكذلك التعايش الذي يحدث مع البكتريا المتكونة فوق جذورها حيث تجذب الآزوت الموجود في الهواء، وتعمل على توصيله إلى جذور النباتات البقولية، ثم تخزن كميات منه في العقد التي تتحلل بعد ذلك كيماوياً، ثم تترك آزوتاً صالحا داخل التربة تستفيد منه المحاصيل التي تعقب زراعة المحاصيل البقولية. على أحمد هارون، جغرافية الزّراعة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط/ 1، أميرة للطباعة، 1420هـ- 2000م، ص172.

[5]– ابراهيم محمد السّاسي العوامر، المرجع السابق، ص 78.

يغبر بتراب أرض غريبة جداً طيبة، ومن تراب المزابل والصحاريّ والبراريّ ورماد الحمامات ينفع الأرض والبساتين التي تولد فيها ديدان وحيوانات مضرة والرماد خير للبقول من جميع السرجين، ويخلط معه زبل رطب وإنّ احترقت الزبول المشهورة بالنار حتّى صارت أرمدة واستعملت نفعت أكثر الشجر والخضر.[1]

***الفأس:**

وتعدّ الفؤوس أهم الآلات التي استخدمها الإنسان مع نشأة الزّراعة حيث كانت تمثل أداة لتقليب الطّبقة السطحيّة للتربة وإعدادها للزّراعة، وكانت تصنع من الصخور السائدة في الإقليم سواء كانت نارية أو رسوبيّة أما بطريقة التشظية (التهذيب) أو بطريقة الصقل أو بالطريقتين معاً.[2]

يقول ابن خلدون عن الفأس: "جمع معول، وهو الحديدة تنقر بها الجبال. أو هو الفأس".[3]

***المخابــئ (المطامير):**

واستعمل الفلاح الجزائريّ في ذلك الوقت العديد من الوسائل الملائمة للتخزين كالمطامير وأكياس الصوف المعروفة بالتليس[4] والمخصصة للقمح، والجِرَار الكبيرة لحفظ ما ينتج،[5] فكانت هناك مخابئ تحت الأرض للاحتفاظ بالحبوب من فصل إلى آخر،[6] وهي كثيرة توضع في أماكن مختارة تذخر فيها الحبوب لوقت الحاجة إليها.[7]

---

[1] - النابلسي، المصدر السابق، ص11.

[2] - محمد خميس الزوكه، المرجع السابق، ص24.

[3] - ابن خلدون، المصدر السابق، ج7، ص 617.

[4] - التليس: تلس، التليسة، وعاء يسوى من الخوص شبه قفعة، وهي شبه العيبة التي تكون عند العصارين. ابن منظور، لسان العرب، ج6، ص33.

[5] - كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص193.

[6] -أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر، 150.

[7] - نور الدين عبد القادر، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر –من أقدم عصورها إلى إنتهاء العهد العثماني، دار الحضارة، بئر التونة الجزائر، 2006م، ص279.

يخبرنا "ديفونتين" عن شكل المخابئ وكيف تتم عمليّة تخزين الحبوب فيها: " هي مقببة وفتحتها ضيقة جداً، كما أنّها واسعة، أحياناً تتسع كميتها إلى 300 إلى 400 شحنة من القمح، تغلق فتحتها جيداً بواسطة حجر عريض، ويغطى بعدها بالطين، ليتحول القمح الذي يكون على السطح ويشكّل قشرة سمكها حوالي بوصة واحدة، وأما القمح الذي يبقى في الوسط فإنّه يبقى محفوظاً لمدة طويلة دون أنّ يتغير (شكله)".[1]

وتحفظ الحبوب لدى سكان السهول سنوات متعددة دون أن يلحقها ضرر، وذلك بوضعها في مطامير بعيدة عن الهواء والرطوبة. "وإنك لتجد عندهم، بدون مغالات، قمحا مخزونا منذ أكثر من خمس عشرة سنة، وإني لمتأكد من هذه الحقيقة المعروفة في إفريقيا معرفة جيدة، ولكننا نلاحظ عند الطحن أن دقيق هذه الحبوب التي تخزن طويلا لا يحتفظ بنفس البياض الذي يتّسم به القمح الجديد، كما يكون له طعم لا يطيقه جميع الناس، ويحبه هؤلاء السّكان حبا جما، ويقدمونه للضيوف كشيء نادر مثلما تقدم، في أوروبا، الخمر المعتقة أثناء وجبات الغذاء. ويدعى هذا النوع من القمح (المطمورة)، وتختار لخزنه، أماكن مجهولة تهيأ بدقة حتّى أن الأعداء يمشون فوقها عندما يغزون المنطقة ولا يكشفونها إلا إذا دلهم على ذلك أحد الخونة".[2]

وتحدث "مول" في كتابه بأنّه شاهد عدة مطمورات يصل عمقها إلى 4 أو 5 أمتار، وعرضها إلى مترين، ويتم حفرها لمدة محددة قبل الشروع في استعمالها للتخزين، حيث تترك معرضة للشمس بعض الوقت حتّى تجف، ويتم تجهيزها وفرشها بطبقة من القش بداخلها".[3]

ضف إلى كلّ هذه الأدوات، قد استعملت أدوات أخرى ساعدت في عمليّة الفلاحة: العربة، الفأس، المعزفة لقلب التّربة بعد نكشها، مشط التّربة، المعول، المجرفة.[4]

---

[1] - L . R. Desfontaines , Op . Cit, p279.

[2]- حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، ص ص36، 37.

[3]-L. Moll , Op, Cit, p146.

[4]- بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص ص308، 309.

وبذلك اعتمدت الفلاحة على أدوات تقليديّة التي كانت تجرها الحيوانات (البقر، والحمير والجمال)، ومارسها سكان المناطق الجبليّة الذين بدورهم تحدوا الطبيعة واستغلوا خيرات المرتفعات، كما جلبوا مياه الأودية للانتفاع بها في سقي أراضيهم.[1]

ب) صناعة الأدوات الزراعيّة:

تتمثل صناعة أدوات الفلاحة في حرفة الحدادة، حيث يتولون فيها الحدادون صناعة المحارث والمناجل والقواديم، والألجمة، وركاب الخيل.[2] إذ كان بمدينة البليدة العديد من الحدادون والسراجون وصناع آلات الحرث والفؤوس.[3]

ومن أهم المناطق أيضاً التي عرفت بصناعة أدوات الزّراعة، منطقة جيجل فقد كان لكلّ عرش حداده الخاص به، لأنّ هذه الصناعة مرتبطة بوسائل الزّراعة كالفأس والمنجل وسكة المحراث الخشبي، وهذه الصناعات كلّها للاستهلاك المحلي.[4] ومن أهم العائلات التي كانت تمارس الحدادة في إيالة الجزائر، عائلة "كلاطو الأندلسيّة" التي كانت من العائلات الكبيرة وذات نفوذ كبير بالمدينة.[5]

وكانت هناك في إيالة الجزائر العثمانيّة ورشات لصناعة المسامير والرفوش والفؤوس وآلات الحرث وعجلات العربات بأنواعها.[6] واستغلت مناجم الحديد المتواجدة بالجبال عن طريق صهرها

1- حصام صورية، العلاقات بين إيالتي الجزائر وتونس خلال القرن الثامن عشر، إ: أ.د. عبد المجيد بن نعمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، 1433- 1434هـ/ 2012- 2013م، ص139.

2- محمد العربي الزبيري، التّجارة الخارجيّة للشرق الجزائري، ص63.

3- أندري برنيان وآخرون، المصدر السابق، ص204.

4- علي خنوف، تاريخ منطقة جيجل قديماً وحديثاً، منشورات الأنيس، ط1/ الجزائر، ب/ س، ص81.

5- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص164.

6- بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص15.

لاستخراج الحديد الخام، لصنع الآلات الزراعيّة.[1] وكما اشتهرت بلاد القبائل أيضاً بصناعة سكك المحاريث وأدوات الحراثة، وكان ذلك يتم في ورشات خاصة بالحدادة.[2]

وعُرفت حرفة الحدادة في إقليم توات، وقد كان ينتج أصحابها: الخناجر، والسكاكين والأمواس، والفؤوس، والقادومات، والمساحي، والمناجل وغيرها من الأدوات، ومن أهم الأعمال التي يقوم بها الحدّاد أيضاً صيانة الآلات اليدويّة الزراعيّة التي يستخدمها فلاحو القصر، مثل المنجل والفأس ومقابل عمله يتقاضى حصة من التمور يتفق عليها من غلال (منتوج) كلّ بستان مزروع بالقصر في آخر كل موسم زراعيّ.[3]

واعتمد الحدادون في إقليم توات على الصناعة الخشبيّة أيضاً لصنع أيدي المناجل وأرجل الفؤوس، ومن أشهر الأشجار التي تستغل أخشابها في هذه الصناعة الخشبيّة: الطلح، تقارى. وكانت تصنع الفحوم من الأخشاب أيضاً لاستغلالها في صناعة الحدادة وتذويب المعادن.[4]

ولا تزال حرفة الحدادة متواجدة إلى يومنا هذا من صناعة المناجل والمحراث واستخدام الفحم المصنوع من الخشب، رغم تطور الأجهزة والصناعات الزراعيّة.

---

[1] - بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص275.

[2] - لعريبي إسمهان، الحياة الاقتصادية في بايلك الشرق خلال العهد العثماني (1713- 1792م)، إ: أ.د. حنيفي هلايلي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي الياس –سيدي بلعباس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية- شعبة التاريخ، 1433- 1434هـ/ 2012- 2013م، ص211.

[3] - صالح بوسليم، المرجع السابق، ص120.

[4] - المرجع نفسه، ص121.

المبحث الثاني: الثروة الحيوانيّـــة ودورها في الاستغلال الزراعيّ.

دراسة الزّراعة في إيالة الجزائر خلال العهد العثمانيّ كانت دائما مرتبطة بتربّية الثروة الحيوانيّة، باعتبارها جزء مكمل للطابع الفلاحيّ، فكانت الحيوانات أهمّ شيء يرتكز عليه لجعل الأراضيّ خصبة سواء عن طريق الروث الذي كان يجّمع ثمّ يوّضع على الأرض قبل حرثها كسماد طبيعيّ، أو عن طريق الرعي المستمر، كما كانت تستعمل في الحرث والدرس وحتّى نقل الأغراض وغيرها.

فنجد أحياناً من يقومون بتقسيم الزّراعة إلى الإنتاج النباتيّ والإنتاج الحيوانيّ، ذلك أنّهما يكملان بعضهما البعض، فالحيوانات تساهم في عمليّة الزرع، والنّباتات تكون أكبر دعامة لعيش الحيوانات من خلال توفير العلف والغذاء.

ومارس الإنسان حرفة الرعي بعد أنّ عرف استئناس الحيوان بدلاً من صيده، وبذلك لم يعد ينتظر ما يجده في البيئة الطبيعيّة من حيوان فيقوم بصيده وإنّما أصبح يبذل جهده لتنمية الإنتاج الذي يسد حاجاته الضروريّة، وقد اهتدى الإنسان إلى استئناس الحيوان في الوقت الذي اهتدى فيه إلى النبات ورعايته، لأنّ هناك ارتباط كبير بين الإنتاج الزراعيّ والإنتاج الحيوانيّ.[1]

فوصلة الإنتاج الحيوانيّ بالإنتاج الزراعيّ لا تقف عند اعتبار الإنتاج الحيوانيّ مكملاً للإنتاج الزراعيّ، ولكّن هذه الصلة تمتد إلى حاجة الإنتاج الزراعيّ للحيوان باعتباره عنصراً من عناصر الإنتاج (حيوان العمل) حيث يعتمد عليه في كثير من جهات العمل. وإلى جانب أهمّية الحيوان في العمل فإنّه يساعد على خصوبة التّربة وتماسكها، إما بحياته فوقها وما يضيفه من موارد مخصبة، أو نتيجة لاتباع دورة زراعيّة تدخل فيها محاصيل الغذاء الحيوانيّ التي تساعد على خصوبة التّربة.[2] كما

1- على أحمد هارون، جغرافية الزراعة، ص281.

[2]- المرجع نفسه، ص281.

يقول أبو زكريا الاشبيلي: " فلاحة الحيوانات التي لا غنى عن استعمالها في فلاحة الأرض وبعض الأطيار التي تتخذ في الضياع وفي المنازل للانتفاع بها."[1]

ويرتبط توزيع الحيوانات ارتباطا وثيقا بالنّباتات الطبيعيّة، إذ إنّ لكلّ نوّع من الحيوانات ما يلائمه من النّباتات الطبيعيّة، ويرتبط وجود الحيوانات بنطاقات معيّنة من النبات.[2]

وتتوفر إيالة الجزائر في العهد العثمانيّ على أعداد ضخمة من الحيوانات كالأغنام والماعز والأبقار والخيل والبغال والحمير، وقد اشتهرت أغلب الأصناف المستعملة في النقل والجر بتحملها للتعب وتكيّفها مع مناخ مختلف مناطق البلاد.[3]

واهتم المجتمع الجزائريّ عامة بتربيّة الحيوانات، وكانت قطعان الماشية الثروة الرئيسيّة بالنسبة إليهم،[4] وكانت ترعى الماشية في البلد كلّ فصول السنة، أما بالنسبة للخيول فهي تؤدّي الكثير من الأعمال التي لا تقوم بها الحيوانات الأخرى، حيث تستعمل في تهشيش التبن والشعير.[5]

ووجه سكان إيالة الجزائر اعتناءهم التام تجاه تربيّة الحيوانات الأهليّة منذ عهد قديم، وهي الثروة الثانية للبلاد بعد الزّراعة،[6] وكانت أهمّ مرعى للحيوانات أراضيّ البور التي كانت تُجعل كلّ عام للمراعيّ الممتازة لكلّ من الخيول والبغال والحمير والأبقار والأغنام والماعز.[7] فمثلاً رعاية الأبقار كانت تنحصر في رعيها وريها فقط، وكان يهتم بها أحياناً الشباب أو الأطفال تقريباً وذلك

[1] – الإشبيلي، كتاب الفلاحة، ج1، ص07.

[2] – محمد محمود محمدين، طه عثمان الفراء، المدخل إلى علم الجغرافيا والبيئة، دار المريخ، ط/4، ب/س، ص321.

[3] – ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ –العهد العثمانيّ، ج4، ص60.

[4] – Shaw Thomas, Voyage dans la régence d'Alger, Traduit de l'anglais par Mac Carthy , Paris, 1830, p39.

[5] – M. Rozet , Op, Cit, p213.

[6] – محمد بن عبد الكريم، حمدان بن عثمان خوجة الجزائري ومذكراته، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط/ 1، 1972م، ص77.

[7] – O. Houdas, Op, Cit, p 18.

في مراقبتها، لأنّ الحيوانات تعيش في الهواء الطلق وتضطر للبحث عن طعامها بنفسها من خلال الرعي.[1]

"ونظراً لممارسة سكان البواديّ الرعي على نطاق واسع، تعتبر قطعانهم المصدر الأساسيّ للثروة، ولأنّ خصائص البلد الطبيعيّة حيث يتوفر فيه العشب، تسمح بتغذيّة الحيوانات، فإنّنا نجد هنا جميع أنواع الدواجن بكثرة، بما في ذلك الفرس، الثور، الجمل، والجمل ذو السنامين، الحمار، البغل، الغنم، الماعز والخيول العربيّة تتمتع بشهرة عالميّة".[2]

ونجد أنّ مدينة قسنطينة التي امتازت بطابعها الفلاحيّ، اهتمّت بتربيّة المواشيّ كحرفة مكملة لزراعة أراضي العرش الجماعيّة، باعتبار الزّراعة هي المورد الرئيسيّ الذي يؤمن معيشة غالبيّة السّكان.[3]

وكانت الحيوانات مصدر العيش الرئيسيّ في الجهات السهبيّة، كمنطقة النمامشة التي كانت تعتمد أساساً على تربيّة الأغنام والجمال، وتتنقل معها عبر مجال رعويّ قدرت مساحته بمليوني هكتار تكفي لتربيّة ما يمتلكه السّكان هناك من حيوانات وهي 32.000 خروف و1000 عنزة و1000 بقرة و2000 بغل و700 حصان وعدد ضخم من الجمال.[4]

وتتوفر الثروة الحيوانيّة وتنتشر في كلّ النواحيّ، خاصة في الهضاب العليا، وكانت تربيّة الماشية عموماً في السهول الكبرى، مثل أحواز وهران لدى قبائل المخزن، وفي سهول معسكر ومقرة حيث

---

[1] - O. Houdas, Op, Cit, p 88.

[2]- وليام شالر، المصدر السابق، ص33.

[3]- سعودي يمينة، الحياة الأدبية في قسنطينة (خلال الفترة العثمانيّة)، ص44.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ –العهد العثمانيّ، ج4، ص ص60، 61.

توجد قبائل الرعية، وقد كانت تربّية البقر تشكّل المصدر الرئيسيّ لرأس مال السّكان، لأنّهم لا يستهلكون في الغالب إلا الأغنام، أما الأبقار فتباع في الأسواق إضافة إلى الماعز والنعام وغيرها.[1]

وبذلك كان سكان السهول يفضلون حرفة الرعي بسبب المناخ المعتدل، لأنّ رعاية قطعان الماشية أقلّ تعباً من الزّراعة، ضف إلى ذلك أنّ الزّراعة المكثفة تحتاج إلى حرفة الرعي خاصة للتّربة التي بحاجة إلى تخصيبها، لأنّ حرفة الرعي تعتبر مكملة للزراعة.[2]

وكانت تربّى الكثير من الأبقار وقطعان الغنم في المنطقة التليّة، أما الهضاب العليا فكانت الأبقار بشّكل خاص هي أهمّ حيوان لديهم مكانةً، كما كانت ترعى الأغنام في الهضاب العليا.[3] والصحراء حسب قول "جول دوفال" أنّها البلد الذي لا حصر له من كثرة الإبل والأغنام، وهي الموطن المتميّز لتربّية الخيول، والمنطقة الشاسعة لرعي الماشية.[4]

وكانت تربّى الخيول وتعتنى بها، فقد امّتاز بذلك بايلك الغرب الذي كانت سلالة خيوله الأجود في كلّ الإيالة، حيث نجد أنّ قبائل معسكر كانت تستكثر منها، وكذلك قبائل الشراقة والأنجاد واليعقوبية وغيرها.[5]

كما اهتم التواتيون اهتماماً خاصاً بتربّية الإبل، فكانوا يوسمونها عند الولادة أو الشراء بعلامات مميّزة بطريقة استعمال الكيّ بالنار حتّى لا تضيع منهم، بحيث تعرف كلّ قبيلة بعلامة خاصة بها تميّز إبلها وتعرف بها عند الضياع، وعند الرعي يختارون لها المراعي التي تنمو بها

---

[1]– توفيق دحماني، النظام الضريبي ببايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثمانيّ (1193هـ/ 1779م –1246هـ/ 1830م)، ص15.

[2] – O. Houdas, Op, Cit, p 110.

[3] – G. Dervin, Op, Cit, p23.

[4]– Jules Duval, Op, Cit, p47.

[5]– توفيق دحماني، النظام الضريبي ببايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثمانيّ (1193هـ/ 1779م –1246هـ/ 1830م)، ص ص15، 16.

الحشائش وتكثر بها الأعشاب، ومن بين المناطق التواتية[1] التي اشتهرت بالرعي، منطقة تيديكلت،[2] حيث بها مراعي يطلق عليها اسم (الغابة).[3]

وكانت منطقة ندرومة تتوفر على عدد كبير من قطعان الماشية من أغنام وماعز وأبقار، وساعدهم على توفر المرعى السهليّ والجبليّ الذي يعد مصدراً أساسياً لتربيّة الحيوانات.[4]

وكان سكان منطقة جيجل يقومون بتربيّة الحيوانات ويهتمون بها أكثر من الزّراعة، لأنّها تعدّ رأس مالهم، ويطلقون على قطعان الماشية كلمة المال (الأموال)، وقد كانت أكثر قطعانهم من الماعز، لأنّه أكثر ملائمة للمراعيّ الغابيّة ذات الأطراف الواسعة.[5] كما يملكون الكثير من الحيوانات الأخرى كالخيول والبغال والحمير والبقر والغنم، بالإضافة إلى خلايا النحل.[6]

---

[1]- قد أطلق التواتيون عدّة تسميات للإبل شأنهم في ذلك شأن العرب القدماء فسموها حسب سنّها، فعندما تلد الناقة يسمون رضيعها بسلاح وعندما يبلغ السنة يسمونها لحوار وبعدما يتعدى السنة ينعت بالمحلول وعند ثلاث سنوات يسمى بالحاشي وعندما يصل إلى أربع سنوات يوصف بالجمل. ينظر: صالح بوسليم، المؤسسات الثقافية بإقليم توات دراسة تاريخية من خلال الوثائق المحلية (أثناء القرنين 12 و13هـ/ 18 و19م)، ص117.

2- تيديكلت: هي إحدى مناطق توات، ومعناها بالبربريّة كف اليد، أو اليد المفتوحة. ينظر: حمزة بن حاج علي، التراث الثقافي لمنطقة تيدكلت –دراسة تاريخية أثرية– إ: أ.د. محمد المصطفى فلاح، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 02، معهد الآثار، قسم الصيانة والترميم، 2011 –2012م، ص32.

ويطلق اسم تيدكلت على الأراضي المأهولة بالسكان، وهي البلاد الواقعة بين الإنحدار الجنوبي لهضبة تادميت إلى غاية الجهة الشمالية التي تحدها وادي جارت، وقصورها موزعة على سطح منبسط قليل التلال.

-Louis Voinot, Le Tidikelt : étude sur la géographie, l'histoire, les moeurs du pays, Id : J. Gandini (Calvisson), 1909, p5.

3- صالح بوسليم، المرجع السابق، ص116.

4- الزين محمد، العمارة الدينية الإسلامية في منطقة ندرومة من خلال نموذجين: الجامع الكبير وزاوية سيدي محمد بن عمر (دراسة تاريخية وفنية)، إ: أ.د. نور الدين صبار، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعيّة، قسم الثقافة الشعبية، فرع الفنون الشعبية، 2002- 2003م، ص44.

[5]- علي خنوف، تاريخ منطقة جيجل قديماً وحديثاً، منشورات الأنيس، ط1/ الجزائر، ص80.

[6]- المرجع نفسه، ص80.

يذكر "روزي" بأنّه رأى العديد من أنواع الماعز في ضواحي الجزائر العاصمة لكّنها مختلفة عن تلك التي وجدت في فرنسا، إذ هناك بعض القطعان من الماعز باتجاه الأطلس الصغير وسهل متيجة، لكّن هذه الحيوانات ليست بالكثيرة في المكان الذي زاره، وقطعان الماشية من أكثر الأغنام وجوداً في العاصمة.[1]

وتربّى الماعز كمكمل لانتاج الحليب في إيالة الجزائر، ويتم انتاج الحليب والزبدة منها، وهي تشبه الماعز الموجودة في أوروبا، ولكّن هناك نوعين منه غير موجود بها، بحيث توجد إحداها في الشرق الجزائريّ والأخرى بتونس، وهي تتميّز بذيلها الثخين.[2] وتتواجد بعض من أنواع الماعز بالإيالة تشبه ماعز فرنسا، وهي صغيرة وقصيرة شعرها أسود أو أبيض جد طويل.[3]

ويقول "دي لافوي": "إنّ الجزائر هي البلد الممتاز لتربيّة الأغنام، بحيث تجد في كلّ مكان أفضل النّباتات العطريّة والمالحة، فهي تزدهر هنالك بشّكل كبير مع تنوّعها".[4]

وهي موجودة بأعداد كبيرة في كامل أنحاء إيالة الجزائر، خاصة على حدود الصحراء حيث توجد قطعان لا تحصى منها، وتشكّل أساس الثروة بالنسبة للقبائل البدويّة، وتمثل المادة الرئيسيّة لصادرات البلاد، ولحومه أكثر قيمة واستهلاكاً من طرف السكان.[5]

وتكمن أهمّية الأغنام في وجود الصوف الذي يحتل المرتبة الثانية بعد الحبوب من حيث الأهمّية في إيالة الجزائر، ويتم انتاجها بكميات وفيرة من طرف جميع القبائل العربيّة الداخليّة.[6]

ونجد أنّ الشرق الجزائريّ يتميّز بثلاث سلالات يختص بها هذا الإقليم دون غيره من باقي المناطق، ولكلّ نوع خصائص ومميّزاته: السلالة العربيّة الملقبة (أولاد جلال) وتعتبر من أكثر

---

[1] - M. Rozet , Op, Cit, T 1, p261.
[2] - Shaw Thomas, Voyage dans la régence d'Alger, p43.
[3] - L. Moll, Op, Cit, T1, p201.
[4] - M. de Larfeuil, Op, Cit, p35.
[5] - L. Moll, Op, Cit, p194.
[6] - Ibid, p197.

السلالات أهمّية، ويقال أنّها تعود إلى القبائل العربيّة الذين جلبوها معهم أيام الغزو الهلاليّ، وسلالة الخروف البربريّ ذو الصوف اللامع وتعيش في جبال الأطلس التليّ، وفي المرتفعات الشماليّة، توجد في سوق أهراس وجيجل وإيدوغ، وسلالة البربرين وتتركز في واد سوف والحدود التونسيّة، تتحمل هذه السلالة مناخ الصحراء والكثبان الرمليّة ودرجة الحرارة المرتفعة.[1]

وللجزائريين الكثير من قطعان الأبقار، التي ترعى في كلّ الفصول داخل السهول، على التلال والهضاب، وتتم حراسة القطيع عند كثرتها من طرف ثلاثة رجال مسلحين دائماً ببندقية، بصحبة 12 كلب أو أكثر.[2] ويتم استخدام الأبقار والثيران في الأعمال الزراعيّة، وفي غالب الأحيان ما يتم تربيّة البقرة أو الثور على نفس المحراث، وهي تربّى لحمل الأثقال على ظهرها، كما هو الحال مع الحمير والبغال.[3]

والثيران في إيالة الجزائر صغيرة والبقرة لا تدر سوى قليل من الحليب.[4] وذلك ما أخبرنا به 'طوماس شو' أنّ إنتاج الحليب من الأبقار الجزائريّة ضعيف إذا قُورن بحجمها وبالأبقار الأوربية، ورغم وفرة المرعى من شهر ديسمبر إلى جويلية إذ تنتج البقرة الإنجليزية ضعف الحليب مقارنة بأبقار إيالة الجزائر، كما أنّ هذه الأخيرة تفقد حليبها مع فقدان عجلها.[5]

"والأبقار المتواجدة في إيالة الجزائر ذات نوعية من الحجم الصغير، وهي حيوانات جدّ قوية ورأسها وقرونها صغيرة، لديها جسم طويل أسطواني الشّكل، وأطرافها قصيرة، هيكلها العظمي رقيق في شكّلها العام، وجلدها مرن، ويعتبر التبن غذاء لها بالإضافة إلى العشب الطبيعي، وتتأثّر

[1]- لعريبي إسمهان، الحياة الاقتصاديّة في بايلك الشرق خلال العهد العثمانيّ (1713- 1792م)، ص ص184، 185.

[2] - M. Rozet , Op, Cit, T 1, p264.

[3] - Ibid, T 1, p265.

[4]- وليام شالر، المصدر السابق، ص33.

[5] - Shaw Thomas, Voyage dans la régence d'Alger, p p42, 43.

الأبقار بالبرد المفاجئ والأمطار المتتالية، فإنّ لم توضع في مأمن عن ذلك يمكن للأبقار الصغيرة والكبيرة أنّ تموت".[1]

"وإذا قمنا بتصنيف الحيوانات وفقاً لفائدتها للإنسان، في كلّ إفريقيا تقريباً يجب علينا وضع الجمل أمام جميع الحيوانات الأخرى، فهو يتحمل التعب والإرهاق مع ثباته غير المألوف مع غيره، فهو قنوع بالعشب، والقليل من الشعير والفول والبعض من الخبز يكفي لوجودها، كما يمكنه الاستغناء عن شرب الماء لمدة سبعة أو ثمانية أيام، مما يجعلها ذات قيمة كبيرة للسفر في الصحراء، حيث يحمل على ظهره الماء اللازم لجميع القافلة.[2] وعلى الرغم من تمكنه من حمل الأثقال إلا أنّه غير صالح لخدمة الزّراعة.[3]

ويستعمل الجمل كوسيلة نقل ممتازة، ويوجد في إيالة الجزائر نوع من الجمل ذو السنامين الذي يعتبر الأكثر انتشاراً، كما يوجد ذو السنام الواحد أيضاً لدى بعض من القبائل الصحراويّة.[4]

"وإذ كان الجمل ذو أهمّية قصوى عند السكان، فإنّ الحصان هو الأجمل والأكثر تأثّراً به عند أهل البلد،[5] وهو أكثر تفوقاً في معظم أنحاء إيالة الجزائر، رغم أنّه لا يزال بعيداً عن مميّزات الحصان العربيّ الأصيل من خلال جميع مواصفاته.[6] وعلى الرغم من أنّه يعتبر من أهمّ الحيوانات التي يهتم بها الجزائريّ من بين الحيوانات الأخرى ويولونها اهتماماً خاصاً.[7] إلا أنهم اهملوه من حيث تعليمه وتدريبه.[8]

[1] - L.Moll, Op, Cit, T1, p188.
[2] - M. Rozet , Op, Cit, T 1, p267.
[3] - Xavier Yacono, Op, Cit, p236.
[4] -L. Moll, Op, Cit, T1, p168.
[5] -M. Rozet , Op, Cit, T 1, p271.
[6]- Xavier Yacono, Op, Cit, p236.
[7] - G. Dervin, Op, Cit, p 22.
[8] - Shaw Thomas, Voyage dans la régence d'Alger, p39.

"والخيول العربيّة ممتازة، لكّن شكّلها ليس جميل وحجمها صغير".[1] يخبرنا "وليام شالر" عن الخيول: "لا أذكر أنني رأيت فرساً واحداً جميلاً في مدينة الجزائر، وأنا أعتقد على كلّ حال أنّ الخيول العربيّة أقلّ قيمة من خيول الولايات المتحدة".[2] والسبب في ذلك ربما لأنّهم يعانون من سوء التغذية.[3] ورغم ذلك إلاّ أنّه يعتبر كأفضل حصان للحرب وبامتياز، ذلك لخفة حجمه.[4]

ويذكر "مول" بأنّه رأى الكثير من الخيول في مقاطعتي وهران وقسنطينة، وذات أشكال أكثر تطور، وهي مقاربة ومشابهة للخيول التركية، بحيث قيل له أن هذه الخيول تستورد من تركيا،[5] وهي وهي أفضل من تلك الموجودة بفرنسا، وذلك للظروف المتاحة في المقاطعتين، نتيجة للعدد الكبير من السهول والوديان الممتازة. [6]

وحافظ سكان إيالة الجزائر على سلالة نقية من الخيول الجيدة، وكانت بعض المناطق قد امتازت بتأصيل الخيول مثل قبائل اليعقوبية وبني أنجاد وسكان جنوب وهران وسهول وادي الشلف، ولكّن معظم الخيول الجيدة كانت تأتي من جنوب وهران وجنوب قسنطينة.[7]

والخيول المتواجدة بمقاطعة وهران تعتبر أفضل من تلك الموجودة بالمدينة الجزائريّة، فهي طويلة القامة وأكثر تميزاً وأناقة، والحجم العادي للخيول الجزائريّة من 4 درجات ونادراً ما تكون حتّى

---

[1] - M. de Larfeuil, Op, Cit, p 32.

[2]- وليام شالر، المصدر السابق، ص33.

[3] - L. Moll, Op, Cit, T1, p 171.

[4] - Ibid, T1,p 173.

[5] - Ibid, T1, p174.

[6] - Ibid, T1, p175.

[7]- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر، ص 153.

50، على الرغم من أنّها خفيفة وتعمل بسرعة كبيرة.[1] وفي القبائل الصحراوية ورغم العقبات بسبب العوامل الطبيعة المعرقلة، إلا أنّها أنتجت الكثير من الخيول الجيدة.[2]

ويساعد الاعتناء بالحمير والبغال بشكّل جيد في تقويتها، وبذلك توفر خدمات ممتازة، وهي أقلّ تكليفاً في اطعامها من الحصان، ويتحملون أكبر قدر ممكن من التعب وأقلّ عرضة للمرض،[3] ولهذا السبب كانت الحمير والبغال هي الأكثر تفضيلاً عند الجزائريّ في الكثير من الحالات.[4]

وانصب اهتمام سكان جنوب الأطلس الصحراوي على تربّية الماشية، من أغنام وإبل وانتاج التمور، حيث اكتسبت تربّية الإبل أهمّية خاصة لكون هذا الحيوان وسيلة نقل ومادة استهلاك فكانت الجزائر تربّي أعدادا كبيرة منه.[5]

أما عن السّكان بقرى جرجرة فقد كتب "لامبير" مقطعاً عن تربّية الماشية وأفادنا أنّ الجزائريّ لا يمكنه أنّ يملك أكثر من أربعة رؤوس من الغنم التي تبيت معه في القاعة نفسها التي تنام فيها الأسرة، عكس الماعز والأبقار وغيرها من المواشي، ثمّ أنّ هذه الأغنام ترافق العمال إلى حقولهم وتعود معهم إلى منازلهم وتتبعهم كما يتبع الكلب صاحبه، وعند كبر الخرفان تقبع بالمنزل ويقدم لها العلف لتسمينها حتّى يتسنى لمالكيها ذبحها في مناسبة معيّنة.[6]

وكان هناك بعض البدو الرحل الذين يعيشون في الصحراء، وهم أصحاب النجمة وارتياد الكلأ لماشيتهم وإبلهم وتتبع مصادر المياه، إذ أنّ الذي يحدد التنقلات السنويّة والموسمية للبدو هو حاجات قطعانهم للغذاء، حيث يرحلون داخل الصحراء أثناء فصل الشتاء الممطر، ويستقرون

[1] -M. Rozet , Op, Cit, T 1, p p272, 273.
[2] - L. Moll, Op, Cit, T1, p 176.
[3] - M. de Larfeuil, Op, Cit, p33.
[4] - M. Rozet , Op, Cit, T2, p19.

[5]- صالح عبّاد، المرجع السابق، ص336.
[6]- بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص ص312، 313.

قريباً من مصادر المياه،[1] وفي فصل الصيف تبدأ سكان القصور وقرى الواحات وبعض الشرائح من الرعاة في الأراضي البور، وخاصة حينما يقل الماء وتجف المراعي بأشعة الشمس الحارقة، تبدأ هذه القبائل بالرحلة الدورية عند أطراف الصحراء، ويتجهون إلى الجبال وأسواق التل لمبادلة منتجاتهم بمنتجات التل، وبذلك يستفادون بتغذية قطعانهم على العشب من خلال رحلاتهم الدورية المتعاكسة ما بين التل والصحراء.[2]

ويمكن تصنيف البدو الرعاة إلى:

–**البدو الإبل**: ويمثلون البداوة الخالصة التي تسود في قلب الصحاري، ودليلها هو الجمل، هؤلاء يسمون في إيالة الجزائر بالتوارق الذين يرتحلون في فترة الجفاف نحو المراعي الخصبة في مالي والنيجر تاركين وراءهم الخيام وقطعان الماعز في الهقار.

–**بدو الشاة أو الضأن والبقر**: ويمثلها الشاوية الذين لا يتوغلون داخل الصحراء لعدم قدرة الشاة والبقر على التوغل وعدم احتمالهم للجفاف الشديد، وبذلك يكتفون بأطراف الصحراء، وبداوتهم عندئذ جزئية، هؤلاء يسمون بدو شمال الصحراء الجزائريّة وتحركهم وتنقلهم جماعياً أيّ شاملاً للبشر والحيوان والخيام، دون ترك أيّ شيء وراءهم.[3]

وكان سكان الأوراس يزاولون تربيّة المواشي إلى جانب الزّراعة، وهذا ما اضطرهم إلى الارتحال الموسمي المحدود الذي لا يتجاوز نطاقه السفوح الجنوبية للأوراس، وأحسن مثال على هذا النّشاط الزراعي الرعوي المتكامل نجده في أسلوب حياة قبيلة أولاد داوود، هذه القبيلة التي كانت تقضي فصل الشتاء في فلاحة سهول المدينة، لتنتقل بعد ذلك بقطعانها نحو أعالي الجبال، أما في فصل الخريف فإن رجال هذه القبيلة يتوجهون بمواشيهم نحو الأودية الجنوبية حتّى يبلغوا في رحلتهم

[1]– بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص208.

[2] – Jules Duval, Op, Cit, p 47.

[3]– بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص 209.

الفصلية هذه قريتي البنيان ومشونش حيث يحصل رجال القبيلة على ما يحتاجونه من التمور، بعدها يعودون نحو الشمال بأحمال التّمر وقطعان المواشي وذلك حتّى لا يفوتهم العمل في حصاد حقولهم في أوائل الصيف.[1]

لكّن لم يقتصر رعي وتربيّة الأغنام و الماشية وغيرها على القبائل البدويّة الرحل فقط، بل كانت كلّ القبائل تمارس هذه الحرف لما لها من أهمّية كبيرة في العديد من النواحي فهي تعتبر غذاء مهم لهم، وهي التي تساعد في عملية الزّراعة وكلّ مايتعلّق بها.

وكانت تستعمل البغال لنقل الأغراض مثل ما قال 'فندلين شلوصر' بأنّ العربيّ يحمل خيامه وأدواته فوق البغال ويرحل بقطعانه وذلك بعد انتهائه من عملية الزّراعة.[2]

وفي الكثير من الأحيان يجمع التبن في أكواخ دائرية الشّكل، مغطاة بالديس بعد عملية الحصاد، حتّى يتم تقديمه علفاً للحيوانات والماشية في فصل الشتاء.[3]

كما كان بإيالة الجزائر الكثير من الطيور التي وُجدت على ضفاف البحر، خاصة طائر النورس الذي يطير فوق البحار، وطائر الطيطوي الذي يقطن بالقرب من البحر، ويعيش الحمام الأزرق على طول المنحدرات في الثقوب الصخرية، وهو ينتشر كثيراً وبكلّ سهولة، ويصفه "روزي" بالمبجل عند الجزائريين بحيث لا يأكلونه".[4]

وشاهد هانريش فون مالتسان على ضفاف السبخة مجموعة كبيرة من الطيور الغريبة. "لم يسبق لي أنّ رأيت في الجزائر تجمعها بمثل هذا العدد الضخم، وهي الحباري الصغيرة، التي كانت

1- ناصر الدّين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص ص 487، 488.

2- فندلين شلوصر، قسنطينة أيام أحمد باي (1832- 1837م)، ص89.

3- بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص308.

4 - M. Rozet , Op, Cit, T 1, p238.

تطير صارخة فوق السبخة".[1] وكانت هناك الكثير من الحيوانات البرية في إيالة الجزائر وأهمّها: الوعل، والأرنب والحجل والسماني ودجاجة الأرض والنقب والحذف (بط بري صغير) والبط الوحشي.[2]

وإلى جانب تربّية الثروة الحيوانية كان هناك أيضاً تربّية النحل. "يشتغل القبائلي كثيراً بتربّية النحل، ويستعمل لذلك سلالاً طويلة من الخيزران أو بيوتاً صغيرة من الطين، ويضع السلال خلف بيته، فيدخلها النحل بنفسه، ويبلغ ارتفاع البيوت الطينية ثلاثة أقدام وعرضها قدمين، وهي مزودة بجدران في داخلها ومقسمة إلى غرف، ويبنيها خارج القرية حيث تكثر الزهور، وإذا شاهد القبائلي تجمع قدر كاف من النحل، فإنّه يكسر البيت ويأخذ العسل والشمع ويبيعهما في المدينة، وطعم العسل جد لذيذ ويوجد بكثرة".[3]

"ويوجد الكثير من النحل بكميات كبيرة، الذي يربيه العربيّ من النوع البري، وهو يوفر الكثير من العسل الذي يتم جمعه من الشمع".[4]

ومن ذلك يمكننا القول بأنّ الإنسان استأنس الحيوان في كلّ مجالات الزّراعة سواء في عملية الحرث أو الدرس أو نقل المحصول الزراعي أو استعمال فضلاته للتسميد وغيرها من تلك الإعانة التي كانت سبباً مساعداً في الجانب الفلاحي، فقد وفرت الثروة الحيوانية الكثير من الجهد والتعب لدى السكان بإيالة الجزائر.

---

[1] - هاينرش فون مالتسِان، ثلاث سنوات في شمال غربي افريقيا، تر: أبو العيد دودو، الشركة الوطنية، مطبعة زبانة، الجزائر، 1979م، ص40.

[2] - وليام شالر، المرجع السابق، ص33.

[3] - فندلين شلوصر، المصدر السابق، ص96.

[4] - Simon-François Blocquel, Op, Cit, p 37.

المبحث الثالث: استعمال الشبكة المائية في الاستغلال الزراعيّ.

تتم الزّراعة بفضل الري الذي هو أساس كلّ ما ينبت من الأرض، ولذلك اهتم الجزائريون خلال العهد العثمانيّ أشد عناية بوسائل وتقنيات السقي لتوفير المياه، فالشبكة المائية هي التي كانت تزود المزارعين بالماء، سواء الطبيعيّ كالأمطار أو الذي يكون في جوف الأراضي والذي خصص له مكان مثل السدود والآبار وغيرها من تلك الوسائل المساعدة للزراعة:

ويقول الرحالة "روزي" عن الماء خلال زيارته لإيالة لجزائر: " زرت أجزاء من مناطق البربر بحيث تكون كمية المياه المتواجدة في الأنهار والجداول ليست كثيرة، وكمية الماء تنخفض بقدر كبير خلال فصل الصيف، أما الأنهار فهي تحافظ على الماء، ولذك عدد كبير من البحيرات الواسعة في جنوب وهران تجف تماماً، وبعد شهر جوان يجف سطح التّربة، أما في المناطق الداخلية من السهول فلا يزال المياه يحافظ ويساهم بشدة على بقاء الغطاء النباتي". [1]

1. منابع الماء في إيالة الجزائر العثمانيّة:

أ. الأودية والأنهار:

الأودية بقطر إيالة لجزائر –وخاصة الجهة الشمالية– عديدة، لكّنها ضعيفة جداً، وأغلبها يجري زمن الشتاء دافقاً، فإذا ما حل فصل الصيف جف أكثرها.[2] وليس بقطر إيالة الجزائر من الأنهار التي تسمى أنهاراً، لأنّها لا تجف زمن الصيف، إلا ثلاثة: موجودة في شرق البلاد، والحراش في الوسط، والشلف في الغرب، وكلّ هذه الأنهار تصب في البحر المتوسط.[3] ومن ذلك الأغلب أنّ

[1] - M. Rozet , Voyage dans la régence d'Alger, T 1, p169.

[2] – أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، ص20.

[3] – المصدر نفسه، ص21.

نظام الإرواء الزراعيّ كان يعتمد على مياه الأمطار لعدم توفر الخزانات والقنوات الاروائية، فضلاً أنّ معظم الأنهار موسمّية الجريان.[1]

وتوجد العديد من الأنهار الصغيرة في إيالة الجزائر، أما الأنهار الكبيرة فغير موجودة،[2] ومن قمة الجبال إلى الوديان والسهول عدد كبير من الأنهار والجداول التي تتشكّل في جبال الأطلس من المياه لتخصيب أراضي مدينة الجزائر، وبشكّل عام من الجنوب إلى الشمال لا تتمتع هذه الأنهار بالقوة الكافية لحمل حتّى قارب خلال فصل الصيف، لكّن الكثير منها تصبح جد كبيرة خلال تساقط الأمطار الغزيرة.[3] وبذلك سنتطرق لبعض الأودية والأنهار من إيالة الجزائر:

-وادي الشلف: وهو أطول أودية الجزائر،[4] إذ يبلغ طوله 725كلم، ومنبعه من جبال بني راشد ويذهب شمالا مع ميلان الى الشرق أو الغرب في بعض الأماكن، يمر ببوغار ثمّ ينعطف الى الغرب ويصب في البحر الشرقيّ لمستغانم.[5]

وتم بناء قنطرة وادي الشلف سنة 1814م التي اشترك فيها حوالي 300 من الجزائريين و167 من اليونانيين.[6] وهو كثير التبخر بسبب شدة الصيف. وعندما يسقط المطر بغزراة في

[1]- مؤيد محمود حمد المشهداني، سلوان رشيد رمضان، أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518 -1830م، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية (مجلة علمية محكمة)، مج: 5، العدد 16 –نيسان 2013 جمادى الآخر 1434هـ، ص ص421، 422.

[2] - E. Pellissier de Reynaud, Op, Cit, p 12.

[3] - L. R. Desfontaines, Op, Cit, p 263.

[4]- Dureau de La Malle, Op, Cit, T2, p148.

[5]- مبارك الميلي، المرجع السابق، ج1، ص ص51، 52.

[6]- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر، ص168.

فصل الشتاء حسب ذكر "دفونتين" فإنّه غالباً ما يتوقف المسافرون في عبوره لأسابيع.[1] وهو يحافظ على تدفق كبير على مدار السنة، بفضله يمكن ري السهل الطويل الذي يعبره.[2]

– **وادي الصومام:** ويطلق عليه وادي الساحل الذي يصب في البحر الأبيض المتوسط،[3] وهو ينبع من جبال البيبان، ويرفده من الجهة اليمنى – وفي أقسامه العليا –وادي بوسلام الذي يلتقي به بالقرب من مدينة (أقبو) ويشتد انحدار وادي الصومام من منبعه الى مدينة البويره، ثمّ يأخذ الانحدار في القلة حتّى مصبه في خليج بجاية. ويجري وادي الصومام في سهل ضيق للغاية، ويبلغ طول الوادي 210كم.[4]

–**وادي المغاسل:** لا يتجاوز طوله 6كلم مع أنّه يشكّل المصدر الأساسيّ للزراعة بضاحية باب الوادي غرب مدينة الجزائر، ويتشكّل هذا الوادي من تجمع مياه الأمطار المتساقطة بالسفوح الجنوبية والشرقيّة لجبل بوزريعة، كما يتزود بجزء من مياهه من مجاري عيون السخاخنة ووادي السد وبير السمن، ونظراً لانحدار سفوحه فإنّه يتميز بتكرر فيضاناته في فصل الشتاء وبعدم جفافه في فصل الصيف، وهذا ما سمح لسكان الجهات الغربية لمدينة الجزائر من استغلاله في أغراضهم وحاجاتهم اليومية.[5] وكان يصب وادي المغاسل في البحر.[6]

–**وادي تفنة:** (أو تافنه). وهو ينحدر من جبال تلمسان، ومن مرتفعات تزيد على ألف وخمسمائة متر، ويرفده من الجهة اليمنى وادي يسر، ومن الجهة اليسرى وادي أسلي، ويصب وادي تافنه إلى الغرب من مدينة بني صاف، بعد أن يخترق جبال أترارة، ويبلغ طوله 170كلم.[7]

---

[1] – L. R. Desfontaines, Op, Cit, p 149.

[2] – J. A. Battandier, Op, Cit, p 7.

[3] – Jules Duval, Op, Cit, p226.

[4] – بسام العسلي، سلسلة جهاد شعب الجزائر، ج9، دار النفائس، ط2/ 1406هـ –1986م، ص73.

[5] – ناصر الدّين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ص ص405، 406.

[6] – بسام العسلي، سلسلة جهاد شعب الجزائر، ج1، دار النفائس، ط3/ 1406هـ– 1986م، ص96.

[7] –المرجع نفسه، ج9، ص68.

إنّ الأنهار التي تتكون في شعاب الجبال الجنوبية تتجه نحو الصحراء، حيث ترسب تلك الأودية في الرمال إلى أنّ تجد طبقة طينيّة، فتسير معها مختفية، إلى أنّ تقترب تلك الطّبقة الطينيّة من سطح الأرض، فتتكون الواحات ويكثر العمران، ويستمر سير المياه تحت الرمال بهذه الصفة، إلى أنّ يبرز طبيعياً فتنشأ الواحة أو إلى أنّ يقع البحث عنها بواسطة حفر الآبار الفوارة.[1]

-واد الرحي: يعتبر هذا الواد عبر جميع الأزمنة الممون الرئيسي لينابيع مدينة وهران، يتميز بكثرة مياهه وعذوبته وصفائه وينبع على بعد ألف متر من تلاقيه مع البحر، ويرتفع عن هذا الأخير بمقدار (72 متر) ويضخ خمسة ألاف متر مكعب في اليوم اشتق اسمه من الرحي (جمع رحى) والتي كانت موجودة بالقرب منه، والتي كان يمولها بالمياه من أجل العمل.[2]

يتميز هذا الوادي بالصفاء وديمومة الجريان ممّا جعل قائد قبيلة مغراوة محمد بالخير يختار موقع إنشاء المدينة بالقرب منه، وذلك في القرن العاشر ميلادي، ويعد أول من زود المدينة بمياه هذا الوادي لذلك سمي ولمدة طويلة واد بالخير.[3]

كما قام إبراهيم التازي[4] فيما بعد بتوصيل الماء إلى المدينة، وذلك بجمع مياه العين التي كانت تسيل في قعر الوادي العميق، وبها مخزن مياه كبير وأنّعم على المدينة بأنبوب ماء.[5]

[1]- أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، ص21.

[2]- فتيحة رحيم، النافورات بالعمائر الدينية والمدنية بالجزائر خلال العهد العثماني -دراسة أثرية فنية، إ. د.ة. خيرة بن بلة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر -02- معهد الآثار، 2010 - 2011م، ص12.

[3]- المرجع نفسه، ص12.

[4]- إبراهيم التازي: توفي إبراهيم التازي بوهران يوم الأحد 9 شعبان 866هـ/ 9 ماي 1462م، ودفن بها وسط شجون الجميع ولكن بعد الاحتلال الاسباني، نقلت جثته إلى قلعة بني راشد وبني فوق قبره قبة موقرة من طرف الجميع. رشيد بوروبية، وهران فن وثقافة، وزارة الإعلام- الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعة، أفريل، 1983م، ص53.

[5]- المرجع نفسه، ص52.

ويدعى هذا الواد حالياً وادي رأس العين، ويشق مدينة وهران. وهناك أودية أخرى في مدينة وهران: الهبرة، والمقطع، وتليلات ومسرقين، وبوصفر، وعيون الترك، وبوتليليس.[1]

وكان بمدينة تلمسان العديد من الأودية التي تنبع من الجبال، فهي تكون عبارة عن تيارات وفيرة من المياه، وهذه الينابيع تشكّل النهر الذي يمتدّ بنواحي أشجار الفواكه، ويتفرع إلى قنوات مختلفة، بحيث يوجد على حافة الواد العديد من الأشجار المتنوّعة.[2]

وكذلك يوجد بمدينة الجزائر العاصمة عدد كبير من الأنهار والجداول التي تنبع في جبال الأطلس، بحيث يكون اتجاه مسارها من الجنوب إلى الشمال، وهذه الأنهار ليست بقوية لحمل حتّى سفينة في فصل الصيف، أما في الشتاء فهي تكون مغمورة بالمياه، حتّى أنّها تعيق حركة المسافرين.[3]

-أودية الجنوب:

وكان هناك بالجنوب الجزائريّ العديد من الأودية المتنوّعة من المالح والأجاج والسائح وغيرها، وقد تحدث عن أغلب هذه الأودية الرحالة الذين زاروا مختلف مناطق الجنوب.

ومن بين الرحالة الذين تحدثوا عن العديد من الأودية أبو العباس الهلالي السجلماسي[4] حيث يقول: " مرّرنا عند الزوال بواد يعرف بدرمل،[5] وهو واد كبير كثير الحطب، فيه مياه في

---

[1]- يحي بوعزيز، مدينة وهران عبر التاريخ، دار الغرب، ط/ 2، 1423هـ/ 2002م، ط/ 1، 1985م، ص31.

[2] - Dureau de La Malle, Op, Cit, T2, p163.

[3] - Ibid, T2, p263.

[4]- السجلماسي: هو العلامة أبو العباس أحمد بن عبد العزيز بن الرشيد بن محمد بن عبد العزيز بن علي بن محمد -فتحا- ضما- بن الإمام باز النوازل أبي إسحاق إبراهيم بن الهلالي السجلماسي، فهو من أسرة اشتهرت بتوارثها للعلم أباً عن جد. ولد بسجلماسة عام 1113هـ/ 1701م، وتوفي 21 من ربيع الأول عام 1175هـ/ 1761م. ينظر: فاطمة بلهواري، وصف الجنوب الصحراوي الجزائري في ظل الحكم العثماني من خلال مخطوط -رحلة أبي العباس الهلالي السجلماسيّ، المجلة الجزائريّة للمخطوطات، مخبر مخطوطات الحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، العدد السابع، 2010م، ص67.

5- درمل: قرية تابعة لولاية النعامة جنوب الغرب الجزائري. ينظر: أبي العباس الهلالي السجلماسي، المصدر السابق، ص128.

مواضع: بعضها ملح أجاج، وبعضها عذب فرات، وعند العصر استقينا في أعلى الوادي من ميناء عذب".[1] كما مرّ أبو العباس على وادي القصب ووادي الصفصاف ووادي كير[2] والعديد من الأودية الأخرى.

وأهمّ الأودية التي تتكون حولها الواحات: وادي ريغ،[3] وعليه واحات تقرت وتماسين ووادي سوف، الذي قامت على مياهه المباركة واحات: الواد وقمار وكوينين ووادي جدي، وهو مصدر حياة مدن وواحات: الأغواط وأولاد جلال، ثمّ وادي ميزاب الذي تكونت حوله حضارة وعمران الميزابيين في سبع من المدن والواحات الجميلة أهمّها غرداية ومليكة وبني يزقن.[4]

ويوجد بإقليم توات ثلاث أودية هامة هي: واد أمقيدن،[5] ووادي مسعود،[6] ووادي قارية،[7] وبسبب قلة التساقط وبعد الأودية عن منابعه، إضافة إلى الطبيعة الرملية للتّربة في كثير من

---

[1]- السجلماسي، المصدر السابق، ص128.

2- وادي كير: نهر ينبع من الأطلس يسير نحو الجنوب عبر مفازات، ويمرّ بمنطقة آهلة بالسكان تدعى كومي، ويتوغل وراءها في القفر ليتحول أخيراً كذلك إلى بحيرة في وسط الصحراء. حسن الوزان، وصف إفريقية، ج2، ص255.

يقول عنه أبو العباس: " لم ننتفع بمائه الأجاج المستنكره، أقبح به، كأنّما هو ملح أذيب بل هو أخبث لمرارة فيه تعذب الحوايا أي تعذيب، وحق له: فإنّ الملح المرّ متراكم حواليه". أبي العباس الهلالي السجلماسي، المصدر السابق، ص105.

[3]- وادي ريغ: يتسم كبقية الأقاليم الصحراويّة بضآلة أمطاره المتساقطة بشكل غير منتظم، والتي غالباً ما تؤول إلى شط ملغيغ أو تنفذ إلى الرمال وتغور في أعماق الأرض، وقد تتسبب أحياناً في حدوث فيضانات غامرة تترتب عنها خسائر بيئية وبشرية جسيمة، وهو يزخر بالمياه الجوفية التي تنبجس في شكل عيون دافقة. ينظر: الطيب بوسعد، المرجع السابق، ص437.

[4]- أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، ص ص21، 22.

[5]- واد أمقيدن: وهو عبارة عن امتداد لوادي سقور الذي ينبع من المنيعة ثم يتحول إلى وادي شيدون ويستمر في سيره غرباً لينتهي بمنطقة قورارة مكوناً السبخة. - محمّد الصّالح حوتيّة، توّات والأزواد (خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر للهجرة (الثامن عشر والتاسع عشر ميلادي) دراسة تاريخية من خلال الوثائق المحلية)، ج1، دار الكتاب العربي، القبة، الجزائر، 2007م، ص82.

[6]- وادي مسعود: وهو عبارة عن تلاقي لوادي قير مع وادي زوز سفانة بمنطقة فقيق، ويتجه جنوباً ليسمى وادي مسعود ويكوّن سبخة بمنطقة تسفاوت، ويتجه بعد ذلك إلى رقان لتغور مياهه بعدها في صحراء تتروفت. محمّد الصالح حوتية، المرجع نفسه، ج1، ص83.

[7]- وادي قارية: ويأتي هذا الوادي من الشمال الشرقيّ لمنطقة تيدكلت ويتجه نحو جهة الجنوب الغربية ليكون رافداً لواد مسعود. محمّد الصّالح حوتية، المرجع نفسه، ج1، ص83.

من المناطق التي تمرّ عليها، لم يكن لهذه الأودية دور في النّشاط الزراعيّ بصفة مباشرة، غير أنّها ساهمت في تكوين طبقات من المياه الجوفية المعروفة الآن بالحوض الآلبي الذي يمتدّ على مساحة شاسعة تقدر بحوالي مليون كيلومتر مربع يصل إلى ليبيا وتونس.[1]

وذكر العياشي في رحلته "وادي جير" الذي قال عنه: "وهو وادي كبير أفْيَح، ملتف الأشجار، قليل الأحجار كثير المرعى، غمض المسعى، يجتمع إليه السيول من المسافات البعيدة، ولا تصل إلاّ بعد أيام عديدة، وابتداؤه من ناحية بلادنا، وعليه قرى ومزارع، ويمتدّ كذلك إلى ناحية الصحراء" ثمّ يذكر وادي الأساور (الساورة) "وهو من أطول أودية المغرب مسافة، وأقلّها فائدة وأكثرها مخافة".[2]

"وبسكرة كثيرة المياه بين خلال البيوت فكّل باب عنده ساقية من الماء، تجري من ماء حلو كالعسل ونخلها عظيم، وغلتها كثيرة أيضاً أيّ زرعها وكذا الفواكه، خصوصاً الزيتون فأنه كثير جداً."[3] "ومدينة الخنقة[4] قرية مباركة طيبة ذات نخل وأشجار في وسط واد بين جبلين."[5]

ب. السباخ والبحيرات:

يوجد العديد من السباخ والبحيرات في إيالة الجزائر، يسمى بعضها: الزاغر إذا كانت صغيرة، فإذا كبرت سميت الشط، وأهمّها: شط الحضنة ومساحته 27650 هكتاراً، ثمّ الزاغر الشرقيّ

---

[1]- محمّد الصالح حوتيّة، المرجع السابق، ج1، ص ص82، 83.

[2]- العياشي، المصدر السابق، ص76.

[3]- الورتيلاني، المصدر السابق، ص87.

[4]- الخنقة: مصطلح جغرافي يقصد به فج أو مضيق بين جبلين، تقع خنقة سيدي ناجي شرق ولاية بسكرة وتعتبر ملتقى هذه الولاية بباتنة وخنشلة، وأصبحت هذه القرية مزدهرة خلال القرن الحادي عشر ميلادي على يد سيدي مبارك حفيد سيدي ناجي الذي توفي سنة 1622م، خصوصاً بعد بناء سدود وسواقي سهلت عجلة الفلاحة بها، بعد استصلاح واسع للأراضي وعزم أهلها ومثابرتهم في العمل، جعلت الفلاحة بها تحقق غلة وفيرة من التّمر خاصة "دقلة نور" والحبوب المختلفة التي غطت إحتياجاتها المحلية لتبيع الفائض عن الحاجة إلى القرى المجاورة. ينظر: مؤلف مجهول، بسكرة السحر المثمر، دار الحكمة، صدرت هذه الطبعة في إطار الجزائر عاصمة الثقافة العربية، ط2/ 2007م، ص26.

[5]- الورتيلاني، المصدر السابق، ص117.

ومساحته 50000 هكتار وتقدر كمية الملح الذي فيه بنحو 330 مليون طن، ثمّ الشط الشرقيّ وهو بحيرة تقع على ارتفاع 1000 م عن سطح البحر، وتمسح 165 ألف هكتار، ويقول علماء الجيولوجيا إنّ المياه الغزيرة التي تتسرب من هذه البحيرة تكون كمية هائلة من المياه العذبة.[1]

ويقول"روزي": "رأيت إيالة الجزائر العاصمة، بحيرتين فقط واحدة تقع في سهل متيجة عند سفوح التلال المقابلة لبحيرة قبر الرومية وهذه البحيرة لا تجف وهي مغمورة دائماً بالمياه، أما البحيرة الثانية فهي بالقرب من مدينة برج البحري وماء هذه البحيرة مالح يتصل مع البحر عن طريق قناة".[2]

وتشكّل البحيرات المتعددة في مدينتي عنابة والقل أهمّية استثنائيّة في الإقليم، أهمّها بحيرة فتزارة (التي ذكرت في المبحث الأول من هذا الفصل) التي تشتهر بكمية لا حصر لها من الأسماك والطيور المائية.[3]

ت.العيون الطبيعيّة:

-عيون الحامة: تقع شرق مدينة الجزائر خارج باب عزون، تنبع من مغارة متكونة من تجويفين تتجمع بهما المياه الجوفية قبل أنّ تصل في شكل ينابيع إلى سفوح المرتفعات المشرفة على سهل الحامة الصغير والمحاذي للبحر.

حيث قام الداي محمد باشا المجاهد ببناء قناة الحامة، وكان ذلك أحد المآثر العمرانية الهامة التي حققها لصالح سكان المدينة.[4]

---

[1]- أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، ص32.

[2] - M. Rozet , Voyage dans la régence d'Alger, T 1, p20.

[3] - Jules Duval, Op, Cit, p 227.

4- عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر (1700 -1830م) مقاربة اجتماعية –اقتصادية، إ: د. مولاي بالحميسي، ج1، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2000 -2001م، ص115. وينظر أيضاً: أحمد توفيق المدني، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار –نقيب أشراف الجزائر، ص24.

هذا بالإضافة إلى 24 ينبوعاً أو عيناً طبيعيّة أقلّ أهمّية من عين الحامة في مدينة الجزائر تنتشر في دائرة حول المدينة، قطرها نحو العشرة كيلومترات،[1] من بينها عين الجاج، وعيون القناصل بمنحدرات جبل بوزريعة، عرفت بتلك التسمية لاستخدام مياهها في ري بساتين قنصليات سردينيا والصقليتين والدانمارك.[2]

2. طرق التحكم في المصادر المائية:

أ. الآبار:

إنّ إنشاء الآبار ذو فائدة كبيرة لدعم الزّراعة، بحيث تتكون هذه الآبار عن طريق سقوط المياه على سطح الأرض ليخترق باطنها، حتّى يجد طبقة من الطين التي توقف مرور الماء، وبعدها تكوّن هذه الطّبقة تجويفاً داخل الأرض، بحيث يتراكم الماء في ذلك التجويف، ويمتلأ بالماء ليتدفق بعد ذلك من خلال الشقوق ليصل إلى مخزن للماء في القعر، وبالضبط في الأماكن العميقة تحت الأرض، ليتدفق على طبقات من الطين حتّى يصل إلى سطح الكرة الأرضية.[3]

- **آبار مدينة الجزائر**: كان حفر أغلبها وسط الحدائق أو المنازل الريفيّة، بحيث أصبح لكلّ منزل بئر خاص به حسب ما يفهم من أقوال الرحالة وروايات المسافرين، وقد ذكر في هذا الصدد الإنكليزي "موزقن" أنّ عدد الآبار بفحص الجزائر كان يناهز الألف، ومما يلاحظ أنّ هذه الآبار مع كثرتها وانتشارها في جميع جهات الفحص كانت تختلف من حيث العمق والغزارة من مكان إلى آخر، ففي المرتفعات كانت يتراوح عمقها ما بين 25 و30 متراً، بينما في بطون الأودية لا يتجاوز عمقها بضعة أمتار كما هو الشأن بأسفل باب الوادي وباب عزون ونواحي الحراش وبئر خادم وبئر مراد رايس، حيث ترتبط كثافة السكان ووفرة محاصيل الزّراعة في هذه

---

[1]- ناصر الدّين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص497.

[2]- المرجع نفسه، ص497.

[3] -M. Rozet , Voyage dans la régence d'Alger, T 1, p p52, 53.

الأماكن بغزارة مياه الآبار والعيون.[1] فعلى سبيل المثال، نشير إلى جهات بئر مراد رايس الواقعة على بعد عدة كيلو مترات من مدينة الجزائر كانت تتميز بزراعتها الكثيفة ومحصولها الوافر نظراً لتوفيرها على احتياطيّ مائيّ قدر في إحدى الدراسات الهيدروغرافية ب 6000 م^{3}.[2]

ويذكر "روزي" أنّ الآبار التي تنتشر في ريف إيالة الجزائر غالباً ما تكون مياهها 2 و5 أمتار تحت سطح التّربة، وعدد قليل فقط من هذه الآبار يكون عمقها أكثر من 6 أمتار تحت السطح، وفي الوديان وعلى منحدرات التلال والجبال توجد عدة مصادر للمياه، لكّن تحتاج إلى بعض الأعمال من جعل قنوات لجلب المياه عن طريقها لأحياء الجزائر العاصمة وبيوت المناطق الريفيّة.[3]

وقام "الباي محمد الكبير" بحفر بئر في وسط المسجد "جامع محمد الكبير" وطواه ليغترف الماء العذب منه، ويوزع على أحواض المسجد، ثمّ اشترى أرضاً تنز (ماء يسيل من الأرض) بينابيع الماء ثمّ أوصله في قنوات إلى أحواض المسجد الستة عشر".[4]

-آبار وادي سوف: جميع مياه سوف مستخرج من الآبار: ومنها العذب الفرات، ومنها العذب السائغ، ومنها الممتزج والملح المذاق، والملح الآجاج[5] والماء المر. وهي متفاضلة حسب الترتيب المذكور الأول فالأول.[6] "وماء سوف طيب غزير قريب من وجه الأرض، إذا أرادوا غرس

---

[1]- ناصر الدّين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص408.

[2]- المرجع نفسه، ص408.

[3] - M. Rozet , Voyage dans la régence d'Alger, T 1, p170.

[4]- أحمد بن هطال التلمساني، المصدر السابق، ص 28.

[5]- والأجاجُ: الماء المرّ الملح، قال الله تعالى: " وهذا ملحٌ أجاج " (سورة فاطر، الآية 12) وهو الشديدُ الملوحة والمرارة، مثل ماء البحر. أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج6، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ب/س، ص198.

[6]- ابراهيم محمد السّاسي العوامر، الصّروف في تاريخ الصحراء وسوف، تع: الجيلاني بن ابراهيم العوامر، منشورات ثالة، الأبيار، الجزائر، 2007م، ط: في إطار الجزائر عاصمة الثقافة العربية، 2007م، ص48.

النخل بحثوا في الأرض قليلاً حتّى يصلوا إلى الماء، فيغرسونها بحيث تكون أصولها في الماء، ثمّ يضعون عليها الرمل فلا تحتاج إلى السقي أبداً".[1]

-آبار وادي ريغ: ولتوفير مياه الري للبساتين والنخيل، عمد الفلاحون في هذه المنطقة، منذ القديم إلى حفر الآبار التي تعمل على استنباط المياه واستخراجها إلى السطح، ثمّ تجري في السواقي وقنوات توزيع المياه أو ما يعرف "بالفقرات"[2] التي سنتحدث عنها في العنصر الأخير من هذا الفصل.

ب. السدود:

هي عبارة عن حواجز بسيطة من الطين والأخشاب لا تقوى على الحد من الفيضانات ولا تسمح بتخزين المياه للانتفاع بها في الزّراعة، مثل السدود البسيطة التي كان الأهالي يقيمونها على أودية مينا[3] وسيق والهبرا والشلف وواصل والصومام.[4]

وقام الأندلسيون في القرن السادس عشر، من تنظيم ري بعض الأراضي، مثل الحقول الواقعة على الوادي الكبير بالقرب من البليدة أو المجاورة لمدينة الجزائر، وما شيده الآغا يحي من سدود بنواحي التيطري مثل: سد وادي اللحم الذي استقدم لبنائه عمال مهرة من جهات جرجرة فإنّ تنظيم الري والانتفاع بالمياه الجوفية والمجاري المائية كان لا يتعدى إقامة تلك الحواجز البسيطة من الطين.[5]

---

[1]- العياشي، المصدر السابق، ج1، ص123.

[2]- الطيب بوسعد، المرجع السابق، ص438.

3- الذي يتجمع بعض مياهه في سد قرب غليزان والذي صار فيما بعد قادراً على ري 8000 هكتار. ينظر: كمال بن صحراوي، أوضاع الريف في بايلك الغرب الجزائريّ أواخر العهد العثماني، ص192.

[4]- ناصر الدّين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص57.

[5]- المرجع نفسه، ص57.

وتتمثل التقنيات الزراعيّة المستعملة في سقي حدائق وبساتين فحص الجزائر في الأخذ بنظام ري متكامل ذي طابع تقليدي، يتميز بملائمته للظّروف الطبيعيّة ومستوى المعارف التقنية للسكان ويتصف بمردودية مرتفعة من حيث كمية الإنتاج ونوعيته. ويعتمد على شبكة واسعة من الآبار والعيون والسواقي والقنوات والنوريات والصهاريج.[1]

وكانت بساتين وجنائن طريق الحراش بفحص باب عزون، تسقى بمياه المرتفعات المجاورة، أما البساتين الواقعة بالجهات الواطئة، والتي تتوفر على الفواكه والمزروعات البقولية فقد كانت تسقى بمياه العيون التي لا تبعد كثيراً عن باب عزون كما كانت غراسة سهل الحامة تسقى بأربعة عشر نورية، وكان جنان الداي نموذجاً رائعاً على استغلال المياه في سقي المزروعات، فكانت قنواته تستمد المياه من عيون بوزريعة: عين البنيان، عين عبد الرحمن، وعين السخاخنة.[2]

ت. العيون والأحواض:

كانت تتميز بجمالها وكثرتها الذي شد انتباه كثير من الرحالة وبعض قادة الجيش الفرنسي عام 1830م مثل الجنرال: "بارتازان" الذي انبهر بجمالها وقال أنّها تضاهي مثيلاتها بباريس،[3] ومن أهمّ العيون:

–عين بئر خادم: تقع هذه العين في مكان يعد من أطيب الأماكن في ضواحي مدينة الجزائر،[4] على بعد 10 كلم عن المدينة، أنشأها الداي حسين باشا عام (1211هـ/ 1797- 1798م)،

---

[1] – ناصر الدّين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص416.

[2] – بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص307.

[3] – ناصر الدّين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص408. بوحجرة عثمان، الطب والمجتمع في الجزائر خلال العهد العثماني 1519 –1830م (مقاربة اجتماعية)، إ: أ.د. دادة محمد، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2014 – 2015م، ص68.

[4] – ليسيور و ويلد، رحلة طريفة في إيالة الجزائر (REGENCE D' ALGER)، تح، تق، تع، تر: محمد جيجلي، شركة دار الأمة، برج الكيفان، الجزائر، ب/س، اللوحة 34.

لها واحة جميلة مدعمة بأقواس رشيقة من الرخام الأبيض، وقد استعملت تلك الأقواس كمكان استراحة يتجمع فيه الناس لتناول القهوة والاستمتاع بجمال الطبيعة.[1]

وكانت المنازل والقصور بمدينة الجزائر تمتاز باحتوائها على صهاريج لخزن المياه الواردة من العيون الجارية داخل المدينة أو خارجها، وكذلك مياه الأمطار النازلة من على سطح المنازل عبر الصحون المكشوفة.[2]

-عين بوهران: يقول "ليسيور و ويلد" عن هذه العين: "تقع هذه العين في فناء مسجد، وقد بدا لنا أنّ رسم هندستها يبلغ من الأناقة حداً بعيداً لا يسمح لنا بإهمال إعادة رسمها في تأليفنا، يوجد غالباً بجانب كلّ مسجد فناء صغير بوسطه عين، ويظهر هذا النظام في جميع مدن الدول البربرية".[3]

كان توزيع المياه يتم بواسطة الأسبلة العامة المتصلة بالقنوات الرئيسية عن طريق شبكة معقدة من المواسير الفخارية المقامة تحت الأرض أو في العراء، والتي كانت تحتاج لإصلاح دائم بسبب سهولة كسرها، وكان عدد هذه الأسبلة كبيراً فقد بلغ مائة سبيل على الأقلّ، وقد تم تشييد عدد كبير من الأسبلة في القرنين السابع عشر والثامن عشر بواسطة الباشوات والدايات والذين يجب أنّ يعني نشاطهم في هذا المجال اهتمامهم براحة السكان.[4]

-عيون وادي ريغ: "من غرائب هذه البلدة استخراج عيون الماء بحفر الآبار، فيحفرون بئراً نحوا من خمسين قامة، ثمّ يصلون إلى حجر مصفح على وجه الأرض فينقرونه، فإذا نقبوه فاض منه الماء فيضاناً قوياً، ويطلع كذلك إلى فم البئر ويصير عيناً، فإنّ لم يتدارك الحافر بالجذب أغرقه الماء.

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، 409.

[2]- محمد الطيب عقاب، قصور مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني، دار الحكمة، الجزائر، 2000م، ص124.

[3]- ليسيور و يلد، المصدر السابق، اللوحة 48.

[4]- أندريه ريمون، المدن العربية الكبرى قي العصر العثماني، تر: لطيف فرح، دار الفكر، ط 1/ 1991م، القاهرة، ص123.

ومتى احتاجت العين إلى الكنس حصلت لمتعاطي كنسها مشقة كثيرة، وربما تركوها بلا كنس للمشقة فتندثر".[1]

وبذلك تطلبت شبكة العيون إقامة مجموعة من الأحواض والصهاريج دعت الحاجة إلى بنائها للاحتفاظ بكمية كافية من المياه لاستخدامها أثناء فترات الجفاف أو أوقات الحصار أو عند حدوث الزّلازل، لا سيما وأنّ هذه الأخيرة غالباً ما تتسبب في إتلاف القنوات الموصلة للمياه، كما حدث فعلاً إثر الزّلازل العنيفة التي دمرت جزءاً كبيراً من قنوات المياه في الجزائر سنتي 1716 و1755م.[2]

ث.القنوات والسواقي:

أقام الحكام منذ القرن السادس عشر شبكة من القنوات قصد جمع المياه من الأودية والينابيع الطبيعيّة القريبة من المدن،[3] بحيث كانت تتميز برونق جمالها، وكانت بعضها لها أنفاق تحت الأرض، ونظراً لتكرار الهزات الأرضية والإهمال تعرضت للتلف، ففي مدينة الجزائر كانت تتكون من أربعة سواقي رئيسية تزودها بما يقدّر ب 5385000 لتر من الماء يومياً منها 1500000 لتر توفرها القنوات القديمة التي تعود للقرنين السابع عشر والثامن عشر.[4]

ففي الجهات المرتفعة فقد كان يلجأ إلى رفع المياه بواسطة السواقي وتوزيعها عن طريق الصهاريج والأحواض، وفي الجهات السهلية كان يعتمد في رفع المياه على النوريات بالقرب من

[1]- العياشي، المصدر السابق، ج1، ص ص 117، 118.
[2]- ناصر الدّين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص415.
[3]- المرجع نفسه، ص410، 411.
[4]- بوحجرة عثمان، المرجع السابق، ص66.

الآبار المنتشرة، وبذلك ظل فحص الجزائر طيلة العهد العثمانيّ يوفر إنتاجاً زراعياً قادراً على تلبية حاجيات سكان مدينة الجزائر وفحوصها.[1]

ومن أهمّ السواقي التي كانت في مدينة الجزائر ساقية الحامة و ساقية تيليملي وساقية بئر طارية ساقية عين الزبوجة وغيرها من السواقي الأخرى.[2] أما مدينة قسنطينة فكانت تعاني من نقص الماء خاصة قبل العهد العثمانيّ، ولكّن بعد التوسع العمراني الذي عرفته المدينة في هذا العهد أصبح من الضروري البحث عن مصادر أخرى لتلبية حاجيات السكان من المياه، فتم اللجوء إلى عدة ينابيع منها منبع واد بومرزوق الآتي من الجهة الشرقيّة، ومنبع عين الحامة شمال المدينة ونبع عين العرب في هضبة سيدي مسيد.[3]

كما قام صالح باي[4] بإصلاح جسر القنطرة الروماني وإعادة بنائه بعد أنّ تعطل ما يزيد عن خمسة قرون، فجلب له الحجارة من حصن المنصورة الروماني المهدم، ووفر لهذا المشروع خبراء وفنيون أوربيون تحت إشراف مهندس إسباني، وكان هدفه من ذلك تسهيل المرور لأهل المدينة وجلب المياه الصالحة للشرب من عين العرب لسكان حي القنطرة.[5]

---

[1]- ناصر الدّين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص ص416، 417.

[2]- فتيحة رحيم، المرجع السابق، ص9. - ناصر الدّين سعيدوني ، ورقات جزائرية، ص ص411، 412.

[3]-فتيحة رحيم، المرجع نفسه، ص11.

[4]- صالح باي: ولد بمدينة أزمير سنة 1725م، اضطر إلى مغادرة وطنه في سن السادسة عشر لقتله أحد أصدقائه خطأ، ثم دخل في خدمة قهواجي الجيش التركي ومنها صار جندياً، تميز بشجاعته حيث لفت نظر باي هذه الولاية الذي عينه قائد حركته وزوجه ببنته، شغل من بعد ذلك خليفة لصهره ثم حل محله سنة 1771م على رأس الولاية في الشرق الجزائري، بعد أربع سنوات أدى دوراً عظيماً عند مهاجمة مدينة الجزائر من طرف الإسبان فساهم بفعالية في دحرهم. ينظر: رشيد بورويبة، الكتابات الأثرية في المساجد الجزائرية، تر: إبراهيم شبوح، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع والمكتبة الوطنية، الجزائر، 1399هـ-1979م، ص180. وينظر: فتيحة رحيم، المرجع السابق، 11.

[5]- فتيحة رحيم، المرجع نفسه، ص ص11، 12.

وقد ذكر الورتيلاني وادي قسنطينة في رحلته: "...واد كبير وماؤه عذب منه يشربون إذ ينقلون ماءه إلى الديار وفيه يسقون ويستقون ويغسلون ويغتسلون وعليه بنيت المدينة من قديم الزمان".[1]

وأمكن تطوير أنظمة ملائمة للري امتازت بقلة التكاليف وارتفاع المردود لاسيما في الجهات الواقعة عند مخارج المدينة نحو الشرق من باب عزون وودي الحراش وإلى الشمال بالقرب من باب الوادي ومرسى الذبان، وقد استعملت كمية كبيرة من المياه في زراعة الفحص الكثيفة.[2]

وارتبطت زراعة الخضار والفواكه التي تشكّل نوع الزّراعة السائد بفحص الجزائر بنظام سقي متطور نسبياً، بالمقارنة إلى معارف تلك الفترة وهذا ما سمح بإقامة زراعة كثيفة للأشجار المثمرة والخضار والحبوب التي كانت تغطي مساحات كبيرة بالمرتفعات والأودية المحيطة بمدينة الجزائر، وقد كان نظام السقي بفحص مدينة الجزائر يقوم على مهارة عمال الأرض (أو البحارين) وفي مقدمتهم العناصر الأندلسية، وعلى صرف المياه إلى الملكيات الزراعيّة سواء منها الخاصة أو المحبسة التي كانت تنتشر في كلّ جهات فحص مدينة الجزائر.[3]

واهتم الحكام في القرن 18م بالقطاع الفلاحي وحاولوا تطويره عن طريق توفير الوسائل اللازمة للمزارعين . فقاموا بمد قنوات الري في البلاد خاصة في عهد الباي محمد بن عثمان ومحمد بن بكير، واجتهدوا في البحث عن منابع المياه لتوزيعها على مختلف المناطق واستغلالها في الزّراعة مثل جريان ماء الحامة في قنوات مدينة الجزائر.[4]

---

[1]- الورتيلاني، المصدر السابق، ص286.

[2]- ناصر الدّين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص417.

[3]- المرجع نفسه، ص416.

[4]- حصام صورية، العلاقات بين إيالتي الجزائر وتونس خلال القرن الثامن عشر، إ: أ.د. عبد المجيد بن نعمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، 1433- 1434هـ/ 2012- 2013م، ص138.

3. نظام الفقارة بالجنوب:" توات[1] أنموذجاً"

اهتم سكان الجنوب بالماء واعتنوا بالحفاظ عليه، بسبب الحرارة المرتفعة وتبخر الماء بسرعة فأقاموا هذه الفقارات كوسيلة لتخزين الماء، لسقي المزروعات بكلّ أنواعها، فكان ذلك عبارة عن نظام متوارث بينهم، يحافظ على المياه في الصيف.

وتأقلم الإنسان مع البيئة الصحراوية وطّوعها عن طريق ابتكار الأساليب الناجعة لتأمين ضمان استقراره فيها، ولما كان الماء أساس وجوده فقد حاول الإنسان الصحراوي توفير هذه المادة الحيوية جلباً ونقلاً وتخزيناً وصرفاً فابتدع بعض النظم التي تكفل ذلك.[2]

وتقوم الحياة الفلاحية بوسط إقليم توات على استغلال المياه الجوفية وفق نظام سقي معقد يعرف بالفقارة تتم بواسطته استخراج المياه الجوفية وتوزيعها على المساهمين وفق الحصص، وذلك لجفاف المنطقة التي تعتبر أكثر المناطق الصحراوية جفافاً وأكثرها حرارة فهي مميزة بمناخ قاري جاف حارٍ صيفاً، وبارد شتاءً قليل الأمطار،[3] بحيث لا تتأثر الفقارة بتقلبات الجو لهذا فمياهها تنساب ليلاً ونهاراً وعلى مدار السنة.[4]

وتعتبر أقدم مصدر مائي للإستعمال الفلاحي بالدرجة الأولى، وهي عبارة عن سلسلة من الآبار يتصل بعضها ببعض تنحدر مياهها من مستوى أرضي عالي إلى مستوى منخفض، يشرف

---

[1]– تمثل الزراعة الحرفة الرئيسية لإعاشة الغالبية العظمى من سكان المدن والقصور التواتية، فكانوا بواسطتها يلبّون حاجياتهم اليومية، رغم صعوبة المنطقة وشدة الظّروف المناخيّة، إذ يشتد بها الحر في فصل الصيف، ولذلك كانت أغلبية السواقي المائية بتوات مغطاة بالصخور، وهذا لمنع تبخر الماء الموجود بها. صالح بوسليم، المرجع السابق، ص110.

[2]– بعثمان عبد الرحمان، نظم السقي في الجنوب الغربيّ الجزائريّ: نظام الفقارة في منطقة توات أنموذجاً دراسة من خلال المصادر المحلية، ملتقى 2: الحياة الإجتماعيّة والاقتصاديّة في الجنوب الجزائريّ خلال القرنين 13- 12هـ/ 18-19م، من خلال المصادر المحلية -29 صفر 01 ربيع الأول 1433هـ/ 24. 25 جانفي 2012م بالمركز الجامعي بالوادي، معهد العلوم الاجتماعيّة والإنسانية، مطبعة منصور، 2012م، ص260.

[3]– محمّد الصّالح حوتيّة، المرجع السابق، ج1، ص82.

[4]– صالح بوسليم، المرجع السابق، ص107.

على تربة صالحة للزراعة، فيجرى عليها منسوب ماء الفقارة.[1] فالناس يعملون فيها بجد واجتهاد، ودائماً يواصلون شق آبار جديدة كي تزيد من حجم ومنسوبية الماء في الفقارة.[2]

اشتق اسم الفقارة[3] من الفقر وقيل من التفجير لأنّ الماء يتفجر منها ومن المؤرخين من يقولون أنّ اسمها مؤخوذ من الفقارات —فقاقير الظهر– لأنّ آبارها تشبه فقاقير الظهر، بينما يرى البعض الآخر من الفقر الذي هو الحفر من قولك فقر كذا أيّ حفره وماء الفقارة ملك جماعيّ توزع حصصه بطريقة عادلة حسب ملكيّة الأفراد والجماعات لحبات الماء.[4] وذكر Martin أنّ الفقارة Foggara مأخوذ من "فور" أيّ "جريان" و"فقير" "Fguir" جمع فقائر "Fguair" أيّ خروج الماء من فم القناة.[5]

يقول محمّد باي بلعالم[6] عن الفقارة في توات: "الموارد المائية هي روح الفلاحة تتمثل في الفقاقير، وحيث أنّ منطقتنا صحراء جرداء لا توجد بها بحار ولا سدود شاءت الحكمة الإلهية أنّ

[1]– أحمد مريوش، وحوتية محمد وأحمد بن جابو ودبوب محمد، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة والوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، 2007م، ص199.

[2]– عبد الحميد بكري، النبذة في تاريخ توات وأعلامها من القرن التاسع الهجري إلى القرن الرابع عشر، دار الغرب، ط 2، د/س، ص50.

[3]– وللإطلاع ومعرفة مصدر الفقارة وتاريخ إنشائها وكيفية توزيع مياهها الرجوع إلى الكتب: محمّد الصالح حوتيّة، المرجع السابق، ص85–ص88. عبد الحميد بكري، المرجع السابق، ص50– ص52. محمّد باي بلعالم، الرحلة العلية إلى منطقة توات لذكر بعض الأعلام والآثار والمخطوطات والعادات وما يربط توات من الجهات، ج1، ب/ن، ب/س، ص116–ص122. بعثمان عبد الرحمان، المرجع السابق، ص263– ص267.

[4]– أحمد مريوش وآخرون، المرجع السابق، ص200.

[5]– هرباش زاجية، الوضع الإقتصاديّ في إقليم توات من خلال مخطوط الغنية في القرنين 12 و13 الهجريين 18 و19 الميلاديين، إ: أ.د. بن نعيمة عبد المجيد، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2011 -1012م، ص133.

[6]– محمّد باي بلعالم: إمام أستاذ ومدرس بأولف ولاية أدرار الجزائر. محمّد باي بلعالم، الرحلة العلية إلى منطقة توات لذكر بعض الأعلام والآثار والمخطوطات والعادات وما يربط توات من الجهات، ج1، ب/س، ص1.

يلهم سكان الناحية عملية أحداث الفقاقير، والتوسع في هندستها والفقارة عبارة عن سلسلة من الآبار بين كلّ بئر وبئر، يبدأ العمل فيها من مكان عالي ولا يزال ينحدر من أعلى إلى أسفل".[1]

ورغم ضآلة كمية المياه التي تعطيها الفقارة فإنّها لا تتطلب جهداً وطاقة لسحبها، كما أنّ مياهها تتوزع على البساتين بواسطة قنوات تمتدّ على سطح الأرض، وعند وصول ماء الفقارة إلى سطح اليابسة يتم توجيهه نحو البساتين، عبر شبكة توزيع من المجاري والقنوات، تبدأ من المجرى الكبير الذي تتفرع منه عدّة مجاري تصب بدورها في مجموعة من السواقي باستخدام آلية التوزيع تسمى "القسرية"، وتصب السواقي في الأحواض المائية بالبساتين والمسماة "الماجن".[2]

إنّ تقنية حفر الفقارات دقيقة جداً وهي تتطلب المعرفة والخبرة وأول خطوة يجب القيام بها هي معرفة المكان المزمع حفره، ومن ثمة يتم قياسه وتحديد المسافة الأدنى التي يجب تركها بين مختلف الفقارات وهي في الغالب 80 متراً وعندها تبدأ عملية حفر بئر أساسية أو بئر أولى تعرف باسم الفقارة وفي توات تعرف برأس الفقارة، عمقها يتراوح ما بين 5 أو 6 أمتار إلى 20 متر ثمّ تحفر بئراً أخرى على بعد يتراوح ما بين 10 إلى 15 متر من الأولى في شكل خط مستقيم تتم بعدها عملية ربط الآبار فيما بينها.[3]

ومن عادة أهل بلاد تجرارين لاستخراج المياه حفر: "...آبار متعددة بير بإزاء ...بير (بئر) وبين البير والبير قامة إلى عشرة أذرع وأكثر، وينتهون بعدد الآبار إلى الثلاثماية (مائة) وأقلّ وأكثر وينقرون كلّ بير إلى التي تليها ثمّ يرفعون الماء بعد ذلك لمسافة نحو الميل والميل وأقلّ وأكثر".[4]

[1]- محمّد باي بلعالم، المرجع السابق، ج1، ص116.
[2]- صالح بوسليم، المرجع السابق، ص107.
[3]- هرباش زاجية، المرجع السابق، ص136.
[4]- المرجع نفسه، ص136.

ومن ذلك يمكننا القول بأنّ نظام الفقارة هو المخرج الوحيد لإقليم توات، الذي ساعد على إنشاء البساتين وسقي الأراضي الزراعيّة، وبرهنت عملية انجاز الفقارات على التكافل الاجتماعي بحفرها وتنظيمها والعناية بها.

وبدراسة الشبكة المائية في العهد العثمانيّ نقول أنّ الزّراعة لا تكون إلا بتوفر عنصر الماء، الذي يعتبر أساس الحياة سواء للإنسان أو النبات أو الحيوانات، فجميعها بحاجة ماسة إلى هذا العنصر، وخاصة أنّ النّباتات تستهلك كمية كبيرة من المياه خلال فترة نموها، فبوجوده تحيا النّباتات وبانعدامه تموت.



الفصل الخامس

المحاصيل والأشجار الزراعية في إيالة الجزائر العثمانية

إن الإنسان بطبعه فلاحي يستمد قوته من أرضه التي في نظره هي أهم عنصر للعيش، وممّا نلاحظه أنّ الجزائري خلال العهد العثماني (924- 1246هـ /1518-1830م) قد اهتم بشكل كبير بالأراضي، واعتنى بها بشدة لأنّها تعتبر مصدر رزقه، فراعى كيفية الاعتناء بها وزرعها بمختلف المزروعات والأشجار.

فأرض إيالة الجزائر طيبة كريمة بعطائها، ورغم بساطة وضعف الأدوات المستعملة في الجانب الزّراعي، إلاّ أنّ المزارع الجزائري كان شديد الرعاية بها، من أجل تحصيل ما يمكن للأرض أن تهبه من محاصيل ونباتات مختلفة وأشجار متنوعة.

فتباينت المحاصيل من حبوب وخضر وبقول، وكانت هناك العديد من الأشجار سواء المثمرة التي اعتنى بها الإنسان بنفسه، أو الغابية التي نتجت عن طريق العوامل الطبيعيّة، أي أنّها إنتاج طبيعي خالص، وهذه الأخيرة لابد من دراستها بغية التعرف على الثروة الغابية في إيالة الجزائر التي لا يمكننا الاستغناء عنها.

ضف إلى ذلك أنّ الجزائريين في هذه الفترة اهتموا بزراعة النّباتات ذات الطابع الصناعي، لما لها من فائدة هامة في التجارة. فازدهرت الزّراعة الجزائريّة وتنوعت وذلك ما سنعرضه من خلال هذا الورقات البحثية.

المبحث الأول: المحاصيل الزراعيّة.

تنوعت المنتوجات والمحاصيل الزّراعية بإيالة الجزائر خلال العهد العثماني بين حبوب وخضر وبقوليات، والذي ساعد على انتاجها بساطة فلاحتها، باعتبار أنّها موسمية لا تحتاج إلى وقت أطول مثل الأشجار المثمرة.

1. إنتاج الحبوب:

اهتم الفلاح الجزائري في العهد العثماني بزراعة الحبوب بكل أصنافها، من أجل توفير قوتهم اليومي، وحتّى الحكام العثمانيون ساهموا في إنتاجها باعتبارها المادة الأساسية للتصدير في ذلك الوقت (924- 1246هـ/1518- 1830م)، هذه المادة التي كانت تعتبر أهم غنيمة تحفظ لهم البقاء، بعد الضعف الذي أحاط بالأسطول الجزائري في أواخر العهد العثماني.

وتعتبر الحبوب نباتات حولية من فصيلة النجليات، أهمها القمح[1]، الشعير[2]، الأرزّ، الشوفان[3]، الذرة العويجة الجاودار، وللحبوب سيقان، وأوراق، ووجبات يمكن استغلالها لتغذية الإنسان

---

[1]- القمح: بالإمكان زراعة القمح في مختلف أنواع التربة إلا أنّ محصوله يكون أحسن في التربة الخصبة طبيعياً، وهي تربة رسوبية طينية، خفيفة، مختلطة بقليل من الرمل، ولذلك تجود زراعته في تربة التشرنزيوم التي تمتاز بغناها ببقايا المواد العضوية، والعناصر الآزوتية الناتجة من تحلل هذه البقايا، وأيضاً التربة الصفراء أو اللويس، كما يمكن للقمح أنّ ينمو في عدة أنواع من التراب كالتربة الصلصالية والجيرية الفقيرة، عندما يتوفر له الماء ويزرع في التربة على عمق يتراوح ما بين 2.5 إلى 7.5 سم تبعاً لنوع التربة. علي أحمد هارون، جغرافية الزراعة، ص135. وينظر: عبد العزيز رشيد، زراعة الحبوب في المغرب الأوسط منذ الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة الموحدين، ص45.

[2]- الشعير: وهو من أهم محاصيل الحبوب، وهو نبات حولي، يشبه في شكله العام القمح ونبات الشوفان، وهو أقدم غذاء تناوله الإنسان، وهو يجود في جميع الأراضي الزراعية سواء كانت طينية، أو صفراء، أو رملية، أو جيرية، ويفضل زراعته في التربة الصفراء. والشعير كالقمح من جهة طريقة نموه والمقادير التي يأخذها الشعير من الأرض مماثلة لما يأخذه القمح منها. عبد العزيز رشيد، المرجع السابق، ص47. وينظر: محمد فريد وجدي، دائرة معارف القرن العشرون –الرابع عشر- العشرين، مج 5، ص389.

[3]–الشوفان: يأتي الشوفان بعد الشعير من حيث مدى الانتشار، وتشبه الظروف التي ينمو فيها ظروف الشعير، ولو أنّه يحتاج إلى مناخ أبرد، وأكثر رطوبة. على أحمد هارون، جغرافية الزراعة، ص166.

والحيوانات العاشبة، والحبوب في الأصل نباتات برية، تفطّن الإنسان إلى قيمتها الغذائية، إذ تعتبر مصدر طاقة للإنسان والحيوان، وإلى إمكانية تخزينها فقد زرعها وتعلم تدريجياً كل ما يلزمها من أجل النمو.[1]

وأرض إيالة الجزائر مثالية وبامتياز لزراعة حبوب القمح،[2] ويزرع بنوعيه في الإيالة: القمح الصلب والقمح اللين، إذ يعتبران كلاهما من الفصل الخريفي، لأنهما يزرعان في نهاية العام أو في بداية فصل الشتاء.[3] إذ يزرع من شهر نوفمبر إلى شهر يناير، ويتم حصاده من منتصف شهر جوان إلى الأيام الأولى من شهر جويلية،[4] بحيث توفر منطقة التل جميع المواد الغذائية للسكان والتي من بينهم القمح والشعير والذرة، ويتم تصدير القمح والشعير بكمية هائلة في كل عام إلى أوروبا.[5]

وأهم موارد البلاد كانت ممّا ينتجونه من حقولهم ومزارعهم، والقمح الصلب الجزائري كان مطلوباً في الخارج بحيث أنّ الحكومة كانت لا تسمح بخروجه إلا برخصة.[6] "وكان القمح يأتي على رأس المحاصيل الزّراعية في إيالة الجزائر، لأنّه كان يمثل على شكل خبز أو كسكسي المصدر الرئيسي لغذاء السكان".[7] وكانت الحبوب إحدى دعامة غناها وهي في الدرجة الأولى معروفة

---

[1]– عبد العزيز رشيد، المرجع السابق، ص43.

[2] -Odilon Niel, Géographie de l'Algérie, Géographie physique, agricole, industrielle et commerciale, T 2, Impr : Dagand, Bone, 1876, p130.

[3] -G. Dervin, Op, Cit, p 31.

[4] - M. de Larfeuil, Op, Cit, p 17.

[5] - O. Houdas, Op, Cit, p17.

[6]– نور الدين عبد القادر، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر، ص279.

[7]–أمين محرز، المرجع السابق، ص176.

بذلك من قديم، وقد كان الرومان يدعون الجزائر –وغيرها من التراب الإفريقي– "مخزن حبوب رومة".[1]

"إن زراعة الحبوب في إيالة الجزائر لدى جزء كبير من السكان ضروري، وإذا نظرنا إلى جانب كبير من السكان فإنّنا نجد العديد من الناس متأخرين روتينياً مقلدين من جيل إلى جيل، محاصرين قلقين من القضاء والقدر لا يخشون أبداً من الغد، المهم عندهم ألا يمضي اليوم ببالغ الصعوبة، وبما أنّ احتياجاته صغيرة جداً يقوم بزراعة القليل مما يكفي حتى لا يموت فقط".[2]

"ولا يزرع الجزائريون الحبوب بقدر ما يزرعها الموريسكيين، فالعرب يزرعون القمح والشعير والجاودار الصغير، لكنهم يزرعون الضروري فقط لإطعامهم وإطعام خيولهم".[3]

كما أنّ الحبوب كانت أهم مورد فلاحي مخصص للتصدير من قمح وشعير، وكانت هذه المنتوجات تلبي حاجيات السكان والباقي يصدر إلى الخارج.[4] ففي سنة 1208هـ/1794م أُرسلت العديد من شحنات القمح من الجزائر العاصمة إلى ولايات جنوب فرنسا والتي كانت هذه الأخيرة بأمس الحاجة إليها.[5]

أما الأراضي التي كانت تنتج هذه الخيرات فكانت مقسمة إلى أراضي العرش وأراضي الملك الكبيرة التابعة للإقطاعية وأراضي فردية للأسر.[6] وفي الواقع أنّ الحبوب هي الوحيدة التي تستجيب للظروف المختلفة للثقافة الفلاحية للسكان، بحيث لا تتطلب نفقات كبيرة من الناحية الزّراعية.[7]

---

[1]– مبارك الميلي، المرجع السابق، ج1، ص56.

[2] -Varlet Jules, Les céréales d'Algérie, de Giralt (Alger- Mustapha), 1900, p11.

[3] - M. Rozet , Op, Cit, T2, p22.

[4] - Varlet Jules, Op, Cit, p11.

[5] -Louis De Baudicour, Op, Cit, p2.

[6]– عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، ص106.

[7] - Varlet Jules, Op, Cit, p12.

وكانت كل منطقة مختصة في إنتاج أنواع معينة من المحاصيل الزّراعية، فكانت كميّة كبيرة من القمح تنتجها سهول قسنطينة، ومتيجة وعنابة، ومعسكر والتيطري، إلا أن أجوده كان ينتج في منطقة تلمسان. وقد ذكرت المصادر أنّ القمح الجزائري كان ممتازاً، ينافس محاصيل الدول الأجنبيّة في الأسواق العالمية.[1]

وتزرع الحبوب بنجاح في منطقة القبائل وخاصة في سيدي بلعباس والمدية وسطيف وقسنطينة، فالزّراعة في هذه المدن باستثناء المطر تشبه تلك الموجودة بفرنسا إلى حد كبير.[2] "والسكان قلما يزرعون أية حبوب أخرى غير الحنطة[3] والشعير، والكميّة التي يزرعونها في الاكر[4] هي 5 بيكات يبلغ مردودها ما يتراوح بين 8 و11 "بيك".[5،6]

ويضيف إلى ذلك أنّ القمح الجزائري من النوع الصلب، والدقيق الذي يطحن منه يشبه الرمل في مظهره، وهو صعب للعجن ولكن الخبز الذي يصنع منه لذيذ الطعم، وهذا القمح مشهور في الأسواق الإيطالية ويفضله التجار على جميع أنواع القمح الأخرى، بسبب جودته لصنع "المقارونة" وغير ذلك من أنواع العجائن.[7]

---

[1]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص309.

[2] - G. Dervin, Op, Cit, p15.

[3]- الحنطة: وتعرف بالذرة الشامية، كما تعرف بالحنطة أو الذرة الهندية نسبة إلى الهنود الحمر الذين مارسوا زراعتها في أمريكا قبل اكتشافها، وتنتمي الذرة إلى العائلة النجلية، إلا أنّها تختلف في النمو إلى ارتفاع يتراوح بين 6 إلى 12 قدماً، ولو أنّ السلالات منها قصيرة نسبياً، والساق أغلظ والأوراق أعرض. ينظر: على أحمد هارون، الجغرافية الاقتصادية، ص ص 51، 52. وينظر: عبد العزيز رشيد، المرجع السابق، ص48.

[4]- الأكر: مقياس انجليزي – أمريكي للمساحات الزراعية يساوي 4840 ياردة مربعة = 4000 متراً مربعاً. وليام شالر، المصدر السابق، ص29.

[5]- المصدر نفسه، ص29.

[6]- المصدر نفسه، ص29.

[7]- المصدر نفسه، ص ص29، 30.

- L . R. Desfontaines , Op . Cit, p260.

"وأراضي إيالة الجزائر صالحة جدّاً لزراعة الحنطة، وسكان سهل متيجة الجميل وعرب بايلك وهران يزودون مخازن الداي بهذا المنتوج، ليقوم هو ببيعه للأجانب الذين أصبحوا بفعل هذه المبادلات من كبار التجار بفرنسا وإسبانيا وجبل طارق". ويضيف قائلاً: "وسهل متيجة[1] غني جدّاً بالحنطة وباقي أنواع الحبوب التي تزرع في موسمين سنوياً وتعطي محصولين في السنة الواحدة".[2]

والحنطة بطبيعتها تنمو في البلدان الحارة، وهي ممتازة، إلا أنّ في بعض الأحيان تسقط الرياح الحارة زهور هذه الحبوب، مما يتطلب على المرء حصادها لتصبح علفاً أو دفنها كسماد.[3]

ويعتبر سهل متيجة أهم السهول بإيالة الجزائر لزراعة الحبوب، "وقمح هذه المنطقة أقل جودة من غيره، ولونه يميل إلى السواد وكميّة النشاء فيه أقل من تلك التي تحتوي عليها أنواع القمح الأخرى. ولا يمكن خزنه أكثر من سنة لأنه يتعرض للفساد حتّى ولو كان البذر من مكان آخر، وهذا العيب ناتج عن جو المنطقة ومناخها، ويقول الفلاحون أن اللون القريب من السواد ناتج عن كثرة الندى الذي يتساقط على القمح قبل فترة النضج، وهذا أمر لا نجده في باقي أنحاء الإيالة."[4]

---

[1]- يقول "ديرو دي لامال": "سهل متيجة جيد وأراضيه خصبة، تقع على سفح جبل الأطلس ...ويتم حصاد الشعير والذرة والقمح كل عام". ينظر:

-Dureau de La Malle, Op, Cit, p139.

[2]- هابنسترايت، رحلة العالم الألماني: ج.أو. هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145م-1732م)، تر، تق، تع: ناصر الدّين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، ب/س، ص50، ص54.

[3] - M. de Larfeuil, Op, Cit, p 18.

[4]- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص49.

واهتم "روش ألفونس"[1] أبو "ليون روش "[2] في السنوات الأولى من احتلال فرنسا للجزائر، بالعمل الفلاحي في ضواحي الجزائر، وكوّن مزرعة في سهل متيجة.[3] وذلك لأهمية هذا السهل من الجانب الفلاحي.

فقد اختلفت نوعية الحبوب من جهة إلى أخرى، إذ كانت مناطق الأطلس التلي والهضاب الداخلية تنتج نوعاً جيداً منها يعرف بالبلوني أو القمح الصلب[4] الذي يصنع منه الخبز الجيد، وهو يتفوق في نوعيته على قمح سردانية المشهور آنذاك، ويقبل التجار الأجانب على تصديره وتزويد الأسواق الأوروبية منه.[5] وكان سهل تلمسان ينتج القمح، ويعتبر سهل 'غريس' المصدر الرئيسي للحبوب في كامل الغرب الجزائري.[6]

وأشار بوتان في تقريره سنة 1808م إلى أنّ مردود الأرض الزّراعية من الحبوب التي هي عماد الزّراعة في إيالة الجزائر العثمانيّة، يتراوح بين ثمانية وستة عشر قنطاراً في الهكتار الواحد.[7] إذ كان الشعير يزرع في الأراضي الأقل جودة حيث يعطي محصولاً أفضل من القمح، وقد كان مردود القمح يتراوح غالباً مابين ثمانية واثنا عشر قنطاراً في الهكتار الواحد، أمّا مردود الشعير فكان في

---

[1]- روش ألفونس:كان ملحقاً بخدمات العتاد العسكري في الجزائر منذ الحملة الفرنسية في شهر جويلية 1830م - 1246هـ. يوسف مناصرية، مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب (1832 -1847م)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990م، ص13.

[2]- ليون روش: ولد ليون روش في مدينة غرونوبل بفرنسا في 27 سبتمبر 1809م، 1224هـ، من أبوين فرنسيين وتوفي في نفس المدينة في 26 جوان 1901م -1319هـ، وغادر مدينة مرسيليا في منتصف 1832م، ليصل إلى ميناء الجزائر تلبية لطلب أبيه لمساعدته في فلاحته. يوسف مناصرية، المصدر نفسه، ص ص13، 14.

[3]- المصدر نفسه، ص13.

[4]- يعتبر القمح الصلب النوعية الوحيدة التي كانت تزرع في إيالة الجزائر كلها، أما القمح اللين فلم يزرع في أي مكان، حيت كانت هناك عدة أنواع للقمح الصلب. ينظر:

- L. Moll , Op, Cit, p145.

[5]- ناصر الدّين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص58.

[6]- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ص151.

[7]- بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص309.

المتوسط تسعة عشر قنطاراً تقريباً، وقد يصل في بعض الحالات الاستثنائية إلى حوالي أربعين قنطاراً في الهكتار الواحد.[1]

ويحتل الشعير المرتبة الأولى قبل القمح الصلب عند السكان الجزائريين، وذلك بسبب الاستهلاك الكبير له، فهم جميعا يزرعون هذه الحبوب، ويقومون بإنشاء مرافق زراعتها، فالشعير يعتبر الأكثر حبوباً مقاومة للجفاف وينتج بانتظام أكثر من القمح، كما يمكن زراعة بذوره بالتربة الجافة قبل نزول المطر، المهم فقط أن تحضَّر الأرض لزراعته.[2] فالجزائري يتحصل على دخل كبير من خلال زراعته للشعير خاصة في المناطق الحارة والتربة الخصبة.[3]

ويصف حمدان بن عثمان خوجة حبوب السهول بقوله: "الأراضي شديدة الخصب بحيث أنّ ارتفاع سنابل القمح والشعير يزيد في بعض الأحيان عن قامة رجل، وفي أثناء الحصاد تهمل السنابل القصيرة، ويترك في الحقول الكثير من التبن والحبوب ترعاها الماشية فيما بعد".[4]

وبرزت مدينة عنابة بإنتاجها للقمح، "وفي خارج المدينة تحرث البادية على مسافة نحو أربعين ميلاً طولاً وخمسة وعشرين ميلاً عرضاً وكلها صالحة للقمح."[5] واشتهرت بإنتاج مختلف أنواع المحاصيل الزّراعية بتعدد أصنافها، وتعتبر الحبوب أهمها على الإطلاق وذلك للكميات الضخمة التي تصدر منها، والتي غالباً ما تتجاوز 40 حمولة ما يعادل 16 ألف قيسة من الحبوب، وقد تبلغ في السنوات الخصيبة 100.000 صاع.[6]

---

[1]- أمين محرز، المرجع السابق، ص ص176، 177.

[2] - Varlet Jules, Op, Cit, pp 18, 19.

[3] - L. R. Desfontaines, Op, Cit, p 270.

[4]- حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، ص33.

[5]- حسن الوزان، المصدر السابق، ص62.

[6]- رشيد مريخي، الجزائر في عهد الداي مصطفى باشا 1212- 1220هـ/ 1798 -1805م، ص64.

كما نجد في منطقة جيجل أراضي مخصصة لحقول القمح والشعير والذرة،[1] في سفح هائل تنفصل فيه بعض الالتواءات الهامة، التي من بينها جبل بابور شرقاً.[2]

ونظراً لأهمية الحبوب لكونها مادة رئيسية للاستهلاك المحلي وللتصدير الخارجي، فقد عملت الدولة جاهدة للسيطرة على المساحات المخصصة لزراعة الحبوب، والتي كانت تنتشر حول مدينة قسنطينة وفي جهات غريس وقلعة بني راشد ومستغانم وتلمسان والتيطري والهضاب العليا القسنطينية، وقدرت مساحة أراضي الحبوب التي يمتلكها البايلك في القطاع الشرقي من البلاد أواخر العهد العثماني بما يعادل 4800 جابدة، وفي القطاع الغربي بما يناهز 3500 جابدة بالإضافة إلى 5212 جابدة موزعة على موظفي الدولة مقابل الأجور والترضيات في مختلف الأقاليم مع العلم بأن مساحة الجابدة يتراوح ما بين 8 و10 هكتارات.[3]

"وأمدتنا بعض النوازل بمعلومات حول زراعة القمح والشعير ببايلك قسنطينة، فتذكر إحدى النوازل: "..وزرعوا القمح على السواء بينهما، وبقي الشعير زرع واحد الشعير كله.." وتعتبر الحبوب من أهم المحاصيل المنتجة بالمنطقة حيث كانت منطقة قسنطينة من أكبر المناطق المصدرة للحبوب، بالإضافة إلى زراعة الأرزّ".[4]

وشجع الباي محمد الكبير إنتاج الحبوب في الناحية الغربية، بتشجيعه تصديرها نحو الخارج، ومعلوم أنّ الاهتمام بالحبوب قد ازداد منذ عهد هذا الباي والباي صالح في الشرق.[5] وهذه المساحات من الأراضي المستغلة في زراعة الحبوب كانت تمدّ الدولة بانتاج ضخم، بعضه يستهلك

---

[1]- تنتمي الذرة إلى العائلة النجلية، وتعرف علمياً باسم (Zea Mais) وهي نبات أمريكي الأصل نقل كولومبس زراعتها إلى أوربا بعد اكتشاف العالم الجديد، لذا عرفت أحياناً باسم القمح الهندي (Indian Corn) وانتشرت زراعتها بعد ذلك في باقي القارات. محمد خميس الزوكه، الجغرافيا الزراعية، ص252.

[2]- شارل فيرو، تاريخ جيجلي، تر: عبد الحميد سرحان، الدار الخلدونية، القبة القديمة، الجزائر، ط: 1431هـ- 2010م، ص25.

[3]- ناصر الدّين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص58.

[4]- بلخوص الدراجي، المرجع السابق، ص ص91، 92.

[5]-صالح عباد، المرجع السابق، ص336.

محلياً من طرف الفلاحين وسكان المدن وبعضه يصدر للخارج، وقد تميزت السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر وحتّى 1230هـ/1815م بإنتاجها الوفير، ممّا سمح للبايلك بتصدير 150 ألف شحنة عام 1119هـ/1708م من موانئ الإيالة، بينما السنوات الأخيرة من العهد العثماني (1231-1246هـ/1816-1830م)، تميزت بقلة الإنتاج ورداءة المحصول.[1]

وانتشرت زراعة القمح والشعير في إقليم توات، ومن أهم أنواع القمح: بن المبروك وبنت امبارك وأعلي بن مخلوف وجغلول والفوح إلى غيرهم من الأنواع، ولكل واحد لونه وطعمه، أمّا الشعير فكان أصنافه: الصفرة، بربع، أزرير، السلت، وكل هذه الأسماء مختلفة في النوع والطعم واللذة والقوة، يعطي كل واحد ذوق لا يشبه الآخر.[2]

و من ذلك اعتنى الفلاح الجزائري عامة بزراعة الحبوب، لكونها أساس معيشته، فلا نجد منطقة في السهول والجبال تخلو من زراعة الحبوب. وكانت كل السهول الممتدة من تلمسان غرباً إلى عنابة شرقاً، مروراً بسهول وهران، ومعسكر[3] والشلف والهبرة[4] ومليانة ومتيجة، وسطيف وقسنطينة، تنتشر فيها زراعة القمح والشعير.[5] حيث يعتبر الشرق الجزائري من أكبر المناطق المنتجة للقمح الصلب الكثير الدقيق.[6]

---

[1]- ناصر الدّين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص58.

[2]- مولاي مبارك عوبيدي الهبلاوي التواتي، قورارة وتوات وما عليه احتوت من الفقارة إلى الساقيات، تخ، تح، د: عبد الله حمّادي الإدريسي، سلسلة إحياء التراث التاريخي والثقافي لولاية بشار وصحاري جوارها الجزائريّة، رقم 12، ط/1، 1434هـ-2013م، ص45، ص46.

[3]- كانت المناطق المحيطة بأم عسكر (معسكر) تشتهر بإنتاج الحبوب وتربية المواشي وإنتاج الخضر والفواكه. حساني مختار، الحواضر والأمصار الإسلامية الجزائرية، ج3، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ط 2011م، ص15.

[4]- الهبرة: زارها الرحالة " ديرو دي لامال" وقال عنها: "وصلت سهل الهبرة الذي يزرع بشكل كبير في كل عام، وينتج محاصيل وفيرة، ويمتد هذا السهل على طول سلسة جبال منخفضة، من الشرق إلى الغرب".

-Dureau de La Malle, Op, Cit, T2, p146.

[5]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص310.

[6]- محمد العربي الزبير، التجارة الخارجيّة للشرق الجزائري، ص59.

ويمتاز قمح بايلك الشرق بنوعيته المختلفة عن بايلك الغرب مثلاً، حيث يذكر "ديفونتين" بأنّه قام بطحن 80 رطلاً من القمح الجيد أتى به من ضواحي قسنطينة، فنتج عن ذلك 70 رطلاً من السميد، وأربعة من الطحين وستة من النخالة، وتلك الكمية بإمكانها أنّ تعطي 40 رغيفاً من الخبز الأبيض الممتاز، وإذا ما قورن ذلك بالنواحي الغربية مثلاً نجد القمح هناك يعطي أكثر بقليل من الطحين عن السميد، أما قيمته فهي أقل من قيمة قمح قسنطينة.[1]

واهتم سكان الجنوب أيضاً بزراعة الحبوب إلى جانب زراعة النخيل التي سنتحدث عنها في المبحث الثاني من هذا الفصل، بحيث كانت تزرع الحبوب في حقول مسقية بين واحات النخيل، وهي محدودة لا تكفي لسد حاجيات السكان، ممّا يضطرون إلى استيراد الحبوب من المناطق الشمالية.[2] وتتم زراعة العديد من أنواع الحبوب في شمال الصحراء، من بينها القمح والشعير والذرة والحنطة والدخن[3] وغيرهم من المحاصيل الأخرى.[4]

والدخن يزرع في الأماكن الحارة، وهو علف ممتاز للحيوانات، كما يأكلها الإنسان، وهي أيضا من أهم الحبوب للدواجن فائدة، كما تزرع الذرة الرفيعة بكثرة ويكون انتاجها كبير، وهي أيضاً مفيدة مثل الدخن، زيادة على ذلك يكون نموهما في أسوء الأراضي.[5]

---

[1]- لعريبي إسمهان، الحياة الاقتصادية في بايلك الشرق خلال العهد العثماني (1713- 1792م)، ص164.
- L . R. Desfontaines , Op . Cit, p282.

[2]- صالح بوسليم، المرجع السابق، ص112.

[3]-الدخن: هو من الحبوب الغذائية التي تحتاج إلى تربة رمليّة قليلة المطر، وهو نبات بريّ وبستاني له حبّ صغير أملس كحبّ السمسم. كمال موريس شربل، الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، دار الجيل، بيروت، ط/ 1، 1418هـ- 1998م، ص230.

والدخن من النّباتات المقاومة للجفاف، ويحتاج إلى الجو الدافئ، ويزرع على الأمطار في مناطق لا تقل عن 15 بوصة أو ما يوازيها من مياه الري. على أحمد هارون، المرجع السابق، ص159.

[4]-Dureau de La Malle, Op, Cit, T2, p266.

[5] - M. de Larfeuil, Op, Cit, p 18.

"يجد الفلاح من الحبوب عنصر مهم وسهل للتبادل، سواء كانت المعاملة به موجهة إلى الشمال أو الجنوب من التل، فإنّه يجد نفسه دائماً يبيع القمح والشعير الصلب بعد حصاد أكبر ممّا يستهلك، فإنّ الأسواق المحلية مفتوحة أمامه على مدار السنة لبيع هذه السلع (الحبوب)، كما أنّ تجارة المدن سواء بالنسبة للمطاحن المحلية أو التي دورها التصدير. بذلك توفر بشكل دائم البضائع، هذا هو الشيء الجوهري عند السكان، بأن يعيش الجزائري كل يوم بيومه ويبيع الطعام، مع محاولته لإيجاد أكبر عدد من المرافق لتحويل منتجاته إلى نقود في أي وقت من السنة".[1]

وبذلك تشكل الحبوب جزءًا مهماً من النظام الغذائي لكل عائلات السكان الجزائريين، بحيث يعيش الكثير منهم على القمح والشعير فقط، ولا يكون هناك أي قلق بالنسبة لحصاد الحبوب التي يحتاجونها خلال سنة كاملة.[2]

وهناك حبوب أخرى كالخرطال التي تسمى القصيبة وتزرع لعلف الدواب، والذرى التي تزرع في السهول الخصبة الداخلية والساحلية وفي المناطق الجبلية الملائمة وبعض جهات الهضاب العليا الداخلية الممطرة، ويختلف مردود الحبوب من منطقة إلى أخرى بسبب خصوبة التربة وكميّة الأمطار النازلة.[3]

ومن ذلك كانت تشكل هذه الحبوب أهمية كبرى لدى الأسرة التي لمّ تكن ملتزمة ومثقلة بالديون، فإنّ ربع المحصول يكون منه 3 إلى 1 تستوفيها بالكامل، وبذلك يصبح الشعير لخيولها، والقمح للأسرة، أمّا الماعز والأغنام فتعيش على تناول العشب من الحقول والطرقات، ويوفر الحليب ومنتجات العيش للأسرة.[4]

---

[1] - Varlet Jules, Op, Cit, pp 13, 14.

[2] -Ibid, p14.

[3] - يحي بوعزيز، مع تاريخ الملتقيات الوطنية والدولية، ص322، 324.

[4] -Varlet Jules, Op, Cit, p13.

فإنّ زراعة الحبوب تعتبر من أهم الثقافات الأساسية تقريباً الوحيدة التي تسمح بها التربة والمناخ ووسائل الحرث، لذلك يكرسون مناطق واسعة، مع إعطاء الأولوية لزراعة القمح الصلب الذي يحتل في المتوسط 1/ 5 من المساحة المزروعة بالقمح.[1]

ومن ذلك نستنتج أنّ القمح الصلب كان الغذاء الأساسي لدى الجزائريين خلال الفترة العثمانيّة، فكان يزرع بكثرة لشدة حاجتهم إليه.

ومن بين الحبوب التي كانت سائدة أيضاً في الفترة العثمانية لإيالة الجزائر الأرزّ[2]، وتتطلب زراعته حرارة لا تقل في المتوسط عن 24 درجة مئوية، ومياهاً كافية بحيث لا تجود زراعته إلاّ إذا زادت كميّة الأمطار على 100 سنتم في السنة، كما تحتاج إلى تربة مندمجة تحفظ المياه من التسرّب بسرعة في طبقات قشرة الأرض، وإلى سطح مستوٍ يحول دون حفظ المياه لأنّه يفضل أنّ يُغمر بالمياه خلال فصل النمو، حتّى إذا قارب فترة النضج أُبعدت عنه المياه.[3]

وبذلك فهو ينمو على الأراضي الجافة، إذ يتطلب 250 إلى 300 ملم من الماء. وهو مقاوم للعوامل المدمرة، ويتجدد بسهولة، لديه خصوصية الرفض من الأخشاب الأخرى حتّى مع الأخشاب اللينة.[4]

انتشرت زراعة الأرزّ في مليانة ومينة من الغرب الجزائري. وكانت الكميّة التي تنتجها البلاد، تقدر في أواخر القرن 12هـ/ 18م، بخمسة أو ستة آلاف قنطار في السنة، ويعتبر أرز مليانة أجود وأفضل من أرز مينة من حيث النوعية، حيث أنّه كان كافياً للاستهلاك المحلي، ولم تعد إيالة الجزائر

---

[1] - Varlet Jules, Op, Cit, p p 14, 15.

[2]- ينتمي الأرزّ إلى العائلة النجلية، وهو يضم عدة أنواع أهمها النوع المعروف باسم (Olyza Sativa) والأنواع البرية (Oryza Breviligulata) و (Oryza Spontanea) و (Oryza Officinalis)، والتي تفرعت منها أعظم أنواع الأرز المعروفة في الوقت الحاضر، وتختلف أنواع الأرزّ في عدة أمور أهمها ارتفاع الساق وحجم الحبة ولونها وشكلها والظروف الطبيعية الملائمة وخاصة عناصر المناخ. محمد خميس الزوكه، المرجع السابق، ص303.

[3]- كمال موريس شربل، المرجع السابق، ص34.

[4] - Djallil Louni, op. cit, p62.

بحاجة إلى استيراده من مصر.[1] ويزرع الأرزّ في بداية شهر ماي ويتم حصاده في شهر أوت، ويبدأ سقي الأرض لعدة أيام دون تهيئة التربة أو العناية بها، ثمّ يرمى الأرزّ على الأرض المسقية بالماء، ويتم زرع الأرزّ في العديد من المدن الجزائريّة، ولكن يعتبر هذا الأرزّ أقل جودة من الأرزّ الذي يستورد من مصر.[2]

فكانت الكميات التي تنتجها إيالة الجزائر من الأرزّ الرفيع تباع للأهالي بأثمان معقولة جدّاً، وتذكر المصادر أنّ ناحيتي مليانة ومعسكر تنتجان حوالي ستة آلاف صاع في كل سنة.[3] ويزرع الأرزّ أيضاً بشكل محدود في نواحي بجاية.[4] وكان سهل مستغانم أيضاً منتجاً للأرزّ.[5]

وتتم زراعة الأرز بشكل كبير كما يخبرنا الرحالة "روزي"، في مدينة وهران وخاصة في جزء من مدينة المتيجة، وفي السهول الواقعة على الطريق الرابط بين مدينة الجزائر ووهران، وفي وسط هذه السهول توجد تيارات مائية صغيرة تساعد في تغذية حقول الأرز، وهو يذكر بأنّه يتم جمع الأرز بكميات كبيرة في جنوب قسنطينة.[6]

ومن ذلك يمكننا القول بأنّ المزارع الجزائري كان دائماً يحاول الحفاظ على زراعة الحبوب لأهميتها الكبرى، ولشدة احتياجهم إليها فهي المادة الأولى في غذائهم، ولذلك عند دراستنا للزّراعة في إيالة الجزائر العثمانيّة نلاحظ بأنّ الحبوب كانت المصدر الأساسي الذي لا يجب الاستغناء عنه. ولم يكتف السكان المحليون فقط بإنتاج الحبوب، بل اهتم الحكام الأتراك أيضا بزراعتها، واشتدت عنايتهم بها لغرض تصديرها إلى الخارج.

---

1 -Venture de Paradis, Op, Cit , p24.

2 - Dureau de La Malle, Op, Cit, T2, p158.

3- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص59. ناصر الدّين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص59.

4- أمين محرز، المرجع السابق، ص177.

5- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ص151.

6 - M. Rozet , Op, Cit, T1, p213.

ويبدو لنا من خلال هذه الدراسة وحسب المعلومات المتاحة في المصادر والمراجع أنّه هناك بعض من أنواع الحبوب لمّ تزرع في إيالة الجزائر العثمانيّة مثل: الشيلم،[1] أما الجاودار فقد ذكره الرحالة "روزي" الذي قال عنه أنّه مشابه جدا مع الذي في بلادنا، حيث يزرع في التربة ذات الرطوبة، وهو ينمو بشكل جيد وممتاز.[2] وذلك ما قال به أيضاً "دو لارفاي" وهو ينمو في الأماكن الباردة.[3]

كما أنّ المصادر والمراجع لمّ تتطرق إلى ذكر أنواع بعض الحبوب مثل الأرز الذي لديه العديد من الأنواع، وكذلك الذرة التي تنوعت من الذرة الشامية التي هي الحنطة كما ذكرنا سابقاً.

2. إنتاج الخضر والبقول:

اهتم سكان إيالة الجزائر بمختلف أنواع الخضر والبقوليات، بما أنّهم من أولويات المائدة الجزائريّة، وكمكمل للصنف الأول الذي هو الحبوب، وبما أنّ ذِكْر الخضر يتبعه دائماً البقول، سنتطرق إليهما معاً في هذا المبحث.

وتأتي المحاصيل البقولية في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد محاصيل الحبوب الغذائية، ويقع هذا المحصول ضمن العائلة البقولية التي تسمى الليجومينوسية (Leguminase) التي تضم عدداً من المحاصيل مثل : الفول والفاصوليا واللوبيا والحمص والعدس، وهذه المحاصيل البقولية هامة فهي تعد من المواد الغذائية الأساسية للإنسان، وكذلك بالنسبة للحيوان.[4]

[1]- الشيلم: مثل الشوفان يلائم المناطق ذات المناخ البارد الرطب، ويحتاج إلى مياه أكثر من القمح، ويتحمل درجات الحرارة المنخفضة، وينمو جيداً في التربة الفقيرة التي لا تلائم القمح مثل تربة المستنقع، والتربة الرملية. على أحمد هارون، المرجع السابق، ص169.

[2] - M. Rozet , Op, Cit, T1 , p p 209, 210.

[3] - M. de Larfeuil, Op, Cit, p 18.

[4]- على أحمد هارون، المرجع السابق، ص172.

كما تعد محاصيل الخضر في غاية الأهمية، وهي تأتي بعد محاصيل الحبوب الغذائية أيضاً في الأهمية، نظراً لأنّها تشكل جزءاً هاماً في غذاء الإنسان، فهي تحتوي على نسبة كبيرة من الكربوهيدرات التي تكون مختزنة في النبات في شكل نشا أو على هيئة سكر. وتتميّز الخضر بأنّها سريعة النمو، ولذلك يهتم بها المزارعون نظراً لأنّها تقوم بتلبية الطلب في وقت قصير.[1]

ومن أهم البقول والخضار التي كانت تزرع في إيالة الجزائر بمختلف أنواعها: كالطماطم والخيار والبصل والبطاطس والفلفل والبطيخ الطويل، الذي أصبحت فحوص المدن تنتج منه كميات كبيرة توجه إلى أسواق المدن للاستهلاك.[2] ويتميز البطيخ والشمام[3] بجودته الفائقة، وحجمه الهائل، حيث لا يتطلب عناية كبيرة بسبب المناخ المناسب له.[4]

وأيضاً كانت هناك زراعة الحمص والعدس والذرة والشعير للاستهلاك الشخصي.[5] وذكر لنا أبو العباس الهلالي السجلماسي في رحلته أنّ مدينة عين ماضي كثيرة القرع في قوله: "لهم بحيرات داخل سورهم فيها أشجار وقرع، وللقرع عندهم شأن، حتّى إنّ رجلاً جاء يطلب برنساً يشتريه بقرعة، وذكر لنا أنّه جاء يطلب بعيراً أعيا يشتريه بالقرع".[6]

ويقول مبارك الميلي في حديثه عن فترة الدايات التي تعتبر آخر فترة من الحكم العثماني: "أنّ البقول موجودة بكثرة، وفي كل مكان توجد المياه والينابيع".[7]

---

[1]– على أحمد هارون، المرجع السابق، ص218.

[2]– ناصر الدّين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص59.

[3]– الشمام: ويدعى أيضا البطيخ الأصفر، نبات عشبي حولي زراعي من فصيلة القرعيات. ادوار غالب، المصدر السابق، مج 2، ص34.

[4] – M. de Larfeuil, Op, Cit, p 20.

[5]– أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص312.

[6]– المصدر نفسه، ص141.

[7]– مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، ص 313.

ويخبرنا الرحالة "توماس شاو" خلال زيارته للجزائر بعض من الخضر والبقوليات، يقول: "كانت تزرع في الجزائر الخضر الرئيسية من الفاصوليا والعدس والكرفس، إذ كان السكان يزرعون العدس مثلما يزرعون الكثير من الفاصوليا".[1]

"وحدائق الخضروات بإيالة الجزائر بعيدة كل البعد عن تقديم التنوع من الخضر التي لدينا في أوروبا، وعندما وصلنا إلى الجزائر في شهر جوان، كان الغطاء النباتي في حالة نشاط كامل ولم نجد سوى البصل والقرع والفلفل والطماطم....وفي شهر نوفمبر وجدنا في حدائق مدينة المدية كمية كبيرة من الملفوف، والملفوف جيد عندهم، أما الجزر فهو موجود في كل مكان واللفت ولحية التيس،[2] ويبدو أنّ هذه الجذور الممتازة غير معروفة عند الجزائريين، وتوجد في هذه الحقول زراعة البازلاء والعدس والفاصوليا والثوم وأنواع من الحمص، وهذه الخضر تنمو بشكل جيد للغاية، وتشكل جزء كبير من الغذاء الأساسي خاصة لسكان الريف".[3]

يقول "دو لارفاي" تزرع الفاصوليا والفول من جميع الأنواع بشكل ممتاز، والبازلاء الشتوية والربيعية، لتستخدم كحبوب أو علف للحيوانات".[4] وتزرع أيضاً اللفت في فصل الشتاء وهي تنمو بسرعة كبيرة.[5]

"وبالنسبة لنباتات الخضروات فهي موجودة بكميّة كبيرة، وهي موسميّة تتبع بعضها البعض على مدار السنة، مثل اللفت والجزر والملفوف وهذه الأخيرة جيدة وتكثر في جميع الفصول، وهناك نوع من الجزر الأبيض الصغيرة وهي تشبه إلى حد قريب اللفت، حيث لها طعم قوي على الأنف مثل

---

[1] - T. Shaw, Voyage dans la régence d'Alger, p14.

[2] - لحية التيس: تدعى سلسفيل المرج، هو نوع من السلسفيل البري مهده الشرق الأوسط، عشبته معمرة تعلو نحو 100 سم، أوراقها سباعية العروق، خملية النصال، أزهارها كبيرة القد، صفراء اللون، أزهارها تستمر من أيار إلى حزيران. غالب ادوار، المصدر السابق، مج1، ص551.

[3] - M. Rozet , Op, Cit, T1 , p p207, 208.

[4] - M. de Larfeuil, Op, Cit, p 19.

[5] - Ibid, p19.

القارص (الحامض) وهو مقبول جداً، ومطلوب بكثرة، حيث يباع بالوزن. وتتم كذلك زراعة الخس و الهندباء، والخردل والقرنبيط والسبانخ، وجميع أصناف الشمندر، والخرشوف البرية وغيرها من الخضروات، وذلك من شهر أكتوبر إلى شهر جوان".[1]

وتنوعت الخضر ببايلك الشرق وهذا نتيجة لاهتمام السكان بهذه الزّراعة، حيث تشير إحدى النوازل إلى أراضي اكتراها أربابها لأناس، ثم أنّ المكترين لها أقاموا فيها مزارع من خضر وغيرها، ومن أهم المناطق المنتجة للخضر نجد منطقة الحامة أو ما يعرف بالفحص الأبيض.[2]

وتزرع البطاطا في المدينة الجزائريّة لكنها لا تنتج بشكل جيد، حيث يقول عناها "روزي" حسب ما رأى بأنّها لم تكن كبيرة وهي مثل بيضة الحمام في كبرها، إذ توجد البطاطا في ضواحي الجزائر وكانت جاهزة للأكل في شهر جوان، وعند الذهاب إلى مدينة البليدة في 15 نوفمبر تم جمع محصول البطاطا، الصغيرة والكبيرة، وهي جيدة جدا للأكل وقد زرعت نباتات البطاطا في الأرض في الأيام الأولى من شهر أوت، ومن ذلك نلاحظ بأنّه يمكن زراعة البطاطا في الجزائر مرتين في العام مع القليل من الجهد والعمل.[3] وذلك ما لاحظه "دو لارفاي" أيضاً وهي تنتج أقل مما تنتج في فرنسا وهي أقل جودة أيضاً وعملية حفظها صعبة لأنّهم لا يستطيعون منعها من الإنبات بعد تحصيلها.[4]

ونجد زراعة الخضروات في إقليم توات، مثل الجزر واللفت والفول والفلفل والكرنب والبصل والطماطم والقرنبيط والقرع والعدس والبازلاء والكمون والبرسيم.[5]

---

[1] - T. Shaw, Op, Cit, p 15.

[2]- بلخوص الدراجي، المرجع السابق، ص92.

[3] - M. Rozet , Op, Cit, T1 , p p208, 209.

[4] - M. de Larfeuil, Op, Cit, p 19.

[5]- بهية بن عبد المومن، المرجع السابق، ص74.

كما تتم زراعة النّباتات العطرية في بقية الصيف مثل القصبر أو الكزبرة، حيث يتم الطهو به في العديد من الأطباق التي كان يستعملها المورسكيين، أما الكرفس والملفوف يتم الاهتمام بهما بشكل كبير حيث تتم زراعتهما في شهر جويلية، ولا يتم جمع محصولهما حتّى شهر فيفري أو شهر مارس المقبل، والقرنبيط الأبيض كان مندمج ومتماسك جدّاً بحيث توجد أكثر من ثلاثة أقدام في محيط واحد.[1] ويبلغ قطر الحبة منها متر.[2]

ومن ذلك تنوعت واختلفت الخضروات والبقوليات التي كانت تزرع في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني، ورغم قلة المصادر والمراجع التي تتحدث عن هذا العنصر المهم في الزّراعة، إلاّ أننا نستنتج بأنه كانت هناك رعاية بزراعة الخضر والبقول، لكن عدم وجود الأسمدة كالتي توجد في حاضرنا شَكَّل عرقلة لهذه الزّراعة.

[1] - T. Shaw, Voyage dans la régence d'Alger, p 16.

[2] - M. de Larfeuil, Op, Cit, p 20.

المبحث الثاني: الأشجار المثمرة والغابية.

تنوعت الأشجار في إيالة الجزائر واختلفت، فمنها ما زُرعت من طرف السكان، وكان الاعتناء بها، حتى يستفاد من ثمارها، ومنها ما نتجت من تلقاء نفسها. "كانت بالجزائر المنازل البيضاء تحيط بها البساتين وشجر الزيتون والتين والسرو والكروم والرمان ذات الحسن الرائق في العيون، وهذا المجال النادر يصور ثراء السكان، وإلى جانب ذلك غابات البرتقال والقوارص".[1]

ووصف الإسباني "هايدو" سنة 1612م البادية الجزائرية أو الفحص في مؤلفه "طوبوغرافية الجزائر" كالآتي: "فور ما تخرج إلى البوادي يتبادر إلى أعيننا جمال الكروم العديدة والحدائق الغناء التي تحيط بالمدينة، ولا ترى في كل الاتجاهات إلاّ أشجار الليمون والبرتقال وأشجارا من كل نوع، ثم العديد من الأزهار وخاصة الورود المزدهرة على امتداد السنة وسط نباتات البقول والخضر".[2]

1- الأشجار المثمرة:

تميزت إيالة الجزائر خلال العهد العثماني بتنوع الأشجار وكثرتها، "إنّ الأشجار ما يتخذ لثمره ومنها ما يتخذ لجماله وفوح زهره ونوره ومنها ما يتخذ للانتفاع بخشبه ويتخذ جميع الأشجار من نوى ما له نوى منها ومن حب ثمر ما لا نوى له منها".[3]

وكان الإنتاج الفلاحي متنوعاً ففي أحواز معسكر (وعلى مقربة من المدينة كانت الحدائق الكثيرة وبها الخضر والكروم والفواكه والتين والزيتون واللوز والسفرجل) وفي الميلة أغلب الفواكه

---

[1]- أندري برنيان وآخرون، المصدر السابق، ص185.
[2]- عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، ج2، ص 191.
[3]- اشبيلي، كتاب الفلاحة، ج1، ص155.

المشابهة للفواكه الأوروبية،[1] وقد قال عن هذه المدينة مارمول كربخال: "بلدهم طيب كثير الزرع والماشية والثمار لا سيما التفاح."[2]

وكانت مازونة مركزاً دينياً واستراتيجياً هاماً، ورغم أنّها لم تكن محصنة حظيت بحراسة 500 كولوغلي يزرعون بساتينهم التي تسقى بماء "واد القادوس" ولذلك كانت محاطة بنباتات وحدائق غناء، وكونها تسقى بالمياه الجارية من العيون والينابيع أفضى عليها طابعاً جمالياً خاصاً استفاد من المناظر الطبيعية الخلابة التي زينتها –عند مدخل المدينة– الشلالات الصغيرة التي يتراوح ارتفاعها بين 15م و20م.[3]

وكانت تحيط بمدينة تلمسان البساتين الجميلة والمتنزهات، يتوجه إليها أيام السلم المورسكيون من السكان ليقيموا فيها صيفاً، لأنها فضلاً عن كونها أماكن شقة تضم عيوناً جارية بمياه باردة، أضف إلى هذا مناطق كبيرة من الحدائق وأشجار الزيتون، تستخرج منها كميات من الزيت، والجوز وجميع أنواع الفواكه مثلما هو الحال بأوربا.[4]

وكان بالجانب الجنوبي لمدينة المدية البساتين الكثيرة والخضر المكدّسة، وما يحيط بها من الهضاب الخصبة كانت تكثر بها الكروم ومغطاة بالأشجار والحقول المحروثة، وحولها الحواجز على مسافة تبلغ نصف فرسخ شمالاً وكذلك شرقاً وجنوباً.[5]

---

[1] – أندري برنيان وآخرون، المصدر السابق، ص187.

[2] – مارمول كربخال، إفريقيا، ج 3، ص13.

[3] – كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص25.

[4] – مارمول كربخال، المصدر السابق، ج 2، ص299.

[5] – أندري برنيان وآخرون، المصدر السابق، ص186.

أ) منتوج الفواكه:

تنوعت منتوجات الفواكه في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني من عنب وتين وتوت وكروم وغيرها، فقد اهتم سكان المدن والأرياف بزراعتها وتسويقها، وتعددت بساتينها وازدهرت.

تحتاج الفواكه عادة إلى رطوبة كي تتكامل عصارتها، وتأخذها من جذورها الممتدّة في الأرض، وإلى حرارة بحيث لا تصل إلى درجة الصفر وقت النموّ إذ يقضي ذلك على الثمار، كما تحتاج الفواكه وقت النضج إلى أشعة الشمس كي تنضج ثمارها، وتكتسب طعماً لذيذاً.[1] ولذلك نجد أنّ إيالة الجزائر وجد فيها العديد من الفواكه لملائمة المناخ لطبيعة نموّها، وخلال دراستنا لهذا الموضوع نلاحظ وجود العديد من أنواع الفواكه في إيالة الجزائر خلال هذه الفترة الزمنية المدروسة.

ومن ذلك اشتغل سكان المناطق الجبلية وسكان السهول القريبة من المدن بزراعة الخضر والفواكه بصفة عامة، حيث تنتج أرياف مدينة الجزائر الكثير من العنب، لأن السلطة كانت تسمح لكل فرد أنّ يشتري منه لصناعة الخمر.[2] كما أنّ زراعة الكروم سهلة للغاية وعملية غير مكلفة.[3]

وارتبطت زراعة الأشجار المثمرة بالمناطق الجبلية كالقبائل[4] وطرارة والمدية، وازدهرت البساتين بأراضي الفحوص المحيطة بالمدن الكبرى كوهران ومعسكر وتلمسان والمدية ومليانة والبليدة والقليعة

---

[1] – كمال موريس شربل، الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، ص403.

[2] – صالح عباد، المرجع السابق، ص336.

[3] – Xavier Yacono, Op, Cit, p233.

[4] – تعتبر منطقة القبائل من أهم المناطق الممتازة لمحاصيل الفاكهة، فأشجار الكروم مثيرة للإعجاب لما تنتجه من شراب. ينظر:

–G. Dervin, Op, Cit, p15.

وعنابة وقسنطينة، وإنّ كانت فحوص مدينة الجزائر أكبرها مساحة وأكثرها إنتاجاً، فهي تمتد بمحاذاة المدينة على مسافة عشرة فراسخ، وتضم 20000 ما بين بستان ومزرعة.[1]

وبفضل الخبرة الأندلسيّة في الزّراعة، عمّت أشجار البرتقال فحوص مدينتي القليعة والبليدة، وشكّلت حول هذه الأخيرة غابة حقيقيّة امتدّت على المئات من الهكتارات،[2] وتوجد مدينة البليدة كما ذكرها "روزي" في وسط الحدائق الجميلة من أشجار البرتقال.[3] "ولا يمكننا مقارنة البرتقال الموجود بالمزارع الأخرى مع مدينة البليدة رغم وجود العديد من حدائق البرتقال".[4]

وفضلاً عن ذلك انتشرت أشجار الكروم في فحوص مدن الجزائر، ودلس وبجاية، وكان جزء من العنب يحفظ على شكل زبيب، والباقي يحوّل إلى خل من طرف اليهود.[5]

وكانت زراعة العثمانيون للكروم تتم بطريقة عملية وفعالة وناجحة، ففي شهر فبراير تكون الكروم قد جذذت (قصها) بعناية ونزعت عنها كل الحشائش، وحينئذ تترك الأغصان المثمرة وحدها حتى شهر أبريل حيث يشتد عودها إلى القدر الذي كانت عليه، ومع عدم العناية بها بعد ذلك أكثر فإنها تعود للنمو الكبير من جديد بسرعة، مع موسم القطف في آخر شهر جويلية.[6]

وحتى آخر القرن السابع عشر كان المحصول موجهاً للمائدة ولتحويله إلى خل، ثمّ أدى ازدياد الاتصال بالأوروبين واتساع المذاق بين الطبقات العليا في مدينة الجزائر إلى إنتاج الخمر الجزائري،

[1]- ناصر الدّين سعيدوني، النظام المالي في أواخر العهد العثماني، ص32.
[2]- أمين محرز، المرجع السابق، ص ص177، 178.
[3]._- M. Rozet , Op, Cit, T 1, p9.
[4]-Ibid, T 1, p201.
[5]- أمين محرز، المرجع السابق، ص178.
[6]- وليم سبنسر، المصدر السابق، ص139.

الذي كان يتم محلياً وضعه في الزجاجات وشربه في بعض الأحيان، ولكن الجزء الأكبر منه كان يصدر للموائد الأوروبية.[1]

وقد تحدث "دومان"[2] في روايته أنّه لاحظ شجيرات من العنب كبيرة حتى أنّ الرجل يمكنه معانقتها، وأنّ عناقيدها لا تقل عن قدم ونصف من الطول.[3] "وأشجار العنب أمر شائع في جميع أنحاء الساحل البربري، وهي تنمو بدون زراعة".[4] وهناك العنب الأسود والأبيض من كل أنواع.[5]

واشتهر فحص الجزائر بإنتاجه لمختلف أنواع الخضر والفواكه، التي تستدل على تنوعها بذكر ما أورده "توماس" في وصفه لبستان إبراهيم الكرغلي عند زيارته له: "وهي البرتقال والليمون واللوز[6] والعنب والرمان والتين والتفاح والخوخ وحب الملوك (الكرز) والتوت الأبيض والأحمر والمشمش بالإضافة إلى مختلف أنواع الزهور كالياسمين وأصناف الخضر."[7]

"وتحيط بمدينة تبسة غابات من الأشجار المثمرة، وأشجار جوز ضخمة تعطي غلة وافرة".[8] "ولمدينة مليانة جبال كثيرة الينابيع والجداول، وفي كل مكان منها أشجار جوز باسقة تثمر من الجوز كميات كبيرة لا يتوصل السكان إلى قطفها كيلة فيضيع جزء منها". "وتحيط بالمدينة بساتين

---

[1]- وليم سبنسر، المصدر السابق، ص139.

[2]- دومان: عاش مدة 34 سنة كعبد في بلد الجزائر، وقد حكى قصته مفادها أنّ أمواج البحر قذفته إلى الساحل الإفريقي الممتد من وهران إلى الجزائر حوالي عام 1728م، فوقع في أيدي القبائل واشتراه الشيخ عثمان الذي كان يحكم في جبال فليسة (الأخضرية)، ثم اشتراه الداي، وبعدها حرر بعد حملة اكسموث 1816. عميراوي احميده، الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني، ص27.

[3]- المرجع نفسه، ص ص27، 28.

[4] - M. Rozet , Op, Cit, T 1, p199.

[5] - M. de Larfeuil, Op, Cit, p 29.

[6]- تجود زراعة اللوز في الأراضي الكلسيّة، وخاصّة الجبليّة منها، وشجرة اللوز شجرة منيعة لا تتأثر كثيراً بتغيرات المناخ. كمال موريس شربل، الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، ص499.

[7]- ناصر الدّين سعيدوني، ورقات جزائرية- دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ص401.

[8]_ مارمول كربخال، المصدر السابق، ج03، ص15.

شاسعة بها أحسن ما في بلاد البربر من أشجار الليمون، تنمو بها أيضاً أشجار البرتقال التي تعطي ثماراً جيدة".[1]

كما تطرق إلى الحديث عن مدينة القل وقال بأنّها تتميز بالغابات الشاسعة من الأشجار المثمرة ومن أشجار التوت، كما أنّ أراضيها خصبة كثيرة القمح والماشية وبها جميع أنواع الفواكه، منها أشجار الليمون وأشجار البرتقال الوافرة.[2]

واستغل السكان المجاورين لمدينة شرشال الأراضي الزّراعية الخصبة لأنّها تتميز بجودة الأراضي، وسقوط الأمطار الغزيرة التي تكفي لنمو المحاصيل، فهي مشهورة بإنتاج الفواكه كالسفرجل الذي يمتاز بكبر حجمه وكذلك الكروم.[3]

واختصت فحوص شرشال والقليعة بزراعة التوت الأبيض والأسود الذي يستعمل لتغذية دودة الحرير.[4] وكان بمدينة متيجة حدائق مزروعة بأشجار البرتقال والرمان.[5]

كما يوجد بمدينة مستغانم العديد من البساتين الدائمة الخضرة، والزائر للمنطقة يلاحظ كثرة البساتين المنتظمة، والحقول المسقية، والغابات الكثيفة والمتنوعة، منها المثمرة وغير المثمرة، وساعد في ذلك مناخ البحر الأبيض المتوسط الملائم.[6]

ويضم بستان الداي حسين بفحص باب الوادي: 161 شجرة برتقال، و81 شجرة ليمون، و167 شجرة تين، و20 شجرة مشمش، و190 شجرة إجاص، و5 أشجار لوز، 10 أشجار

---

[1]– مارمول كربخال، المصدر السابق، ج 2، ص359، ص360.

[2]– المصدر نفسه، ج 2، ص362.

[3]– مختار حساني، موسوعة تاريخ وثقافة المدن الجزائرية، ج1، ص115. حساني مختار، الحواضر والأمصار الإسلامية الجزائرية، ج2، ص323.

[4]– سماعيلي زوليخة المولودة علوش، المرجع السابق، ص289.

[5] – Dureau de La Malle, Op, Cit, T2, p139.

[6]– حميان عبد الرحمن، المديح النبوي في شعر سيدي لخضر بن خلوف– دراسة في الموضوعات والشكل، إ. د. مقنونيف شعيب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في أعلام الشعر الشعبي الجزائري، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم الثقافة الشعبية، تخصص أعلام الشعر الشعبي الجزائري، 2010– 2011م، ص204.

كرز، و3 أشجار خروب، و77 شجرة رمّان، وشجرتي خوخ، و14 شجرة زيتون، و6 أشجار سفرجل، و21 شجرة برقوق، و6 أشجار كرز مرّ، بالإضافة إلى 819 شجرة كرم.[1]

أما منزل مصطفى باي فقد قال عنه فندلين شلوصر عند زيارته: "نمت الحشائش الضارة في الحديقة الكبيرة بين أشجار التفاح، والكمثري، والبرتقال والليمون والتين والرمان والخروب".[2] واهتم "الباي عثمان"[3] بغرس أشجار الفواكه والورود في الحدائق والبساتين، وانشاء قنوات المياه.[4]

وتواجدت الكثير من الفواكه بجانب حمامات الداي في حديقة صغيرة محاطة بأسوار تقع بداخل القصبة. "تحتوي زهريات الحديقة وأحواضها على أزهار وأشجار مرغوبة، ومازال يوجد بهذه الحديقة شجرة موز رائعة، تتألف أوراقها الطويلة الموشحة مع أوراق أشجار البرتقال والريحان اللامعة".[5]

كما شاهد الرحالة "روزي" العديد من الأشجار المثمرة مثل: الزيتون والكمثري وأشجار البرتقال وأشجار الليمون بإيالة الجزائر.[6] ويذكر بأنّ هذه الفواكه تشكل جزء كبير من غذاء المورسكيين (الأندلسيين) والعرب لمدة أربعة أشهر من السنة، وأشجار البرتقال والليمون المرّ هي الأشجار البرية التي تنمو في الوديان من إيالة الجزائر وعلى أطراف الجبال، وهذه الأشجار في غاية

---

[1]- أمين محرز، المرجع السابق، ص 178.

[2]- فندلين شلوصر، المصدر السابق، ص12.

[3]- الباي عثمان: ابن محمد بن عثمان الكبير الذي تولى حكم بايلك الغرب عام 1799م (1243هـ). الآغا إسماعيل بن عودة المزاري، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، ص298.

[4]- يحي بوعزيز، مدينة وهران عبر التاريخ، ص118. الآغا إسماعيل بن عودة المزاري، المصدر السابق، ص298.

[5]- ليسيور و ويلد، رحلة طريفة في إيالة الجزائر (REGENCE D' ALGER)، تح، تق، تع، تر: محمد جيجلي، شركة دار الأمة، برج الكيفان، الجزائر، ب/س، اللوحة 30.

[6] - M. Rozet, Op, Cit, T 1, p183.

الجمال، فهي مغطاة دائماً بالزهور والفواكه، ويمكن للمرء التعرف عليها عن طريق رائحتها الطيبة دون رؤيتها.[1]

"ويحيط بكل مسكن من مساكن مدينة بجاية بستان يغرس فيه أشجار الليمون والبرتقال والعناب وأشجار أخرى طيبة الرائحة".[2] ويكثر بمدينة ميلة في كل بلادها التفاح والإجاص وغيرهما من الفواكه، بحيث أنّ اسم هذه المدينة –حلى حسب قول حسن الوزان- مشتقّ من الاسم اللاتيني ميلة بمعنى التفاح.[3]

واهتم أهل قلعة بني راشد بالفلاحة، مثل زراعة الليمون الذي لا يوجد له نظير، كما يوجد بها أصناف الفواكه، من مشماش وبرقوق ورمان وسفرجل وخوخ وعنب وتين.[4]

ومن أهم الفواكه المتواجدة بإيالة الجزائر التين، الذي يغرس في جميع أنواع التراب، وفي المناطق الرطبة والجافة، كما يمكن غراسته في المنحدرات، إلاّ أنّه يدر مردوداً وفيراً بفحص مدينة الجزائر الخصب، فنجد في الهكتار الواحد مائة شجرة تين لا يتعدى عمرها خمس سنوات، تدر أربعة قناطر ومائتي كيلوغرام، وبعد سبع سنوات يرتفع المردود إلى عشرين قنطاراً في الهكتار الواحد دائماً.[5] إذ دخل التين من مكسيك عن طريق الأندلس في القرن السادس عشر.[6]

ووجد الرحالة "روزي" نوعين من التين الأبيض والأسود بإيالة الجزائر مثل ما هو موجود بمقاطعة فرنسية، "في بساتين جزائرية من المنحدرات الجنوبية للأطلس، حيث تظهر حبات التين

---

[1]- M. Rozet, Op, Cit, T 1, p189.

[2]- ليسيور و ويلد، المصدر السابق، اللوحة 42.

[3]- حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص60.

[4]- بوركبة محمد، جوانب من مخطوط "قلعة بني راشد" للشيخ أبي عمر بن عثمان القليعي، المجلة الجزائرية للمخطوطات، جامعة وهران، الجزائر، العدد الأول 1424هـ ربيع الثاني- جوان 2003م، مكتبة الرشاد –الجزائر، ص107.

[5]- بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص310.

[6]- محمد الأمين البزاز، تاريخ الاوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ص32.

مع أوراق الأشجار في شهر مارس، ثم لتنضج في شهر جوان ويكون أفضل الطعام، وتنتج هذه الأشجار محصول كبير من فاكهة التين".[1]

واشتهرت مدينة مازونة[2] بزراعة أشجار التين، فهو أكثر الأشجار وجوداً في المنطقة، ممّا جعل أسواق المدينة عامرة به، يبيع أهلها منه إلى كامل إيالة الجزائر، بل وإلى إسبانيا الذين ترسوا سفنهم في الشواطئ القريبة، بعيداً عن رقابة البايلك.[3]

أما مدينة ندرومة حسب قول حسن الوزان: "فتشاهد حول ندرومة بساتين عديدة وأراض مغروسة بأشجار الخروب التي يأكل السكان ثمارها بكثرة، سواء في المدن أو في باقي المنطقة، كما يتغذون بالعسل الموجود بها بوفرة".[4] وتعيش أشجار الخروب في الحقول والبساتين بحيث تكتسب أهمية كبيرة، خاصة تلك التي تقع بالقرب من بوابة باب الوادي، ويقول عنها روزي أنّها من أجمل الأشجار التي رآها".[5]

وتتواجد بمدينة تلمسان "الكروم المعروشة الممتازة والتي تنتج أعناباً من كل لون، طيبة المذاق جداً، وأنواع الكرز الكثيرة التي لم أرّى لها مثيلاً في جهة أخرى، والتين شديد الحلاوة، وهو أسود غليظ طويل جداً، يجفف ليؤكل في الشتاء والخوخ والجوز واللوز وغيرها من الفواكه المختلفة".[6]

---

[1] - M. Rozet , Op, Cit, T 1, p198.

[2]- مازونة: تعتبر مدينة مازونة من المدن الداخلية لأنّها بعيدة عن البحر، إذ اشتهرت بحسن الموقع وجماله وعذوبة الماء وطيب التربة وخصوبة الأرض، وكلمة مازونة اسم أمازيغي نسبة لإحدى بطون مغراوة. حساني مختار، الحواضر والأمصار الإسلامية الجزائرية، ج3، ص94.

[3]- أحمد بحري، حاضرة مازونة –دراسة تاريخية وحضارية خلال العصر الحديث (1500- 1900م)، إ: أ. د. محمد بن معمر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم الحضارة الأسلامية، 2012- 2013م، ص154.

[4]- حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص14.

[5] - M. Rozet , Op, Cit, T 1, p199.

[6]- حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص20. -المهدي بوعبدلي، تاريخ المدن، جم، إع: عبد الرحمن دويب، عالم المعرفة، الجزائر، ط1/ 2013م، ص577.

"ويوجد حول تلمسان الكثير من الحدائق المزروعة بأشجار الفواكه الجميلة".[1] "وبالقرب من الواد يصطف الطحلب والسرخس، ويوجد بالجزء السفلي منه أشجار الميس وأشجار الدردار وأشجار الكرز وأشجار الجوز والصفصاف التي ترتفع ارتفاع كبير وتوفر ظل لا يمكن لأشعة الشمس اختراقه."[2]

وتوجد شجرة الفراولة في إيالة الجزائر، وهي شجرة صغيرة تنمو بشكل طبيعي، وثمارها جيدة مذاقاً ولوناً وشكلاً، وهي كبيرة في حجمها.[3]

وتكثر بالصحراء أشجار البلوط حسب ذكر فندلين شلوصر: "ولثمارها شكل الثمار الموجودة عندنا إلا أنّ طعمها ألذ، وحين تؤكل خضراء فإنّ مذاقها لا يخلو من مرارة أمّا حين تحمص فوق النار في أواني طينية، فإنّها تصبح ذات مذاق يشبه الجوز.[4]

ويذكر لنا "المشير دُوك دي دوماس"[5] خلال رحلته إلى الصحراء الجزائريّة البعض من الفواكه في العريوات[6] بقوله: "حدائق العريوات تكوّن بالشمال وبالجنوب ربي مرتكزة عليها، غابتان مساحتها 3كلم طولاً، نجد هنا وهناك شجر الإجاص، شجر المشمش، شجر الرمان، شجر التين، شجر اللوز، بجذع هذه الأشجار تقريباً تتسلق أشجار الكروم التي لا نشذ بها أبداً".[7]

---

[1] - Dureau de La Malle, Op, Cit, T2, p162.

[2] -Ibid, T2, p163.

[3] - M. de Larfeuil, Op, Cit, p 28.

[4]- فندلين شلوصر، المصدر السابق، ص102.

[5]- هرباش زاجية، الصحراء الجزائرية في كتابات المستشرقين الفرنسيين: "دوماس أنموذجاً"، مجلة عصور الجديدة، العدد6، عدد خاص بخمسينية الاستقلال- ربيع 1433هـ/ 2012م، ص 29، ص30.

[6]- العريوات: هي مدينة بها سبعة مائة إلى ثماني مائة بيت، مبنية على منحدرات الشمال والجنوب بجبل صغير بشرقه يجري ماء وادي مزي، كانت تدفع إتاوة قيمتها سبع زنوج لداي الجزائر العاصمة، ليكون لها حق شراء الحبوب من التلّ. المشير دُوك دي دوماس، الصحراء الجزائرية، ترجمة: قندوز عباد فوزية، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص37.

[7]- المصدر نفسه، ص39.

"وحدائق تاجموت[1] خصبة تزرع بها كل أشجار الفواكه والكثير من الخضر، أما التمور فليست كثيرة".[2]

ويزرع سكان توات في فصل الصيف البطيخ الأحمر والأصفر، ويستغلون المساحة الأرضية بين النخيل لغرس شجيرات صغيرة مثل: تقارى، التين، الرمان، العنب، أما المساحات الشاسعة فيتم غرس حشيش الفصّة والحارة[3]. [4]

وتغرس شجرة الموز في بعض الحدائق من إيالة الجزائر العاصمة ووهران، حيث تنتج هذه الفاكهة بشكل جيد وممتاز ويمكن أكلها، وهذه الشجرة حسب قول الرحالة "روزي" ليست من الأصل الجزائري ربما تم ادخالها من أمريكا.[5]

وبذلك يعدد لنا مبارك الميلي العديد من أصناف الفواكه الموجود بإيالة الجزائر بقوله: "التفاح وهو أنواع مختلفة طعماً وريحاً، الإجاص وهو أنواع مختلفة طعماً وحجماً، اللوز وهو نوعان صلب ولين، البورتقال (الشينة —الشين)، الليمون وهو أنواع، الزنبوع، الأترج، الجوز، الموز، الخوخ، وفيه أصناف المشمش وفيه أصناف تبلغ ثمرة بعضها حجم ثمرة الخوخ، الفستق، العناب ... ، السفرجل وهو موجود بجميع جهات الوطن ولكن لسفرجل تيهرت شهرة على غيره...التوت وهو أنواع، حب الملوك".[6]

وذلك ما أدلى به " كزافييه ياكونو" "Xavier Yacono" في مقاله: "إنّ الغطاء النباتي ممتاز يتكون من أشجار الزيتون واللوز والرمان والتين والبرتقال وأشجار العنب، وأشجار الخروب والبطم

---

[1]- تاجموت: هي قرية صغيرة بها حوالي مائة منزل تقع على سهل على بعد 28 كلم شمال شرق عين مادي و40 كلم شمال غرب العريوات. المشير دُوك دي دوماس، المصدر السابق، ص49.

[2]- المصدر نفسه، ص49.

[3]- الحارة: نبتة لها مذاق حار وتخصص كعلف للحيوانات. صالح بوسليم، المرجع السابق، ص113.

[4]- المرجع نفسه، ص113.

[5] - M. Rozet , Op, Cit, T 1, p206.

[6]- مبارك الميلي، المرجع السابق، ج1، ص57.

والسنديان....والتوت وأشجار النخيل".[1] فإيالة الجزائر غنية بفواكهها الكثيرة، لما لأرضها من عوامل مساعدة في إنتاجها.

ب) منتوج النخيل:

اهتم سكان الصحراء بزراعة النخيل للعوامل المساعدة في تحصيل ثمارها الممتازة، من ارتفاع لدرجة الحرارة، "وتتمثل ثروتهم في قطعان الجمال والأغنام وغابات النخيل، ويتاجرون تجارة كبيرة بالتمر، وتوضع التمور بمجرد أنّ تنضج وتجمع في الشمس لتجفف وتزول عنها رخاوتها ودهانها، أو يدك أيضاً في جلود الماعز وتوضع فوقها حجارة ثقيلة، ثمّ تباع".[2]

"وغابات النخيل كثيرة في البلد والتمور التي تنتج في المناطق المجاورة للصحراء لذيذة للغاية."[3] "وشجرة النخيل تحتوي على أوراق صغيرة تسمح لعبور أشعة الشمس بأقصى دراجاتها".[4] يقول "دفونتين" بأنّ أشجار نخيل التمر تنمو بكثرة في الصحراء، وذلك لخصوبة هذه التربة الرملية.[5]

ولاحظ الرحالة ابن الدين الأغواطي[6] خلال رحلته إلى شمال إفريقيا وبالضبط إلى ورقلة الكثير من النخيل بها. "وتعج ورقلة بأشجار النخيل".[7]

---

[1] - Xavier Yacono, Op, Cit, p233.

[2] -فندلين شلوصر، المصدر السابق، ص102.

[3] - وليام شالر، المصدر السابق، ص30.

[4] - E. Perret, Les Français en Afrique : récits algériens, p57.

[5] - L. R. Desfontaines, Op, Cit, p 265.

[6] - يقول أبو القاسم سعد الله أنّ الحاج ابن الدين الأغواطي لم يكن معروفاً على مستوى الجزائر في وقته، رغم أنّ هذا الاسم ابن الدين كان موجوداً في المناطق التلية بالجزائر. ينظر: أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، ص244.

[7] - الحاج بن الدين الأغواطي، رحلة الأغواطي الحاج ابن الدين في شمال أفريقيا والسودان والدرعية، تر، تح: أبو القاسم سعد الله، المعرفة الدولية، الجزائر، طبعة خاصة/ 2011م، ص92.

وزار الحضيكي[1] مدينة الأغواط[2] ووجد بها أشجار النخيل. "مررنا بالغد على قرية ذات نخيل، ومياه وفواكه." ثمّ زار مدينة بسكرة: " فيها نخيل وأجنة، ومزارع ذات قرار ومعين، وفي وسط النخيل مدينة عظيمة".[3]

"ويوجد بفحص الجزائر أشجار النخيل لكنها غير مثمرة وإنّ أعطت تمراً فهو بدون نواة، ومن الراجح أنّ ذلك يعود إلى نقص الحرارة الذي لا يساعد على اكتمال نمو العراجين التي تحملها، وأمّا جمارها أو براعمها فتنمو بكميات كبيرة ومذاقها لذيذ جداً، ويتخذ منها السكان غذاء لهم."[4]

وأهم منتوج تنتجه الواحات التواتية هي التمور بمختلف أنواعها وأحجامها، ذات جودة عالية تغطي معظم الاستهلاك اليومي للسكان.[5] فهي مقياس ثروة كل أسرة ولهذا يحرصون على غرس الفسائل المعروفة محلياً ب "الغرسة" عند كل موسم فلاحي، أي عند بداية فصل الربيع وتحاط كل غرسة بالرعاية الضرورية لمدة أربع أو خمس سنوات حتى يظهر عرجونها الأول، فتكون قد أخرجت جريدها، وبعد عملية جني الثمار تتم بعدها عملية تنقيتها من الجريد وتقليمها من "الكرناف"

[1]- الحضيكي: هو العلامة المحدث أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله الجزولي الحضيكي شهرة الشاذلي طريقة، الترسواطي مدشرا، المانوزي قبيلة، نزيل زاوية إيسي بسوس، عالم بالتراجم، ولد عام: 1118هـ، وتوفي 1189هـ .ينظر: أبو عبد الله محمد بن أحمد الحضيكي، الرحلة الحجازية، ضبط وتعليق :عبد العالي لمدبر، دار الأمان، الرباط، ط1432/1هـ 2012م، ص ص13، 14.

[2]- الأغواط: هي باب الجنوب، من أبدع واحات القطر، تقع على وادي مزي، وبها نظام محكم للري، وواحة تشمل ما يزيد عن 30 ألف نخلة وقد اشتهرت بصناعة الصوف والحرير المتقن، وهي بلاد جد وعمل. أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري –للناشئة الإسلامية– ط: 20 سبتمبر 1948م، ص104.

–ووصفها الرحالة أبو العباس السجلماسي على أنّها قرية كبيرة ذات نخل وشجر. السجلماسي، المصدر السابق، ص143.

[3]- الحضيكي، المصدر السابق، ص85، ص86.

[4]- هابنسترايت، المصدر السابق، ص50.

[5]- بهية بن عبد المومن، المرجع السابق، ص74.

وتدعى ب"المكرنفة"، ويصل طولها في هذه الحالة إلى مستوى الرجل المتوسط القامة، وتستمر كذلك حتى تعطي محصولين أو ثلاثة محاصيل.[1]

ويوجد بمدينة تيدكلت الكثير من أشجار النخيل، وقد أُعجب بها "لويس فوانو" " Louis Voinot": "الكتلة الخضراء المظلمة من أشجار النخيل التي تكون بقعة داكنة على الأراضي الصافية، وعند دخول بستان النخيل يمشي الإنسان دون تعب تحت الأشجار العالية".[2]

وعاني التواتيون بالكثير من المشاكل التي كانت تواجههم من حين لآخر، وتمثلت في مرض خطير يصيب النخيل يعرف ب "البيوض" الذي يشق جدع النخيل ويتنقل هذا المرض عن طريق غرس الفسائل المصابة، وعن طريق عمليات الحرث، كما ينتشر أيضاً عن طريق الأدوات المصنوعة من أجزاء النخيل كالحبال والسلال، ويتسبب البيوض في هلاك النخيل، ممّا يؤدي إلى هجرة السكان من الواحات المصابة وزحف الرمال.[3]

وتوجد بأرض توات وصحرائها أنواع كثيرة من أصناف التمور تفوق المائة صنف من بينها: تِلمسُو، تِمقور، تِناصر، تِملح، تِندكان، تِنعفان، تينهود، تِتروا، تِنبدا، تِترانْ، أتقازة، تقربوشْت، تفِ الحن، تزوزاي وغيرها.[4]

وكل هذه الأصناف تختلف في الحلاوة واللون والطعم واللذة، لا تشبه بعضها إلا في جريد نخلها، وبعضها يشبه البعض في الحلاوة، وأفضل جميع هذه الأصناف "تلمسُو"، فإنّ حلاوتها معتدلة في طبيعتها وحارة، ثمّ إنّها تعيش إلى أربعين سنة لا تضعف قوتها ولا تبلى ولا تأكلها الأرض ولا تخشى الديدان والأرضة، غير أنّ السواد يحيط بها وتقسو حلاوتها.[5]

---

[1]- صالح بوسليم، المرجع السابق، ص110.

[2] - Louis Voinot, Op, Cit, p6.

[3]-بهية بن عبد المومن، المرجع السابق، ص74.

[4]- مولاي مبارك عوبيدي الهبلاوي التواتي، المرجع السابق، ص ص41، 42.

[5]- المرجع نفسه، ص44.

كما يذكر العياشي خلال رحلته إلى أول عمالة توات[1]، وهي قرية تسابت، بقوله" اشترينا ما يحتاج إليه من التمر، وبها من التمر أنواع كثيرة، ووجدنا التمر فيها رخيصاً، ولم نلق هناك أحداً ممن ينتسب إلى ولاية أو صلاح، ولا من أهل العلم والفلاح، وغالب أهلها عوام أهل تجارة جل عيشهم التمر".[2]

ومن ذلك اهتم أهل توات بزراعة التمور وأولوها بالعناية الشديدة لأنّها كانت أول مصدر للغذاء عندهم، وذلك لنجاح زراعة النخيل بالصحراء ومناسبة الظروف الطبيعيّة والمناخية لتوفير التمور.

كما تنتج مدينة سوف العديد من أشجار النخيل وهي متباينة بالألوان والغلظ والرقة والطول والقصر والملوسة والتجعيد واتساع الأعلى أو الأسفل أو ضيقها والرائحة الطيبة والمتوسطة والكريهة والطعم الحلو والحريف والمتوسط واللين واليبس والتعجيل في النضج والتأخير فيه، إلى غير ذلك.[3]

ومن أهم الأنواع: الغرس، وأخت الغرس، والدقلاوي (نصف ثمره دقلة ونصف ثمره الآخر غرس) ودقلة نور، وأخت دقلة نور، وفزاني، وأخت فزاني، وكبول فزاني، وفطيمي..إلخ.[4]

ووجدت أشجار النخيل بإحدى قرى الوادي (قرى بني عباس وقرية يقال لها بشير): "وهي قرى كثيرة ذات نخيل، وهي أكثر قرى الوادي تمراً".[5]

---

[1]- توات أرض سباخ، كثيرة الرمل والرياح، لا تحيط بها جبال ولا أشجار، شديدة الحرارة، وقد انعكست قساوة المناخ على الغطاء النباتي، فبجفاف جل أودية البلاد لم يعد ينبت في توات سوى النخيل وبعض النباتات الشوكية المقاومة للحرارة كالصبار والحاد وآقار والعقاية وغيره. عبد الرحمن بعثمان، القضاء في منطقة توات خلال القرنين 17/ 18م، إ: أ.د. محمد بن معمر، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران -1- أحمد بن بلة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، قسم الحضارة الإسلامية، 2015 -2016م، ص74.

[2]- العياشي، المصدر السابق، ج1، ص79.

[3]- ابراهيم محمد السّاسي العوامر، المرجع السابق، ص75.

[4]- المرجع نفسه، ص75.

[5]- العياشي، المصدر السابق، ج2، ص78.

كما نجد قرى الزاب الظهراوي التي هي طولقة[1] وليشانة وبوشقرون وفرفار[2] وفوغالة والعامري، وجميع هذه القرى تعتمد على زراعة النخيل وتنتج أجود أنواع التمر في العالم، وتسقى بالآبار الارتوازية الغزيرة.[3]

أما تمور غرداية فليس لها مثيل كما يصفها الرحالة عبد الرحمن بن إدريس التنلاني[4] بقوله: "وقاعدة هذه القصور غرداية وكلهم أهل نخيل وشجر ونخيلهم ما رأيت مثل صلاحها في توات ولا في تفلالت".[5]

ج) منتوج الزيتون:

تزخر إيالة الجزائر بفلاحة الزيتون منذ أقدم العصور باعتباره مادة أساسية، سواء من ناحية كونه مادة غذائية، أو مادة طبية مهمة جداً للصحة، وقد اعتنى السكان بزراعته واستغلاله لإنتاج الزيت. ويصف أحمد توفيق المدني شجرة الزيتون: "الزيتونة المباركة شجرة أفريقية أصيلة، قد وُجدت من أقدم العصور عناية عظيمة من كل إدارة توالت أمور البلاد، لأنّ هذه الشجرة صبورة، طويلة الحياة، تكتفي بعناية قليلة، وتنبت في الجهات التي ربما لا تستطيع شجرة أخرى الحياة فيها".[6]

---

[1]- طولقة: وهي ثلاث مدن كلها عليها أسوار طوب وخنادق وحولها أنهار وهي كثيرة البساتين بالزيتون والأعناب والنخل والشجر وجميع الثمار. أبو عبيد بن عبد العزيز البكري، المسالك والممالك، ج2، ص 740.

[2]- وفرفار: واحة صغيرة تبعد 33 كلم عن مدينة بسكرة إلى الجنوب الغربي. عبد الرحمن بن خلدون، العبر، ج7، ص639.

[3]- أحمد طالب الإبراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج4، دار الغرب الإسلامي،1997م، بيروت، ط/1997م، ص353.

[4]- عبد الرحمن بن إدريس التنلاني: هو الشيخ عبد الرّحمن بن إدريس التنلاني، توفي في سنة 1233هـ/ 1818م، لا تتوفر المصادر على معلومات كثيرة حول حياته ما عدا رحلته التي قادته إلى الجزائر العاصمة، وبعض القصائد التي رثى فيها الشيخ عمر بن عبد الرحمن التنلاني وابنه. هرباش زاجية، مخطوط رحلة الشيخ التنلاني وإسهاماته التاريخية (1231هـ/ 1816م)، المجلة الجزائرية للمخطوطات، جامعة وهران، الجزائر، العدد السابع 2010م، ص259.

[5]- عبد الرّحمن بن إدريس التنلاني، رحلة عبد الرحمن بن إدريس التنلاني التواتي إلى الجزائر العاصمة، خزانة تنلان، توات، الجزائر، الورقة 03.

[6]- أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، ص119.

فهي من النوع المعمر، وإذا صادفت الظروف الطبيعية المناسبة فإنّها تثمر لسنوات طويلة، وقد تعمر أكثر من مائة عام من الزمن، وشجرة الزيتون من النوع الذي يقاوم الجفاف بفضل جذورها المنتشرة في التربة وأوراقها الإبرية الرفيعة وجذوعها القصيرة، وبذلك استطاعت مقاومة جفاف الصيف في منطقة البحر المتوسط وأصبحت شجرة دائمة الخضرة.[1]

كانت غابات الزيتون شاسعة إلى جانب الأراضي الخصبة،[2] وذلك ما نلاحظه في كتاب فندلين شلوصر حين وصف لنا طريقة استغلاله بعد النضج عند القبائل بذكره: " تتمثل أعظم ثرواته في غابات الزيتون، التي تمتلأ بها الهضاب، وبمجرد أنّ يسود الزيتون، ينفض من الأشجار، ويلتقط من طرف سكان القرى المختلفة، وتوجد أمام كل قرية (دشرة) فوق ميدان واسع معصرتان أو ثلاث معاصر....، وفي الصيف يجمع القبائل من الزيتون الأخضر، ويشق طولاً وعرضاً بسكين، ويوضع لفترة وجيزة في ماء ساخن مالح ثمّ يؤكل، وطعمه مر، ولكنه مقبول."[3]

والذي نلاحظه في وقتنا الحالي أن هذه الطريقة لازالت إلى يومنا هذا تستخدم في صنع الزيتون، رغم توفير طرق أكثر تطوير في تجهيزه للأكل.

"وشجرة الزيتون شائعة جداً في شمال الأطلس الصغير، فهي تشكل الغابات التي وضعت سياج حول الحقول".[4]

وانتشرت زراعة الزيتون بنواحي عنابة، حيث غرس مصطفى قرنداش الأندلسي أثناء اقامته بعنابة هروباً من باي تونس حوالي 30 ألف عود زيتون.[5] كما اشتهرت بذلك بلاد القبائل أيضاً حيث شكلت زراعة الزيتون وتجارة الزيت المستخرج منه الركيزة الاقتصادية للإقليم ككل.[6]

[1]- على أحمد هارون، المرجع السابق، ص215.

[2]- أندري برنيان وآخرون، المصدر السابق، ص193.

[3]- فندلين شلوصر، المصدر السابق، ص 96.

[4] - M. Rozet , Op, Cit, T 1, p191.

[5]- ناصر الدّين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص59.

[6]- أمين محرز، المرجع السابق، ص177.

وتتواجد أشجار الزيتون في العديد من المدن بإيالة الجزائر، مثل أحواز معسكر و قرية عين الحوت المحاطة بغابات الزيتون، وعين الحجر وأرزيدان وهي مجمع غابات إلى تلمسان حيث مناطق الزيتون الشاسعة.[1]

أمّا كراغلة واد الزيتون[2] أو الزواتية فيبدوا أنّهم مارسوا جانباً من الفلاحة وهو زراعة الزيتون بحكم موقع بلادهم التي تنتج الزيتون.[3]

أمّا بفحص الجزائر فقد كان يغرس في المنحدرات وبجوار الوديان وعند أقدام الجبال، ويتطلب جني الزيتون الكثير من العناية والحذر، حيث كان يستغرق الجني شهرين ونصف. وكانت غراسة الزيتون بفحص الجزائر على سبيل المثال جد منظمة، ويصل عدد الأشجار إلى ثماني وعشرين ألف شجرة زيتون، ويصل مردودها إلى اثنين وأربعين لتراً في كل قدم، علماً أنّ الهكتار الواحد به مائتين وعشرة إلى مائتين وثلاثين قدماً، كما يمكن إنتاج خمسة عشر لتراً في القنطار الواحد من الزيتون.[4]

وأخذ الباي بوشلاغم[5] أرضاً واقعة على فرسخين غربي المرسى الكبير، كان صاحبها أحد سكان هذه المدينة اسمه "دون خير ونيمو" غرس فيها أشجار الزيتون مساحة يبلغ طولها نصف فرسخ مساحة يبلغ طولها نصف فرسخ وعرضها 1200 قدم لأنّه وجد عيناً كانت كمية مياهها تساوي كمية مياه عين وهران.[6]

---

[1]- أندري برنيان، المصدر السابق، ص187.

[2]- واد الزيتون: يقع هذا الوادي في مدينة جرجرة، وتعتبر الأراضي المحيطة به جد خصبة، ومزروعة بأشجار الزيتون.
-Dureau de La Malle, Op, Cit, T2, p206.

[3]- محمد مقصودة، الكراغلة والسلطة في الجزائر خلال العهد العثماني (1519 -1830م)، إ: أ. د. محمد دادة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامع وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، 1435هـ -2014م، ص90.

[4]- بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص310.

[5]-الباي بوشلاغم: باي الغرب من 1696 -1737م. كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص20.

[6]- رشيد بورويبة، المرجع السابق، ص91.

2- الأشجار الغابية:

تميزت إيالة الجزائر في فترة العهد العثماني بكثرة وتنوع الأشجار الغابية، وذلك راجع إلى ملائمة كل من التضاريس والمناخ لكثافة هذه الثروة الناتجة سواء عن طريق زراعتها أو من نموها عشوائياً نتيجة الطبيعة المساعدة.

وأهم شرط يجب توفره لنمو الغابات هو وفرة المياه، لأن الأشجار تحتاج عادة إلى مقادير من المياه أكثر مما يحتاج إليه أي نوع آخر من النّباتات، والسبب في ذلك هو أن شكل الشجرة وكثرة أغصانها وأوراقها تجعلها تفقد مقادير كبيرة من المياه بواسطة النتح "بالنسبة للمساحة التي يغطيها جذعها"، وليس من شك في أن ارتفاع الأشجار نفسه يساعد كذلك على نشاط عملية النتح لأنه يجعل أجزاءها العليا أكثر تعرضًا لحركة الرياح من النباتات القصيرة.[1]

وتستطيع الأشجار أن تنمو في درجات حرارة مختلفة، ولكن أنواعها وفصائلها تختلف في المناطق الحارة عنها في المناطق المعتدلة أو الباردة، وهناك مع ذلك حد أدنى لدرجة الحرارة التي تستطيع الغابات أن تنمو فيها، فهي لا يمكن أن تنمو في الأقاليم الباردة إلا إذا كان هناك فصل دافئ يزيد معدل درجة الحرارة في أثنائه عن 6° م.[2]

والجبال الجزائرية كلها ذات أشجار متنوعة ونجوم مختلفة، وليست الأشجار والنجوم مختصة بالجبال بل توجد في غيرها أيضاً. ومن الغابات الشهيرة غابة ثنية الأحد، غابة عزازفة بوطن القبائل،[3] غابة بابور، غابة سوق أهراس، غابة أوراس.[4]

---

[1]- عبد العزيز طريح شرف، الجغرافيا المناخية والنباتية، دار المعرفة الجامعية، ط/ 11، ب/س، ص545.

[2]_ المرجع نفسه، ص546.

[3]- تسقط الأمطار بالقبائل بشكل كبير، وهذه المنطقة من الغابات الجميلة التي تتكون من أشجار البلوط وأشجار الزيتون والخروب. ينظر:

-G. Dervin, Op, Cit, p15.

[4]- مبارك الميلي، المرجع السابق، ج1، ص53.

وأغلب هذه الأشجار من الفلين المنتشرة بالجهات الساحلية الممتدة من القالة إلى بجاية والتي تتخللها أشجار الصنوبر والزيتون البري والكروش، وقد اشتهرت منها غابات بني صالح وسيبوز، وايدوغ، والصفصاف وسكيرة والقالة.[1]

ويتحدث بن زرقة عن الثروة الغابية للمنطقة الغربية من إيالة الجزائر، مثل تواجد أشجار الصفصاف التي كانت مصدراً أساسياً في الصناعة الحربية أثناء تحرير وهران الثاني سنة (1208هـ- 1792م) كصناعة المدافع:[2] "وشاهدنا العجب العجاب فيما يدخل الآلات والمدافع من خشب وكأنها تحرق أو تذاب".[3]

وفي رحلة الأغواطي إلى متليلي[4] بوادي ميزاب قال: "لا تنمو سوى شجرة البطم[5] "، (وذلك في رأس الشعب والخدم)[6].[7]

[1]- ناصر الدّين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 60.

[2]- رقية شارف، الواقع الاقتصادي للجزائر من خلال نماذج لمؤرخين جزائريين، ص57.

[3]- مصطفى بن زرقة، الرحلة القمرية في الأخبار المحمدية، المكتبة الوطنية الحامة، الجزائر، رقم المخطوط 2597، ورقة 95.

[4]- متليلي: هي من قرى وادي ميزاب، وهي الآن من بلديات بسكرة، تبعد عنها 37 كلم إلى الغرب. أبي العباس الهلالي السجلماسي، المصدر السابق، ص160.

يقول الأغواطي عن متليلي: "وينمو هنا النخيل، وقلما تنزل المطر". الأغواطي، المصدر السابق، ص90. أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، ص254.

[5]- البطم: هو نوع من الفستقيات وفصيلة البطميات، وهو شجيرة فرعاء فناء تعلو من 3 إلى 5 أمتار، أوراقها مركبة عابلة، وريقاتها وترية يراوح عددها من 7 إلى 13، نصلها جلدي التركيب مالس السطح، ثمارها بلنسية القد، شبه كروية الشكل، يستخرج من لحاء ساقها مادة راتنجية فواحة العرف كثيرة الاستعمال، ثمرته تدعى الحبة الخضراء. ادوار غالب، الموسوعة في علوم الطبيعة، ص ص151، 152.

[6]- إنّ المسافة بين الأغواط ورأس الشعب يوم واحد، وليس في رأس الشعب ماء، ولا تنمو فيها سوى شجرة البطم، ومن رأس الشعب إلى سافل القياض مسافة يوم. وليس في هذا المكان ماء، ومن هناك إلى الخدم مسافة يوم أيضاً، وفي الخدم تنمو شجرة البطم". الأغواطي، المصدر السابق، ص89.

[7]- المصدر نفسه، ص89. أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، ص253.

تنمو على طول المسالك الريفية بضواحي إيالة الجزائر نوع من شجر الصبار الضخم أو بالأحرى شجر الأغاف (agave) وصبار سيكوتران (L'aloés sucotrin) فالأول يخرج برعماً طوله عشرون قدماً وتتفرع منه غصون جميلة ممّا يشكل منظراً بهيجاً للعين.[1]

كما يقول في ذلك "ليسيور و ويلد": " تكتسي مدينة الجزائر مظهراً أكثر روعة حين ينظر إليها بانحراف في طرف بساط من الخضرة مزروع بالصبار والصبر[2] ذي اللون الرمادي المشوب بالأخضر".[3]

ويضيف في وصفه لطريق حديقة الداي بقوله: "ينحصر هذا الطريق بين سياج مزدوج من الصبر والصبار (التين الشوكي)، وهذا التين الذي هو في بلادنا عبارة عن مجرد نبات هزيل يبلغ علوه قدمين أو ثلاثة، يرتفع في إفريقيا إلى علو يتراوح بين 20 و25 قدماً، فيستعمله العرب لإقامة سياجات ممتازة يحيطون بها منازلهم الريفية، ويأكلون التين الوحشي الذي يثمره في كل سنة."[4] فهو شجر ممتاز من ناحية النمو في الأراضي القاحلة بدون رعاية خاصة، حيث تنتج الكثير من الثمار التي تكون غذاء ممتاز للسكان وحتى الحيوانات الأليفة، وتستخدم أوراقها كطعام للماشية خلال فترات الجفاف، كما أنّها تشكل عبارة عن سياج للحقول.[5]

[1] - هابنسترايت، المصدر السابق، ص49.

[2] - الصبر: نبتة المناطق الحارة الصحراوية، ذات أوراق كثيفة تحتوي على عصارة مرة. ليسيور و ويلد، المصدر السابق، اللوحة2.

[3] - المصدر نفسه، اللوحة 2.

[4] - المصدر نفسه، اللوحة 17

[5] - M. de Larfeuil, Op, Cit, p p27, 28.

وتميزت جبال متيجة بالغابات التي تغطيها كلها تقريباً، بحيث تتكون من أشجار الدفلى ونباتات العرعر، وبين السلسلة الجبلية كان يوجد في كل منها وهذه ضيقة خصبة مزروعة،كما كانت الأراضي تزداد خصوبة وتكثر بها مراعي الماشية.[1]

وتواجدت بمنطقة جيجل الكثير من الأشجار، وكانت الحدائق مزينة بالأزهار والخمائل، يطل وجه منها على البحر، ويستند الآخر إلى ربوة مغطاة بخضرة الخروب، والزيتون، والريحان.[2]

وكان بمدينة وهران متنزه يبتدئ من القسم الأعلى للمدينة ويمر بالتل الشرقي، ولهذا المتنزه شارع عريض مشجر بُني قبل سنوات قليلة، ومع ذلك فقد نمت أشجاره وأصبحت ذات ظلال وارفة، وقد لا تكون هناك شجرة واحدة من أشجار المنطقة المعتدلة تنمو بالشكل الذي نمت به أشجار هذا المتنزه، وهذه الأشجار من نوع اللكية، التي أطلق عليها الإسبان لظلها الوارف اسم ذات الظل الجميل، وتتخلل الأوراق الكبيرة، التي تشبه أوراق أشجار الكرز، عروق حمراء وردية اللون، براعمها عبارة عن عناقيد طويلة متكاثفة وموزعة في أعداد ضخمة بين الأوراق.[3]

وليس في وهران ونواحيها، إذا استثنينا المنتزه المذكور، نباتات كثيرة، فالتلال والجبال لا تكاد تعرف الأشجار، أما المنحدرات التي تحد التلال الصخرية، التي تقع المدينة فوقها، فتوجد بها نباتات وأشجار كثيرة فاخرة، كالصبار والباهرة والرمان والدفلى الشامخة، كما توجد هنا وهناك أشجار النخيل التي ينحدر وجودها في التل.[4]

وكانت الغابات بإيالة الجزائر مغطاة بالأشجار الكثيفة، من شجرة المصطكي والزيتون البري والصنوبر والبلوط والجوز والفلين الأبيض والعرعر وأشجار الحور الفينيقية هي الأشجار التي تسود

[1] - فندلين شلوصر، المصدر السابق، ص15.
[2] - شارل فيرو، المصدر السابق، ص17.
[3] - هاينرش فون مالتسِان، المصدر السابق، ص ص33، 34.
[4] - المصدر نفسه، ص ص34، 35.

هناك، وتنمو الدفلى بكثرة في الأماكن الرطبة وأثناء سخونة حرارة الصيف عندما يحترق سطح الأرض بواسطة الشمس.[1]

"وكان القطر الجزائري غنياً بغابات كثيفة قبل الاحتلال، إلا أنّ العدوان الفرنسي الشنيع على البلاد سنة 1830م، والحروب الطاحنة التي وقعت إثر ذلك فدامت عشرات السنين، قد خربت البلاد، وأتلفت القرى وأحرقت الغابات وأعدمتها."[2] وهذا إنّما يبين لنا بأنّ إيالة الجزائر كانت تزخر بغاباتها الكثيفة، بمختلف أنواع الأشجار.

وبقيت الكثير من الغابات التي كانت متواجدة بإيالة الجزائر خلال العهد العثماني حتى فترة الاستعمار الفرنسي: "فغابات القطر الجزائري التي لا تزال موجودة، تقع غالباً في إقليم التل كغابات القرو (chene) والصنوبر (Pin) والبلوط أو الفلين (Chene Hler) ببلاد الجرجرة الأبية، رافعة رأس الشمم إلى السماء، وغابات الأرز (Cedre) الشهيرة ببلاد الونشريس، وكذلك غابات الصنوبر الحلبي (Pin d'aep).[3]

وامتازت مدينة ندرومة أيضاً بغاباتها الكثيفة الممتدة بامتداد منحدرات جبالها ومرتفعاتها حتى تلتقي عند السواحل في الغزوات وهنين، وهذا لوقوعها في منطقة جبلية صخرية وقريبة من البحر، بحيث جعلها تتمتع بمناخ معتدل ممطر شتاء ومعتدل حار صيفاً، وأكسبها غطاء نباتياً معتبراً .[4]

فكانت الأشجار تغطي مساحات شاسعة من جهات التل والهضاب العليا ومرتفعات الأطلس الصحراوي، قبل أنّ تنحصر مساحتها أواخر العهد العثماني بفعل قلع وقطع عدد كبير

---

[1] - L. R. Desfontaines, Op, Cit, p 262.

[2]- أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، ص25.

[3]- المرجع نفسه، ص26.

[4]- الزين محمد، العمارة الدينية الإسلامية في منطقة ندرومة من خلال نموذجين: الجامع الكبير وزاوية سيدي محمد بن عمر (دراسة تاريخية وفنية)، إ: أ.د. نور الدين صبار، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم الثقافة الشعبية، فرع الفنون الشعبية، 2002- 2003م، ص45.

منها لاستخدام خشبها في اقامة المساكن وصنع الأثاث والطهي والتدفئة، ولاسيما بناء السفن الذي تطلب عام 1195هـ-1781م، قطع أغلب أشجار منطقة الساحل القريبة من مدينة الجزائر لصنع 50 سفينة مجهزة بالمدافع، وأدى إلى اتلاف غابات نواحي بجاية وجيجل التي شحنت أخشابها إلى ترسانة السفن بالجزائر بأمر من شيوخ القبائل المتعاونين مع الحكام العثمانيين مقابل نيل الامتيازات والحصول على الترضيات.[1]

وفي الجهات الشرقية من بايلك قسنطينة، تضررت الغابات من جراء تمكن الفرنسيين ثمّ الانكليز من قطع الأشجار الكبيرة الكروش والزان مقابل مبالغ مالية متفق عليها مع حكومة إيالة الجزائر، فالانكليز مثلاً استطاعوا الحصول على امتياز قطع أشجار الغابات الجيدة عام 1232هـ-1817م نظير تعهدهم بإتاوة سنوية قدرت ب: 200.000 فرنك.[2]

وساعدت الظروف الجوية والجيولوجية على تكوين الإنتاج النباتي العفوي في إيالة الجزائر، فهي وفيرة بذلك في كل جهة منها، بحيث لم تتدخل أيدي الإنسان أو تحاول تدمير ما أنتجته الطبيعة، كما أنّ النباتات المزروعة من الأشجار العالية تشكل منظراً رائعاً من أشجار الزيتون والبلوط والأرز ومصطكا[3] والعفص.[4]

1- ناصر الدّين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص ص59 ،60.

2- سماعيلي زوليخة المولودة علوش، المرجع السابق، ص291.

3- مصطكا: يسمى بالفرنسية "lentisques" شجر من الفصيلة البطمية يستخرج منه علك تجاري. جبور عبد النور، سهيل ادريس، المنهل-قاموس فرنسي عربي، دار العلم للملايين، بيروت، دار الأدب، ط/ 7، كانون الثاني (يناير)، 1983م، طبعة منقحة ومزيدة، ص667.

4 -H. Agnély, Op, Cit, p15.

وتنمو على منطقة الهضاب بعض أشجار الحور، والدردار وأشجار الرماد، وأشجار المشمش، وأشجار الكرز، وهي تغطي التربة عفوياً ببعض الأعشاب، كتل كثيفة من الفصفصة في الغرب، والشعير والحشائش البرية، التي تتحمل الطقس القاسي في الشتاء والصيف بشكل جيد.[1]

ومن أهم ألاشجار الغابية التي وجدت في إيالة الجزائر:

***البلوط الأخضر:(QUERCUS LLEX)**

ويتم زراعته إمّا مستقلاً أو مختلطاً بالصنوبر الحلبي في الونشريس والأطلس وقمم بني سليمان، وهو سريع النمو في فترته الأولى وخشبه صلب جداً.[2]

***بلوط الفلين: (QUERCUS SUBER)**

يتطلب شجر بلوط الفلين لنموه بشكل طبيعي كلا من الضوء والحرارة السنوية التي يتراوح معدلها بين 14 إلى 17 درجة مئوية، ورطوبة مرتفعة وتربة صوانية، وتتوفر هذه الظروف في المنطقتين الساحلية وشبه الساحلية بين مدينة الجزائر والحدود التونسية، والتي مكنت نمو العديد من غابات بلوط الفلين في النطاق الذي يحده الشاطئ من الشمال ومن الجنوب سوق أهراس والمدية والبويرة، وكذا غرب مدينة الجزائر ومدينة وهران، وغابات الفلين هذه توجد على شكل مجموعات متفرقة في المناطق التي يزيد علوها عن 1.2كم.[3]

---

[1] - G. Dervin, Op, Cit, p17.

[2] - علي بن بلة، المصنوعات الخشبية بقصور مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني –دراسة أثرية فنية- إ: د. عبد العزيز لعرج، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم الآثار، 2001 -2002م، ص31.

[3] -Le liége en Algérie, in : document Algériens, Série économique, N ° 6, 1 Février, 1946, p74.

وينتمي بلوط الفلين إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط، وإيالة الجزائر واحدة من أكثر الدول الغنية بغابات الفلين، لأنّ هذه الشجرة تنمو من تلقاء نفسها بحيث تتكون قشرتها بسرعة دون فقدان جودة نوعيتها.[1]

ويتراوح ارتفاع أشجار الفلين بين الستة والإثني عشر متراً،[2] وتمتاز هذه الأشجار بعروقها الطويلة التي تغوص عمودية في الأرض، وأغصانها المتشعبة وغير المستقيمة، وأوراقها دائرية الشكل مغلوقة، وتزهر شجرة الفلين بعد أنّ تبلغ من العمر الستين سنة، وتُعَمر القرون العديدة حتى ينهار وسط جذعها، وتظل القشرة الخارجية محافظة على حياة الشجرة، إلى أنّ تهب ريح قوية تأتي عليها، إنّ لم تسقطها يد الإنسان.[3] وتزرع هذه الأشجار بإيالة الجزائر خلال فصل الربيع لتنبت بعد ثلاثة إلى خمسة أسابيع.[4]

ويذكر لنا "شارل فيرو" أنّ غابات شجر الفلين تعتبر من أهم الثروات الطبيعية المتواجدة في منطقة جيجل.[5] وكذلك وُجد بلوط الفلين في مدينة البليدة، الذي يقوم سكانها بزراعته فيها.[6]

---

[1] - Antonin Rousset, Culture, exploitation et aménagement du chêne-liège en France et en Algérie : suivis d'un état détaillé des forêts de chênes-liège de l'Algérie, Vve Bouchard-Huzard (Paris), 1859, p2.

[2] - بلوط الفلين: هو شجرة ضخمة وقصيرة، متوسطة الحجم، يصل ارتفاعها العادي من 10 إلى 12 متر، ولكن يمكن أنّ تصل بشكل استثنائي إلى20 و22 متر في الارتفاع، بحيث يكون جذعها أحياناً قصير". ويتحدث "Lamey" في كتابه عن بلوط الفلين بصفة عامة في الجزائر.

-A. Lamey, Le Chêne-liège, sa culture et son exploitation, Berger-Levrault, Paris, 1893, p 9.

[3] - بسام العسلي، سلسلة جهاد شعب الجزائر، ج9، دار النفائس، ط1406هـ -1986م، ص83.

[4] - Antonin Rousset, Op, Cit, p6.

[5] - شارل فيرو، المصدر السابق، ص20.

[6] -Dureau De La Maiie , Op,Cit,T2, p142.

وكانت غابات بلوط الفلين في أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي تقدر ب 453.122 هكتار في الجزائر.[1]

***البلوط**: (**QURERCUS MIBECKLL**)

يتواجد في أغلب غابات الساحل وضواحي مدينة قسنطينة، وهو يعتبر من أجمل الأشجار وأكثرها إستغلالا لشدة الإقبال على إستخدام خشبها، يتراوح إرتفاعها ما بين 30 و 35م ويصل محيط بدنها إلى 6م، ويتميز بكونه صلب جداً وبعروق منتظمة وثقيل الوزن، ولكي يبقى متماسكاً من الأحسن تجفيف القطعة الخشبية بمعزل بعد غطسها في الماء.[2] كما تكثر أشجار البلوط في منطقة جيجل وبالخصوص في المنصورية.[3]

ويوجد نوع يدعى بالبلوط الأخضر (Chène vert) ويوجد إما مستقلاً أو مختلطاً بالصنوبر الحلبي في الونشريس والأطلس البلدي وقمم بني سليمان[4] وهو يتميز بسرعة النمو والكثافة في فترته الأولى، بحيث تتراوح كثافته ما بين 0.903 و 1.182 يعطي مادة استعمال للتسخين وصناعته أدوات النجارة، يأخذ مع الوقت لوناً جميلاً جداً يتراوح ما بين البني الداكن والأسود، قشرته مطلوبة جداً لدباغة الجلود.[5]

---

[1] - Combe, Les forêts de l'Algérie, Impr: du gouvernement général, Alger, 1889, p 28.

[2]- علي بن بلة، المرجع السابق، ص 45.

[3]- شارل فيرو، المصدر السابق، ص25.

[4] -علي بن بلة، المرجع السابق، ص43.

[5] - Combe, Op, Cit, p 63.

***القرو الأخضر: (Le chére vert)**

تأتي هذه الأشجار في أغلب النواحي المرتفعة من الجبال، يبتدي ظهورها في الجبال على ارتفاع 1900م، فأشجار القرو البديعة تجاور في منحدر الجبال الزيتون والصنوبر والبهش، وترتفع من الجبل فتختلط بالأرز وتجد هذا القرو الأخضر في جبال تلمسان وونشريس.[1]

وهناك أنواع أخرى من القرو أهمها القرو الزياني، وهي أبدع أشجار الغابات بإيالة الجزائر، لا يوجد إلا في الجهات التي تتصل من المطر على معدل 800 مليمتراً فما فوق ويحب الجبال الباردة المرتفعة.[2]

***الصنوبر: (PINUS)**

تتميز أشجار الصنوبر بأوراقها الإبرية وثمارها المخروطية الشكل،[3] وهو خشب صمغي منه أنواع تميل إلى اللون الأحمر ويمتاز بالتعريق، ومن أهم أنواعه المتوفرة بإيالة الجزائر الصنوبر الحلبي: حيث يعتبر والبلوط الأخضر من أكثر الأنواع انتشاراً بها، لأنّه يتأقلم مع جميع أنواع التربة، وتصل مناطق نموه إلى غابة الهضاب الصحراوية،[4] وهو يعمر جهات شاسعة من الغابات، ويوجد في كل مكان من الساحل إلى حدود الصحراء، وهو شديد بصبره وجلده واحتماله لتغيرات الطقس الجسيمة، فتراه ينمو ويزدهر حيث لا تستطيع شجرة أخرى نمواً وازدهاراً.[5]

ويوجد في الأرض التي تتلقى أكثر من 300 ميلمتر من المطر ويرتفع مع الجبال إلى علو 1400 متر في الأطلس التلي و2200 في القسم الشمالي من الأطلس الصحراوي، ويوجد هذا

---

[1]- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المطبعة العربية، ب/ ن، ب/ س، ص174.

[2]- المرجع نفسه، ص175.

[3]- بسام العسلي، المرجع السابق، ج9، ص83.

[4]- علي بن بلة، المرجع السابق، ص 45.

[5]- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ص175.

الصنوبر منتشراً بكثرة بداخل عمالة وهران وفي ونشريس وجبال البيبان والحضنة، وكذلك في الجلفة والأوراس.[1]

والنوع الثاني هو: الصنوبر البحري الذي يتميز بقلة انتشاره بالمقارنة مع النوع السابق، فهو ينمو في التربة الصوانية القديمة والبركانية والغابات الوحيدة الهامة هي تلك الموجودة في الغابات المحاذية للساحل بالقرب من عنابة.[2] وهي تتطلب أمطار كثيرة ومرتفعات متوسطة، حيث تتميز بأوراقها الإبرية الطويلة التي تخرج في فصل الشتاء، ولا تسقط إلا بعد أربع سنوات، وثمارها بطيئة النضج، وجذوعها مستقيمة، وإذا شقت خرج منها سائل كثيف يتجمد بعد مدة (الصمغ) الذي يدخل في صناعة الصباغة.[3]

***العفصية:** (**CALLISTRIS QUADRIVALVIS**)

يوجد في التل الوهراني والعاصمي، إذ يغطي مساحات معتبرة ويوجد إمّا مستقلاً أو مختلطاً بأشجار الصنوبر الحلبي، ونادر الوجود بمقاطعة قسنطينة.

***العرعر:** (**Le genévrier**)

هناك ثلاثة أنواع من العرعر في الجزائر:

العرعر الفينيقي: Genévrier de phénicie

العرعر الشربيني: Genévrier Oxycèdre

[1]- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ص175.
[2]- علي بن بلة، المرجع السابق، ص 46.
[3]- بسام العسلي، المرجع السابق، ص ص83، 84.

العرعر: Genévrier Thurifère[1]

ويوجد العرعر الفينيقي على الكثبان البحرية في وهران وعلى الجبال الأكثر جفافاً. حيث بدأت تتدهور هذه الأنواع الثلاثة من أشجار العرعر، وهي الآن في المرحلة النهائية من التدهور. وفي الأوراس والأطلس الصحراوي، ولا سيما الجلفة وبوسعدا، يشكل ذلك تفاوتا كبيرا[2]. ويتحمل العرعر الفينيقي وحده طقس الجنوب الوهراني فنجده يرتفع مع الجبال إلى علو 2250 متراً.[3]

ونعثر على العرعر في الهضاب العليا، وينتهي عند جبال الظهرة بالجنوب، وهو ينتمي إلى فصيلة الأشجار الصنوبرية بالرغم من عدم إفرازه لمادة الراتنج، ويتميز بالنمو البطيء والجذع ذي العقد الكثيرة.[4]

***السنديان: (QUERCUS C0CCFEA)**

هو شجرة برية معمرة لأكثر من قرن من فصيلة السندانيات التي تضم أنواعاً كثيرة، ومنها ما يعرف بالكروش، إذ أن أنواعه أكثر من 200 نوع، معظمها أشجار كبيرة دانية، منها تبلغ حتى 30 متر،[5] يوجد على طول الساحل وبصفة خاصة بمقاطعة وهران وتعتبر قشرة جذوره مادة جيدة للدباغة.[6]

---

[1] -Djallil Louni, Les forets algériennes, foret méditerranéenne, t. XV ,n° 1, janvier 1994, p62.

[2]- Ibid, p 62.

[3]- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ص176.

[4]- علي بن بلة، المرجع السابق، ص47.

[5]- حليمي عبد القادر، النباتات الطبية، وزارة الفلاحة والصيد البحري، الوكالة الوطنية لحفظ الطبيعة، تقرير يولية، 1997م، الجزائر، ص218.

[6]- علي بن بلة، المرجع السابق، ص47.

* **السرو:**

وهي أشجار دائمة الاخضرار من فصيلة (Cupressa)، وتتميز بأوراقها الصغيرة الملتصقة جداً بالأغصان وهي على نوعين من حيث الشكل الأفقي والهرمي.[1]

ونجدها عادة في المقابر بحيث تقلل من الروائح الكريهة المنبعثة من الجثث المدفونة بفضل تصاعد صمغها،[2] وقد ذكر "ليسيور ويلد" أنّه كان موجود بحديقة الداي أشجار السرو، حيث يقول: "وعلى بعد منها يلاحظ سرو بديع تتعارض قمته الخضراء القائمة مع أسوار القصر البيضاء".[3]

ومن أهم الأشجار المتواجدة بإيالة الجزائر خلال العهد العثماني: البطم، والبلوط، والخروع، الخرنوب (الخروب)، الخلاف (وهو الصفصاف)، الدردار، الدفلى، الضال، الضرو، السرو، الصنوبر، الأرز، العرعر، العشرق، الطرفاء، القصب، الكافور، الكرم، النبق، النشم، الريحان، الكروش، ومن النجوم لبهار، الحرشف (والعامة تقول الخرشف) الحرمل، الحسك، الحنظل، الخبازى، السلق، شقائق النعمان، عنب الثعلب، العرفج، الكراث، الكرفس، البرجس، الصعتر (الزعتر)، الديس، الحلفاء، الدرين، والثلاثة الأخيرة كل منها مختص بمنطقة: الديس بالتل، الحلفا بالهضاب، الدرين بالصحراء.[4]

---

[1]- درياس لخضر، المدفعية الجزائرية في العهد العثماني، دار الحضارة، الجزائر، ط/ 1، 2007م، ص302.
[2]- المرجع نفسه، ص302.
[3]- ليسيور و ويلد، المرجع السابق، اللوحة 30.
[4]- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ص54.

وكانت استعمالات هذه الأشجار لإنتاج الأخشاب المحلية التي تصنع منها غالباً الأدوات المنزلية مثل: الخزائن والصناديق والقصاع والموائد والأبواب، وقد يلتجأ في بعض الأحيان إلى الأخشاب الجيدة المستوردة لبناء السفن الشراعية وصنع القوارب الصغيرة.[1]

ويتفق العديد من المؤرخين على أنّ أشجار الغابات كانت تستخدم في الغالب لأغراض الدولة العثمانية في بناء السفن، خاصة غابات الشمال الشرقي لإيالة الجزائر من: بجاية، والقل، والمناطق المحيطة بها من: شرشال، وقيسارية القديمة بالقرب من الجزائر.[2]

---

[1]- ناصر الدّين سعيدوني، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر، تونس، طرابلس الغرب) من القرني العاشر إلى الرابع عشر الهجري (من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي)، جامعة الكويت، قسم التاريخ كلية الآداب، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية –الحولية الحادية والثلاثون- 1431هـ/ 2010م، ص35.

[2] - sahraoui BENSAID, aida GASMI, imene BENHAFIED , les forêts d'Algérie de Césarée la romaine a ce jour , Forêt Méditerranéenne, tome XXVII, n°3, septembre, 2006, p 269.

المبحث الثالث: الأعشاب والنّباتات الصناعية.

تميزت أراضي إيالة الجزائر بالطابع النباتي الكثيف لملائمة المناخ والتضاريس وخصوبة التربة، فكانت الأعشاب تنمو بشكل تلقائي بدون تدخل الإنسان فيها، كما وُجدت بها بعض النّباتات الصناعية مثل نبات الكتان والقطن والحناء وغيرها.

1-الأعشاب:

تحدّث آدولف شترال[1] عن طبيعة إيالة الجزائر في كتابه صورة شمسية جزائريّة، تحت عنوان "مملكة النباتات في الجزائر"، حيث يشير في مقدمة دراسته إلى أنّه لا تكّاد توجد في نواحي إيالة الجزائر نبتة واحدة غير صالحة للأكل أو التجارة أو الاستغلال في المعامل، وأنّ الأرض الجزائريّة تتمتع بحيويّة فريدة، تمكنها من احتضان نباتات كل من أوروبا وأمريكا دون عناية خاصة، ثم يذكر الأشجار المختلفة والثمار المتنوعة التي تنتشر عطورها وروائحها الزكية في اتجاه أشعة الشمس الرائعة، ويؤكد أنّ لكل شهر براعمه وثماره وأنّ نتاج الأرض الخصيبة لا ينقطع أبداً بصورة تامة.[2]

تحتوي إيالة الجزائر على الكثير من الأراضي العشبية والأعلاف الشاسعة، وهي تنمو طبيعياً، وتختلف كثافتها حسب الأماكن بسبب الأمطار،[3] "من شهر فيفري تبدأ الأراضي التي لم تزرع بالنباتات في ظهور الأعشاب التي تنتج بسرعة كبيرة، بحيث تكون هناك صعوبة في المشي عليها

[1]- آدولف شترال: هو مؤلف غربي، نمساوي، تحدّث عن الجزائر في كتابه "صورة شمسية جزائرية"، الذي نشره في مدينة فينيا سنة 1842م، قصصاً وحكايات عن الجزائر، قدم لنا في جزء منه شخصيات جزائرية وأجنبية، وقسم المؤلف كتابه إلى أربعة أقسام، يذكر فيها العديد من الجواب المهمة عن تاريخ الجزائر في تلك الفترة. أبو العيد دُودو، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان (1830 -1855م)، الشركة الوطنية، الجزائر، 1975م، ص78.

[2]- المرجع نفسه، ص ص80، 81.

[3] - Odilon Niel, Op, Cit, p 152.

خاصة في نهاية الشهر....وإنّه لمن السهل تصور مثل هذا البلد الذي تكون فيه النباتات نشطة بكثرة بحيث تنمو جميعها دون زراعتها".[1]

وتتواجد نباتات الكلأ للحيونات المتمثلة في الأعشاب، حيث ينمو نبات "ايدو صارون"[2] (Le sainfoin) بشكل طبيعي دون زراعته في المروج الخضراء.[3] فهو من الأعشاب التي تنمو على الأراضي الجيرية وmarly ، كما أنّه يحب الحرارة.[4]

وتتكون المروج العشبية بمنطقة القبائل من أعشاب كبيرة ومناسبة لغذاء الماشية الكبيرة والصغيرة.[5] فعندما يتوفر الري في المنطقة توفر المروج الجبلية والطبيعية والاصطناعية كلأ ممتاز من حيث جودته.[6]

"وكانت تقوم على ضفة السبخة نباتات الشوك الأحمر الباهتة اللون، ونباتات السبخة تكتسي على غرار نباتات البحيرات المالحة، التي رأيتها فيما بعد في إيالة الجزائر، رداء رمادياً، نتيجة للأبخرة المتصاعدة مع الملح" .[7]

وهناك على مسافة من ضفة البحيرة أدغال الاريليات الخضراء ذات البراعم الملونة الجميلة.[8] كما توجد نبتة الخزامى في الأراضي الكثيرة الأحجار و النباتات الشوكية ولكنها نادرة جداً.[9]

---

[1] - M. Rozet , Op, Cit, T 1, p184.

[2] – ايدو صارون: نبات عشبي علفي من القطانيات الفراشية ينبت في الأراضي البور ويزرع في المراعي، ترغب فيه الماشية وتسمن عليه. ادوار غالب، المصدر السابق، مج1، ص115.

[3] - Xavier Yacono, Op, Cit, p233.

[4] - M. de Larfeuil, Op, Cit, p 20.

[5] - G. Dervin, Op, Cit, p15.

[6] - Ibid, p p16, 17.

[7] –هاينريش فون مالتسان، المصدر السابق، ص40.

[8] – المصدر نفسه، ص40.

[9] - M. Rozet , Op, Cit, T 1, p193.

وهناك أيضا نبات البرسيم[1] الذي يزرع نصف سنوي، أو سنوي، وهو يتجسد في اللون الأحمر، وينمو في كل مكان وبشكل عفوي.[2]

وممّا لاشك فيه أنّ لكل هذه الأشجار والنباتات دور فعال في التداوي، بحيث استعملهم الجزائريون كأعشاب صحية للوقاية من العديد من الأمراض، واستطاعوا بفضل هذه المواد الحفاظ على النفس، وحتى أنّهم كانوا يتاجرون بها فيما بينهم.

"وإيالة الجزائر غنية جداً في أعشابها الطبيعية المتنوعة، لما لها من مساحات واسعة ومناخ ملائم، ولما تتمتع به من دفء وسطوع شمسي، وطقس جميل، وتربة متنوعة وخصبة للغاية في معظمها. ولا شك أنّ لهذه المناخات والتربة من أثر بالغ ليس فقط على شدة التنوع النباتي، ولكن أيضاً على تركيب النباتات".[3]

واثبتت الدراسات الحديثة أنّ بإيالة الجزائر ما يقل عن 3500 نوع من النباتات، منها ما تعود إلى المناخات الحارة، ومنها ما تعود إلى المناخات المعتدلة، وأنّ من بين هذه الثروة النباتية ما لايقل عن الخمسمائة عشبة متداولة بين السكان في الطبابة ومعروفة لدى السكان، إذ منها ما يقارب المائة عشبة طبية نجدها تباع لدى العشابين في الأسواق.[4]

ولمعالجة الكثير من الأمراض لجأ السكان والممارسين إلى استخدام مختلف الأعشاب والنباتات الطبية التي كانت تزخر بها الإيالة الجزائرية أثناء العهد العثماني، حيث كانت هذه النباتات تقطف وتباع في الأسواق والدكاكين، الأمر الذي جعل اليهود يهتمون بتجارة العقاقير وكذلك بني ميزاب. وكانت بلاد القبائل تشتهر بثروة نباتية متنوعة حيث تعاطى تجارتها كل من اليهود وباقي سكان

---

[1]- البرسيم: هو نوع من النفل من فصيلة القطانيات وهو نبات حولي علفي وافر الانتاج والفائدة، أوراقه مركبة ثلاثية مستطيلة المعاليق، أزهاره سنبلية التجميع. ادوار غالب، الموسوعة في علوم الطبيعة، مج1، ص 136.

[2] - M. de Larfeuil, Op, Cit, p 21.

[3]- حليمي عبد القادر، المرجع السابق، ص01.

[4]- المرجع نفسه، ص01.

الأيالة الذين كانوا يستعملونها في الغلي (تسخينها بالماء) أو النقع كما استخدمت أيضاً هذه الأعشاب كمادة أو بخور أو علكاً لفرز اللعاب.[1]

وكانوا يستعملون أوراق الصبار، بعد تحميصها ربع ساعة في الرماد لمعالجة الأورام، والالتهابات والقرحة والنقوس، أمّا نبتة المقرمان[2] فكانت تستعمل لمعالجة الجروح وتخفيف من آلام الحوض فكانت توضع كمية منها بعد تسخينها على مستوى حوض المريض، وتحزم بحزام من الصوف أو القماش، وهناك مجموعة أخرى من النباتات والأعشاب يحضرون منها مشروباً ساخناً يتناوله المريض.[3]

كما كان نبات شقائق النعمان المعروف بابن نعمان[4] يستعمل كدواء للسعال المزمن وللداء المسمى ببو حمرون، حيث يلتقط ويجفف ثم يجمع ويباع للعشابين، وتصدّر كميات منه إلى الخارج. أمّا الأعواد البيضاء الصغيرة المعروفة بتيقنطس فكانت تستعمل في علاج داء المفاصل.[5]

واشتهر سكان مناطق الشرق لإيالة الجزائر باستخدام الأعشاب للتداوي، وقد كانت لهم تجارب ناجحة في هذا المجال، إلا عند ظهور الأوبئة الفتاكة السريعة الانتشار كالطاعون والتيفوس والكوليرا فإنّهم يعجزون عن علاجها، ومن ضمن الأدوية العشبية الشائعة عندهم المرهم الذي

---

[1]– بوحجرة عثمان، الطب والمجتمع في الجزائر خلال العهد العثماني 1519 –1830م (مقاربة اجتماعية)، إ: أ.د. دادة محمد، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2014 – 2015م، ص68.

[2]ــ المقرمان: عشبة برية معمرة من فصيلة المركبات، تتميز بدبقتها وكثرة غددها ورائحتها العطرية. تعلو حتى النصف متر وتنمو في الأراضي البور بالتل الجزائري، ساقها فرعاء، أوراقها صغيرة القد إهيلجية الشكل، نصلها أزغب البشرة اللزجة على صفيحتيه. أزهارها أنبوبية الشكل، صفراء اللون. حليمي عبد القادر، النباتات الطبية، ص159.

[3]– أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص405.

[4]– ابن نعمان: عشبة حولية برية من فصيلة الخشخشيات تكثر في حقول القمح في فصل الربيع، طولها حوالي 60 سم، ويسمى أيضاً الخشخاش المنثور، وبالأمازيغية تاجيبول، تالوبال. حليمي عبد القادر، المرجع السابق، ص206.

[5]– كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص ص182، 183.

يصنعونه من عصارة شجر الصنوبر والقطران والبصل وزيت الزيتون والرماد والعرعار والزعتر والعسل والكمون وعروق الطيب وتاسلغة[1] الشديدة المرورة ونبات أم قرمان والرتمة وغيرها.[2]

فمثلاً في منطقة تيدكلت[3] هناك العديد من الأعشاب التي تستعمل في التداوي منها: الشيح، النقد، القزاح، الفجل، العقاية، الرتم، السدرة، القضم، الدرقية، الكبار، لعلندة، لحدج، أنتل، المخينزة، الحرف، الرمت، الجعدة، غلاشم، لبتينا، لحبق، الطلح، اسكاف، الحميض، الشندقورة، الوزوازة، الدانون، الترفاس.[4]

وتتميز مدينة سوف بكثرة النباتات للتداوي منها: البسباس، عنب الذئب (ويقال عنب الثعلب، ويقال عنب الحية)، الحرمل، الفيجل، الضميران، البصيل، الحنظل، الفقاع، الترثوث، الرتم، العرعار، الطرفاء، الاثل. وجميع هذه النباتات بري ينبت بنفسه وسقيه من المطر أو ثماد الأرض كالنابت بالسباخ ونحوها.[5]

ونجد ابراهيم محمد الساسي العوامر في كتاب الصروف في تاريخ الصحراء وسوف، أنه يذكر العديد من النباتات العشبية في مدينة سوف المخصصة للرعي وهي أنواع كثيرة، منها الحلفاء والبشنة، والصفارة، والعرجف والسمهري والعضيد السعد والحارة والدلس والعقفارية، والنتين وذنب

[1]– تاسلغة: ويسمى عينون عطر، وهو نبات له ساق وقضبان بين السواد والحمرة، طوال دقاق، صلبة، منتظمة بورق صغير كورق الآس (الريحان)، وفي كل قضيب زهرة كحلاء مستديرة كالدرهم، وينبت بالجبال وطعمه شديد المرارة. حليمي عبد القادر، النباتات الطبية، ص150.

[2]– بوحجرة عثمان، المرجع السابق، ص68.

[3]– تيدكلت: تقع بأقصى الجنوب، في وسط الصحراء الجزائرية، على مسافة تقدر بحوالي 1278 كلم، وتتربع على مساحة إجمالية 101763 كلم، تنحصر بين خط عرض 27,12 شرقاً، على ارتفاع 283 م من مستوى البحر. حمزة بن حاج علي، المرجع السابق، ص16.

[4]– المرجع نفسه، ص36، ص64، ص65. ولمعرفة استعمالات هذه الأعشاب في أنواع الأمراض الرجوع إلى هذه المذكرة.

[5]– ابراهيم محمد السّاسي العوامر، المرجع السابق، ص60، ص61، ص62.

الفار وكرش الأرنب، والخدة والخبيز، وبوقريبة، والقريطفة، والنصى، والقطف، والنمص، والخذلانة، والطازية، والمنيتنة، واللبين، والحاذ، والغبيثاء، والازول، والحميض، والسويدة، والسويدة، وبزول النعجة، والبدانة، والبدانة، القصيبة، والبهمة، وسن العجوز، وساق الغراب، والنجم، واللافة، والقيطوط، ومغزل اليتيمة، والشيح، وغير ذلك.[1]

وكان للظروف المناخية في الصحراء انعكاس مباشر على الحياة النباتية التي تتميّز بالضآلة وتحملها للجفاف والحرارة المرتفعة والبرودة الشديدة في نفس الوقت وأغلبها نباتات شوكية لها القدرة على اختزان الماء أو امتصاصه من أعماق التربة بجذورها، ومن أهم هذه النّباتات الشوكية نبات السبط الذي يظهر بالقرب من منابع المياه أو في الغابة المحاذية للقصور كما هو الشأن في منطقة تيدكلت.[2]

بالإضافة إلى ذلك توجد نباتات أخرى لها القدرة على تحمل الجفاف نذكر منها: الفرسيق والدمران والزايطة وأزوى وتازوفلة. وأكثرها انتشاراً هو نبات الفرسيق الذي يكثر في كل من منخفض اينغر وتيط وأقبلي.[3]

وبذلك يمكننا القول بأنّ هذه النباتات والأشجار أدت دوراً كبيراً في التغذية وسد حاجيات الإنسان في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني، وشكلت مصدر أساسي في التجارة من خلال التبادل التجاري في الأسواق والتصدير إلى الخارج، كما ساهمت بشكل كبير في تحقيق العناية الصحية من خلال التداوي بهذه النباتات التي لا يزال استخدامها في وقتنا الحالي، رغم تطور الطب والأدوية، إلا أنّها تبقى من أهم ما يستعمل في الاستشفاء من بعض الأمراض، ولا يزال ذكرها عند العامة من الناس لفائدتها الطبية.

[1]- ابراهيم محمد السّاسي العوامر، المرجع السابق، ص59.

[2]- صالح بوسليم، المرجع السابق، ص ص 35، 36.

[3]- المرجع نفسه، ص 36.

2-النباتات ذات الطابع الصناعي:

أ) منتوج التبغ :

يزرع التبغ في المناطق المتوسطيّة، وهي نبتة صيفيّة تتطلب توافر الرطوبة بقدر معتدل وبصفة مستمرة طوال فترة الإنبات.[1]

وتحدد خصائص البيئة الطبيعيّة في مناطق زراعة التبغ نوعية الإنتاج ومدى جودته إذ يحتاج هذا النبات إلى درجة حرارة معتدلة دفيئة، وإلى جو رطب خال من الرياح القوية التي تؤدي إلى تمزيق الأوراق وإلى فصل خال من الصقيع، وإلى مصدر ثابت للمياه، لذا لا يمكن زراعته في الأقاليم المدارية خلال الجزء الأخير من فصل سقوط الأمطار، كما يمكن زراعته في الأقاليم المعتدلة الباردة كمحصول صيفي لتجنب حدوث الصقيع خلال أشهر الشتاء.[2]

والتبغ من النباتات الصناعية التي كانت تزرع في إيالة الجزائر، ويحتل التبغ أكبر مكانة بعد زراعة الحبوب،[3] حيث كان يزرع في عنابة ومدينة الجزائر، وكانت كمياته هامة وهو صالح للتدخين،[4] وزرع أيضاً في جهات دار السلطان وفي بعض الواحات الصحراوية، وقد تميز تبغ وادي سوف الممزوج بالحشائش الطبيعية بطيب نكهته وإقبال المدخنين عليه حتى أصبح القنطار منه يباع بما لا يقل عن 20 بوجو، وكذلك عرف تبغ أولاد شبلي بمتيجة الوسطى بنوعيته الممتازة حتى عد من أرقى أنواع التبغ في العالم وزاد الطلب عليه في المشرق العربي وتونس وطرابلس.[5]

---

[1]- كمال موريس شربل، الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، ص125.

[2]- محمد خميس الزوكه، المرجع السابق، ص519.

[3] - Odilon Niel, Op, Cit, p 141.

[4]- صالح عباد، المرجع السابق، 336.

[5]- ناصر الدّين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، 59.

ويذكر "فانتوردي بارادي" بأنّ التبغ كان في إيالة الجزائر من أهم المحاصيل المزروعة، حيث وصفه بأنّه جيد جداً في التدخين.[1]

ب) منتوج الكتان والقطن:

ومن جهة أخرى كان الجزائريون يقومون بزراعة الكتان[2] في جهات متعددة، وهو من النوع الممتاز، حتى أنّ الديوان كان يرسل منه هدايا إلى القسطنطينية.[3]

وذكر لنا ناصر الدّين سعيدوني أنّ الكتان من المحاصيل التي تضاءلت في العهد العثماني بنواحي عنابة، بعدما كان يزرع بكثرة في السهول المحيطة بالمدينة، ويمد العاملين في نسج القماش بالمادة الأولية، تضاءلت أهميته واستعيض عنه بالصوف والوبر التي وفرتها الحياة الرعوية.[4]

---

[1] -Venture de Paradis, OP, Cit, p 24.

[2] - الكتان: جنس نباتات برية وزراعية من فصيلة الكتانيات، أنواعه المعروفة زهاء 100 معظمها حولي وبعضها معمر، ساقها عشبية أو ليفية منتصبة نحيلة، أزهارها خماسية التركيب عنقودية التجميع مختلفة الألوان منها الأبيض والأصفر والوردي والأزرق والأحمر. ادوار غالب، المصدر السابق، ج2، ص350.

وهو من محاصيل الألياف الهامة، وهو يشبه القطن، كما أنّه منتج للزيت في نفس الوقت، ويحصل على خيوط الكتان وزيته من النبات الذي يحمل اسم الكتان، ويعد الكتان من أقدم محاصيل الألياف التي زرعت في مصر. على أحمد هارون، المرجع السابق، ص257.

[3] - محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص60. ينظر أيضاً:

-Venture de Paradis, OP, Cit, p25.

[4] - ناصر الدّين سعيدوني، ورقات جزائرية، 515. ناصر الدّين سعيدوني، الحياة الاقتصادية بعنابة أثناء العهد العثماني، تاريخ قسنطينة من خلال مجلة الأصالة –حاضرة عنابة- ج5، دراسة وإعداد جمال يحياوي، ط1/ 1437هـ -2015م، ص135.

وذكر الرحالة الورتيلاني خلال رحلته إلى مدينة طولقة أنّها كثيرة الكتان وهو جيد.[1] وكذلك قال حسن الوزان أنّه يوجد الكتان بوفرة حول مدينة بريشك[2]، بحيث ينقلون الكثير منه بحراً إلى الجزائر العاصمة وبجاية وتونس، ويستفيدون منه ربحاً حسناً.[3]

كما زرع القطن الذي يحتاج خلال فترة نموه الخضري إلى وفرة في أشعة الشمس وأنّ يكون الطقس دفيئاً ليلاً ونهاراً، بحيث يطول فصل نموه.[4]

ويحتاج القطن أيضاً إلى فصل انبات طويل لا يقل عن 180 يوم، ويفضل أنّ يكون 200 يوم خالية من الصقيع الذي يضر شجيرة القطن ضرراً بالغاً، لذا يزرع عادة في أواخر فصل الشتاء ويجمع في نهاية فصل الخريف.[5]

وأدخل الأندلسيون زراعة القطن[6] وأنتجوه في مستغانم،[7] حيث ازدهرت هذه الزراعة (القطن) (القطن) بضواحي المدينة منذ مطلع القرن السادس عشر، وكان هذا العامل من بين العوامل التي جلبت الأندلسيين للإستقرار بهذه المدينة، وبدورهم ساهموا في إثراء هذه الزراعة وتوسيع صناعتها.[8]

---

[1]- الورتيلاني، المصدر السابق، ص 88.

[2]- بريشك: مدينة قديمة بناها الرومان على ساحل البحر المتوسط، بعيدة عن مدينة مستغانم بعدة أميال، ولم يبق لها أثر وهدم سورها بزلزال عام 1531م. حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص32.

[3]- المصدر نفسه، ج2، ص33.

[4]- محمد عبد المجيد عامر، دراسات في جغرافية الموارد الاقتصادية في العالم، منشأة المعارف بالاسكندرية، جلال حزى وشركاه، مطبعة أطلس، القاهرة، 1982م، 336.

[5]- محمد خميس الزوكه، المرجع السابق، ص456.

[6]- القطن: ويقال له الكرسف، والطوط. الثياب المصنوعة منه تنفع الرعشة والفالج. ابراهيم محمد السّاسي العوامر، المرجع السابق، 70.

[7]- صالح عباد، المرجع السابق، ص336.

[8]- الواليش فتيحة، الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر، إ: د. بلحميسي مولاي، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة وهران، معهد التاريخ، 1993- 1994م، ص60.

وذكر مندوب الجزائر العاصمة "يوجين رينولت" عند كتابته لتقرير حول الجزائر العاصمة إلى السيد الوزير باسي في فرنسا: أنّه حضر حصاد القطن في إيالة الجزائر في شهري سبتمبر وأكتوبر، وقال ظننت نفسي أحلم لما رأيته من نجاح لهذه الزراعة (القطن)، وقد تم فحص عينات من القطن المحصود في الجزائر من طرف خبراء في باريس، وكانت النتيجة أنّ القطن الجزائري ذو جودة ممتازة.[1] وتناسب أراضي إيالة الجزائر زراعة القطن الطويل، والعديد من المحاصيل الصناعية.[2]

ومن بين أهم السهول التي تستوفي شروط زراعة القطن: سهل وهران والهبرة ومليانة وشلف ومتيجة والصفصاف وعنابة والسيبوس وواحة لوطاية ببسكرة وغيرهم.[3]

ويذكر لنا مبارك الميلي تأثير الأوضاع التي كانت سائدة في عهد الدايات على المنتوج الزّراعي، خاصة في ميدان المزروعات الصناعية مثل القطن ..أما فيما يتعلق بتربية دود القز —فهذه المزروعات لم تزدهر بكيفية تسمح بقيام معامل نسيج عديدة بحيث تكون نواة لتطور صناعي هام.[4]

وتوجد أيضاً بعض النّباتات ذات الطابع الصناعي مثل الفوة والحناء، والفوة هو نبات صباغي وفير الإنتاج في إيالة الجزائر، وزرعه ناجح بشكل كبير رغم أن زراعته تتطلب العمل الكثير لانتاجه، ضف إلى ذلك يمكن تعويض نبات الفوة بنبات الحناء بشكل أكثر إفادة، بحيث توفر

---

[1] – Renault Eugéne, Colonie d'Alger Première [-deuxième] lettre à M. Passy, les principaux libraires, Paris, 1835, p p7, 8.

[2] – Odilon Niel, Op, Cit, p 143.

[3] – Ibid, p 143.

[4] – مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج 3، ص 308.

مادة تلوين أكثر جمالاً، والتي لا تتطلب جودة شجيراتها رعاية كبيرة من طرف المزارعين.[1] وقد ذكر الورتيلاني أنّه كانت مزارع للحناء بمدينة طولقة.[2]

ونبات الفوة ينمو بشكل وفير في الأراضي البور عند أفضل المزارعين، وتنتج هذه النّباتات بتفوق عن الموجودة في فرنسا، وتزرع نباتات الحناء حولها خاصة في مدينة البليدة ومدينة بسكرة والمناطق الصحراويّة.[3]

وكانت توجد أيضا نبات النيلة،[4] وهي تنتج بشكل ممتاز في إيالة الجزائر، بحيث يمكن أنّ ينتج محصولين أو ثلاث سنوياً، وهي غنية بمادة التلوين للصباغة.[5]

كما كان يزرع قصب السكر لكنه غير مناسب للحصول على السكر، بذلك فهو جيد كغذاء للأبقار وخاصة الخيول.[6]

ومن ذلك يمكننا القول أن إيالة الجزائر كانت تتنوع بالمحاصيل الزراعية والأشجار بكل أنواعها، سواء المثمرة أو الغابية، أو الأعشاب التي كانت تنمو بشكل عفوي، وهذا كله نظراً للمناخ الملائم وخصوبة الأراضي الزّراعية التي ساهمت في انتاج كم هائل من المنتوجات الزّراعية المختلفة.

---

[1] - M. de Larfeuil, Op, Cit,p 22.

[2]- الورتيلاني، المصدر السابق، ص 88.

[3] - Odilon Niel, Op, Cit, p151.

[4]- نبات النيلة: جنس شجر يكثر في المناطقة الحارة وتستخرج مادة النيلة من ورقه. جبور عبد النور، سهيل ادريس، المصدر السابق، ص548.

[5] - M. de Larfeuil, Op, Cit, p 28.

[6] -Ibid, p 22.



خاتمة

وفي الأخير ومن خلال دراستنا لموضوع الزّراعة في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني (924-1246هـ/ 1518- 1830م)، نستنتج بأنّ الزّراعة أدت دوراً كبيراً في تغطية الجانب الاقتصادي، وشكلت مصدراً مهما في توفير وتلبية المواد الغذائية للسكان، إذ اهتم سكان وحكام إيالة الجزائر وكللوا كل الجهود في هذا المجال حتى ترقى كغيرها من الشعوب الأخرى، وشكلت واحدة من أبرز الفعاليات التي أثرت في التاريخ الاقتصادي الحديث الذي حظي بأوفر حصة من الدراسات، وذلك لعدة اعتبارات أهمها المكانة التي وصلت إليها إيالة الجزائر من خلال قوة الأسطول البحري وكثرة غنائمة. والّذي عُوّض بالقطاع الزّراعي وأصبح يمثل المنبع الذي ترتكز عليه الدولة، وطُبع للريف بمساهمته وتكريسه لزراعة الأرض والاهتمام بها، بحيث كان للمزارع الريفي دور بالغ الأهمية في ازدهار النشاط الزّراعي.

وفي ظل تراجع غنائم الجهاد البحري وافتداء الأسرى في أواخر العهد العثماني، كان للسلطة العثمانية إيجاد مورد جديد كبديل عن ذلك والمتمثل في مجال الزّراعة كمدخل أساسي للخزينة العامة.

وارتبطت حرفة الزّراعة بعدة عوامل ومقومات ساعدت على وجودها ومكنت من ازدهارها، والمتمثلة في العوامل الطبيعيّة والبشرية التي شكلت أساس هذا المجال، وكان للموقع المتميز دور فعال في ذلك، خاصة لوقوعها على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وكذلك تميزها بالمناخ المعتدل، وخصوبة أراضيها من الناحية البيئية. وهذا ما أدى إلى إبراز نظام بيئي تميز بتنوع الإنتاج الزراعي من حيث الجودة والكثرة حسب كل منطقة وأصناف المزروعات. ومما نستنتجه من ذلك أنّ العوامل الطبيعيّة هي أهم عامل يتحكم في مردود الإنتاج خاصة توزيع أصناف المزروعات حسب كل منطقة متكيفة مع الخصائص اللازمة لوجود النباتات.

أما العوامل البشرية التي أبرزت هذا القطاع فكانت متعددة من بينها وكأهم عنصر يتمثل في التركيبة السكانية المتنوعة، خاصة ظهور الجالية الأندلسيّة ومساهمتها وتطويرها لأساليب الزّراعة

وقنوات الري، مما ساعد ذلك في تبادل الخبرات وساهم في إدخال طرق جديدة لم يكن سكان الإيالة الجزائرّية على دراية بها، فكان هناك خلق لتقنيات الإنتاج الزّراعي وآليات نظم السقي.

وإضافة إلى العوامل البشرية كان هناك تظافر فيما بين السكان كنوع من المساعدة، مثل "التويزة" التي كانت إحدى ركائز قيام العمليّة الزّراعية، وهذا راجع إلى أهمية هذا النشاط الذي مارسه السكان للنهوض بالجانب الاقتصادي، رغم اشتغال السكان في هذا المجال كان لسد حاجياته من الغذاء اليومي فقط دون ذلك.

كما اهتم بعض الحكام بالقطاع الزّراعي وجعله ذو أولوية كبيرة في الجانب الاقتصادي خاصة بعد انهيار الأسطول البحري، والقيام بوضع أجهزة إدارية مختلفة قائمة على جباية الضرائب وتنظيمها وتسييرها على أتم شكل، سواء للدور الذي كانت تقوم به قبائل المخزن، أو قياد الجبايات الريفية، من تنظيم ومسؤوليات مهمة كلفوا بها من طرف الحكام.

وشكلت بعض الظّروف الصعبة أكبر تحدي في وجه المزارع، خاصة المزارع الريفي بشكل كبير لطبيعة عمله الغالب في الجانب الفلاحي، وكما لا يخلو إي قطاع من الصعوبات التي تواجه مسار الإنسان، فإن القطاع الزّراعي كان محل العديد من العراقيل سواء الطبيعيّة مثل تكرار ظاهرة الزّلازل، أو حدوث اضطراب في حالة الطقس من جفاف أو فيضانات، وكذلك هجوم أسراب الجراد على المنتوجات الزّراعية في ظل انعدام الوسائل لمواجهتها.

أما العوامل البشرية فكانت تترتب عن الظّروف الاجتماعية من سوء الأحوال الصحية وتفشي ظاهرة المجاعة التي خلفت الكثير من الضحايا، بحيث نتج عن كلتي الحالتين نقص في اليد العاملة، مما سبب خلل في التوازن الديمغرافي، وهذا أثر بشكل كبير على الوضع الزّراعي.

بالإضافة إلى العوامل السياسية والاقتصادية كتحكم حكام الإيالة في عملية تصدير الحبوب نحو الخارج، خاصة في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني للإيالة بعد تدهور مدخول الأسطول

البحري، فكانت عملية تصدير الحبوب دون مراعاة ظروف السكان أو حاجياتهم إلى القمح، واستيلاء الحكام على الأراضي الخصبة والاستحواذ عليها لأنفسهم، وفرض الضرائب على المزارعين بشكل كبير دون مراعاة ظروفهم، وهذا نتج عنه تهربهم من دفع الإتاوات وهجرهم لأراضيهم، وفرارهم إلى الأراضي الجبلية رغم صعوبة العيش فيها، فكان سبباً في تدهور الأوضاع الزّراعيّة، والتحول إلى حرفة الرعي.

فهذه العوامل كلها أرهقت كاهل المزارعين وشكلت عائقاً أمام تحقيق الاكتفاء الغذائي الذي يحاول المزارع تحصيله. ورغم ذلك إلاّ أنّ المزارع وخاصة الريفي واجه كل هذه الصعوبات، وذللها أمام الزّراعة باعتبار هذه الاخيرة أهم ركيزة في الإيالة تمدها بمتطلبات العيش سواء من المزروعات أو الثروة الحيوانية.

وكان لاختلاف أنماط الملكية تأثير مباشر على الزّراعة، فقد ارتبطت هذه الحرفة ارتباطاً وثيقاً بالأرض، فتعددت وتنوعت واختلفت الضرائب المترتبة على كل صنف منها، وهذا أثر على الزّراعة من ناحية العناية بها، واهتم المزارعون والحكام بالأراضي اهتماما كبيراً لارتباطها بالزراعة مباشرة، ولما لها من تأثير على الحياة الاقتصادية.

وتتم عملية الزّراعة ببعض الأنظمة التي ذكرها كل من المجاجي وابن الفكون مثل نظام المغارسة والمزارعة، واستثمر المزارع كل خبراته الخاصة في ترويض الأرض لما يخدم هذا المجال، أما الأدوات المستخدمة في عملية الزرع فهي بدائية بسيطة لم يقم الفلاح بتطويرها، واستأنس الفلاح تربية الحيوانات بكل أنواعها لوجود بيئة رعوية، فكانت تستخدم الدواب في عملية الحرث والدرس والنقل، وكذلك استعمال فضلاتها كأسمدة طبيعية للأرض باعتبارها كمكمل لهذه العملية. وأهم ما ساعد النشاط الزراعي وجود شبكة مائية ذات أهمية في استخدامها لعملية ري البساتين والحقول.

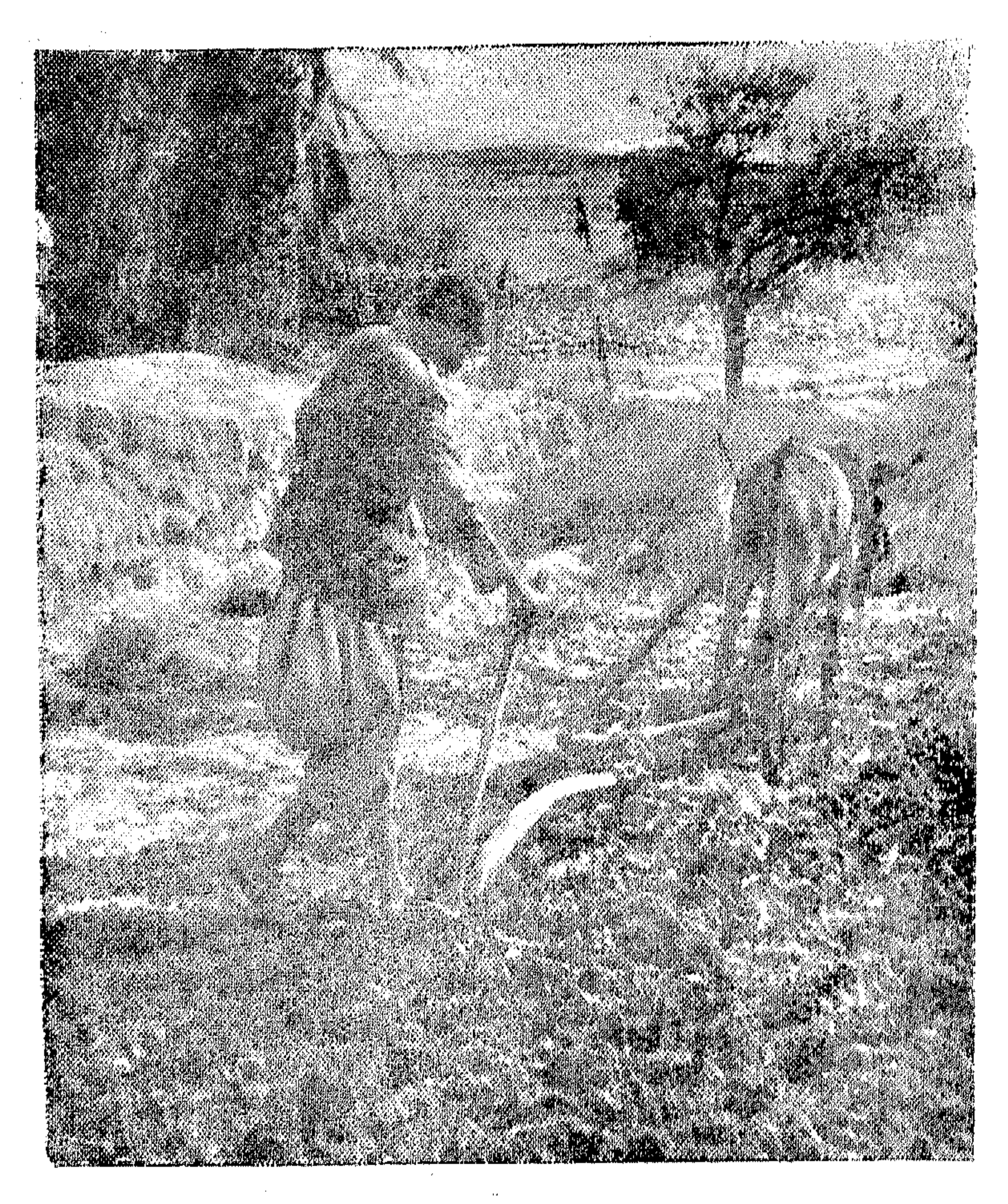
ومن ذلك يمكننا القول بأن إيالة الجزائر كانت ذات أرض خصبة، وطبيعتها مناسبة للزّراعة والرعي ومناخها معتدل ملائم لذلك، وهذا ما ساعد على تنوع بيئتها بالمحاصيل الزراعية من حبوب وبقوليات وخضر، وظهور الأشجار بها بكل أنواعها، سواء المثمرة أو الغابية، كما كانت الأعشاب تنمو بها بشكل عفوي بارز أدى إلى إيجاد ثروة حيوانية كافية لتكون مكملة للجانب الزّراعي.

وفي الأخير بما أن البلاد كانت تتميز بخيراتها الزّراعية، كانت محل أنظار الطامعين فيها، وذلك ما أدى إلى احتلالها من طرف فرنسا للاستفادة من عطائها لا متناهي من الغطاء النباتي بأنواعه واختلافه، وبرزت الزّراعة في أواخر العهد العثماني كأحد أهم مزود للخزينة، فكانت أهم عنصر في المجال الاقتصادي.

وبطبيعة الحال يمكننا القول أنّ موضوع الزّراعة في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني موضوع طويل للدراسة لا يمكننا الإلمام بكل ما يتعلق بجوانبه في هذه المدة الزمنية التي كانت بحوزتنا، وخاصة الفترة الأخيرة من الدراسة التي تزامنت مع ظهور الوباء، فيمكن للباحثين فتح مواضيع متصلة في هذا الإطار الاقتصادي ومقارنة الجانب الزراعي بين المدينة والريف، ودراسة الحياة التي تتميز بها الأسرة الفلاحية وشبه فلاحية، وكذلك معالجة إذا كانت هناك أيدي عاملة موسمية مغربية في الزراعة الجزائرية.



الملاحق



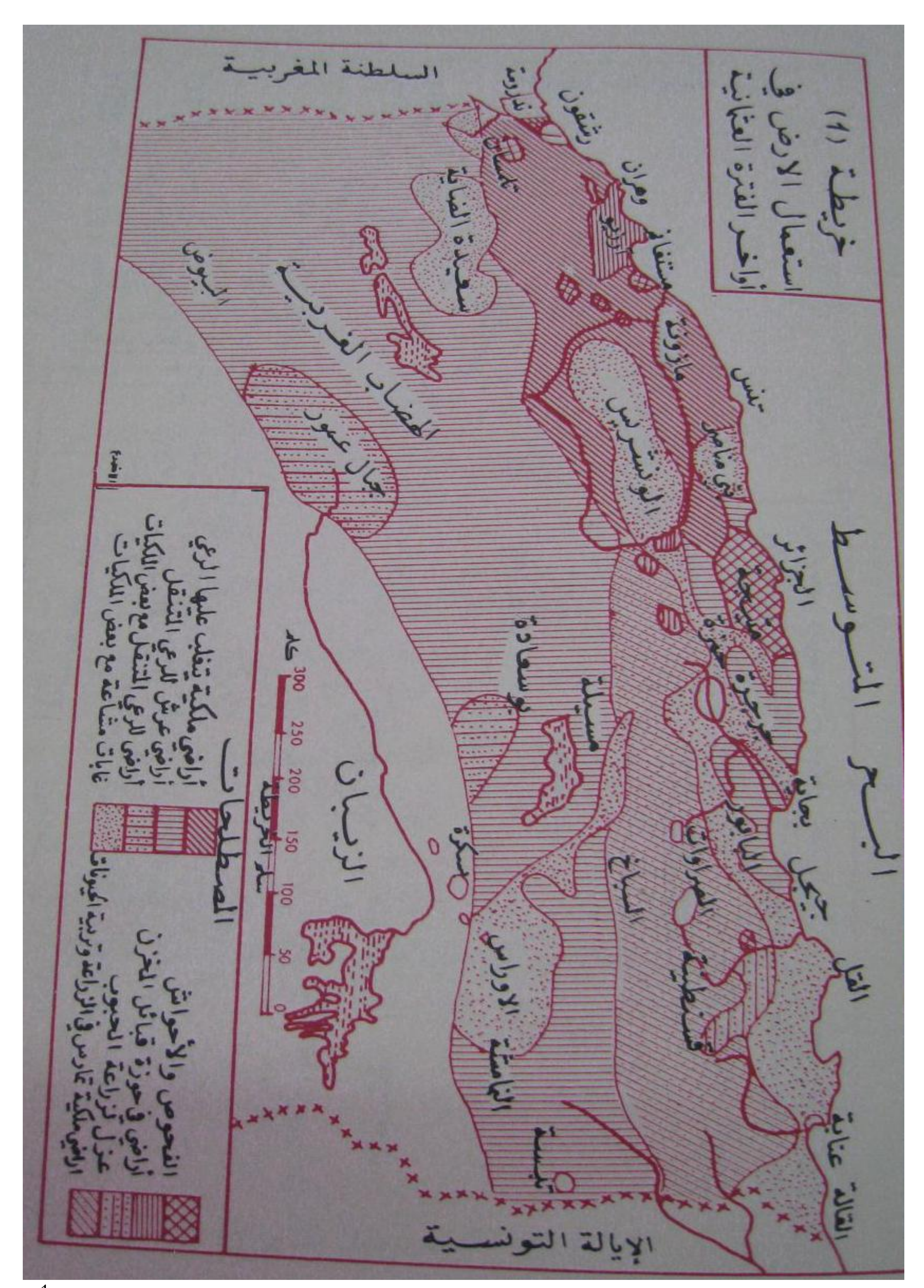
- ملحق رقم 1: استعمال المحراث الخشبي في الزّراعة -[1]

[1] - أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، ص 115.

ملحق رقم 2: وثيقة تتضمن رسم تحبيس بلاد زراعية مع ملحقاتها والانتفاع بغلتها لصالح الوقف العائلي، ثم لفقراء الحرمين الشريفيين باشراف المحكمة المالكية والحنفية في وطن يسر:

" الحمد لله هذه نسخة رسم تحبيس ينقل هنا الحاجة عليه والتوثق به و .. أوله الحمد لله ... بالمحكمة المالكية من بلد الجزائر المحروسة بالله تعالى المعظم عباس منزول ابن محمد بن الكبير به ثمر أشهدهما على نفسه أنه حبس جميع ما على ملكه من جميع البلاد الكاينة بوطن يسر الشرقي البلد المذكور كيفما كانت وحيثما كانت مع ما اشتمل عليه الشكل المذكور من بور ومعمور وجنات وجابي سقوية وبعلية ومياه سايلة وراكدة وما مر منه وعرف به ونسب قديما وحادثا اليه ابتدا على نفسه ينتفع بغلة ذلك مدة حياته مقلداً في ذلك بعض ائمة مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان رضي الله تعالى عنه وبعد وفاته رجع ذلك الشكل المذكور لفقراء الحرمين الشريفيين مكة المكرمة والمدينة المنورة زادهما الله شرفاً وتعظيماً ومهابة وتكريماً قيضا بذلك لساير الأوقاف الموقوفة عليهما بعد .. منفعة الحبس المذكور تحبيساً تاماً مؤبداً".[1]

[1] – الأرشيف الوطني الجزائري، المحاكم الشرعية، الرقم الجديد 14، الوثيقة 67ف، سنة (1173هـ: 1760م)، العلبة 126/ 127.



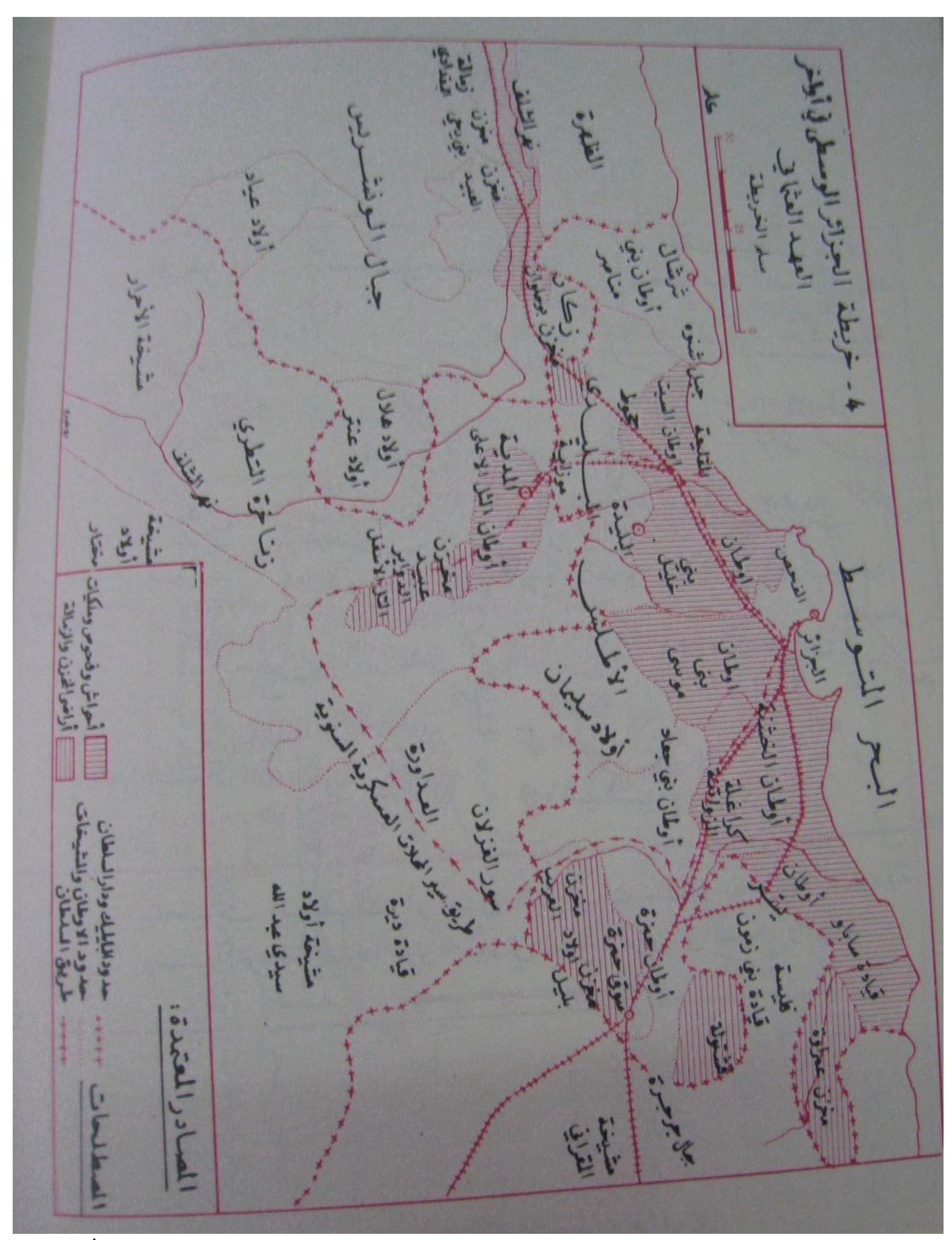
ملحق رقم 4: خريطة استعمال الأراضي بإيالة الجزائر أواخر الفترة العثمانية. [1]

[1] – ناصر الدّين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني، ص 257.



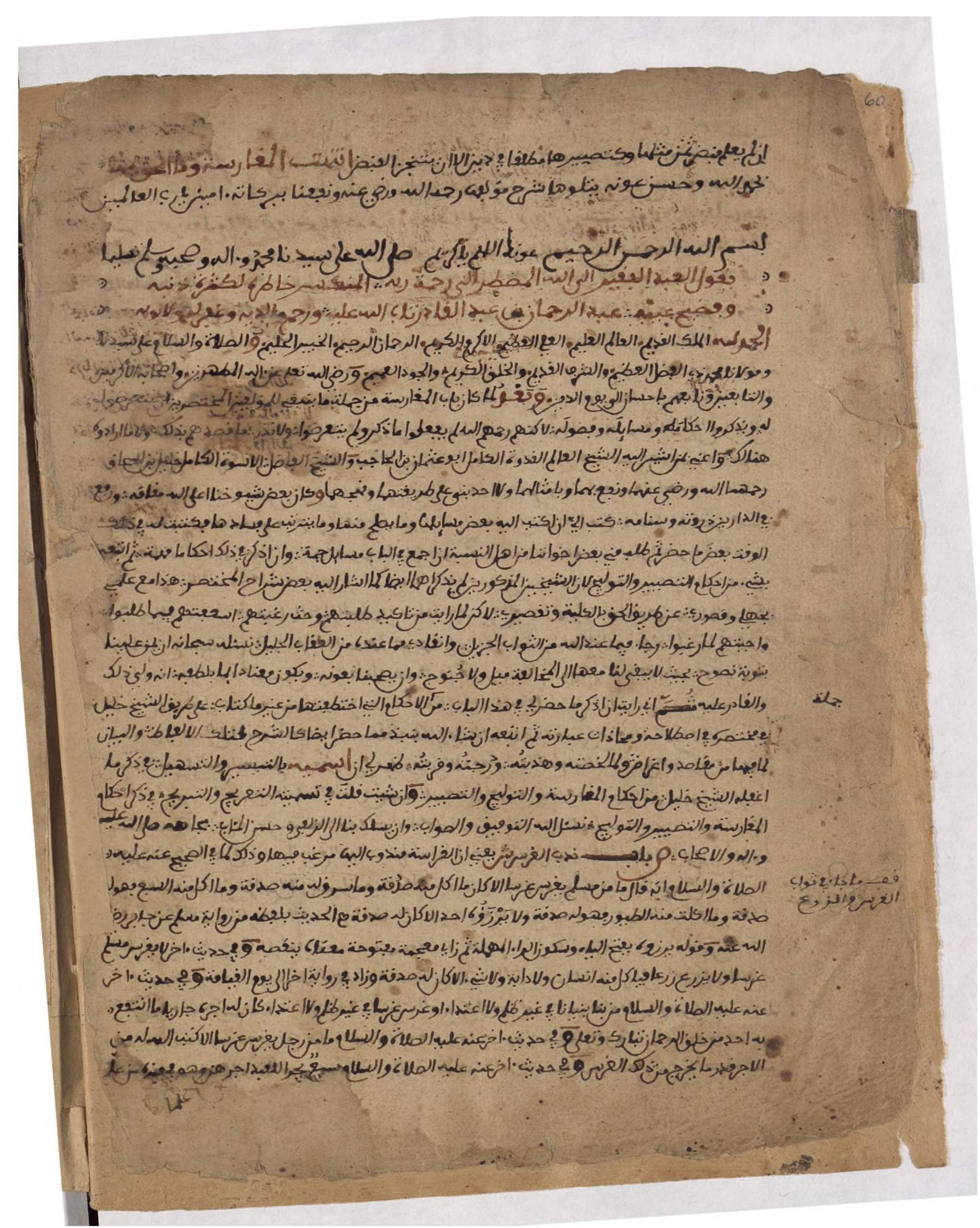
ملحق رقم 5: خريطة ملكيات البايلك (عزل البايلك) ببايلك الشرق. [1]

[1] – ناصر الدّين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني، ص 259.



ملحق رقم 6: خريطة إيالة الجزائر (الجهة الوسطى) في أواخر العهد العثماني.[1]

[1] – ناصر الدّين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني، ص 260.



ملحق رقم 7: نظام المغارسة عند المجاجي. [1]

[1]– المجاجي، التيسير والتسهيل في ذكر ما أغفله الشيخ خليل من أحكام المغارسة، ورقة 60.

علم الملاحة في الفلاحة ومن الله تعالى نستمد العناية
والتوفيق وان يهدينا الى اقوم الطريق الباب
الاول في معرفة الاراضي اعلم ان الارض الطيبة هي
الحارة الرطبة وسواد الارض دليل على الحرارة فان
الارض السوداء تحمل الامطار اكثر من غيرها ثم الارض
البنفسجية اللون اذا كانت متفششة فانه يجود بها
الشجر كثيرا ثم الارض الحمراء ثم الصفراء وابردها الارض
البيضاء والحاجة الى رطوبة الارض ودسمها وانتفاعها
اكثر من الحاجة الى حرها واعلم ان الشمس والهوى
يصلحان الارض ولذلك تقليب الارض اذا اريد
انشاء الغراس فيها وهو ان يأخذ ما كان على وجه الارض
من ترابها الذي اثرت فيه الشمس والهواء فيجعل
اسفل الارض المحفورة ليظهر اثره الجميل مما اكتسب
من الشمس والهواء في اصول الاشجار
وعروقها فيربي حملها وينميه بحرارته ورطوبته
والتراب الذي يخرج من اعماق الارض ومن الابار
والمطامير لا ينبت او لعام حتى تطبخه الشمس
ويلطف اجزائه ويكتسب من حرارتها لان التراب
طبعه بارد يابس ولولا تسخينه بالشمس وترطيبه
بالمطر لم ينشا فيه نبات البتة واراضي الجزاير
طيبة لمكان الحارة التي فيها يسوق اليها ما يفتقر

ملحق رقم 8: الزّراعة في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني عند النابلسي. [1]

[1] – النابلسي، علم الملاحة في علم الفلاحة، الورقة 4.

٢٩

لا ينجب الوتد والملخ منها ويركب الذى فى الإنثى وعكسه
ويركب فى البطم واللوز وهو صحيح ولا يوافقه السقى الكثير
والعمارة فان ذلك يبطله ويعفن عروقه واصله من تركيب
اللوز على الحبة الخضراء والبندق كالفستق فى جميع ما ذكر
من الغراس بسائر انواعه وقيل ان العقرب يهرب منه
واللوز يحب الارض الرخوة ويكبر فيها والجبال خير ارضه
ويغرس فى الجبال لانه يحب البرودة وفى الرمل ويغرس
حبابات ينقع فى مرجين مبلول كثير الماء ثلاثة ايام
ثم يخرج ويوضع كل واحدة فى حفرة بينها تراب وجه الارض
واذنابها الى الارض على التراب المذكور ويلقى الزبل
المخلوط بالتراب عليها فى عمق شبر بعلامة قائمة يصعد
عليها ولا يطمر اللوز تحت الارض اكثر من اربعة اصابع
وان طمر اكثر لم ينبت واذا نقع حبه ثلاثة ايام قبل غراسه
فى ماء وعسل حلا طعمه ويجعل طرف الحبة الرقيق [illegible]
وان عمل فى كل حفرة ثلاث حبات فلا باس وينقل بعد
عام الى الاحواض ثم ينقل بعد عامين الى محل غرسه بعروقها
كلها ولا يغرس بجديد وان لم ينقل فاحسن ويغرس
اوتادا على جهات السواقى وينزع اغصانا من وسط الشجرة
وقد تنتزع قضبانا ثم باليد جذبا وتغرس الخلوف النابتة
منه باصولها ويغرس نقله فى الخريف لا فى الربيع وصيه
ينزع فيها واللوز يورق ويزهر قبل الاشجار كلها واذا

ربط

ملحق رقم 9: زّراعة الأشجار في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني عند النابلسي. [1]

[1] – النابلسي، علم الملاحة في علم الفلاحة، الورقة 29.


البيبليوغرافيا

البيليوغرافيا

–القرآن الكريم برواية ورش عن نافع عن طريق الأزرق.

–السنّة النبوية الشريفة.

1. الأزدي (سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني)، سنن أبي داود، ج 2، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ب/ ن.
2. البخاري (محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة)، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى اله عليه وسلم، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط/ 1، 1422هـ.
3. الترمذي (أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة)، الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، تح، تخ، تع: محمد فؤاد عبد الباقي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط/ 2، 1388هـ – 1968م.

1) قائمة المصادر:

❖ **الأرشيف الوطني الجزائري، المحاكم الشرعية.**

–الوثائق الوطنية، الفهرس التحليلي، الوثائق التاريخية الجزائرية للرصيد العثماني، الجزائر، 1987م.

–سلسلة وثائق المحاكم الشرعية:

- رقم الوثيقة 84ف، الرقم الجديد 139، سنة (1169هـ/ 1756م)، علبة 126/ 127.
- رقم الوثيقة 130ف، الرقم الجديد 126، سنة (1233هـ/ 1818م)، علبة 126/ 127.
- رقم الوثيقة 55ف، الرقم الجديد 112، ب/ س، علبة 126/ 127.
- رقم الوثيقة 110ف، الرقم الجديد 115، سنة (1162هـ/ 1749م)، علبة 126/ 127.

- رقم الوثيقة 107ف، الرقم الجديد 118، سنة (1180هـ/ 1767م)، علبة 126/ 127.
- رقم الوثيقة 71ف، الرقم الجديد 91، سنة (1192هـ/ 1779م)، علبة 126/ 127.
- رقم الوثيقة 125ف، الرقم الجديد 25، سنة (1168هـ/ 1755م)، علبة 126/ 127.
- رقم الوثيقة 132 ف، الرقم الجديد 127، (1281هـ/ 1865م)، علبة 126/ 127.

❖ **المخطوطات:**

4. التنلاني (عبد الرّحمن بن إدريس)، رحلة عبد الرحمن بن إدريس التنلاني التواتي إلى الجزائر العاصمة، مخطوط بخزانة تنلان، توات، الجزائر.
5. الزجلاوي (الحسن أو أبو عبد الله محمد بن محمد العالم بن أحمد)، نوازل الزجلاوي (الزقلاوي)، بدون تصنيف، خزانة الشيخ سيدي عبد الله البلبالي، كوسام، أدرار (توات)، الجزائر.
6. بن زرفة (مصطفى)، الرحلة القمرية في الأخبار المحمدية، المكتبة الوطنية الحامة، الجزائر، رقم المخطوط 2597.
7. المجاجي (عبد الرحمن الفاسي)، التيسير والتسهيل في ذكر ما أغفله الشيخ خليل من أحكام المغارسة، مكتبة ميشغان.
8. النابلسي (عبد الغني)، علم الملاحة في علم الفلاحة، مطبعة نهج الصواب، دمشق، 27 ذي الحجة 1299هـ.

❖ **المصادر باللغة العربية:**

9. ابن إدريس (محمد بن محمد بن عبد الله)، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ج1، عالم الكتب، بيروت، ط/ 1، 1409هـ.
10. الأزدي (أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد)، جمهرة اللغة، ج1، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، ط/ 1، 1987م،
11. الأزهري الهروي (محمد بن أحمد)، تهذيب اللغة، ج2، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/1، 2001م.

12. الإشبيلي (زكريا يحيى بن محمد بن أحمد بن العوام)، كتاب الفلاحة، ج1، تر: خوسيب أنطونيو بانكيري Antonio Banqueri،Josef، مدريد، 1802م.
13. الأغواطي (الحاج بن الدين)، رحلة الأغواطي الحاج ابن الدين في شمال أفريقيا والسودان والدرعية، تر، تح: أبو القاسم سعد الله، المعرفة الدولية، الجزائر، طبعة خاصة/ 2011م.
14. برنيان (أندري)، (نوشي) أندري، لاكوست (إيف)، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر : اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م.
15. البكري (أبو عبيد)، المسالك والممالك، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج1،ج2، 1992م.
16. التلمساني (أحمد بن هطال)، رحلة محمد الكبير باي الغرب الجزائري إلى الجنوب الصحراوي الجزائري 1758م، حررها وقدم لها: محمد بن عبد الكريم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط/ 1، بيروت، 2004م.
17. الحضيكي (عبد الله محمد بن أحمد)، الرحلة الحجازية، ضبط وتعليق :عبد العالي لمدبر، دار الأمان، الرباط، ط1432/1هـ 2012م.
18. الحميري (محمد بن عبد المنعم)، الروض المعطار في خبر الأقطار، تح: إحسان عباس، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح، بيروت، ط1/ 1975م، ط2/ 1984م، مطابع هيدلبرغ، بيروت.
19. ابن حوقل البغدادي الموصلي (محمد)، صورة الأرض، ج1، دار صادر، أفست ليدن، بيروت، 1938م.
20. ابن خرداذبة (أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله)، المسالك والممالك، دار صادر أفست ليدن، بيروت، 1889م.
21. ابن خلدون (عبد الرحمن)، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، تح: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط:2/ 1408هـ-1988م.

22. خوجة (حمدان بن عثمان)، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، تص: عبد العزيز بوتفليقة، منشورات: ANEP، المؤسسة الوطنية للفنون، 2006م.
23. الدرعي السلاوي (شهاب الدين أحمد)، الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ج 2، تح: جعفر الناصري، محمد الناصري، دار الكتاب، دار البيضاء، ب/ س.
24. الدسوقي المالكي (محمد بن أحمد بن عرفة)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ج3، دار الفكر، ب/س.
25. دي دوماس (المشير دُوك)، الصحراء الجزائرية، ترجمة: قندوز عباد فوزية، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.
26. الرّاشدي (أحمد بن محمد بن علي بن سحنون)، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تح، تق: الشيخ المهدي البوعبدلي، اعتنى به عبد الرحمن دويب، عالم المعرفة، ط/ 1،الجزائر، 2013م.
27. ريمون (أندريه)، المدن العربية الكبرى قي العصر العثماني، تر: لطيف فرح، دار الفكر، ط 1/ 1991م، القاهرة.
28. الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري)، أساس البلاغة، ج1، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ 1، 1419هـ- 1998م.
29. الزهار (الحاج أحمد الشريف)، مذكرات نقيب أشراف الجزائر (1168-1246هـ/1754-1830م)، تح، تق: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية، الجزائر، 1974م.
30. الزياني (محمد بن يوسف)، دليل الحيران وأنيس السهران، تح، تق: المهدي بوعبدلي، ع: عبد الرحمن دويب، عالم المعرفة، الجزائر، ط/1، 2013م.
31. سبنسر (وليم)، الجزائر في عهد رياس البحر، تع وتق: عبد القادر زبادية، دار القصبة، الجزائر، 2006م.

32. السجلماسي (عباس الهلالي)، التوجه إلى بيت الله الحرام وزيارة قبره عليه الصلاة والسلام (1114_1175هـ)، تح: محمد بوزيان بنعلي، تق: أحمد بوحسن، مطبعة الجسور، ط 2012/1م.

33. شالر (وليام)، مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر 1816- 1824م،تعر، تع، تق: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، مطبعة أحمد زبانة، الجزائر، 1982م.

34. شلوصر (فندلين)، قسنطينة أيام أحمد باي (1832- 1837م)، تر وتق: أبو العيد دودو، وزارة الثقافة بمناسبة الجزائر عاصمة الثقافة العربية 2007م.

35. الشيباني (الوزير أبو المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة)، اختلاف الأئمة العلماء، تح: السيد يوسف أحمد، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، بيروت -1423هـ-2002م.

36. العبدري (عبد الله)، رحلة العبدري، تح: علي إبراهيم كردي، تق: شاكر الفحّام، دار سعد الدين، ط/ 1- 1999م، ط/2- 2005م.

37. ابن العنتري (محمد الصالح)، مجاعات قسنطينة، تح، تق: رابح بونار، الشركة الوطنية، الجزائر، 1394هـ – 1974م.

38. ابن العنتري (محمد الصالح)، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانهما أو تاريخ قسنطينة، مر، تق، تع: يحي بوعزيز، عالم المعرفة، الجزائر، طبعة خاصة 2009م.

39. العياشي (عبد الله بن محمد)، الرحلة العياشية،1661 -1663م، ج1، تح: سعيد الفاضلي، سليمان القرشي، دار السويدي، ط:2006/1م.

40. بن غازي العثماني المكناسي (محمد بن علي)، شفاء الغليل في حل مقفل خليل، تح: أحمد بن عبد الكريم نجيب، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط/ 1، 1429هـ -2008م.

41. الفراهيدي (أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد)، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ب/س.

42. فيرو (شارل)، تاريخ جيجلي، تر: عبد الحميد سرحان، الدار الخلدونية، القبة القديمة، الجزائر، ط: 1431هـ- 2010م.

43. الفيومي (أحمد بن محمد بن علي المقري)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، ج1، المكتبة العلمية، بيروت، ب/س.

44. القلقشندي (أحمد بن علي)، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج13، تح: يوسف علي طويل، دار الفكر، دمشق، ط/1، 1987م.

45. القلي (أحمد باي بن محمد الشريف بن أحمد)، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبو ضربة، تق، تح، تر: محمد العربي الزبير، الشركة الوطنية، الجزائر، ط/ 2، 1981م.

46. كربخال (مارمول)، إفريقيا، تر :محمد حجي ومحمد زينبر ومحمد الأخضر وأحمد التوفيق، مكتبة المعارف، الرباط، 1408-1409هـ، 1988-1989م.

47. بن عبد الكريم (محمد)، حمدان بن عثمان خوجة الجزائري ومذكراته، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط/ 1، 1972م.

48. ليسيور و ويلد، رحلة طريفة في إيالة الجزائر (REGENCE D' ALGER)، تح، تق، تع، تر: محمد جيجلي، شركة دار الأمة، برج الكيفان، الجزائر، ب/س.

49. بن المبارك (محمد بن محمد الطيب بن أحمد)، مسائل في الأحكام الشرعية على المذهب المالكي أو عمدة الحكام وخلاصة الأحكام في فصل الخصام، تن، تق، تع: محمد موهوب بن أحمد بن حسين، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2002م.

50. المزاري (الآغا إسماعيل بن عودة)، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، ج1، تح، د: يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط/ 1، 1990م.

51. المغربي (ابن سعيد)، كتاب الجغرافيا، تح، تع: إسماعيل العربي، المكتب التجاري، بيروت، ط/ 1، 1970م.

52. ابن المفتي (حسين بن رجب شاوش)، تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها، جمعها واعتنى بها: فارس كعوان، بيت الحكمة، ط/ 1، 2009م، الجزائر.

53. مقديش (محمود)، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، مج1، مج 2، تحقيق: علي الزواري ومحمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1/1988م.

54. ابن منظور (محمد بن مكرم)، لسان العرب، ج3، دار صادر، بيروت، ط/3، 1414هـ.

55. ابن ميمون (محمد الجزائري)، التحفة المرضيّة في الدّولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تق، تح: محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية، الجزائر، ط/ 2، 1981م.

56. النميري (ابن الحاج)، فيض العباب وإفاضة قداح الآداب في الحركة السعيدة إلى قسنطينة والزاب، دراسة وإعداد :محمد ابن شقرون، دار المغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2/1990م.

57. هابنسترايت، رحلة العالم الألماني: ج.أو. هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145م-1732م)، تر، تق، تع: ناصر الدّين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، ب/س.

58. هاينرش (فون مالتسِان)، ثلاث سنوات في شمال غربي افريقيا، تر: أبو العيد دودو، الشركة الوطنية، مطبعة زبانة، الجزائر، 1979م.

59. الورتيلاني (الحسين بن محمد)، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، مطبعة بيير فونتانا الشرقية في الجزائر، 1326هـ /1908م.

60. الوزان (الحسن)، وصف إفريقية، ج1/ ج2، تر: محمد الأخضر ومحمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ب/س.

❖ المصادر باللغة الأجنبية:

61. Battandier (J. A), L'Algérie : le sol et les habitants, flore, faune, géologie, anthrologie, ressources agricoles et économiques, Éd/Impr : Corbeil, Paris, 1898.

62. Charles Gouillon, Annuaire général de l'Algérie, Impr : V. Pézé & Cie, Alger, 1880.

63. de Larfeuil (M), Guide du colon en Algérie, et description des productions de ce beau pays Dentu et Garnier, Paris, 1848.

64. De Tassy (Laugier), Histoire d'Alger : et du bombardement de cette ville en 1816, chez plltan-libbaire, Imp ; De David, Paris, 1830.

65. Dervin (D), L'Algérie : son agriculture, son commerce, son industrie, sa colonisation, son avenir, Imp. du "Courrier du Nord-Est" (Epernay), 1902.

66. Dureau de La Malle, Voyages dans Les Régences de Tunis et d'Alger, T2, La Cour de Cassation, Libarairie de Giden Paris, 1838.

67. Duval (Jules), L'Algerie tableau historique, descriptif, et statistique, librairie de l. Hachette et Cnie, Imp : De Ch. Lahure, Paris, 1859.

68. Eugène (Robe), La propriété immobilière en Algérie, impr. de Juillet Saint Lager (Alger), 1875.
69. Eugène (Robe), Les lois de la propriété immobilière en Algérie, impr. de J. Brecq (Alger), 1864.
70. Genty De Bussy, De l'etablissement des francais dans la regence d'Alger, T2, Librairie de Firmin Didot Fréres, deuxiéme édition, Imp : de L'institut, Paris, 1839.
71. Juchereau, (D.S.D), Considération statistiques, militaires et politiques sur la régence d'Alger, Imp : De Selllgue, Delanay Lib, Paris, 1831.
72. L'abbé (Edmond), A travers l'Algérie, Histoire, Moeurs et légendes des Arabes, Paris, 1884.
73. Louis (Rinn), le Royaume d'Alger sous le dernier Dey, Imp : Libbaire – Éditeur, Alger, 1900.
74. Louis (Trabut), D'Oran a Mécheria : notes botaniques & catalogue des plantes remarquables, Impr : libraire de l'académie, Alger, 1887.
75. Louis (Trabut), Algérie: plantes médicinales, essences et parfums, Impr : gouvernement général, Alger, 1889.
76. Louis (Voinot), Le Tidikelt : étude sur la géographie, l'histoire, les moeurs du pays, Id : J. Gandini (Calvisson), 1909.

77. Mercier (Ernest), Histoire de Constantine, Id: J. Marle et F. Biron, 1903.
78. Napoléon III, Lettre sur la politique de la France en Algérie : adressée par l'Empereur au maréchal de Mac-Mahon, duc de Magenta, gouverneur général de l'Algérie, S/Impr, Paris, 1865.
79. Pellissier de Reynaud (E), Annales Algériennes, T1, Impr : J. Dumaine, Nouvelle Édition, Paris, 1854.
80. Perret (E), Les Français en Afrique : récits algériens,B. Bloud, Paris, 7 e édition, , 1902.
81. Perrot (Aristide-Michel), : Alger : esquisse topographique et historique du royaume et de la ville, accompagnée d'une carte générale du royaume et d'un plan du port et de ses environs, Éd : Ladvocat, Paris, 1830.
82. Peyssonnel (Jean André) et Desfontaines (Louiche René), Voyages dans les regences de Tunis et Alger, T1, T2, publiés par M Dureau de la Malle, librairie de cide, Paris, S/a.
83. Renault Eugéne, Colonie d’Alger Première [deuxième] lettre à M. Passy, les principaux libraires, Paris, 1835.
84. Rozet, M, Voyage dans la régence d'Alger, ou Description du pays occupé par l'armée française en Afrique, T 1, T2 , A. Bertrand, Paris, 1833.

85. Shaw (Thomas), Voyage dans la régence d'Alger, Traduit de l'anglais par Mac Carthy , Paris, 1830.
86. Shaw (Thomas), Voyages dans plusieurs provinces de la Barbarie et du Levant contenant des observations geographiques, physiques, philologiques,... sur les royaumes d'Alger et de Tunis, sur la Syrie, l'Egypte et l'Arabie Petree, T1, traduits de l'anglais, 1743.
87. Varlet (Jules), Les céréales d'Algérie, de Giralt, 1900.
88. Venture de Paradis (Jean-Michel), Alger au 18 siècle , A. Jourdan (Alger), département Philosophie, histoire, sciences de l'homme, 1898.

2) قائمة المراجع:

❖ قائمة المراجع باللغة العربية:

89. الإبراهيمي (أحمد طالب)، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي،1997م، بيروت، ط 1/1997م.
90. باي بلعالم (محمد)، الرحلة العلية إلى منطقة توات لذكر بعض الأعلام والآثار والمخطوطات والعادات وما يربط توات من الجهات، ب/ن، ب/س.
91. بحري (أحمد)، الجزائر في عهد الدايات –دراسة للحياة الاجتماعية إبّان الحقبة العثمانية، ج 2، دار الكفاية، باب الزوار، الجزائر، وزارة الثقافة، 2013م.
92. بورويبة (رشيد)، الكتابات الأثرية في المساجد الجزائرية، تر: إبراهيم شبوح، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع والمكتبة الوطنية، الجزائر، 1399هـ- 1979م.

93. بورويبة (رشيد)، وهران فن وثقافة، وزارة الإعلام- الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعة، أفريل، 1983م.

94. بورويبة (رشيد)، موسى لقبال، عبد الحميد حاجيات، عطاء الله دهينة، محمد بلقراد، الجزائر في التاريخ، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1884م.

95. بوعبدلي (المهدي)، تاريخ المدن، جم، إع: عبد الرحمن دويب، عالم المعرفة، الجزائر، ط1/ 2013م.

96. بوعزيز (يحي)، الموجز في تاريخ الجزائر، ج 2 –الجزائر الحديثة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط/ 2، 2009م.

97. بوعزيز (يحي)، مدينة وهران عبر التاريخ، دار الغرب، ط/ 2، 1423هـ/ 2002م، ط/ 1، 1985م.

98. الجزيري (عبد الرحمن بن محمد عوض)، الفقه على المذاهب الأربعة، ج 3، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ 1424هـ- 2003م.

99. الجوهري (يسرى)، شمال إفريقية، الهيئة المصرية العامة للكتب، الإسكندرية، مطابع دار الناشر، ط/6، 1980م.

100. الجيلالي (عبد الرّحمن بن محمد)، تاريخ الجزائر العام، ج3، ج5، شركة دار الأئمة، برج الكيفان، الجزائر، ط 2010م.

101. الجيلالي (عبد الرّحمن بن محمد)، تاريخ المدن الثلاث –الجزائر –المدية – مليانة في موسمها الألفي، شركة دار الأئمة، ط1/ 2007م، الجزائر.

102. حساني (مختار)، الحواضر والأمصار الإسلامية الجزائرية، ج5، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2011م.

103. حساني (مختار)، تاريخ الدولة الزيانية، ج2- الأحوال الاقتصادية والثقافية، منشورات الحضارة، الجزائر، طبعة 2009م.

104. حساني (مختار)، موسوع تاريخ وثقافة المدن الجزائرية، ج4، دار الحكمة، الجزائر، 2007م.
105. حليمي (عبد القادر علي)، جغرافية الجزائر –طبيعية –بشرية –اقتصادية، ب/ ن، ط/ 1، المطبعة العربية، 1968م.
106. حليمي (عبد القادر)، النباتات الطبية، وزارة الفلاحة والصيد البحري، الوكالة الوطنية لحفظ الطبيعة، تقرير يولية، الجزائر، 1997م.
107. بن حموش (مصطفى أحمد)، فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري 956هـ/1539م-12546هـ/1830م –من واقع الأوامر السلطانية وعقود المحاكم الشرعيّة، سلسلة الدراسات الفقهية (5)، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التّراث، دبي، ط1/ 1321هـ-2000م.
108. حوتيّة (محمد الصّالح)، توّات والأزواد (خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر للهجرة (الثامن عشر والتاسع عشر ميلادي) دراسة تاريخية من خلال الوثائق المحلية)، ج1، دار الكتاب العربي، القبة، الجزائر، 2007م.
109. الخطيب (مصطفى عبد الكريم)، المصطلحات والألقاب التاريخية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/1َ، 1416هـ-1996م.
110. خلاصي (علي)، قصبة مدينة الجزائر، دار الحضارة، الجزائر، ط 1/ 2007م.
111. خميس الزوكه (محمد)، الجغرافيا الزراعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000م.
112. خنوف (علي)، تاريخ منطقة جيجل قديماً وحديثاً، منشورات الأنيس، ط1/ الجزائر، ب/س.
113. خير فارس (محمد)، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الإحتلال الفرنسي، ب/ ن، ط/ 1، 1969م.
114. درياس (لخضر)، المدفعية الجزائرية في العهد العثماني، دار الحضارة، الجزائر، ط/ 1، 2007م.

115. رزوق (محمد)، الاندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16 -17م، أفريقيا الشرق، ط/ 2، 1998م.
116. الزبيري (محمد العربي)، التجارة الخارجيّة للشرق الجزائري، سلسلة الدراسات الكبرى، الشركة الوطنية، الجزائر، ب/س.
117. السّاسي العوامر (إبراهيم محمد)، الصّروف في تاريخ الصحراء وسوف، تع: الجيلاني بن ابراهيم العوامر، منشوراث ثالة، الأبيار، الجزائر، 2007م، ط: في إطار الجزائر عاصمة الثقافة العربية، 2007م.
118. سعد الله (فوزي)، يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، شركة دار الأمة، برج الكيفان، الجزائر، ط/ 2، 2004م.
119. سعدي (عثمان)، الجزائر في التاريخ من العصور القديمة وحتى سنة 1954م، دار الأمة، الجزائر، ط/ 1، 2011م.
120. سعيدوني (ناصر الدّين)، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر، تونس، طرابلس الغرب) من القرني العاشر إلى الرابع عشر الهجري (من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي)، جامعة الكويت، قسم التاريخ كلية الآداب، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية –الحولية الحادية والثلاثون- 1431هـ/ 2010م.
121. سعيدوني (ناصر الدّين)، المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ –العهد العثماني، ج4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.
122. سعيدوني (ناصر الدّين)، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1514-1830م)، ط/2، سلسلة الدراسات الكبرى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م.
123. سعيدوني (ناصر الدّين)، دراسات أندلسية –مظاهر التأثير الايبري والوجود الأندلسي بالجزائر، دار الغرب الإسلامي، ط/ 1، 1424هـ -2003م.

124. سعيدوني (ناصر الدّين)، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية الفترة الحديثة، دار الغرب الإسلامي، ط/ 1، بيروت، 2001م.

125. سعيدوني (ناصر الدّين)، دراسات في الملكية العقارية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م.

126. سعيدوني (ناصر الدّين)، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر –العهد العثماني- سلسلة الدراسات الكبرى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

127. سعيدوني (ناصر الدّين)، ورقات جزائرية- دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني- دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1/، دار صادر، بيروت، 2000م.

128. ناصر الدين سعيدوني، صور من الهجرة الأندلسية إلى الجزائر، ب/ ن.

129. السليماني (أحمد)، النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، مطبعة دحلب، الجزائر، ب/س.

130. سماعيلي المولودة علوش (زوليخة)، تاريخ الجزائر –من فترة ما قبل التاريخ إلى الإستقلال- دار دزاير أنفو، باب الزوار، ط/ 1، الطباعة العصرية، برج الكيفان، الجزائر، 2013م.

131. شاوش (محمد بن رمضان) و الغوثي (بن حمدان)، إرشاد الحائر إلى آثار أدباء الجزائر، دار البصائر، الجزائر، ب/س.

132. شويتام (أرزقي)، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (926-1246هـ/ 1519-1830م)، دار الكتاب العربي، ط1/ 2009م، القبة، الجزائر.

133. الشويهد (عبد الله بن محمد)، قانون أسواق مدينة الجزائر (1107- 1117هـ/ 1695 – 1705م)، تح، تق، تع: ناصر الدّين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، ط/ 1، مطبعة الصراط، بيروت، لبنان، 1427هـ – 2006م.

134. صيد (عبد الحليم)، معجم أعلام بسكرة، دار النعمان، الجزائر، 2014م.

135. طريح شرف (عبد العزيز)، الجغرافيا المناخية والنباتية، دار المعرفة الجامعية، ط/ 11، ب/س.

136. عامر (محمد عبد المجيد)، دراسات في جغرافية الموارد الاقتصادية في العالم، منشأة المعارف بالاسكندرية، جلال حزى وشركاه، مطبعة أطلس، القاهرة، 1982م.

137. عبّاد (صالح)، الجزائر خلال الحكم التركي -1514-1830م، دار هومه، الجزائر، ط/2، 2007م.

138. العسلي (بسام)، خير الدّين بربروس (والجهاد في البحر) 1470- 1547م، دار النفائس، بيروت، ط/ 1، 1400هـ- 1980م، ط/ 3، 1406هـ- 1986م.

139. العسلي (بسام)، سلسلة جهاد شعب الجزائر، ج1، دار النفائس، ط3/ 1406هـ- 1986م.

140. العسلي (بسام)، سلسلة جهاد شعب الجزائر، ج9، دار النفائس، ط2/ 1406هـ - 1986م.

141. عقاب (محمد الطيب)، قصور مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني، دار الحكمة، الجزائر، 2000م.

142. علي (جواد)، المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام، دار الساقي، ط4/ 1422هـ_2001م.

143. علي أحمد (هارون)، جغرافية الزراعة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط/ 1، أميرة للطباعة، 1420هـ- 2000م.

144. عمورة (عمار)، الجزائر بوابة التاريخ –الجزائر خاصة ما قبل التاريخ إلى 1962م، ج2، دار المعرفة، الجزائر.

145. عمورة (عمار)، موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة، القبة، الجزائر، ط1/ 2002م.

146. عميراوي (احميده)، الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني (مذكرات تيدنا أنموذجا)، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2003م.

147. عوبيدي الهبلاوي التواتي (مولاي مبارك)، قورارة وتوات من الفقارة إلى الساقيات، تخ، تح، د: عبد الله حمّادي الإدريسي، سلسلة إحياء التراث التاريخي والثقافي لولاية بشار وصحاري جوارها الجزائرية –رقم 12- ط1/ 1434هـ -2013م.

148. أبو العيد (دُودو)، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان (1830 -1855م)، الشركة الوطنية، الجزائر، 1975م.

149. بن غانم السدلان (صالح)، رسالة في الفقه الميسر، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، 1425هـ.

150. فركوس (صالح)، تاريخ الجزائر – من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال - (المراحل الكبرى)، دار العلوم، عنابة، 2005م.

151. فيلالي (عبد العزيز)، تلمسان في العهد الزياني، ج1، موفم للنشر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 2002م.

152. عبد القادر (نور الدّين)، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر –من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد العثماني، دار الحضارة، بئر التونة الجزائر، 2006م.

153. أبو القاسم (سعد الله)، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1/ 1986م –الجزائر، ط2/ 1990م.

154. أبو القاسم (سعد الله)، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1 (1518- 1830م)، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2007م.

155. أبو القاسم (سعد الله)، شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون داعية السلفية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط/ 1، 1406هـ- 1986م.

156. أبو القاسم (سعد الله)، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، الشركة الوطنية، ط3/ 1410هـ-1990م.

157. المجدوب (محمد)، الماء في تاريخ المغرب، سلسلة ندوات ومناظرات، جامعة الحسن الثاني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، عين الشق، رقم 11، مطبعة المعارف الجديدة، 199م.

158. معاشي (جميلة)، الأسر الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري (من ق 10هـ(16م) إلى ق13هـ (19م)، ديوان المطبوعات الجامعية.

159. نويهض (عادل)، معجم أعلام الجزائر –من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، لبنان، ط/ 2، 1400هـ- 1980م.

160. محرز (أمين)، الجزائر في عهد الآغوات (1659-1671م)، البصائر الجديدة، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013م.

161. محمدين (محمد محمود)، طه عثمان الفراء، المدخل إلى علم الجغرافيا والبيئة، دار المريخ، ط/4، ب/س.

162. (محمدين) محمد محمود، التراث الجغرافي الإسلامي، دار العلوم، ط/ 3، 1419هـ-1999م.

163. المدني (أحمد توفيق)، جغرافية القطر الجزائري –للناشئة الإسلامية- ط: 20 سبتمبر 1948م.

164. المدني (أحمد توفيق)، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وأسبانيا 1492- 1792م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، مطابع دار الحديث، قسنطينة، الجزائر، ب/س.

165. المدني (أحمد توفيق)، كتاب الجزائر، المطبعة العربية، ب/ ن، ب/ س،

166. المدني (أحمد توفيق)، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001م.

167. مريوش (أحمد)، وحوتية (محمد)، بن جابو (أحمد) ودبوب (محمد)، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة والوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، 2007م.

168. مناصرية (يوسف)، مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب (1832 -1847م)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990م.

169. الميلي (مبارك بن محمد الهلالي)، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج1، ج 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ب/ س.

170. الميلي (مبارك بن محمد الهلالي)، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، ب/ س.

171. هلايلي (حنيفي)، أبحاث ودراسات في التاريخ الأندلسي الموريسكي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2010م.

172. هلايلي (حنيفي)، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط/ 1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1429هـ- 2008م.

173. وجدي (محمد فريد)، دائرة معارف القرن العشرون –الرابع عشر- العشرين، مج 5، دار الفكر، بيروت، ب/ س.

174. مؤلف مجهول، بسكرة السحر المثمر، دار الحكمة، صدرت هذه الطبعة في إطار الجزائر عاصمة الثقافة العربية، ط2/ 2007م.

❖ **المراجع باللغة الأجنبية:**

175. Agnély (H), Le climat de l'Algérie, de J.-B. Dubois (Alger), 1866,

176. Charles (Feraud), Notice Historique Sur La Tribu Des Oulad Abdenour, Société Archéologique de Constantine ,1864.

177. Combe, Les forêts de l’Algérie, Impr: du gouvernement général, Alger, 1889.

178. De Baudicour (Louis), La Colonisation I’Algérie ses Éléments, Challamel ainé, libraire – éditeur, Paris, 1856.
179. de Grammont (H.-D), Histoire d'Alger sous la domination turque, Id ; E. Leroux, Paris, 1887.
180. Houdas (O), Ethnographie de l'Algérie, Maisonneuve frères et C. Leclerc, Paris, 1886.
181. L. Moll, Colonisation et agriculture de L’Algérie, T1, Librairie agricole de la maison rustique, Paris, 1845.
182. Lamey (A), Le Chêne-liège, sa culture et son exploitation, Berger-Levrault, Paris, 1893 .
183. Martin (A. G. P), Quatre Siècles D’histoire Marocaine : au Sahara de 1504 à 1902, au Maroc de 1894 à 1912, Paris-Librairie Félix Alcan, 1923.
184. Nacereddine Saidouni, Le Waqef en Algérie à l’époque Ottomane XVII è - XIX è siècles, s/ Impr, S/ a.
185. Odilon Niel, Géographie de l’Algérie, Géographie physique, agricole, industrielle et commerciale, T 2, Impr : Dagand, Bone, 1876.
186. R .B, Description de l'État d'Alger, de ses dépendances, de ses villes principales, de ses sports, et généralement de tout ce qui compose cette régence barbaresque, Impr. de Pierret (Metz), 1830.

187. Rousset (Antonin), Culture, exploitation et aménagement du chêne-liège en France et en Algérie: suivis d'un état détaillé des forêts de chênes-liège de l'Algérie, Vve Bouchard-Huzard (Paris), S/a.

188. Simon-François Blocquel, Topographie et histoire du royaume et de la ville d’Alger, chez Castiaux, libraire, Paris, S/a.

❖ الأطروحات الجامعيّة:

189. أمقران (حليمة)، موقع المخزنية في النظام العثماني في الجزائر، إ: أ.د. عميراوي احميدة، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، شعبة التاريخ العثماني، 1425 -1426هـ/ 2004 -2005م.

190. بحري (أحمد)، حاضرة مازونة –دراسة تاريخية وحضارية خلال العصر الحديث (1500-1900م)، إ: أ. د. محمد بن معمر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم الحضارة الأسلامية، 2012- 2013م.

191. بديرة (عادل)، بادية المغرب الأوسط في العصر الوسيط (دراسة للواقع الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرهما على السلوك والذهنيات) من القرن 4 إلى القرن 7هـ/ 10- 13م، إ: أ.د. مفتاح خلفات، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 1438- 1439هـ/ 2017- 2018م.

192. بركات (إسماعيل)، الدرر المكنونة في نوازل مازونة (أبو زكريا يحي بن موسى بن عيسى بن يحي المغيلي المازوني (ت 883هـ/ 1478م)، دراسة وتحقيق –من مسائل الطهارة إلى مسألة النزاع

بين طلبة غرناطة-، إ:د. عبد العزيز فيلالي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي الوسيط، تخصص المخطوط العربي، 1430- 1431هـ/ 2009- 2010م.

193. البزاز (محمد الأمين)، تاريخ الاوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة رسائل وأطروحات ،رقم18، ب/س.

194. بعثمان (عبد الرحمن)، القضاء في منطقة توات خلال القرنين 17/ 18م، إ: أ.د. محمد بن معمر، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران -1- أحمد بن يلة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، قسم الحضارة الإسلامية، 2015 - 2016م.

195. بلبروات (بن عتو)، المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني، إ: أ.د. بلقاسمي بوعلام، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2007-2008م.

196. بن بلة (علي)، المصنوعات الخشبية بقصور مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني –دراسة أثرية فنية- إ: د. عبد العزيز لعرج، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم الآثار، 2001 -2002م.

197. بلمداني (نوال)، نظام الرعي في بلاد المغرب الأوسط خلال القرنين (4- 5هـ/ 10- 11م)، إ: أ.د.ة. فاطمة بلهواري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الوسيط الإسلامي، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، 1434- 1435هـ/ 2013- 2014م.

198. بوحجرة (عثمان)، الطب والمجتمع في الجزائر خلال العهد العثماني 1519 -1830م (مقاربة اجتماعية)، إ: أ.د. دادة محمد، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2014 – 2015م.

199. بوسعيد (عبد الرحمان)، الأوقاف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر، إ: أ.د. دحو فغرور، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار المدرسة الدكتورالية –الدين والمجتمع- جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، قسم الفلسفة، 1432-1433هـ/ 2011-2012.

200. بوسليم (صالح)، المؤسسات الثقافية بإقليم توات دراسة تاريخية من خلال الوثائق المحلية (أثناء القرنين 12 و13هـ/ 18 و19م)، إ: أ.د. محمّد مجاود، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 1428 -1429هـ/ 2007 -2008م.

201. بوعزيز (جهيدة)، الصراعات الداخلية وأثرها على المجتمع الريفي في بايلك الشرق الجزائري أواخر العهد العثماني (1771- 1827م/ 1185- 1253هـ)، إ: د.جميلة معاشي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، تخصص: الريف والبادية، جامعة قسنطينة 2، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، 2011- 2012م.

202. حصام (صورية)، العلاقات بين إيالتي الجزائر وتونس خلال القرن الثامن عشر، إ: أ.د. عبد المجيد بن نعمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، 1433- 1434هـ/ 2012- 2013م.

203. بن حاج علي (حمزة)، التراث الثقافي لمنطقة تيدكلت -دراسة تاريخية أثرية- إ: أ.د. محمد المصطفى فلاح، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 02، معهد الآثار، قسم الصيانة والترميم، 2011 -2012م.

204. حماش (خليفة)، الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، إ: أ.د.ة. فاطمة الزهراء قشي، رسالة مقدمة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث، جامعة منتوري –قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإحتماعية، قسم التاريخ، 1427هـ/ 2006م.

205. حميان (عبد الرحمن)، المديح النبوي في شعر سيدي لخضر بن خلوف- دراسة في الموضوعات والشكل، إ. د. مقنونيف شعيب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في أعلام الشعر الشعبي الجزائري، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم الثقافة الشعبية، تخصص أعلام الشعر الشعبي الجزائري، 2010- 2011م.

206. داودي (الأعرج)، تطور الفلاحة في المغرب الأوسط ما بين القرنين الثاني والسادس الهجريين (ق8 -12م)، إ. د. بوداود عبيد، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الوسيط، كلية العلوم ال كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 1437- 1438هـ/ 2016- 2017م.

207. دحماني (توفيق)، الضرائب في الجزائر (1206-1282هـ/1792 -1865م) دراسة مقارنة، إ: أ.د. عمّار بن خروف، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بن يوسف بن خدة (الجزائر)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2007-2008م.

208. دحماني (توفيق)، النظام الضريبي ببايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني (1193هـ/ 1779م -1246هـ/ 1830م)، إ: أ.د. عمر بن خروف، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2003 -2004م.

209. دّراجي (بلخوص)، جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية في بايلك قسنطينة من خلال نوازل ابن الفكون خلال القرنين 16- 17م (10- 11هـ)، إ: د. مختاري حساني، مذكرة من أجل الحصول على شهادة الماجستير-تاريخ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم التاريخ، 2012م.

210. رحيم (فتيحة)، النافورات بالعمائر الدينية والمدنية بالجزائر خلال العهد العثماني –دراسة أثرية فنية، إ. د.ة. خيرة بن بلة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر –02- معهد الآثار، 2010 – 2011م.

211. رشيد (عبد العزيز)، زراعة الحبوب في المغرب الأوسط منذ الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة الموحدين (50- 668هـ/ 670-1269م)، إ: د.ة. لطيفة بن عميرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ وسيط، جامعة الجزائر 2، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2012 -2013م/ 1433- 1434هـ.

212. الزين (محمد)، العمارة الدينية الإسلامية في منطقة ندرومة من خلال نموذجين: الجامع الكبير وزاوية سيدي محمد بن عمر (دراسة تاريخية وفنية)، إ: أ.د. نور الدين صبار، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم الثقافة الشعبية، فرع الفنون الشعبية، 2002- 2003م.

213. سعودي (يمينة)، الحياة الأدبية في قسنطينة (خلال الفترة العثمانية)، إ: أ.د. الربعي بن سلامة، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في الأدب الجزائري القديم، جامعة الإخوة منتوري – قسنطينة، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، 2005- 2006م.

214. سكاكو (حورية)، التحولات الاقتصادية في المغرب الأوسط خلال العهدين الموحدي والزياني من القرنين (06- 10هـ/ 12- 16م) دراسة مقارنة، إ:د. مبخوت بودواية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المغرب الإسلامي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، شعبة التاريخ، 1434- 1435هـ/ 2013-2014م.

215. شويتام (أرزقي)، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519- 1830م، إ: أ.د. عمار بن خروف، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2005- 2006م.

216. بن شامة (سعاد)، المنشآت المعمارية الأثرية بمدينة البليدة في العهد العثماني (المساجد – الأضرحة- المساكن- الحمامات) دراسة معمارية أثرية، إ: أ.د. عبد العزيز محمود لعرج، رسالة لنيل شهاد الماجستير في الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر، معهد الآثار، 2008- 2009م.
217. شقدان (بسّام كامل عبد الرزاق)، تلمسان في العهد الزياني (633- 962هـ/ 1235-1555م)، إ: د.هشام أبو رميله، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، قسم التاريخ، نابلس –فلسطين، 1422هـ- 2002م.
218. بن صحراوي (كمال)، أوضاع الريف في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني، إ: أ.د. دحو فغرور، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2012-2013م.
219. صغيري (سفيان)، العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الديات في الجزائر (1671-1830م)، إ: د. حسينة حماميد، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، 1432- 1433هـ/ 2011- 2012م.
220. عزباوي (سهام)، دور الشبكات: (الحضرية والطرق) في تنظيم مجال ولاية أم البواقي، إ: د. رحام جمال، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التهيئة الإقليمية، جامعة منتوري –قسنطينة، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية، 2004، 2005م.
221. عقاد (سعاد)، الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر (1519-1830م) دار السلطان أنموذجا، إ-أ.د.دادة محمد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2013-2014م.

222. غطاس (عائشة)، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر (1700 -1830م) مقاربة اجتماعية – اقتصادية، إ: د. مولاي بالحميسي، ج1، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2000 -2001م.

223. قدور (عبد المجيد)، هجرة الأندلسيين إلى المغرب الأوسط (الجزائر) ونتائجها الحضارية – خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين "العاشر والحادي عشر الهجري"، إ: أ.د. محمد أمين محمود بدوي، بحث لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، معهد الحضارة الإسلامية.

224. كشرود (حسان)، رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659م إلى 1830م، إ: أ.د. فاطمة الزهراء قشي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث تخصص التاريخ الاجتماعي لدول المغرب العربي، جامعة منتوري – قسنطينة- كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، 1428هـ/ 1429م – 2007م/2008.

225. لعريبي (إسمهان)، الحياة الاقتصادية في بايلك الشرق خلال العهد العثماني (1713- 1792م)، إ: أ.د. حنيفي هلايلي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدّكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي الياس –سيدي بلعباس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية- شعبة التاريخ، 1433- 1434هـ/ 2012- 2013م.

226. مريخي (رشيد)، الجزائر في عهد الداي مصطفى باشا 1212- 1220هـ/ 1798 - 1805م، إ: د. عمار بن خروف، مذكرة لنيل شهادة الماجستير –تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الجزائر بوزريعة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، 2010/ 2011م.

227. معاشي (جميلة)، الإنكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، إ: أ د. كمال فيلالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، جامعة منتوري قسنطينة،

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم التاريخ والآثار، 1428 -1429هـ/ 2007- 2008م.

228. مقصودة (محمد)، الكراغلة والسلطة في الجزائر خلال العهد العثماني (1519 -1830م)، إ: أ. د. محمد دادة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، 1435هـ -2014م.

229. مكيوي (محمد)، العلاقات السياسية والفكرية المغاربية للدولة الزيانية منذ قيامها حتى نهاية عهد أبي تاشفين الأول (633هـ- 1236م/ 737هـ- 1337م)، إ: د. الغوتي بسنوسي، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الفنون، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم الثقافة الشعبية، 1427- 1428هـ/ 2007- 2008م.

230. بن عبد المومن (بهية)، الحياة الاجتماعية بإقليم توات خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين (18 -19م)، إ: د. محمد بن معمر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم الحضارة الإسلامية، 1426 -1427هـ/ 2005 -2006م.

231. هرباش (زاجية)، الوضع الإقتصادي في إقليم توات من خلال مخطوط الغنية في القرنين 12 و13 الهجريين 18 و19 الميلاديين، إ: أ.د. بن نعيمة عبد المجيد، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2011 -1012م.

232. هواري (موسى)، تقنيات الزراعة ببلاد المغرب من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة الموحدين (من القرن 1هـ -7م إلى القرن 7هـ -13م)، إ: أ.د. محمد بن عميرة، جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2015- 2016م.

233. واليش (فتيحة)، الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر، إ: د. بلحميسي مولاي، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة وهران، معهد التاريخ، 1993- 1994م.

❖ ***المقالات باللغة العربية:***

234. آجقو (علي)، شلبي (شهرزاد)، مؤسسة الخزينة في الجزائر أواخر العهد العثماني ودورها الاقتصادي والعسكري (1798- 1830م)، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 12، ديسمبر 2016م.

235. آيت حبوش (حميد)، الكراغلة ودورهم السياسي في الجزائر خلال العهد العثماني، الحوار المتوسطي، العدد 5، ص ص9-15.

236. بلبروات (بن عتو)، الباي محمد الكبير – باي وهران 1779- 1797م حياته وسيرته، عصور، عدد 3، جوان 2003م.

237. بلهواري (فاطمة)، "وصف الجنوب الصحراوي الجزائري في ظل الحكم العثماني من خلال مخطوط – رحلة أبي العباس الهلالي السجلماسيّ"، المجلة الجزائرية للمخطوطات، مخبر مخطوطات الحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، العدد السابع، 2010م.

238. بوركبة (محمد)، "جوانب من مخطوط قلعة بني راشد للشيخ أبي عمر بن عثمان القليعي"، المجلة الجزائرية للمخطوطات، جامعة وهران، الجزائر، العدد الأول 1424هـ ربيع الثاني- جوان 2003م، مكتبة الرشاد – الجزائر.

239. بوسعد (طيب)، "الصحراء الجنوبية الشرقية الجزائرية من خلال المصادر الجغرافية الإسلامية وكتب الرحلات المغربية خلال العهد العثماني (وادي ريغ)"، مجلة الواحات والدراسات، قسم التاريخ المركز الجامعي لغرداية، الجزائر، العدد 15 (2011م).

240. بوطاجين (السعيد)، هاينريش فون مالتسان: ثلاث سنوات في شمال غربي أفريقيا –المقاومة المركبة، مجلة الموروث، العدد: 02/ 2013م، ص ص87 -96.

241. درعي (فاطمة)، العالم مصطفى بن زرقة الدحاوي ورحلته القمرية، الحوار المتوسطي، العدد 13- 14، ديسمبر 2016م.

242. رجيمي (نور الدّين)، الحياة العقارية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية 1830 -1871م، الموثق، العدد 3، 25 سبتمبر- أكتوبر 2001م، دورية متخصصة تصدر عن الغرفة الوطنية للموثقين، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية.

243. الزين (محمد)، نظرة على الأحوال الصحية بالجزائر العثمانية في أواخر عهد الدايات، مجلة الواحات للبحوث والدراسات،جامعة غرداية، العدد 17، (2012م).

244. سعيدوني (ناصر الدّين)، "الحياة الاقتصادية بعنابة أثناء العهد العثماني"، تاريخ قسنطينة من خلال مجلة الأصالة، حاضرة عنابة، دراسة وإعداد جمال يحياوي، ط1/ 1437هـ -2015م.

245. شارف (رقية)، الواقع الاقتصادي للجزائر من خلال نماذج لمؤرخين جزائريين نهاية القرن 12هـ/ 18م وبداية القرن 13هـ/ 19م، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 41، جوان 2014م، مجلد ب.

246. شبّاب (عبد الكريم)، النشاط الزراعي في بلاد المغرب الأوسط خلال القرنين 7- 8هـ/ 13-14م، متون العلوم الاجتماعية، المجلد 8، العدد 3، ديسمبر 2016م.

247. عقيب (محمد السعيد)، لمقدم (عمر)، قبائل المخزن ودورها في علاقة السلطة العثمانية بالسكان (إيالة الجزائر)، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 7، عدد 2، 2018م.

248. عليوان (أسعيد)، أوقاف الجزائر في العهد العثماني ومساهمتها الاجتماعية والثقافية، مجلة الإحياء، كلية العلوم الإسلامية، جامعة وهران 1، الجزائر، العدد الحادي عشر.

249. المشهداني (محمود مؤيّد حمد)، "سلوان رشيد رمضان، أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518 -1830م"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية (مجلة علمية محكمة)، مج: 5، العدد 16 –نيسان 2013 جمادى الآخر 1434هـ.

250. حسان كشرود، بايلك الشرق دراسة طبيعية وزراعية من خلال الرحالين بايسونيل ودي فونتين والدكتور توماس شو، قضايا تاريخية، العدد 6، 1438هـ- 2017م، ص ص 45- 65.

251. هرباش (زاجية)، "الصحراء الجزائرية في كتابات المستشرقين الفرنسيين: "دوماس أنموذجاً"، مجلة عصور الجديدة، العدد6، عدد خاص بخمسينية الاستقلال- ربيع 1433هـ/ 2012م.

252. هرباش (زاجية)، "مخطوط رحلة الشيخ التنلاني وإسهاماته التاريخية (1231هـ/ 1816م)"، المجلة الجزائرية للمخطوطات، جامعة وهران، الجزائر، العدد السابع 2010م.

253. هلا غسان قصقص (محمد)، ابن العوام وكتاب الفلاحة: دراسة في مفهوم الحديقة الإسلامية، IUG Journal of Natural and Engineering Studies، Peer-reviewed Journal of Islamic University-Gaza ، المجلد 22، العدد الثاني، 2014م.

❖*المقالات باللغة الأجنبية:*

254. Abou Bekr (Abdesselam), Usages de Droit Coutumier dans la region de Tlemcen, Revue Africaine, Volume 79, 1936, 2 éme Paptie, 813- 837.

255. Louni (Djallil), Les forets Algériennes, foret méditerranéenne, t. XV ,n° 1, Janvier 1994, pp 59 –63.

256. Pierre (Boyer), le Kouloughli dans la régence d'Alger, In: Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n°8, 1970. Unica, pp 79- 94.

257. Sahraoui (Bensaid), Aida GASMI, Imene BENHAFIED, les forêts d'Algérie de Césarée la romaine a ce jour , Forêt Méditerranéenne, tome XXVII, n°3, septembre, 2006, pp 267 –274.

258. Xavier (Yacono), La Régence d'Alger en 1830 d'après des commissions de 1833-1834 (fin), Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n°2, 1966. pp. 227-247.

259. Aperçu topographique de l'Algérie, de ses maladies et de leurs causes, Impr : De Mme Smith, Paris, 1848.

260. Le liége en Algérie, in : Document Algériens, Série économique, N ° 6, 1 Février, 1946.

❖ ***الملتقيات:***

261. بعثمان (عبد الرحمان)، نظم السقي في الجنوب الغربي الجزائري: نظام الفقارة في منطقة توات أنموذجاً دراسة من خلال المصادر المحلية، ملتقى 2: الحياة الإجتماعية والاقتصادية في الجنوب الجزائري خلال القرنين 13- 12هـ/ 18-19م، من خلال المصادر المحلية -29 صفر 01 ربيع الأول 1433هـ/ 24. 25 جانفي 2012م بالمركز الجامعي بالوادي، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية، مطبعة منصور، 2012م.

❖ ***القواميس والموسوعات:***

262. أدوار (غالب)، الموسوعة في علوم الطبيعة، تق: فؤاد افرام البتاني، المطبعة الكاثولكيية، بيروت، لبنان، 1965م.

263. التويجري (محمد بن إبراهيم بن عبد الله)، موسوعة الفقه الإسلامي، ج3، بيت الأفكار الدولية، ط/ 1، 1430هـ- 2009م.

264. جبور (عبد النور)، ادريس (سهيل)، المنهل-قاموس فرنسي عربي، دار العلم للملايين، بيروت، دار الأدب، ط/ 7، كانون الثاني (يناير)، 1983م، طبعة منقحة ومزيدة.

265. أبو الحسين (أحمد بن فارس بن زكريا)، معجم مقاييس اللغة، ج 5، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط/ 1399هـ- 1979م.

266. سعدي (أبو جيب)، القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً، دار الفكر، دمشق، ط1/ 1403هـ- 1993م، ط/2 1408هـ -1988م.

267. شربل (كمال موريس)، الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، دار الجيل، بيروت، ط/1، 1418هـ- 1998م.

268. صابان (سهيل)، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مر: عبد الرزاق محمد حسن بركات، مكتبة الملك فهد الوطنية، السلسلة الثالثة، الرياض، 1421هـ/ 2000.

❖ *مواقع الأنترنت:*

269. المتكبة الرقمية العالمية، يوم 09-03-2020م، على الساعة 13:12.

270. https://www.wdl.org/ar/item/16763/

271. المكتبة الجغرافية، يوم 10- 10- 2019م. على الساعة 18:45.

https://geography-library.blogspot.com/2012/06/blog-post_9635.html#


فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الملخص:

تعتبر دراسة الزّراعة في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني (924-1246هـ/ 1518-1830م) من أهم الدراسات في المجال الاقتصادي، ومعالجة هذا الموضوع يجعلنا نهتم بكل الجوانب التي لها دخل في العمل والوضع الزّراعي، سواء من العوامل الطبيعيّة والبشرية المساعدة والمعرقلة للزّراعة وكيف ساهمت هذه الظروف أو عرقلت التحصيل على الإنتاج، وكذلك أهم شيء يرتكز عليه هذا العمل طريقة استغلال الأراضي، ودراستها من كل النواحي وذِكر أنواعها وطرق استغلالها والضرائب التي كانت مفروضة عليها، باعتبار ما للأراضي من تأثير مباشر على الإنتاج والمحاصيل.

وكما هدفت هذه الدراسة إلى قراءة لكل الأدوات والأنظمة المستعملة في العمل الزّراعي، ودور الشبكة المائية في الحفاظ على الإنتاج والمحصول عن طريق ري النّباتات وسقي الثروات الحيوانية باعتبارهما جزءان من النظام الغذائي مكملان لبعضهما البعض، وقد حظيت الثروة الحيوانية بدورها جزء من البحث لأهميتها في القطاع الزّراعي، من خلال تسميد الأراضي واستعمال الدواب في عملية الحرث والنقل.

وبما أنّ محور البحث كان عن الزّراعة فقد خُصص الفصل الأخير عن المحاصيل والأشجار الزّراعية في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني، وعالجنا فيه كل من الحبوب وأنواعها والخضر والبقوليات، وكذلك دراسة الأشجار بكل أصنافها سواء المثمرة أو الغابية، وتخصيص المبحث الثاني بذكر الأعشاب التي كانت تنمو على الأغلب من تلقاء نفسها، وذكر النّباتات الصناعيّة مثل القطن والتبغ والكتان وغيرها في المبحث الثالث.

ومن ذلك تميزت إيالة الجزائر خلال العهد العثماني (924-1246هـ/ 1518-1830م) بالانتاج الزّراعي، وتعدد أصناف المحاصيل والنباتات والأشجار، رغم الظروف الصعبة التي واجهت هذا القطاع.

Abstract:

One of the most important studies in the economic field is the study of agriculture in the maintenance of Algeria during the Ottoman period 924 1246 AH 1518 1830 CE., Addressing this issue makes us pay attention to all aspects that have an income in work and the agricultural situation, Either natural and anthropogenic auxiliary and human factors and how these conditions contributed to or hindered the collection of production, Likewise, the most important thing on which this work is based is the method of land use, And study it in all respects, mentioning its types, methods of exploitation, and the taxes that were imposed on it, Considering the direct impact of land on production and crops. This study also aimed at reading all the tools and systems used in agricultural work, The role of the water network in maintaining production and yield by irrigating plants and watering animal resources as two parts of the diet are complementary to each other., Livestock was also part of the research due to its importance in the agricultural sector, Through fertilization of lands and use of animals in the process of plowing and transportation. Since the focus of the research was on agriculture, the final chapter on crops and agricultural trees is devoted to the maintenance of Algeria

during the Ottoman period, And we dealt with all of the grains and their types, vegetables and legumes, As well as studying trees with all their varieties, whether fruitful or forest, The second topic was devoted to mentioning herbs that were mostly grown on their own, Industrial plants such as cotton, tobacco, flax, and others are mentioned in the third topic.

From that the distinction of Algeria during the Ottoman period 924 1246 AH 1518 1830 CE was characterized by agricultural production, Varieties of crops, plants, and trees, Despite the difficult circumstances that faced this sector.

الملخص

تعتبر دراسة الزّراعة في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني (924-1246ه/ 1518-1830م) من أهم الدراسات في المجال الاقتصادي، ومعالجة هذا الموضوع يجعلنا نهتم بكل الجوانب التي لها دخل في العمل والوضع الزّراعي، سواء من العوامل الطبيعيّة والبشرية المساعدة والمعرقلة للزّراعة وكيف ساهمت هذه الظروف أو عرقلت التحصيل على الإنتاج، وكذلك أهم شيء يرتكز عليه هذا العمل طريقة استغلال الأراضي، ودراستها من كل النواحي وذِكر أنواعها وطرق استغلالها والضرائب التي كانت مفروضة عليها، باعتبار ما للأراضي من تأثير مباشر على الإنتاج والمحاصيل. وكما هدفت هذه الدراسة إلى قراءة لكل الأدوات والأنظمة المستعملة في العمل الزّراعي، ودور الشبكة المائية في الحفاظ على الإنتاج والمحصول عن طريق ري النّباتات وسقي الثروات الحيوانية باعتبارهما جزءان من النظام الغذائي مكملان لبعضهما البعض، وقد حظيت الثروة الحيوانية بدورها جزء من البحث لأهميتها في القطاع الزّراعي، من خلال تسميد الأراضي واستعمال الدواب في عملية الحرث والنقل. وبما أنّ محور البحث كان عن الزّراعة فقد خُصص الفصل الأخير عن المحاصيل والأشجار الزّراعية في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني، وعالجنا فيه كل من الحبوب وأنواعها والخضر والبقوليات، وكذلك دراسة الأشجار بكل أصنافها سواء المثمرة أو الغابية، وتخصيص المبحث الثاني بذكر الأعشاب التي كانت تنمو على الأغلب من تلقاء نفسها، وذكر النّباتات الصناعيّة مثل القطن والتبغ والكتان وغيرها في المبحث الثالث. ومن ذلك تميزت إيالة الجزائر خلال العهد العثماني (924-1246ه/ 1518-1830م) بالإنتاج الزّراعي، وتعدد أصناف المحاصيل والنباتات والأشجار، رغم الظروف الصعبة التي واجهت هذا القطاع.

الكلمات المفتاحية:

الزراعة؛ الإيالة الجزائرية؛ العهد العثماني؛ الإنتاج الزراعي؛ أراضي الوقف؛ أراضي العرش؛ الملكية؛ الضرائب؛ الثروة الحيوانية؛ الأنظمة الزراعية.

نوقشت يوم 27 أكتوبر 2020